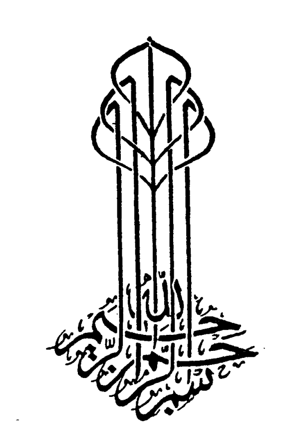
أصول المراجعة

الأستاذ الدكتور
محمد الفيومى
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية
عميد كلية التجارة - فرع دمنهور

الدكتور
عـــوض لبيب
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩


بسم الله الرحمن الرحيم



المراجعة علما وعملا ممتعة للغاية. فهي تظهر مدى كفاءة المحاسب وخبرته وقدرته على تخطيط أعماله لإبداء الرأي المهني عن مدى دقة وسلامة القوائم المالية وصحة تمثيلها لحقيقة أوضاع الشركة. وهو بذلك يقوم بخدمة ليس لها نظير في حماية حقوق حملة الأسهم الحاليين والمرتقبين.

يهدف هذا الكتاب الي عرض صورة واضحة وشاملة ومبسطة للأصول العلمية والعملية لمهنة المراجعة.

ولقد تم تقسيم الكتاب الي قسمين : يتناول القسم الأول التعريف بالمراجعة والمراجع والتنظيم المهني لمهنة المراجعة والتخطيط لأعمال المراجعة. وقد قام بكتابة هذا الجزء الدكتور عوض لبيب.

ويتناول القسم الثاني فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية. وإجراءات وأساليب التحقق من عناصر القوائم المالية التي يقوم المراجع بإصدار رأيه عنها, والأنواع المختلفة من تقرير المراجع. وقد قام بكتابة هذا الجزء الأستاذ الدكتور محمد الفيومي.

ويأمل المؤلفان إصدار طبعة مزيدة ومنقحة بالتعليقات التي نتمنى استلامها من القارئ الكريم.

الإسكندرية في ١/١١/٩٨م

المؤلفان



القسم الاول

التعريف بالمراجعة والمراجع، وبالتنظيم المهنى، وتخطيط اعمال المراجعة

الفصل الأول

وظيفة المراجعة

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الطالب بمهفوم المراجعة وتقسيماتها المختلفة والافتراضات التى تقوم عليها عملية المراجعة، والأسباب التى تدعو للقيام بالمراجعة والفوائد المشتقة منها والخدمات التى يقدمها المراجع للمجتمع. وبناءً على هذا تركز الدراسة فى هذا الفصل على الموضوعات الآتية :

١ ـ مفهوم المراجعة.

٢ ـ تقسيمات المراجعة.

٣ ـ الإطار النظرى للمراجعة.

٤ ـ مسببات الحاجة لمراجعة القوائم المالية والمنفعة المشتقة منها.

أ ـ احتياجات الدائنين والمستثمرين .

ب ـ نظرية الوكالة.

جـ ـ النظرية التحفيزية.

٥ ـ الخدمات التى يقدمها المراجعون المستقلون ومكاتب المراجعة:

* الخدمات المحاسبية.

* خدمات الاستشارات الإدارية.

* الخدمات المحاسبية.

حدود المراجعة.

مفهوم المراجعة :

تقوم المحاسبة بتجميع وتحليل وتلخيص المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث والأنشطة الاقتصادية لتنظيمات الأعمال، وتوصيل النتائج لأصحاب المصالح فى هذه التنظيمات مثل المستثمرين أو حملة الأسهم، الدائنين، الحكومة، إتحادات العمال، ... الخ.

ويبدأ المحاسب عمله بتسجيل مختلف العمليات التى يجريها المشروع بدفتر اليومية العامة واليوميات المساعدة من واقع المستندات المؤيدة لهذه العمليات، ثم تحليل هذه العمليات وتبويبها فى حسابات بدفتر الأستاذ العام أو دفاتر الأستاذ المساعدة، ثم ترصيد هذه الحسابات فى نهاية السنة المالية وإعداد ميزان المراجعة تمهيداً لإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية لبيان نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة ومركزه المالى فى نهاية السنة المالية.

من ناحية أخرى، فإن مراجع الحسابات يبدأ عمله من حيث انتهى المحاسب، فالمراجع يبدأ عمله بالقوائم المالية التى أعدها المحاسب والتى تعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل عمل المحاسب. ويهتم المراجع بالتحقق من صحة ما تشتمل عليه هذه القوائم من بيانات مما يستلزم الرجوع إلى الدفاتر والسجلات والمستندات.

يتضح مما سبق أن المحاسبة تختلف عن المراجعة فى كون الأولى عملية إنشائية تبدأ بالعديد من العمليات التى يقوم بها المشروع وتنتهى بقوائم مالية تلخص نتائج هذه العمليات . فى حين أن الثانية عملية تحليلية تبدأ بالقوائم المالية وفى سبيل التحقيق من بياناتها يلجأ المراجع إلى الدفاتر والسجلات وما يؤيدها من وثائق ومستندات.

وقد عرفت لجنة مفاهيم المراجعة التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية

المراجعة، تعريفاً عاماً، بأنها :

«عملية منظمة، تعتمد على الموضوعية، لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقه بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع. وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولا عاماً، وتوصيل النتائج للأطراف المعنية» [1]

يتضح من هذا التعريف ما يلى :

١ ـ أن المراجعة عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق، فهى نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجى سليم وليس بطريقة عشوائية.

٢ ـ أن تجميع وتقييم الأدلة هو جوهر عملية المراجعة وهو الأساس الذى يعتمد عليه المراجع لإبداء رأيه فى القوائم المالية للوحدة الاقتصادية.

٣ ـ تستخدم الأدلة للتحقق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التى حدثت خلال الفترة وأثرت على نتائج عمليات الوحدة ومركزها المالى (والتى تعتبر القوائم المالية ملخصاً لها) والمعايير الموضوعة (المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً). فالمراجع عند تقييمه للأدلة يهتم بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها طبقاً للمبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً.

٤ ـ يقوم المراجع بتوصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية ويتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذى يعده المراجع فى نهاية عملية المراجعة، والذى يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الوحدة فى ضوء تمشيها مع المعايير الموضوعة وهى المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً.

(1) Committee on Basic Auditing Concepts. A Statetent of Basic Auditing Concepts,p (Sarasota. Fla American Accounting. Association. 1973)..2

نخلص مما سبق إلى أن المحاسبة هى عملية انتاج معلومات فى شكل قوائم مالية وغيرها من البيانات، وإدارة الشركة هى المسئولة عن وظيفة المحاسبة. أما المراجعة فهى عملية تقييم لهذه المعلومات للتوصل إلى استنتاجات فيما يتعلق بهذه المعلومات طبقاً للمعايير المستخدمة فى التقييم.

فعلى سبيل المثال يقوم المحاسبون بتجميع البيانات المالية المتعلقة بالمنتجات التى تم شحنها للعملاء، ويستخدمون مقاييس نقدية لتسجيل تلك البضاعة كمبيعات اجلة، ويقومون بتلخيص وتبويب المبيعات الآجلة ثم إعداد القوائم المالية التى تعكس المبيعات الآجلة. أما المراجعون فلايقومون بتسجيل أو تلخيص أو تبويب أى من هذه العمليات المالية ولكن يقومون بتجميع وتقييم الأدلة للتوصل إلى استنتاجات بخصوص ما اذا كانت هذه المبيعات الآجلة تظهر فى القوائم المالية على نحو عادل.

تقسيمات المراجعة:

يمكن تقسيم المراجعة استناداً إلى الهدف من الوظيفة المؤداة أو استناداً إلى الجهة التى ينتمى إليها الفرد أو المجموعة التى تقوم بعملية المراجعة[1].

فمن ناحية، يمكن تقسيم المراجعة استناداً إلى الهدف منها إلى مراجعة القوائم المالية ، ومراجعة الالتزام ، ومراجعة العمليات . نعرض فيما يلى لكل منها باختصار :

١ـ مراجعة القوائم المالية Financial Statement Audit: تنطوى على تجميع الأدلة عن البيانات التى تشمل عليها القوائم المالية لأى وحدة، واستخدام هذه الأدلة للتأكد من مدى تطبيق الوحدة للمبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً.

(1) D.H. Taylor and G. W. Glezen, **Auditing: Integrated Cancepts and Procedures** (John Wiley & Sons, New York, 1994), PP. 4 - 6.

وهذا النوع من المراجعة هو ما سهتم بدراسته فى هذا الكتاب، وتهدف مراجعة القوائم المالية بصفة أساسية إلى أن يبدى المراجع رأيه أو أن يدلى بشهادته Attestation عن مدى تمشى القوائم المالية للوحدة مع المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً. ومما لا شك فيه أن عملية إبداء الرأي أو الشهادة هذه يجب أن تتم من خلال شخص موثوق به ويتمتع بالاستقلال والكفاءة التى تمكنه من أن يصدر رأياً أو حكماً بصدد القوائم المالية للوحدة استناداً إلى الأدلة الكافية، وأن يقوم بتوصيل هذا الرأى إلى الأطراف المعنية.

٢ ـ مراجعة الالتزام Compliance Audit

تهدف مراجعة الالتزام إلى تحديد مدى التزام الشخص أو الوحدة موضع المراجعة بالسياسات الإدارية المحددة أو القوانين المعمول بها. والمعيار المستخدم لقياس هذا الالتزام قد يكون السياسات المختلفة التى تتبناها الإدارة، أو قانون ما وما يرتبط به من لوائح تنفيذية مثل قانون الضرائب، قانون الشركات ، قانون العمل، ... الخ.

وتعد مراجعة إقرارات ضريبة الدخل مثالا واضحاً لمراجعة الالتزام حيث بمقتضاها تحدد مصلحة الضرائب مدى التزام الشخص أو الوحدة بقوانين الضرائب.

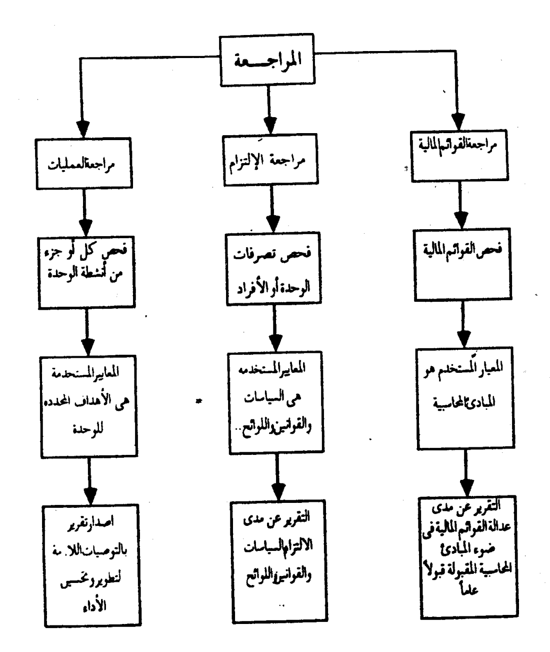
٣ ـ مراجعة العمليات Operational Audit

تعرف مراجعة العمليات بأنها «فحص منظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية أو جزء منها، تحقيقاً لأهداف معينة ترتبط بتقييم الأداء، وتحديد فرص تحسين وتطوير هذا الأداء، وإصدار التوصيات بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات فى هذا الخصوص».

وتعتبر عملية فحص وتقييم النظام المحاسبى الذى يعتمد على الحاسب الآلى، لتحديد مدى كفاءة هذا النظام وفعاليته وإمكانية الاعتماد عليه

والثقة فيه، وإصدار التوصيات اللازمة لتحسين وتطوير هذا النظام مثالاً واضحاً على مراجعة العمليات

ويلخص الرسم التوضيحي التالي العلاقة بين مراجعة القوائم المالية ومراجعة الالتزام ومراجعة العمليات



من ناحية أخرى يمكن تقسيم المراجعة استناداً إلى الشخص أو المجموعة التى تقوم بعملية المراجعة إلى مراجعة خارجية ومراجعة داخلية ومراجعة حكومية وهذا التقسيم يتداخل مع التقسيم السابق كما سنلاحظ من عرض عناصر هذا التقسيم.

١ ـ المراجعة الخارجية External Auditing

المراجع الخارجى ليس موظفاً فى الوحدة التى تخضع قوائمها المالية للمراجعة، ولكنه شخص مستقل عن إدارة الوحدة ويقدم خدماته بصفة مستقلة لحسابة الشخص على أسس تعاقدية. ورغم أن هذه الخدمات تشتمل على العديد من الأنواع إلا أن معظم الخدمات التى يؤديها المراجع المستقل تتركز فى عمليات مراجعة القوائم المالية لتكوين رأى مهنى محايد عن مدى عدالتها تمشياً مع المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً ، والمراجعة الخارجية هى محور اهتمامنا فى هذا الكتاب.

٢ ـ المراجعة الداخلية Internal Auditing

تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمى مستقل يوجد فى داخل الوحدة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للتنظيم ذاته. والمراجعون الداخليون موظفون بالمنشأة التى تخضع أنشطتها للفحص والتقييم، فهم لا يتمتعون بالاستقلال الذى يتمتع به المراجع الخارجى، حيث تربطهم بإدارة الوحدة علاقة تبعية وظيفية إلا أنه يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لمنح هؤلاء المراجعين درجة معينة من الاستقلال، حيث يمكن مثلا أن يرفع المراجع الداخلى تقريره مباشرة إلى نائب الرئيس للشئون المالية أو الى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة.

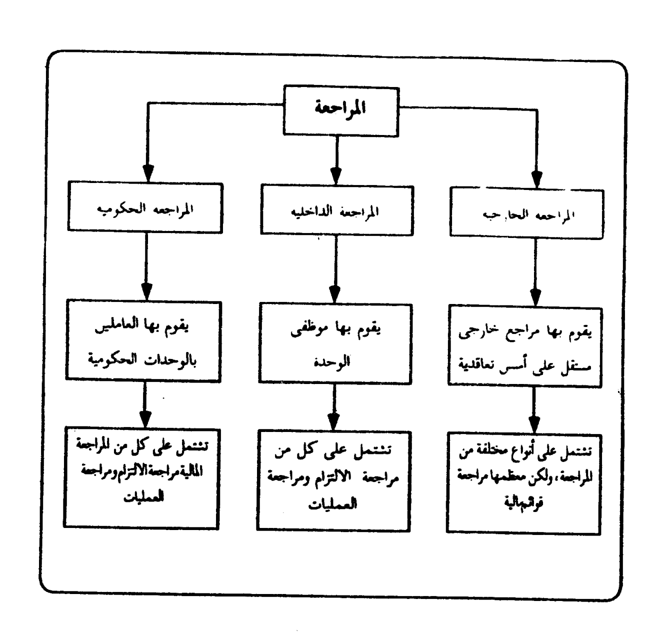
وتجدر الإشارة إلى أن كل من مراجعة الالتزام ومراجعة العمليات يمكن أن تؤدى عن طريق المراجعين الداخليين بالشركة. فالمراجع الداخلى يهتم بقياس مدى التزام الأفراد أو الأنشطة أو الوظائف المختلفة بالسياسات

الإدارية الموضوعة، كما أن كثيراً من المراجعين الداخليين يقومون بمراجعة العمليات للشركات التي يعملون بها، ومثال ذلك قيام المراجع الداخلي للشركة بتقييم النظام المحاسبي الآلي وأن يصدر ما يراه من توصيات لتطوير وتحسين هذا النظام. وعلى عكس المراجع الخارجي، فإن المراجع الداخلي يهتم بمتابعة تنفيذ ما يصدره من توصيات

٣ ـ المراجعة الحكومية Governmental Auditing

في هذه الحالة يقوم بعملية المراجعة جهة حكومية أو تنظيم حكومي معين. في جمهورية مصر العربية على سبيل المثال، يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات ، طبقاً للقانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، مسئولية تحقيق الرقابة بشقيها المحاسبي والقانوني، والرقابة على الأداء، ومتابعة تنفيذ الخطة والرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية ويباشر الجهاز اختصاصاته في الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام، والشركات التي يساهم فيها شخص عام أو شركة عامة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك قطاع الأعمال العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها، والنقابات والاتحادات المهنية والعمالية، والأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية والقومية، وأي جهة أخرى تقوم الدولة بإعانتها أو ضمان حد أدنى للربح فيها.

ويوضح الشكل الإيضاحي التالي العلاقة بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية والمراجعة الحكومية


المراجعة
المراجعه الحارجيه
المراجعة الداخليه
المراجعه الحكوميه
يقوم بها مراجع خارجي مستقل على أسس تعاقدية
يقوم بها موظفى الوحدة
يقوم بها العامليں بالوحدات الحكومية
تشتمل على أنواع مختلفة من المراجعة، ولكن معظمها مراجعة قوائم مالية
تشتمل على كل من مراجعة الالتزام ومراجعة العمليات
تشتمل على كل من المراجعة المالية مراجعة الالتزام ومراجعة العمليات

سواء تم تقسيم المراجعة طبقاً للهدف منها (مراجعة قوائم ماليه، مراجعة التزام، مراجعة عمليات) أو على أساس الشخص أو المجموعة القائمة بعملية المراجعة (مراجعة خارجية، مراجعة داخلية، مراجعة حكومية) فإن المراجعة تمارس فى ظل إطار عام نظرى. يشتمل هذا الإطار على مجموعة من الافتراضات التى تشكل الإطار النظرى لكثير من أفكار المراجعة التى سنناقشها فى هذا الكتاب. ومن أهم هذه الافتراضات ما يلى [1].

١ - تؤدى وظيفة المراجعة فى ظل افتراض مؤداه أن بيانات القوائم المالية قابلة للتحقق منها Verifiable. وتعتمد إمكانية التحقق هذه على نوعية عملية المراجعة الجارى تنفيذها، وعلى الحساب أو القسم أو البرنامج الخاضع للفحص، فعلى سبيل المثال، فإن التحقق من وجود النقدية أسهل كثيراً من التحقق من جودة وكفاءة نظام الشراء والتوزيع.

٢ - ليس من الضرورى أن يوجد تعارض فى الأجل الطويل بين المراجعين وإدارة الوحدة الخاضعة للفحص، على الرغم من إمكانية قيام هذا التعارض بينهما فى الأجل القصير.

فيجب أن يهتم كل من المراجعين وإدارة الوحدة بعرض القوائم المالية بصورة عادلة لأن المجتمع سيستفيد من عدالة هذا العرض فى الأجل الطويل، نتيجة لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وتحقق التخصيص الأمثل للموارد. ومن ثم فإن القيام بعملية المراجعة تهدف إلى تقديم درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية تم عرضها بصورة عادلة.

إلا أن هذا لا يمنع من قيام تعارض بين المراجعين وإدارة الوحدة الخاضعة للفحص فى الأجل القصير، للعديد من الأسباب :

(1) R K Mautz and Husssein A. Sharaf. **The philosophy of Auditing,** American Accounting Association, Monograph No. 6, 1961.

أ ـ قد يهتم المديرون بزيادة رقم الأرباح لزيادة نصيبهم من المكافآت

ب ـ طالما أن المراجع يقوم بفحص وتقييم نتائج عمليات الإدارة، فقد تحاول الإدارة إخفاء بعض البيانات التى قد تبرز أوجه قصور معينة لديها بناءً على ذلك، يجب على المراجع عند تجميعه للأدلة أن يمارس قدرا من الشك المهنى فيما تقدمه له الإدارة من بيانات، حيث لايجب بالضرورة أن يفترض المراجع أمانة أو عدم أمانة هذه البيانات

٣ ـ يؤدى وجود نظام قوى وفعال للرقابة الداخلية إلى تخفيض احتمال حدوث الغش fraud وأوجه عدم الانتظام irregularities فى بيانات الوحدة فبدون وجود رقابة سليمة من السهل أن تحدث الأخطاء فى الدفاتر والسجلات وفى أرصدة الأصول والالتزامات مما يجعل من الصعب إنتاج قوائم مالية قابلة للتحقق منها، ولذلك فإن معايير الممارسة العملية لمراجعة القوائم المالية تقتضى ضرورة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية القائم بالوحدة موضع الفحص.

٤ ـ يؤدى تطبيق المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً إلى عرض القوائم المالية بصورة عادلة . وفحوى هذا الافتراض أن المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً هى العامل الحاسم الذى يعتمد عليه المراجع فى إبداء الرأى بخصوص مدى عدالة عرض القوائم المالية. ويفترض أن هذه المبادىء المحاسبية تعد بمثابة معايير وإرشادات ملائمة يصعب على المراجعين بدونها إصدار أحكاماً بخصوص القوائم المالية.

٥ ـ ما لم يقم الدليل على العكس، فإن ما كان حقيقياً أو سائداً فى الماضى سيظل حقيقياً أو سيسود أيضاً فى المستقبل.

افترض على سبيل المثال أن المراجعين ووجهوا فى السنة أو السنوات

الماضية بوجود تحيز من جانب الإدارة بخصوص عرض القوائم المالية، أو اكتشفوا أن نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً. فإذا لم يحصل المراجعون عل أدلة تنفى ذلك فإنه يفترض أن هذه الظروف ستكون قائمة أيضاً فى عملية المراجعة الحالية، ويجب إعداد خطة مراجعة ملائمة لمواجهة هده الظروف والتغلب عليها.

٦ـ يفترض أن القوائم المالية خالية من الأخطاء التواطئية وغيرها من أوجه عدم الانتظام غير العادية Unusall Irregulerities.

فمهنة المراجعة تتخذ موقفاً تقليدياً يقتضى أن البحث فى القوائم المالية عن حالات عدم الانتظام غير العادية يتطلب إجراءات للمراجعة تفوق تلك الإجراءات المطبقة فى الحالات العادية . وهنا قد يتساءل البعض عما إذا كان تطبيق إجراءات مراجعة كافية يقدم تأكداً مطلقاً بعدم وجود أوجه عدم الانتظام غير العادية؟

تجيب الدراسات والمنشورات الحديثة فى مجال المراجعة على هذا التساؤل من خلال ربط هذا الافتراض بمسئوليات المراجعين فى وقتنا الحاضر. فعملية المراجعة تتم وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً ويجب أن تصمم بحيث تؤدى إلى اكتشاف أى تحريف جوهرى للحقائق Mis-statement والذى يشتمل على الأخطاء غير المقصودة Errors وأوجه عدم الانتظام Irregularities التى تمثل تحريفات مقصودة فى القوائم المالية.

إلا أن هذه الدراسات والمنشورات تؤكد أن المراجع ليس مسئولا بحال من الأحوال عن تقديم ضماناً أو تأكداً مطلقاً بعدم وجود أوجه عدم الانتظام غير العادية ، فمسئولية المراجع تنحصر فى ممارسة العنايه المهنيه اللازمة مع وجود درجة معقولة من الشك المهنى.

٧ ـ عند فحص القوائم المالية بهدف التعبير عن رأى مهنى مستقل خصوصها، يجب على المراجع أن يتصرف بصفته مراجعاً فقط

هذا الافتراض لا يمنع المراجعين من استخدام معرفتهم فى مجال المحاسبة لتقديم أنواع أخرى من الخدمات لعملائهم على سبيل المثال، يمكن للمراجعين أن يقترحوا لعملائهم بعض الطرق التى يمكنهم من خلال إتباعها الاحتفاظ بسجلات أكثر دقة وملائمة أو لتحسين الرقابة على الأصول

ولكن هذا الافتراض يعنى أن المراجعين يجب أن ينظروا للخدمات الأخرى التى يقدمونها لعملائهم أثناء عملية المراجعة على أنها خدمات ذات أهمية ثانوية، وقد ينتج عنها بعض الضرر إذا تداخلت هذه الخدمات مع واجبات المراجعة. ويعنى هذا الافتراض أيضاً أنه لا يجب أن يوجد تعارض بين المراجع وعميله يحول دون استقلال المراجع عن عميله أثناء قيامه بعملية المراجعة.

٨ ـ أن المكانة المهنية للمراجع المستقل تفرض عليه التزامات مهنية معينة.
يعنى هذا الافتراض أن المكانة المهنية التى يتمتع بها المراجع المستقل تفرض على المراجع أن يكون ملتزماً فى مسلكه بطريقة تتناسب مع هذه المكانة.

يجب عند مناقشة معايير وإجراءات المراجعة فى الفصول القادمة أن يتذكر القارىء هذه الافتراضات وأن يرجع إليها عند الضرورة لأنها تمثل أسس نظرية سليمة لمداخل وإجراءات المراجعة التى سنناقشها فى هذا الكتاب.

مسببات الحاجة لمراجعة القوائم المالية والمنفعة المشتقة منها

مما لا شك فيه أن المراجعة لن توجد ما لم يوجد فى المجتمع طلب على خدماتها وقد أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية بياناً بالمفاهيم

الأساسية للمراجعة حددت فيه أربعة حالات تخلق طلباً على خدمات المراجعة :

١ ـ التعارض بين القائمين بإعداد المعلومات (إدارة الوحدة) ومن يستخدمونها (الملاك، الدائنين، أو أى طرف ثالث بمنأى عن الإدارة) يمكن أن يؤدى إلى إنتاج معلومات متحيزة.

٢ـ الأهمية الإقتصادية الكبيرة للمعلومات بالنسبة لمتخذى القرارات.

٣ـ الخبرة المتقدمة المطلوبة لإعداد المعلومات والتحقق منها.

٤ـ العوامل التى تحول دون مقدرة مستخدمى المعلومات للوصول إلى هذه المعلومات بشكل مباشر وكذا عدم مقدرتهم على تقييم جودة تلك المعلومات بأنفسهم.

معنى هذا أنه إذا كان هناك تعارضاً بين الملاك والدائنين والمجموعات الأخرى التى تستخدم القوائم المالية من ناحية، وإدارة الشركة التى تتولى إعداد هذه المعلومات من ناحية أخرى فإن هذه القوائم المالية ستكون متحيزة. علاوة على ذلك، فحيث أن المعلومات التى تشتمل عليها القوائم المالية تساعد فى اتخاذ القرارات المالية، وطالما أن مستخدمى المعلومات غالباً تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر من المعلومات التى يستخدمونها، هذه العوامل مجتمعة تبين مدى الحاجة للمراجعة المستقلة.

لتوضيح ذلك افترض أن إدارة احدى الشركات تجرى مفاوضات مع احد البنوك للحصول على قرض تحتاجه الشركة للاستمرار فى عملياتها. يرغب مدير الائتمان بالبنك دراسة احدث قوائم مالية قامت الشركة باصدرها قبل اتخاذ قرار بمنح القرض، كما أنه مهتماً بصفة خاصة بنسبة التداول وغيرها من مقاييس السيولة (هذه المعلومات ستستخدم لاتخاذ قرار

منح القرض من عدمه) ولاشك أن مدير الشركة يفهم أن ارتفاع نسبة التداول في الميزانية العمومية يعتبر أمراً ضرورياً للحصول على القرض وللاحتفاظ بوظيفته كمدير (هذا تعارضاً بين مصالح مدير الشركة ومدير منح الائتمان والذى قد ينتج عنه قوائم مالية متحيزة) ومن ثم فقد يطلب مدير منح الائتمان من مدير الشركة أن يقوم الأخير بالاستعانة بمراجع (الخبرة المطلوبة) للقيام بمراجعة القوائم الماليه للشركة فعملية المراجعة ستقدم لمدير منح الائتمان درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية تم عرضها بشكل عادل.

وعلى وجة التحديد فان مراجعة القوائم المالية يتم القيام بها للأسباب الثلاثة الآتية:

١ - احتياجات الدائنين والمستثمرين

يقع على عاتق المراجعين المستقلين مسؤلية تقديم آراء غير متحيزة للدائنين بخصوص مدى عدالة عرض القوائم المالية. ويعد المراجعون المستقلون هم الأفراد الملائمون للقيام بهذه المهمة للعديد من الأسباب أهمها: أنه يتوافر لديهم المعرفة الكافية والخبرة اللازمة للقيام بهذه الوظيفة، ويسمح لهم قانوناً بفحص السجلات اللازمة وتجميع الأدلة الكافية، كما أنهم يتمتعون بالاستقلال عن إدارة الوحدات موضع المراجعة لانهم ليسوا موظفين بهذه الوحدات.

يعتمد المستثمرون أيضاً على عمل المراجع المستقل، ففى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين كان المديرون والملاك يعرفون بعضهم البعض وفى كثير من الحالات كان الملاك هم المديرين ولكن فى وقتنا الحاضر ظهر ما يسمى بالملكية الغائبة نتيجة لتشتت ملكية المشروعات بين عدد كبير جداً من الملاك فالملاك ليسوا

على اتصال مباشر بعمليات المشروع. ومن ثم فإن شخص ما أو جهة ما يجب أن تقوم بوظيفة المراجعة نيابة عنهم. وطالما أن قرارات المستثمرين تعتمد على القوائم المالية التى تعدها الإدارة فإنهم يصفون المراجعين المستقلين بأنهم حراس على سلامة وعدالة القوائم المالية.

٢ - نظرية الوكالة Agency Theory

تشرح نظرية الوكالة جانباً آخر من الطلب على المراجعة. فهذه النظرية تعنى أن مديرى وملاك الشركة يرغبون فى المصداقية Creditability التى تضفيها عملية المراجعة على بيانات القوائم المالية. وقد ناقشنا آنفاً حاجة الملاك وهى واضحة للعيان. أما طلب المديرين على المراجعة ورغبتهم فى إجرائها فإنها تنشأ من حقيقة أن المديرين وكلاء عن الملاك. ولكن كل طرف يعمل على تحقيق مصلحته الخاصة ولكل منهم أهداف مختلفة. وطبقاً لنظرية الوكالة فإن هذا الوضع يخلق تعارضاً بين الملاك المديرين. وقد يحاول الملاك أن يحصلوا على تعويض مقابل نتائج هذا التعارض الملحوظ بتخفيض مكافآت المديرين [١].

ويعمل المديرون على تخفيض آثار هذا التعارض عن طريق إخضاع القوائم المالية التى يعدونها للمراجعة من قبل طرف مستقل. وبناءً على ذلك سيكون لدى الملاك حافزاً أقل لتخفيض مكافآت المديرين. كما يؤدى خضوع القوائم المالية للمراجعة إلى تحسين مكانة المديرين بالشركة وتخفيض درجة عدم ثقة الملاك فى وكالة هؤلاء المديرين.

فمثلاً يهتم ملاك الشركة بالربحية طويلة الآجل وبالنمو المستمر فى

(1) Wanda Wallace. **The Economic Of The Audit In Free And Regulated Markets, in Auditing Monographs** (New York: Macmillam, 1985)

حصة الشركة فى السوق ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. فى حين أن مديرى الشركة يهتمون بتعظيم ربح السنة الحالية حيث تحتسب على أساسه مكافآتهم. لذلك قد يستخدم المديرون سياسات معينة من شانها زيادة ربح السنة الحالية على حساب الربحية طويلة الأجل مثل تسجيل إيرادات لم تتحقق بعد. بناء على ذلك قد يقوم الملاك بتخفيض المكافآت السنوية أو الغاؤها بالكامل. ومن ثم فعندما يطلب المديرون اخضاع القوائم المالية للمراجعة من قبل المراجع المستقل فان هذا يقنع الملاك أن المديرين لم يقوموا بتسجيل إيرادات غير محققه وأن المديرين يقومون بواجباتهم على وجه مرضى. ونتيجة لذلك لايتم تغيير خطة المكافآت السنوية.

النظرية التحفيزية The Motivational Theory

يوجد اعتقاد لدى البعض أن المراجعة بالإضافة إلى كونها تمنح المصداقية للقوائم المالية، فإنها تضيف قيمة، أيضاً، لما تشتمل عليه هذه القوائم من معلومات نتيجة للاعتبارات التحفيزية. طبقاً لهذا الاعتقاد فإن القائمين بإعداد القوائم المالية يكون لديهم الحافز للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه لأنهم يعرفون أن هذه القوائم ستخضع للمراجعة وبناءً على ذلك فإن المعلومات التى تنطوى عليها القوائم المالية ستكون متمشية مع احتياجات مستخدمى تلك القوائم.

وعلى الرغم من صعوبة قياس المنافع التحفيزية أو التحقق منها بشكل قاطع، إلا أنه يوجد اعتقاد غريزى لدى البعض بأن العلم بخضوع القوائم المالية للمراجعة يمنع أو على الأقل لا يشجع على إعداد قوائم مالية مضللة أو غير سليمة.

الخدمات التى يقدمها المراجعون المستقلون ومكاتب المحاسبة والمراجعة

المحاسب أو المراجع القانونى المستقل هو ذلك الشخص المرخص له من

قبل الدولة بتقديم خدمات المحاسبة والمراجعة بصفة مستقلة وعلى أسس تعاقدية، وستعرض في الفصل القادم المتطلبات اللازمة للحصول على هذا الترخيص.

ومكاتب المحاسبة والمراجعة هي تنظيمات مهنية قد تأخذ شكل منشأة فردية أو شركة أشخاص وهما الشكلان الشائعان في جمهورية مصر العربية، وفي بعض الدول وبصفة خاصة الدول الغربية تأخذ مكاتب المحاسبة والمراجعة شكل شركات مهنية مساهمة جميع المساهمين فيها محاسبون ومراجعون قانونيون. تقدم هذه المكاتب للجمهور العديد من الخدمات من بينها خدمات المراجعة، والخدمات الضريبية، والاستشارات الإدارية، والخدمات المحاسبية.

نعرض فيما يلي باختصار لكل منها :

١ ـ خدمات المراجعة

تعتبر خدمات المراجعة هي النوع الرئيسي من الخدمات التي تقدمها كثير من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنظر للوقت المستنفذ فيها والايراد المحقق منها. وتهدف معظم عمليات المراجعة التي يقوم بها المحاسب أو المراجع القانوني إلى إبداء الرأي أو الشهادة عن مدى عدالة القوائم المالية. وتتم عملية المراجعة تلبية لطلب الإدارة، والمستثمرين، والدائنين، والحكومة، والملاك... الخ.

٢ ـ الخدمات الضريبية

يدرك معظم دارسي المحاسبة مدى الحاجة لخدمات إعداد الإقرارات الضريبية بسبب الكم الهائل من اللوائح والقوانين الضريبية. وتعد هذه الخدمة امتداداً طبيعياً للخدمات التي يقدمها المحاسب أو المراجع القانوني لأن كثيراً من الطرق المستخدمة لتحديد صافي الدخل الذي تظهره القوائم،

هى تقريباً نفس الطرق المتبعة لتحديد صافى الدخل الخاضع للضريبة، هذا بالإضافة إلى مساعدة المراجعين لعملائهم فى تخطيط العبء الضريبى وفى مختلف القضايا والأمور القانونية المتعلقة بالضرائب.

٣ ـ خدمات الاستشارات الإدارية

يتحدد نطاق هذه الخدمات بكل ما يقدمه المراجع من خدمات بخلاف خدمات المراجعة، والخدمات الضريبية ، والخدمات المحاسبية. ومن أمثلة هذه الخدمات دراسة وتقييم أنظمة المحاسبة الآلية بالشركة، مراجعة النظام المحاسبى الإدارى، الدراسات التسويقية، التخطيط المالى، وضع نظام للموازنات، ويمكن أن تؤدى خدمة الاستشارات الإدارية إلى جانب خدمات المراجعة أو كوظيفة مستقلة قائمة بذاتها. فإذا كان مكتب المراجعة يقدم خدمة الاستشارات الإدارية وخدمة المراجعة فى نفس الوقت لعميل ما، فإنه يثار تساؤل عن مدى تأثير هذا على استقلال المراجع ؟ هذا التساؤل لم يحسم حتى وقتنا الحاضر، إلا أن معظم المحاسبين والمراجعين يعتقدون فى الوقت الحاضر أن تقديم خدمات الاستشارات الإدارية لا يتعارض مع تقديم خدمات المراجعة، وذلك إذا توقف دور المراجع عند إسداء النصح وتقديم المشورة دون أن يتخذ أى قرارات نيابة عن عميله.

٤ ـ خدمات المحاسبة

تقوم معظم مكاتب المحاسبة والمراجعة بتقديم العديد من خدمات المحاسبة لعملائها، وبصفة خاصة العملاء الذين تتميز أعمالهم بصغر الحجم حيث لا يتوافر لديهم الأفراد المؤهلين لإمساك الدفاتر أو لإعداد القوائم المالية، وفى هذه الحالة يقوم المراجع بإمساك الدفاتر وإعداد القوائم المالية دون أن يبدى أى رأى عن مدى عدالة هذه القوائم أو يقدم أى ضمان بصددها

حدود المراجعة

لايعتبر القيام بوظيفة المراجعة ضماناً بأن القوائم المالية دقيقة أو مضبوطة وذلك لعدة أسباب:

أ- يتم التوصل إلى كثير من استنتاجات المراجعة على أساس فحص عينة من الأدلة. فغالباً تكون بعض القيم النقدية الظاهرة فى القوائم المالية مؤيدة بآلاف أو ربما ملايين مثل الشيكات المدفوعة، أوامر البيع، والفواتير.. الخ. والمراجعة كغيرها من الخدمات المهنية تؤدى فى ظل قيود تكلفة وزمن معينة، وهذا يتطلب فحص عينة من الأدلة المؤيدة للقيم النقدية. ويمكن لهذه العينات أن تصمم علمياً لتقدم درجة كبيرة من الثقة. ورغم ذلك فان الاستنتاجات المشتقة من فحص عينة من الأدلة المتاحة معرضة بالضرورة لظروف عدم التأكد.

ب- بعض الأدلة المؤيدة للقيم النقدية الظاهرة فى القوائم المالية يلزم بالضرورة تجميعها عن طريق الاستفسار من الإدارة سواء شفهيا أو كتابياً، مثل التقديرات المتعلقة بامكانية تحصيل حسابات العملاء. وعلى الرغم من أن المراجع يستطيع أن يحصل على أدلة تؤيد أو تنفى مزاعم الإدارة فى هذا الصدد إلا أنه فى بعض الحالات قد يكون من الضرورى الاعتماد بدرجة كبيرة على ما تقدمه الإدارة من معلومات. فاذا كانت الإدارة تنقصها الأمانة فقد يتوصل المراجع إلى استنتاجات غير سليمة عن مدى عدالة القوائم المالية، ويعد هذا من المخاطر الملازمة لعملية المراجعة.

جـ- مظاهر وأوجه ضعف العنصر البشرى مثل الإرهاق من كثرة العمل وعدم الاهتمام والنسيان وغيرها، قد تدفع المراجع لاغفال أو التغاضى عن الأدلة الملائمة، أو فحص النوع الخطأ من الأدلة، أو اشتقاق استنتاجات غير سليمة من الأدلة التى تم فحصها، ويعد هذا أيضا من المخاطر الملازمة لعملية المراجعة.

أسئلة الفصل الأول

السؤال الأول

حدد مدى صحة أو خطأ كل عبارة من العبارات الآتية مع التعليل فيما لايزيد عن ثلاثة أسطر

١- المراجعة هي العملية التي تهتم بإنتاج معلومات في شكل قوائم مالية وبيانات مالية أخرى

٢- تهدف مراجعة القوائم المالية إلى تحديد ما إذا كان الفرد أو الوحدة قد التزمت بالقوانين واللوائح.

٣- تجرى المراجعة الخارجية عن طريق مراجع مستقل عن الوحدات التي تخضع قوائمها المالية للمراجعة.

٤- غالباً يتوافر لدى مستخدمي القوائم المالية المقدرة على تقييم مدى جودة ما تحتويه القوائم المالية من معلومات.

٥- تعمل وظيفة المراجعة في ظل افتراض مؤداه أن القوائم والبيانات المالية يمكن التحقق منها.

٦- طبقا لنظرية الوكالة فإن المدير يرغب في إخضاع القوائم المالية للمراجعة عن طريق مراجع مستقل لتقوية مركزه كوكيل للملاك.

٧- طبقا للنظرية التحفيزية فإن القائمين بإعداد القوائم المالية يعرفون أنها ستخضع للمراجعة وبالتالي فإن هذه القوائم المالية ستعد بصورة أكثر عدالة.

٨- تشتمل المراجعة الحكومية على كل من المراجعة المالية ومراجعة العمليات ومراجعة الإلتزام.

٩- يجب أن يأخذ مكتب المحاسبة والمراجعة شكل منشأة فردية أو شركة أشخاص

١٠- تتوافق حدمات الاستشارات الإدارية مع خدمة المراجعة إذا كان الأمر يتوقف عند النصح والمشورة ولايتعداها لاتخاد قرارات إدارية

السؤال الثانى:

حدد الإجابة الصحيحة فى كل حالة مس الحالات الآتية معللاً سبب اختيارك لهذه الإجابة:

١- حدد أى من الأنواع التالية من المراجعة تهدف إلى تحديد ما إذا كانت القوائم المالية للوحدة تم عرضها بشكل عادل تمشياً مع المبادئ المحاسبية المقبولة:

أ- مراجعة العمليات. ب- مراجعة الإلتزام

جـ- مراجعة القوائم المالية. د- مراجعة الآداء.

٢- حدد أى من الأنواع التالية من المراجعة تستخدم القوانين واللوائح كمعايير لها:

أ- مراجعة العمليات. ب- مراجعة الإلتزام.

جـ- مراجعة القوائم المالية. د- المراجعة المالية.

٣- حدد أى من العبارات التالية لايعتبر وصفا حقيقياً لأحد فروض المراجعة التى نوقشت فى هذا الفصل:

أ- تؤدى وظيفة المراجعة فى ظل افتراض مؤداه أن القوائم المالية والبيانات المالية يمكن التحقق منها.

ب- لايوجد بالضرورة تعارض فى الأجل القصير بين المراجعين ومديرى المنظمات الخاضعة للمراجعة.

جـ- وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية يقلل احتمال الغش فى المنظمات.

د- يترتب على تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أن يتم عرض القوائم المالية بصورة عاملة.

٤-حدد أى من العبارات الآتية لايصف حالة من الحالات التى تخلق طلبا على خدمات المراجعة:

أ- التعارض بين من يقوم بإعداد المعلومات ومستخدمها يمكن أن يؤدى إلى إنتاج معلومات متحيزة

ب- يمكن أن يكون للمعلومات آثار اقتصادية هامة بالنسبة لمتخذ القرار

جـ- غالباً تكون الخبرة لازمة لإعداد المعلومات والتحقق منها

د- يمكن لمستخدمى المعلومات تقييمها بشكل مباشر

٥- حدد أى من العبارات التالية لايعتبر وصفاً سليما لأحد القيود المفروضه على وظيفة المراجعة:

أ- يتم التوصل إلى كثير من استنتاجات المراجعة على أساس فحص عينة من الأدلة.

ب- يجب الحصول على بعض الأدلة المؤيدة للقيم النقدية الظاهرة فى القوائم المالية عن طريق الاستفسار من الإدارة شفويا أو كتابة.

جـ- الإرهاق وعدم الاهتمام يمكن أن تدفع المراجع إلى إغفال أدلة ملائمة.

د- كثير من القيم الظاهرة بالقوائم المالية لايمكن مراجعتها.

٦- بالنسبة لكل عبارة من العبارات التالية، حدد الرمز (أو الرموز) قرين المصطلح (أو المصطلحات) التى تصفه العبارة. مع ملاحظة أن كل مصطلح يمكن أن يستخدم مرة واحدة أو أكثر أو يمكن ألا يستخدم على الإطلاق:

العبـــارة	المصطلح
١- هذا النشاط يهدف إلى الإدلاء بالشهادة.	أ- التعارض بين المدير والمستخدم.
٢- هذا النشاط يستخدم المراجعين الداخليين	ب- أحد حدود المراجعة
٣- هذه الحالة تخلق طلبا على المراجعة.	جـ- مراجعة القوائم المالية.
٤- يتم التوصل إلى بعض نتائج المراجعة على أساس عينة من الأدلة	د- نظرية الوكالة
٥- المعايير هى القوانين واللوائح	هـ- مراجعة العمليات
	و- مرجعة الإلتزام

السؤال الثالث:

أجب عن كل حالة مر الحالات الانيه

الحالةالأولى:

تعتبر إفتراضات المراجعة بمثابة الأساس النظرى لوظيفه المراحعه ومىها تشتق معايير المراجعة. وقد اشتمل هذا الفصل على ثمانية افتراضات

المطلوب: أن تحدد، بالنسبة لكل افتراض على حدة، ما هو الأثر الممكى على وظيفة المراجعة إذا كان هدا الإفتراض عير صحيح

الحالةالثانية:

حدد نوع كل عملية من عمليات المراجعة الآتية (١- مراجعة قوائم مالية، ٢- مراجعة عمليات، ٣- مراجعة التزام) مع ذكر الأسباب.

١- مراجعة تكاليف عقد تصنيع طائرات قتال نفاثة.

٢- قيام المراجعين الداخليين بمراجعة كفاءة عمليات الشراء.

٣- مراجعة الإقرارات الضريبية للممولين.

٤- مراجعة القوائم المالية عن طريق مكتب مراجعة مستقل.

الفصل الثاني

معايير المراجعة

مقدمة

يتناول هذا الفصل معايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً التى أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى، والتى حظيت بقبول شبه عالمى منذ إصدارها. ويتناول هذا الفصل النقاط الرئيسية الآتية :

- **التفرقة بين معايير المراجعة وإجراءات المراجعة.**
- **المعايير العامة.**
- **معايير الفحص الميدانى.**
- **معايير التقرير.**

التفرقة بين معايير المراجعة وإجراءات المراجعة :

فى بداية ظهور مهنة المراجعة، كانت جودة عمليات المراجعة تختلف اختلافا كبيراً من حالة إلى أخرى اعتمادا على معرفة وخبرة والحكم الشخصى للمراجع القائم بها. وقد أدركت المهنة سريعاً منذ مراحلها المبكرة الحاجة الملحة للمعايير، وطبقاً لذلك أصدرت المهنة فى الولايات المتحدة الأمريكية بعض النشرات التى لحق بها العديد من التعديلات والتفسيرات إلى أن أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى مجموعة من معايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً، والتى يلزم أن يتفهمها كل مراجع تفهماً عميقاً، وأصبح المراجع يشير إليها صراحة فى تقريره ويعتبر عدم الالتزام بها إخلالا بدستور آداب وسلوك المهنة.

وبناءً على ذلك، فعند القيام بعملية المراجعة يُجب أن يلتزم المراجع بمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً، ويجب على مكاتب المراجعة المستقلة أن تلتزم بهذه المعايير فيما تقوم به من عمليات مراجعة وينطوى هذا الالتزام على وضع إجراءات لرقابة جودة عمليات المراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد تفرقة واضحة بين إجراءات المراجعة ومعايير المراجعة. ففى مجال المراجعة يشير مصطلح "إجراءات إلى الطرق والأساليب التى يستخدمها المراجع للقيام بعملية الفحص، وتختلف هذه الإجراءات من فحص إلى آخر طبقاً لظروف كل حالة على حده.

أما معايير المراجعة فهى مقاييس لجودة آداء المراجع للإجراءات وللأهداف التى يجب تحقيقها باستخدام الإجراءات التى يتبناها المراجع فى الفحص، فالمعايير هى النموذج أو النمط الذى يستخدم للحكم على جودة العمل الذى يقوم به المراجع، وتتميز معايير المراجعة بالثبات النسبى فهى نادراً ما تتغير، حيث يمكن أن يحدث هذا فقط بإصدار معايير رسمية جديدة من الجهات المختصة بذلك.

وتتكون معايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً التى أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى من عشرة معايير مقسمة إلى ثلاثة مجموعات هى : المعايير العامة، ومعايير العمل الميدانى، ومعايير التقرير. وسنعرض فيما يلى باختصار لكل من هذه المجموعات.

المعايير العامة: تتعلق هذه المعايير بمؤهلات المراجع وجودة ما يقوم به من أعمال. وتشتمل على ثلاثة معايير هى :

١ ـ معيار التأهيل العلمى والعملى والكفاءة المهنية

ينص هذا المعيار على أن المراجعة يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التى تؤهله للعمل كمراجع. ويعنى هذا المعيار أن المراجع يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية فى مجالات المحاسبة والضرائب والمراجعة وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية. إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المراجع فى مواصلة التعليم والتدريب طوال ممارسته للمهنة ليظل ملماً بالتطورات الحديثة فى تلك المجالات، ويظل مستعداً لاكتساب المعرفة فى مجالات جديدة.

وتختلف متطلبات التعليم من دولة إلى أخرى. فمعظم الدول تتطلب الحصول على درجة جامعية فى المحاسبة، وبعض الدول تتطلب تعليماً يفوق الدرجة الجامعية الأولى، وتتجه بعض الدول إلى جعل مطلب التعليم المهنى المستمر إلزامياً لاستمرار أحقية المحاسب فى ممارسة المهنة ممارسة عامة. من ناحية أخرى فإن نوعية وطول فترة الخبرة العملية تختلف هى الأخرى فيما بين الدول. فبعض الدول تشترط أن تكتسب الخبرة العملية فى مكتب أو تحت إشراف أحد المحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة، فى حين أن البعض الآخر يسمح باكتساب الخبرة فى الوحدات الصناعية والتجارية والحكومية، هذا بالإضافة إلى تباين طول مدة الخبرة العملية بين الدول.

وسنعرض فى الفصل التالى بالتفصيل لمتطلبات التعليم والتدريب فى جمهورية مصر العربية.

ويقع على مكاتب المراجعة مسئولية تطوير معرفة واستمرار تدريب المراجعين العاملين بها، فيجب على هذه المكاتب أن تضع سياسات وإجراءات للارتقاء بكفاء العاملين بها. وحتى يكون المراجعون أكفاء فإنهم يحتاجون إلى مزيج من الخبرة العملية والمعرفة العلمية، لكى يستطيعوا أن يتفهموا جيداً مشاكل المحاسبة والمراجعة التى تنطوى عليها كل عملية مراجعة.

ويجب أن تضع مكاتب المراجعة سياسات أخرى للتأكد من أن عمليات المراجعة تؤدى عن طريق أفراد ذوى خبرة وكفاءة مناسبة، ومن أنهم يسعون للحصول على المساعدات والاستشارات المناسبة عندما يواجهون بمشكلة ما تفوق خبرتهم. ويجب كذلك أن تضع مكاتب المراجعة معايير وسياسات يسترشد بها عند تعيين الأفراد وعند ترقيتهم لضمان أنهم مؤهلون وأكفاء لتحمل مسئولياتهم الجديدة.

٢ ـ معيار الاستقلال

يعنى هذا المعيار أن المحاسب يجب أن يحافظ على استقلاله فى جميع الأمور المتعلقة بالمراجعة. وطبقاً لهذا المعيار فإنه يجب على المراجع أو مكتب المراجعة ألا يعبر عن رأياً فى القوائم المالية لمشروع ما إلا إذا كان هذا المراجع أو المكتب مستقلا عن هذا المشروع.

ويغطى الاستقلال ناحيتين هما الاستقلال فى الواقع والاستقلال فى الظاهر. الاستقلال فى الواقع هو حالة ذهنية وهو يعنى أن المراجع يجب أن يكون مستقلا من حيث الوضع أو الحالة الذهنية فى كل الأمور المرتبطة بالمهام المهنية بحيث لا يتعرض لضغوط أو لرقابة الغير فى وضع برنامج المراجعة أو إجراء الفحص أو إعداد التقرير أو فى أى مرحلة من مراحل

المراجعة . أما الاستقلال في الظاهر فإنه يرتبط بنظرة وإدراك مستخدمى القوائم المالية لاستقلال المراجع، وهذا يتطلب عدم وجود مصلحة مادية للمراجع فى الوحدة التى يعمل مراجعاً لها. فإذا كان المراجع يتولى عملية المراجعة ويكون فى نفس الوقت عضواً فى مجلس إدارة مشروع العميل، فإن مستخدمى القوائم المالية قد يعتبرون أن هذه الازدواجية تخلق تعارضاً فى المصالح وتؤدى إلى الإضرار باستقلال المراجع .

ومن الحالات التى تؤدى إلى الإضرار باستقلال المراجع ما يلى :

أ ـ إذا كان للمراجع أو لمكتب المراجعة أثناء فترة أداء المهام المهنية أو فى وقت إبداء الرأى أى من الأمور الآتية :

أ-١ وجود مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة فى مشروع العميل.

أ-٢ إذا كان المراجع يعمل أميناً لاستثمار أموال العميل أو مديراً لأى ممتلكات يكون للعميل مصلحة مالية فيها.

أ-٣ إذا كان للمراجع استثمارات مشتركة مع مشروعات العميل أو مع أى موظف أو مدير أو مساهم رئيسى فى مشروع العميل إذا كانت هذه الاستثمارات تمثل جزءاً هاماً من صافى ثروة المراجع أو صافى ثروة مكتب المراجع الذى ينتمى إليه.

أ-٤ إقراض أو إقتراض المراجع من مشروع العميل، أو من أى مدير أو مساهم رئيسى فى مشروع العميل. ولا ينطبق هذا الحظر على الأنواع الآتية من القروض من المؤسسات المالية التى يقوم المراجع بمراجعة حساباتها بشرط أن يتم الاقتراض طبقاً للإجراءات والشروط والمتطلبات العادية للإقراض:

أ-٤-١- القروض التى حصل عليها المراجع أو مكتب المراجعة ولا تمثل جزءاً هاماً من صافى ثروة القائم بالإقراض.

أ-٤-٢- القروض برهن المنازل والعقارات.

أ-٤-٣- القروض المضمونة الأخرى، فيما عدا القروض المضمونة من قبل مكتب المراجعة ولا تحظى بالضمان من مصدر خلاف هذا المكتب.

ب - إذا كان للمراجع أو لمكتب المراجعة، أثناء الفترة التى تغطيها القوائم المالية أو أثناء فترة المهام المهنية أو فى وقت إبداء الرأى، أى من العلاقات الآتية :

ب -١- أن يكون المراجع مديراً أو موظفاً بمشروع العميل أو يعمل مروجاً لمنتجاته .

ب - ٢- أن يكون فى أى منصب مسئول يسمح له بالمشاركة فى أرباح المشروع.

ب - ٣ - أن يكون مرتبطاً بعلاقة قرابة وثيقة بأى فرد يحتل منصباً هاماً فى الوحدة التى يقوم بمراجعتها.

وحيث أنه من الصعب وضع قواعد محددة لتحديد مدى استقلال المراجع فى كل حالة فإنه يجب على المراجع أن يمارس قدراً كبيراً من الأمانة والضمير فى جميع الحالات. إضافة إلى ذلك فيجب على مكاتب المراجعة أن تضع السياسات وتتخذ الإجراءات اللازمة لضمان استقلال المراجعين العاملين بها.

٣ - معيار العناية المهنية

يعنى هذا المعيار أنه يجب على المراجع أن يلتزم بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة، وأن يجتهد باستمرار لتحسين كفاءة وجودة خدماته وأن يقوم بمسئولياته المهنية بأفضل ما فى مقدرته.

يعتبر البحث عن تحقيق الامتياز فى العمل المهنى هو جوهر بذل العناية المهنية. وتتطلب العناية المهنية أن يقوم عضو المهنة بمسئولياته المهنية بكفاءة واجتهاد وهى تفرض عليه التزاماً بأداء الخدمات المهنية بأفضل ما فى استطاعته مع الاهتمام بتحقيق أفضل مصلحة ممكنة لمن يقدم إليهم الخدمات وبما يتسق مع مسئولية المهنة تجاه المجتمع.

وتتحقق الكفاءة من اكتساب المراجع لمزيج من المعرفة والخبرة الملائمتين للممارسة المهنية. ويبدأ اكتساب هذا المزيج من الفهم العميق للهيكل العام للمعرفة المهنية. ويتطلب الحفاظ على الكفاءة التزاماً باستمرار التعليم والتطوير المهنى طوال اشتغال المراجع بالممارسة العامة للمهنة.

ويجب على المراجع فى جميع المهام التى يقوم بها أو المسئوليات الملقاة على عاتقه أن يحقق مستوى من الكفاءة يؤكد أن الخدمات التى يقدمها ذات مستوى جودة مطابق لأعلى مستويات الأداء المهنى.

ويؤدى اكتساب المراجع للكفاء المهنية إلى تمكينه من تقديم الخدمات المهنية بسهولة وبراعة وذكاء. وتضع الكفاءة المهنية قيوداً على قدرات المراجع تملى عليه اللجوء إلى الإحالة والاستشارة إذا كانت المهمة المهنية تفوق كفاءته الشخصية أو كفاءة المكتب الذى يعمل به. وتعنى الإحالة أن يقوم أحد المراجعين بتحويل عميل لزميل آخر بسبب عدم توافر الوقت أو المهارة اللازمة لدى الأول مما يحول دون تقديم الخدمة المطلوبة للعميل. وتعنى الاستشارة دعوة الزميل للمشاركة فى تحديد الخدمات التى يحتاجها العميل وفى التخطيط لأداء تلك الخدمات.

وتتطلب العناية المهنية أن المراجع يجب أن يتفهم جيداً طبيعة العمل الذى يقوم به، ولماذا يقوم به وإن لم يكن متأكداً من أى جزء من هذا العمل فإنه يقع عليه مسئولية البحث عن الاستشارة المناسبة. كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأى نشاط أو مهمة مهنية يكون مسئولا عنها

وأن يقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون اهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك فى الأدلة التى قام المراجع بتجميعها. وتقتضى العناية المهنية أن يجتهد المراجع فى القيام بمسئولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع، ويفرض هذا الاجتهاد على المراجع مسئولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة واهتمام وأن تكون الخدمة كاملة وأن يلتزم بالمعايير الفنية والأخلاقية الملائمة للتطبيق من كل مهمة.

معايير العمل الميدانى: تتعلق هذه المعايير بتخطيط وتنفيذ المراجعة. وهذه المعايير محددة بدرجة أكبر من المعايير العامة، وهى تقدم إرشادات للمراجع بصدد تجميع الأدلة التى تؤيد رأيه والتى يحصل عليها من فحص أرصدة القوائم المالية والعمليات المالية التى تنتج عنها هذه الأرصدة. ويعتمد مقدار ما يقوم المراجع بتجميعه من أدلة على درجة اعتماده على نظام الرقابة الداخلية للعميل.

وتتكون معايير العمل الميدانى من ثلاثة معايير، نعرض فيما يلى كل منها باختصار.

١ ـ معيار كفاية التخطيط والإشراف

يعنى هذا المعيار أنه يجب على المراجع أن يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة وفق خطة ملائمة، وأن يحسن الإشراف على مساعديه ويتابع مدى تقدمهم فى الأعمال الموكلة إليهم.

يتطلب التخطيط السليم لعملية المراجعة أن يقوم المراجع بدراسة بيئة العميل مع التركيز بصفة خاصة على دراسة نظام الرقابة الداخلية وذلك لإعداد خطة المراجعة الملائمة التى تتفق مع هذه البيئة .، ويجب أن تتميز هذه الخطة بالمرونة بحيث تكون قابلة للتعديل كلما تقدم الفحص. ولا

يشترط عند وضع خطة المراجعة المبدئية أن تكون الخطة تفصيلية ولذلك سيكون من الضرورى تخطيط تفاصيل العمل لكل حالة على حدة فى ضوء الإطار العام للمهمة ككل. على سبيل المثال، قد تتطلب خطة المراجعة المبدئية قيام المراجع بملاحظة واختبار الحصر المادى للمخزون الخاص بمشروع العميل. فى هذه الحالة قد يكون من مسئولية المراجع تحديد درجة الملاحظة المطلوبة فى كل قسم، وبالنسبة لكل صنف من أصناف المخزون وكيف يمكن فحص آداء الأطقم المختلفة العاملة فى جرد المخزون. ولا شك أن نجاح المراجع فى وضع خطة المراجعة الملائمة يمكنه من تحديد عدد المساعدين المطلوبين ومهاراتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم المطلوبة.

من ناحية أخرى يعتبر المراجع مسئولا عن تقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف الفحص، وتقييم أدائهم بناء على مدى تحقيق هذه الأهداف ويعتمد مدى الإشراف الملائم فى كل حالة، على عدة عوامل منها درجة تعقد وصعوبة مهمة الفحص، ومؤهلات الأفراد القائمين به. ويقع على عاتق المراجع مسئولية تعريف المساعدين بمسئولياتهم وأهداف إجراءات المراجعة التى سيقومون بتنفيذها، وتحديد المشرفين المسئولين عن الإجابة على أى استفسار أو تساؤل هام قد يظهر أثناء الفحص، ووضع نظام لحل الاختلافات فى وجهات النظر فيما بينهم، هذا بالإضافة إلى فحص ومراجعة أعمال المساعدين.

٢ ـ معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

يعنى هذا المعيار أنه يجب على المراجع أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية القائم بالوحدة محل المراجعة كأساس لإمكانية الاعتماد عليه ولتحديد المدى المطلوب من الاختبارات لوضع اجراءات المراجعة الملائمة لها.

يقصد بالرقابة الداخلية، من وجهة نظر المراجع، الخطط والإجراءات التى تستخدمها الوحدة لضمان أن العمليات المالية قد تم تسجيلها بدقة، وأنه توجد إجراءات ملائمة لحماية الأصول، وتشتمل الرقابة الداخلية على الرقابة الإدارية وهى العملية الخاصة باتخاذ القرار الذى يؤدى إلى الترخيص بالعمليات المالية.

ويعد هذا المعيار من الأهمية بمكان لأن مدى ما يقوم به المراجع من فحص واختبارات يتوقف على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية. فإجراءات المراجعة التى تستخدم فى شركة لديها نظام رقابة داخلية قوى ستكون مختلفة عن تلك التى تستخدم فى شركة لديها نظام رقابة داخلية ضعيف.

ويشتمل كثير من العمل الذى يقوم به المراجع على اختبار مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية. وبناءً على ذلك يجب على المراجع أن يمارس قدراً كبيراً من العناية والاهتمام واليقظة لاكتشاف أوجه الضعف أو العيوب التى ينطوى عليها نظام الرقابة الداخلية.

٣ ـ معيار كفاية الأدلة

يعنى هذا المعيار أنه يجب أن يقوم المراجع بتجميع الأدلة الكافية والملائمة التى تمكنه من إبداء رأيه فى القوائم المالية، وذلك من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات حتى يتوفر لديه أساساً معقولا لرأيه فى القوائم المالية موضع الفحص.

ويقتضى التمشى مع هذا المعيار ضرورة أن يتفهم المراجع مهمة المراجعة التى يقوم بها تفهماً جيداً وكاملا، وأن يتبع التعليمات الخاصة بتنفيذها، وأن يبذل العناية المهنية الملائمة فى أدائها، وأن ينتبه إلى الأخطاء والعناصر غير العادية، وأن يعد أوراق عمل كاملة وواضحة.

معايير التقرير: تهتم هذه المجموعة من المعايير بطبيعة ومحتوى تقرير المراجعة. وتشتمل هذه المجموعة على أربعة معايير، نعرض فيما يلى لمضمون كل منها على أن نعرض لها بالتفصيل فى الأجزاء الخاصة بالتقرير.

١ ـ معيار الإشارة إلى التمشى مع المبادىء المحاسبية المقبولة

يعنى هذا المعيار أن المراجع يجب أن يبين فى تقريره ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها طبقاً للمبادىء المحاسبية المقبولة.

٢ ـ معيار الإشارة إلى التجانس فى تطبيق المبادىء المحاسبية المقبولة

يجب أن يحدد التقرير تلك الظروف التى أدت إلى الخروج عن معيار التجانس فى تطبيق المبادىء المحاسبية المقبولة فى الفترة الحالية وذلك بالنسبة للمعايير التى كانت مطبقة فى الفترة السابقة.

٣ ـ معيار التحقق من مدى ملائمة الإفصاح

ويعنى هذا المعيار أنه يفترض كفاية وملائمة الإفصاح من القوائم المالية ما لم ينص التقرير على خلاف ذلك.

٤ ـ معيار إبداء الرأى فى القوائم المالية كوحدة واحدة

يجب أن يشتمل التقرير على رأى المراجع فى القوائم المالية كوحدة واحدة، وفى حالة عدم استطاعة المراجع أن يعبر عن رأيه فى القوائم المالية كوحدة واحدة يجب توضيح الأسباب التى أدت إلى ذلك. وفى جميع الحالات التى يوقع فيها المراجع على القوائم المالية يجب أن يبين التقرير بشكل واضح وقاطع طبيعة الفحص الذى قام به المراجع ودرجة المسئولية التى تقع على عاتقة.

ويمكن أن يأخذ الرأى الذى يصدره المراجع أى من الأشكال الآتية :

١ ـ الرأى النظيف Unqualified Opinion

طبقاً لهذا الرأى يبين المراجع فى تقريره أنه قد اتبع معايير المراجعة

المقبولة قبولا عاماً فى القيام بعملية المراجعة، وأنه يرى أن القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها بصورة عادلة فى ضوء المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً.

وفيما يلى مثالا لتقرير المراجعة النمطى الذى يشتمل على رأى نظيف

تقرير المراجعة النمطى (النظيف)

تقرير المراجع المستقل

قمنا بمراجعة الميزانية العمومية المرفقة لشركة...... كما هى ظاهرة فى ٣١ ديسمبر سنة...١٩ وما يرتبط بها من قوائم مالية وهى قائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية عن هذه السنة. وتقع مسئولية هذه القوائم المالية على إدارة الشركة، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء رأينا فى تلك القوائم المالية استناداً إلى ما قمنا به من عمليات مراجعة.

وقد تمت مراجعتنا للقوائم المالية طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً . وهذه المعايير تتطلب منا أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للتوصل إلى درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية وتشتمل عملية المراجعة على فحص الأدلة التى تؤيد المبالغ والإفصاحات الظاهرة فى القوائم المالية، وذلك على أسس اختبارية، وتشتمل أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة، والتقديرات الهامة التى أعدتها الإدارة، وأيضاً تقييم عرض القوائم المالية كوحدة واحدة . ونحن نعتقد أن ما قمنا به من عمليات مراجعة يعتبر أساساً معقولا لإبداء رأينا فى القوائم المالية.

وفى رأينا أن القوائم المالية المرفقة تعبر بعدالة، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لشركة ..... فى ٣١ ديسمبر سنة... ١٩، وعن نتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية عن هذه السنة، وذلك فى ضوء المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما

التوقيع

التاريخ.

إلا أنه قد توجد ظروف تحول دون مقدرة المراجع على أن يبدى هذا الرأى النظيف، وبالتالى فإنه يبدى واحداً من الآراء الثلاثة الآتية :

٢ ـ الرأى المتحفظ Qualified Opinion

يوجد سببان أساسيان قد يدفعان المراجع لإبداء هذا الرأى المتحفظ، الأول: أنه قد توجد ظروف تمنع المراجع من القيام بجميع إجراءات المراجعة اللازمة. على سبيل المثال، قد لا يتيسر للمراجع ملاحظة الحصر المادى للمخزون عند قيام العميل به ، فإذا كان المخزون يمثل جزءاً هاماً من إجمالى الأصول فقد يكون من الواجب أن يبدى المراجع رأياً متحفظاً بسبب عدم كفاية نطاق عمليات الفحص.

والثانى: أن المراجع قد يستنتج أثناء القيام بعمليات الفحص أن العميل اتبع أساليباً محاسبية معينة لا تتمشى مع المبادىء المحاسبية المقبولة أو أنه لا يوجد إفصاحاً مناسباً فى القوائم المالية، مما يتطلب التحفظ فى الرأى.

٣ ـ الإمتناع عن إبداء الرأي Disclaimer

فى بعض الحالات قد يكون نطاق الفحص غير كافى بحيث لا يستطيع المراجع أن يصدر أى رأى فى القوائم المالية. وفى حالات أخرى قد يكون لظروف عدم التأكد تأثيراً كبيراً على القوائم المالية بحيث يرفض المراجع إبداء الرأى فيها. فى مثل هذه الحالات قد يمتنع المراجع عن إبداء الرأى فى القوائم المالية، ومن الضرورى أن يوضح المراجع الأسباب التى دعته إلى ذلك ومما لا شك فيه أن امتناع المراجع عن إبداء الرأى فى القوائم المالية يكون ذا تأثير كبير على قارىء القوائم المالية هذه. وبناءً على ذلك فإن هذا النوع من الرأى لا يجب إصداره إلا إذا كان المراجع مقتنعاً اقتناعاً تاماً بعدم كفاية نطاق الفحص أو بوجود درجة كبيرة من عدم التأكد بحيث لا يكفى بشأنها إصدار رأى متحفظ.

٤ ـ الرأي المعاكس A Dverse Opinion

إذا استنتج المراجع نتيجة لأدلة المراجعة التى قام بتجميعها أن القوائم المالية كوحدة واحدة لم يتم إعدادها وعرضها بصورة عادلة طبقاً للمبادىء المحاسبية المقبولة فإن الرأى المعاكس يكون ملائماً فى هذه الحالة. فمثلا يمكن أن يصدر المراجع رأياً معاكساً فى حالة قيام العمل بتسجيل جزءاً كبيراً من الأصول الثابتة بقيمة مقدرة بدلا من التكلفة.

وكما هو الحال بالنسبة للامتناع عن إبداء الرأى، فإن الرأى المعاكس يمكن أن يكون له آثار خطيرة على آراء قارىء القوائم المالية التى صدر بشأنها هذا الرأى، لذلك يمكن للمراجع أن يصدر هذا الرأى إذا اعتقد، فقط، أن الخروج عن المبادىء المحاسبية المقبولة يعتبر خروجاً خطير جداً بحيث لا يكفى بالنسبة له إصدار رأياً متحفظاً.

أسئلة الفصل الثانى

السؤال الأول :

حدد أى من العبارات التالية خطأ وايها صواب مع التعليل فيما لايزيد عن ثلاثة أسطر:

١- الهدف من اصدار معايير واجراءات المراجعة هو تحديد الطرق والأساليب التى يجب ان يستخدمها المراجع لتجميع الأدلة.

٢- من المتفق عليها دولياً أنه يلزم لمزاولة المهنة حصول المرشح على الدرجة الجامعية الأولى فى المحاسبة بالاضافة إلى تدريب عملى لمدة ثلاثة سنوات بمكتب أحد الأعضاء الممارسين للمهنة.

٣- اذا كان للمراجع مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة فى مشروع العميل فانه يترتب على ذلك الاخلال بالاستقلال فى الواقع.

٤- اذا قام المراجع باحالة عميل إلى زميل آخر فهذا يعنى عدم بذل العناية المهنية الكافية.

٥- تتعلق معايير العمل الميدانى بالمؤهلات اللازم توافرها فى المراجع حتى يتمكن من تخطيط وتنفيذ المراجعة بكفاءة.

٦- لايصدر المراجع رأياً متحفظاً إلا اذا اتضح له اثناء المراجعة أن العميل لم يلتزم بالمبادئ المحاسبية المقبولة عند إعداد القوائم المالية.

٧- يمكن للمراجع الامتناع عن ابداء الرأى اذا استنتج أن القوائم المالية لم يتم إعدادها وعرضها بصورة عادلة فى ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة.

السؤال الثانى :

حدد الإجابة الصحيحة لكل سؤال من الأسئلة الآتية معللا سبب اختيارك لهذه الإجابة:

١ـ تختلف معايير المراجعة عن إجراءات المراجعة فى أن الإجراءات ترتبط :

أ - بمقاييس الأداء.　　　　ب - بمبادىء المراجعة.

جـ - بتصرفات يجب القيام بها.　　　　د - بأحكام المراجعة.

٢- تتميز المعايير العامة بأنها:

أ - معايير للكفاءة والاستقلال والعناية المهنية للأفراد القائمين بالمراجعة.

ب - معايير لمحتوى القوائم المالية وما يرتبط بها من ملاحظات لأغراض الإفصاح.

جـ - معايير لمحتوى تقرير المراجع بخصوص القوائم المالية وملاحظات الإفصاح.

د - معايير لتخطيط المراجعة والإشراف على المساعدين.

٣- من الممكن جداً أن يرجع المراجع إلى واحد أو أكثر من المعايير العامة لتحديد:

أ - طبيعة التحفظات التى ينطوى عليها تقرير المراجعة.

ب - نطاق إجراءات المراجعة التى قام بها المراجع.

جـ - المتطلبات الخاصة بفحص هيكل الرقابة الداخلية.

د - هل يجب قبول مهمة مراجعة معينة.

٤- تشتمل كفاءة المحاسب القانونى على جميع العناصر الآتية باستثناء أنه:

أ - يتوافر لديه الكفاءة الفنية للقيام بمهمة مراجعة معينة.

ب - يمتلك المقدرة على الإشراف على مساعديه وتقييم أدائهم.

جـ - يضمن عدم حدوث أخطاء فى العمل المؤدى.

د - يقوم باستشارة الآخرين إذا احتاج لمعلومات فنية إضافية.

٥- عند قيام أحد المستثمرين بقراءة القوائم المالية لإحدى الشركات لاحظ أن القوائم مصحوبة برأى نظيف للمراجع. يمكن للمستثمر أن يستنتج من هذا الرأي:

أ - أن أى خلافات بخصوص الأمور المحاسبية الهامة قد تم تسويتها بما يرضى المراجع.

ب - أن المراجع مقتنعاً بالكفاءة التشغيلية للشركة.

جـ ـ أن المراجع قد تحقق من أن القوائم المالية للشركة قد تم إعدادها بدقة.

د ـ أن الإفصاح فى القوائم المالية كافياً ولكن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية ليس بها إفصاحاً كافياً.

٦ ـ فيما يتعلق بالأخطاء ومظاهر عدم الانتظام، يجب أن يخطط المراجع:

أ ـ لاكتشاف الأخطاء وحالات عدم الانتظام التى قد يكون لها أثر جوهرى فى القوائم المالية.

ب ـ لاكتشاف الأخطاء وحالات عدم الانتظام ذات الأثر الجوهرى أو غير الجوهرى على القوائم المالية.

جـ ـ لاكتشاف الأخطاء التى قد يكون لها أثر جوهرى وحالات عدم الانتظام التى قد تكون ذات أثر جوهرى أو غير جوهرى على القوائم المالية.

د ـ لاكتشاف حالات عدم الانتظام التى قد يكون لها أثر جوهرى والأخطاء التى قد تكون ذات أثر جوهرى أو غير جوهرى على القوائم المالية.

السؤال الثالث:

أجب على كل من الحالات الآتية :

الحالة الأولى :

فيما يلى بعض تعليقات أحد رجال الأعمال:

١ـ تتميز معايير المراجعة بالعمومية ولا تتضمن إرشادات واقعية.

٢ـ تشتمل معايير المراجعة على كثير من المصطلحات والعبارات التى تتميز بالغموض. وبصفة خاصة فإن «معايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً» و«الرأي» و«بصورة عادلة» و«مبادىء المحاسبة المقبولة قبولا عاماً» هى مصطلحات يصعب فهمها.

٣ـ من الصعب فهم الرأى المتحفظ فى تقرير المراجعة. فإذا كانت القوائم

"المالية دقيقة، فلماذا لا يقول المراجع هكذا؟ وإن لم تكن دقيقة لماذا لا يوضح المراجع الأسباب ؟

المطلوب :

أن تقوم بالرد على تعليقات رجل الأعمال هذا، وأن توضح فى ردك :

أ ـ ما هى التصرفات أو أوجه القصور التى يمكن أن تشتمل عليها مهمة المراجعة والتى تتسبب فى الإخلال بمعايير معينة من معايير المراجعة.

ب ـ معنى كل مصطلح فى العبارة الثانية.

جـ ـ معنى الرأى المتحفظ.

الحالة الثانية :

اقرأ تقرير المراجعة الآتى، ثم بين أين حدث الإخلال بمعايير المراجعة المقبولة سواء فى تنفيذ المراجعة أو فى أسلوب التقرير.

"إننى كأحد حملة أسهم الشركة، طلب منى فحص سجلات الشركة وإبداء الرأى فيما إذا كانت القوائم المالية تتمشى مع السياسات المحاسبية المحددة فى النظام الأساسى للشركة.

وفى رأى أن القوائم المالية عادلة وتعكس النظام المحاسبى المألوف لهذه الشركة".

الفصـــل الثالث

مهنة المحاسبة والمراجعة

يهدف هذا الفصل إلى تعريف مصطلح مهنة وتحديد الخصائص الرئيسية لمهنة المحاسبة والمراجعة وذلك كمقدمة لعرض التنظيم المهنى القائم فى الوقت الحاضر لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر. وبناءً على ذلك يتناول هذا الفصل الموضوعات الآتية :

١ ـ تعريف المهنة.

٢ ـ الخصائص الرئيسية المقبولة لمهنة المحاسبة والمراجعة.

- الهيكل العام للمعرفة.
- التعليم والتدريب والامتحان والترخيص.
- الجمعيات المهنية.
- دستور آداب وسلوك المهنة.

٣ ـ التنظيم المهنى لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.

تعريف المهنة :

يرى كثير من الباحثين أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف مقبول لمصطلح مهنة Profession، وذلك لأسباب عديدة أهمها استخدام المصطلح فى كثير من الأحيان كمرادف للفظ وظيفة أو عمل Occupation. ففى حين يطلق على الأطباء والمحامين والمحاسبين أرباب مهن أو مهنيون Professionals فإن المصطلح يطلق أيضاً على الممثلين والموسيقيين وغيرهم. ومن ثم فإن أى وظيفة أو عمل يمارس لكسب العيش يطلق عليه العامة مصطلح مهنة، رغم وجود اختلافات جوهرية بين المهن وغيرها من الأعمال [1].

وقد أدت هذه الصعوبة إلى تجنب كثير من الكُتّاب، الذين اهتموا بدراسة وتحليل نشأة وتطور المهن، وضع تعريف لهذا المصطلح، واكتفى البعض الآخر بالتعريف الوارد بالقاموس والذى يعرف المهنة بأنها :

«عمل يعتمد على استخدام المعرفة الخاصة بأحد فروع العلم، فى التطبيق على شئون الآخرين أو فى ممارسة فن ما يعتمد على هذه المعرفة».

وقد دفعت هذه الصعوبة بعض الباحثين إلى القول بأن مصطلح مهنة ما هو إلا مجرد صفة أو رمز الغرض من حصول العمل عليه هو كسب القوة والمكانة والاحترام الاجتماعى.

ورغم ذلك فلم تمنع هذه الصعوبة بعض الباحثين من محاولة وضع تعريف للمهنة، حيث يرى أحد الباحثين أن :

«المهنة هى عمل تؤسس ممارسته على فهم واستيعاب الهيكل النظرى

(١) لدراسة مستفيضة فى هذا المجال أنظر:

عوض لبيب فتح الله «دراسة مقارنة للتنظيم المهنى لمهنة المحاسبة والمراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية بهدف وضع نموذج ملائم لتنظيم المهنة فى مصر» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، ١٩٩٣.

لقسم من أقسام العلم أو المعرفة. وتعتمد ممارسته على المهارات والقدرات المتولدة من هذا الفهم، ويتم تطبيق هذه المهارات والقدرات فى مجال الشئون الحيوية للإنسان، ويتم تعديل الممارسات المهنية من خلال تراكم الخبرات لدى الممارسين. والمهنة فى خدمتها للاحتياجات الحيوية للإنسان تضع نصب عينيها تقديم خدمة تؤثر مصلحة العملاء».

ويرى باحث آخر أن :

«المهنة هى عمل غير يدوى ذو رتبة أعلى من الأعمال الأخرى، وقد حقق هذه المكانة المهنية بعد الاعتراف به على المستوى الموضوعى (من قبل الحكومة والقانون) وعلى المستوى الشخصى (من خلال اعتراف ممارسيه بأنفسهم كمهنيين) ويتميز بنطاق محدد للدراسة والاهتمام ويقوم ممارسوه بتقديم خدمات محددة بعد اكتسابهم المعرفة اللازمة لذلك من خلال التعليم المتقدم والتدريب الراقى».

وقد ركز بعض الباحثين على مدخل القوة لتعريف المهنة ، حيث يروا أن ما يميز أعضاء المهنة عن غيرهم ليس طبيعة أو نوعية العمل أو طول الفترة التعليمية أو التدريبية اللازمة لمزاولته، ولكن ما يميزهم هو السلطة التى يتمتعون بها فى مجال تخصصهم ومدى سيطرتهم على ظروف وبيئة العمل المحيطة بهم وعلى بعض المجموعات الوظيفية الأخرى التى ترتبط بمجال العمل المهنى. وطبقاً لهذا المدخل تعرف المهنة بأنها:

«تنظيم وظيفى يكتسب لأعضائه احتكار قطاع معين من سوق العمل» وقد استخدم بعض الباحثين عنصر المعرفة المهنية كأساس لتعريف المهنة من ناحية ، وللتمييز بينها وبين غيرها من الأعمال مثل الحرف من ناحية أخرى. وطبقاً لذلك تعرف المهنة بأنها :

«دور اجتماعى منظم يتحمل بأمانة المسئولية عن قطاع معين من

معرفة وثقافة المجتمع، وتتضمن هذه المسئولية سعى المهنة لتنمية وتطوير هذه المعرفة واستخدامها لإيجاد حلول لمشاكل الواقع العملى».

ويجدر الإشارة إلى أنه يجب التفرقة بين المهن والحرف فالمهن ترتكز على قاعدة علمية منظمة ومتطورة باستمرار وليس على فترة تدريبية طويلة لاكتساب بعض المهارات اليدوية كما هو الحال فى الحرف. وطبقاً لهذه التفرقة يمكن القول أن اصطلاح مهنة يعنى:

«نوع من العمل تخضع أنشطته للدراسة والتحليل النظرى ويتم تعديل هذه الأنشطة طبقاً للنتائج المشتقة من هذه الدراسة، بينما الحرفة هى عمل يستند إلى مجموعة من الأنشطة اليدوية الروتينية يتم تعديلها بالتجربة والخطأ للممارس الفرد».

خلاصة القول أن المهن تعتمد على البراعة العقلية المستمدة من المعرفة النظرية، فى حين أن الحرف تعتمد على البراعة اليدوية المستمدة من الأساليب العملية، ويتضح من العرض المختصر السابق أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للمهنة وأن معظم التعاريف المذكورة لا تعدو كونها مجرد سرد لبعض الخصائص الواجب توافرها فى عمل ما لإطلاق مصطلح مهنة عليه، لذلك اهتم معظم الباحثين فى مجالى المهن بمحاولة تحديد الخصائص التى يجب توافرها فى عمل معين للقول بأنه مهنة.

ويتبين للدارس فى مجال المهن، أن معظم علماء الاجتماع المتخصصين فى هذا المجال ومعظم الباحثين المهتمين بتحديد خصائص مهنة المحاسبة والمراجعة، يتفقون تقريباً على أربعة خصائص رئيسية يجب توافرها مجتمعة حتى يمكن أن نطلق على عمل ما مصطلح مهنة وهى :

١ - ضرورة وجود هيكل عام من المعرفة المتخصصة المنظمة.

٢ - تنظيم عملية تعليم وتدريب يجب اجتيازها بنجاح للحصول على ترخيص مزاولة المهنة.

٣ ـ ضرورة وجود جمعيات أو تنظيمات مهنية.

٤ ـ ضرورة وجود دستور بآداب وسلوك المهنة.

ونعرض فيما يلى لكل من هذه الخصائص بشىء من التفصيل وذلك من وجهة نظر الباحثين فى مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، ثم يلى ذلك عرض التنظيم المهنى الحالى لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.

١ ـ الهيكل العام للمعرفة:

تتميز المهنة بوجود هيكل عام للمعرفة المتخصصة ، وإن المهارات المهنية تنبع من اكتساب الممارسين لهذه المعرفة، ومن أهم الخصائص التى يجب توافرها فى هيكل المعرفة الآتى :

أ ـ يجب أن تكون المعرفة عقلية وفكرية ومنظمة فى شكل هيكل للنظرية وألا تكون عامة أو مبهمة أو ضيقة ومحدودة، ويلزم لاستيعاب هذه المعرفة فترة إعداد طويلة فى مؤسسات تعليمية وتدريبية متخصصة.

ب ـ يجب أن تكون المعرفة قابلة للتطبيق العملى لحل المشاكل القائمة فى نطاق الاختصاص المهنى. وأن يقتنع العملاء أو المجتمع بصفة عامة أن هذه المعرفة يمكن أن تستخدم فعلا لحل المشاكل التى تواجههم، لذلك يقومون بتحويل مشاكل معينة إلى مجموعة من المهنيين تتوافر لديهم المعرفة اللازمة لإيجاد حلول مرضية لتلك المشاكل.

جـ ـ يجب أن يتميز هيكل المعرفة بالنمو والتطور المستمر من خلال البحث العلمى المنظم الذى يساعد فى ابتكار أساليب وطرق جديدة للممارسة المهنية، وأن يصحب نمو وتطور هيكل المعرفة نمواً مماثلا فى التطبيق العملى، وفى طبيعة ومدى وجودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

د ـ يجب أن يترتب على اكتساب هيكل المعرفة أن يتوافر لدى مزاولى المهنة الحالة الذهنية التى تمكنهم من تعديل الممارسة المهنية القائمة بما يتلائم مع التغيرات فى الظروف البيئية.

٢ ـ التعليم والتدريب والامتحان والترخيص

تعد عملية التعليم والتدريب ضرورية لكى يستوعب الممارس هيكل المعرفة المهنية ويحصل على المهارات والخبرة اللازمة لممارسة المهنة بكفاءة. ويجب أن يحقق الإعداد المهنى هدفين: أن يقدم للمهنة أعضاء مؤهلين لأداء المهام المهنية بكفاءة، وأن يقدم العدد الكافى منهم، لأن عدم كفاية عرض الممارسين قد يدفع طالبى الخدمة إلى اللجوء إلى غير المهنيين للحصول على الخدمة المطلوبة.

ويجب أن تتم عملية الإعداد العلمى لدخول المهنة فى نطاق الجامعة، سواء فى مدارس مهنية متخصصة أو فى أقسام بكليات الجامعة. فالمهن العريقة هى تلك التى يتم الإعداد لدخولها فى نطاق الجامعة، وأعظم المهن مكانة هى تلك التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجامعة.

ويعد التدريب مكملا للعملية التعليمية ويجب أن يكون وثيق الصلة بها. فالتدريب العملى يساعد الطالب على معرفة كيفية تطبيق المعرفة التى اكتسبها فى الواقع العملى، ويزود الطالب بالخبرة والمهارات اللازمة للممارسة المهنية ويجب أن تحدد المهنة الشروط الكفيلة بتحقيق فعالية وكفاءة التدريب، من حيث مدى ملاءمة الأماكن المخصصة لتلقى التدريب واكتساب الخبرة ومدى مقدرة القائم بالتدريب واستعداده لنقل الخبرة العملية والمهارات المهنية للطلاب.

ويجب أن يمر الطالب أثناء وفى نهاية عملية التعليم والتدريب بعدة اختبارات لقياس مدى استيعابه لهيكل المعرفة المهنية المتخصصة، ومدى تفهمه لظروف وبيئة الممارسة المهنية، ومدى امتلاكه للمهارات اللازمة لأداء واجباته المهنية، ومدى مقدرته على إصدار حكم مهنى سليم فيما يقابله من مشاكل مهنية. ويمكن تحقيق ذلك بأن تتضمن الامتحانات شقاً نظرياً يختص بالمعرفة العلمية النظرية وشقاً عملياً يهتم بفنون ومهارات

الممارسة العملية، وأن يشترك فى وضع الامتحانات وتقييم آداء الطلاب فيها الأكاديميون والممارسون معاً.

وبعد اجتياز الطالب للامتحانات المحددة بمستوى النجاح المطلوب فإنه يمنح ترخيصاً بمزاولة المهنة، ويجب أن يكون الترخيص مدعماً من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، بحيث يتعرض للعقاب القانونى أى فرد يزاول المهنة دون حصوله على هذا الترخيص. ويعد هذا الترخيص من الأهمية بمكان حيث أنه يعنى اعترافاً قانونياً بالمهنة، ويترتب عليه أن يتمتع أعضاء المهنة بالعديد من القوى والامتيازات أهمها: حق ممارسة العمل المهنى فى نطاق اختصاص معين، وممارسة سلطة على العميل يضمن الممارس بمقتضاها سهولة حصوله معلومات من عميله قد لا يوافق على الإفشاء بها لأى فرد آخر، وعدم تدخل العملاء أو الجمهور عموماً فى الأمور الفنية للمهنة نظراً لعدم مقدرتهم على فهم الممارسة المهنية السليمة، وضمان مستوى دخل معقول يوفر لأعضاء المهنة مقومات الحياة الكريمة مما يعد حافزاً لهم على الاهتمام بالصالح العام للمهنة والمجتمع.

من ناحية أخرى فإن العميل يستمد نوعاً من الأمان بمقتضى ما يوفره الترخيص لعضو المهنة من سلطة فى مجال تخصصه مما يجعل العميل يثق بعضو المهنة وبأن ارتباطه معه بعمل ما سيضمن له إشباع احتياجات معنية. ولكن يجب على عضو المهنة ألا يستخدم سلطته أو يستغل ثقة عميله فيه لتحقيق مصالح شخصية مادية أو معنوية، وهذا ما تنظمه الجمعيات المهنية ودستور آداب وسلوك المهنة.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن العملية التعليمية لا يصح أن تقف عند حد الامتحانات التى يجتازها المرشح لدخول المهنة. فهذه الامتحانات تقتصر على اختبار كفاءة المرشح عند دخول المهنة فقط، ولكن يجب على عضو المهنة أن يستمر فى تطوير معرفته من خلال برامج التعليم المهنى المستمر

ومما لا شك فيه أن التعليم المهنى المستمر يؤدى إلى زيادة جودة الآداء المهنى ويمكن أعضاء المهنة من التلاؤم مع التغيرات فى الظروف البيئية ويمكنهم من الإلمام بالتطورات الجديدة فى مجال المعرفة المهنية.

وقد أدركت مهنة المحاسبة والمراجعة فى معظم الدول المتقدمة أهمية التعليم المهنى المستمر، لذلك صدرت القوانين أو القواعد التى تتطلب من المحاسبين إثبات استمرارهم فى مواصلة التعليم المهنى كشرط مسبق لمنح الترخيص أو تجديده أو لاستمرار حصولهم على اللقب المهنى.

٣ ـ الجمعيات المهنية

يرى معظم الباحثين، فى مجال المهن، أنه لا يمكن القول بوجود مهنة إلا إذا انتظم الممارسون فى جمعيات أو تنظيمات مهنية، وإلا إذا توافر لدى أعضاء المهنة المقدرة والرغبة على التضافر والتعاون من خلال هذه الجمعيات. فقد توجد المعرفة المهنية العلمية والعملية، والتعليم والتدريب اللازمين لاكتسابها، ورغم ذلك لا يمكن القول بوجود مهنة إلا إذا وجدت روابط وعلاقات بين الممارسين والتى تأخذ شكل جمعيات أو تنظيمات مهنية.

ويرى بعض الباحثين، أنه يمكن النظر للجمعية المهنية على أنها حكومات خاصة. فالحكومة تقوم بوضع البرامج والخطط اللازمة لتقديم خدمات لأفراد المجتمع لا يمكنهم الحصول عليها من القطاع الخاص (مثل الأمن والدفاع). وكذلك الجمعية المهنية تضع البرامج وتقدم الخدمات التى لا يمكن لأعضائها الحصول عليها من مصدر آخر سواها (مثل برامج التعليم والتدريب والأبحاث والاستشارات). وتقوم الجمعية المهنية بتنظيم سلوك الأعضاء «المواطنين» والدفاع عن مصالحهم تجاه المجموعات الأخرى «الحكومات الأخرى» التى قد تحاول الاعتداء على نطاق الاختصاص المهنى. كما تعتبر الجمعيات المهنية هى الميدان الذى تصاغ فيه القوانين والسياسات التى تؤثر فى المهنة.

وتعرف الجمعية المهنية بأنها :

«تنظيم من الممارسين يمكنهم من خلاله الحكم على الكفاءة المهنية النسبية لبعضهم البعض، ويمكن من خلاله القيام ببعض الوظائف الاجتماعية التى لا يمكن للممارسين القيام بها إذا كان كل منهم يعمل بصفة مستقلة عن الآخرين».

ويطلق اصطلاح جمعية مهنية على أى تنظيم يهدف بصفة أساسية ومباشرة إلى تطوير وتحسين الممارسة المهنية.

وتقوم الجمعيات المهنية بالعديد من الوظائف يمكن تلخيص أهمها فى الآتى :

أ ـ وضع دستور بآداب وسلوك المهنة ينظم علاقة عضو المهنة بالعملاء والزملاء والمجتمع وينظم تأديب الخارجين على قواعد السلوك المهنى السليم.

ب ـ وضع معايير محددة لدخول المهنة من حيث المؤهلات العلمية والمهارات العملية اللازمة، ووضع معايير للممارسة المهنية وإلزام الأعضاء باتباعها.

جـ ـ المساعدة فى تأهيل الأعضاء للعمل بالكفاءة المهنية الواجبة من خلال وضع برامج لتعليم وتدريب الأعضاء وقياس آدائهم واستمرار عملية التعليم المهنى بعد حصول العضو على حق ممارسة المهنة.

د ـ تدعيم مجال الدراسة وذلك بإجراء الأبحاث والدراسات وعقد المحاضرات والمؤتمرات وإصدار الكتب والدوريات والمنشورات. فمن خلال هذه الوسائل يمكن للجمعية نشر المعرفة بين أعضاء المهنة وإعلامهم بأحدث التطورات فى مجال العمل المهنى، وتسهيل

اتصال الأعضاء بعضهم بالبعض الآخر وتبادل المعلومات فيما بينهم.

هـ ـ العمل كمجموعة ضغط مباشرة للتأثير فى صياغة القوانين والسياسات التى تؤثر فى المهنة، وتنظيم علاقاتها بمختلف الجهات والهيئات الحكومية والجمعيات المهنية فى الدخل والخارج.

و ـ تعزيز المكانة المهنية للأعضاء داخل المهنة وفى المجتمع ككل، بمنح الممارس التأييد القانونى والمعنوى لمساعدته فى آداء دوره المهنى وحمايته من المجموعات الوظيفية الأخرى التى قد تحاول الاعتداء على نطاق الاختصاص المهنى.

٤ ـ دستور آداب وسلوك المهنة

يعد دستور آداب وسلوك المهنة أحد المعايير الأساسية للتمييز بين المهن وغيرها من الأعمال، إلا أن الأخلاقيات المهنية لا تتحدد فقط بالدستور المكتوب الذى يقسم العضو على احترامه والالتزام به عند السماح له بالممارسة. فهذا الدستور المكتوب يعكس الحد الأدنى من الأخلاقيات المهنية المطلوبة، ويتكون من قواعد ملزمة للأعضاء تحظى بالتأييد القانونى وتفرضها الجمعيات المهنية التى تملك قوة انتقاد الأعضاء وتوجيه اللوم لهم، وفى الحالات القصوى تعليق العضوية أو سحب الترخيص والحرمان من مزاولة المهنة . ولكن هناك أيضاً الدستور غير المكتوب الذى يأخذ شكل مجموعة من القيم والأعراف العامة، ورغم أنه ليس إجبارياً أو مفروضاً من قبل سلطة معينة إلا أن الإخلال به قد يلحق الضرر بعضو المهنة نتيجة لانتقاد ولوم الزملاء له ورفضهم التعاون معه.

ويمكن إلزام أعضاء المهنة بالإنصياع للدستور إما من خلال التنظيم الرسمى الذى يمارس من قبل الجمعيات المهنية ، كما سبق القول، أو من خلال التنظيم غير الرسمى المتمثل فى الضغط الذى يمارسه الزملاء

بعضهم على البعض الآخر من خلال عمليات الاستشارة والإحالة.

وقد سبق القول أن الاستشارة تعنى دعوة الزميل للمشاركة فى تحديد الخدمات التى يحتاجها العميل وفى التخطيط لآداء تلك الخدمات. وتعنى عملية الإحالة أن يقوم أحد الزملاء بتحويل عميل لزميل آخر بسبب عدم توافر الوقت أو المهارة اللازمة لدى الأول مما يحول دون تقديم الخدمة المطلوبة للعميل. وحيث أن الأخلاقيات المهنية تمنع المنافسة الشديدة بين الأعضاء فى مجال جذب العملاء، فإن عمليات الاستشارة والإحالة تعدان من المصادر الأساسية للعمل المهنى، وقد يؤدى إخلال أحد الأعضاء بقواعد دستور آداب وسلوك المهنة إلى حرمانه منهما.

ويحكم دستور المهنة علاقة مزاولى المهنة بالعملاء ، وعلاقتهم بالزملاء، وعلاقتهم بالمجتمع على النحو المبين فى الآتى :

أ ـ علاقة مزاولى المهنة بالعملاء: يحكم هذه العلاقة عنصران من عناصر السلوك المهنى:

أ-١- العمومية : وتعنى أن مزاول المهنة يجب أن يلتزم بالحياد العاطفى قبل العملاء، ويجب أن يقدم خدماته لمن يطلبها بصرف النظر عن اعتبارات السن أو الدخل أو القرابة أو الجنس أو الدين... الخ.

أ-٢- النزاهة : وتعنى أن رغبة مزاول المهنة فى تقديم خدمة مثالية لعميله تفوق رغبته فى تحقيق مصلحته الشخصية ، فمزاول المهنة لا يجب أن يكون ملتزماً فقط بأداء العمل المهنى بدرجة عالية من الجودة والكفاءة الفنية ، ولكن يجب أن يكون ملتزماً بتقديم خدمة مثالية تؤثر مصلحة العميل على مصلحته الخاصة. ويجب أن يكون مزاول المهنة مستعداً لتقديم الخدمة عندما يطلب منه ذلك حتى إذا اقتضى الأمر التضحية ببعض المميزات الشخصية.

ويجب على المهنى أن يؤدى فى جميع الأحوال خدمة مثالية، فقد

يعمد غير المهنى إلى تخفيض جودة السلعة أو الخدمة التى يقدمها بما يتناسب مع مدفوعات العميل فى حين أن المهنى لا يصح أن يفعل ذلك.

ب ـ علاقة مزاولى المهنة بالزملاء: يحكم هذه العلاقة ثلاث عناصر أساسية :

ب ـ ١ـ التعاون : ويعنى مشاركة أعضاء المهنة فى الحصول على المعرفة الفنية فيما بينهم، فإحراز عضو ما لأى تقدم فى النظرية أو التطبيق يجب أن تقوم الجمعيات المهنية بنشره بين باقى الأعضاء. فالخصوصية أو السرية تجاه التطورات العلمية والاختراعات التى تعد من السمات المميزة للحياة التجارية والصناعية لا يصح أن تكون قائمة فى العلاقة بين أعضاء المهنة.

ب ـ ٢ـ المساواة : وتعنى أن المكانة التى يتمتع بها العضو فى المجتمع المهنى يجب أن تستند بصفة أساسية إلى إنجازاته العلمية والعملية فى إثراء النظرية وتطوير الممارسة دون النظر لأى اعتبارات أخرى.

ب ـ ٣ـ التأييد : يجب على مزاولى المهنة أن يؤيد كل منهم الآخر فى حالة نشوب نزاع بين أحد الأعضاء وأى طرف خارجي. ويجب أن يتحاشى عضو المهنة أى تصرفات من شأنها إضعاف سلطة زميله أو الإضرار بسمعته، بل يجب عليه أن يدعم سلطة هذا الزميل ويدافع عن سمعته إذا ما تعرضت للخطر أو التهديد دون وجود مبرر لذلك.

جـ ـ علاقة مزاولى المهنة بالمجتمع: يحمل دستور المهنة بين طياته عقد ضمنى بين المهنة والمجتمع توافق المهنة بموجبه على منع أعضائها من استغلال السلطة التى يمنحها لهم القانون فى نطاق اختصاص معين لتحقيق مصالح شخصية، بل يجب أن يسلك المهنى سلوكاً من شأنه زيادة مقدرة المهنة على خدمة المجتمع والحفاظ على ثقته فى جودة الخدمات التى تقدمها المهنة.

التنظيم المهنى لمهنة المحاسبة والمراجعة فى جمهورية مصر العربية:

نعرض فيما يلى لدراسة التنظيم المهنى القائم فى الوقت الحاضر لمهنة المحاسبة والمراجعة فى جمهورية مصر العربية وذلك فى ضوء الخصائص الرئيسية المقبولة بين مختلف الباحثين والتى تم عرضها فيما سبق.

١ ـ الهيكل العام للمعرفة

لا ينطوى التنظيم المهنى لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر على هيكل عام محدد للمعرفة التى يجب أن يكتسبها المرشحون لدخول المهنة قبل السماح لهم بمزاولة المهنة. ويحصل هؤلاء المرشحون على المعرفة اللازمة لمزاولة المهنة فى مصر من خلال الدراسة بإحدى كليات التجارة بالجامعات المصرية والتى تمتد إلى أربع سنوات متتالية للحصول على أحد المؤهلات العلمية اللازمة لدخول المهنة وهى إما بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة أو بكالوريوس التجارة من شعبة إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب، طبقاً لمتطلبات القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.

ويتضح من مقارنة المناهج الدراسية المقررة للحصول على بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة أنها تغطى مجالات المعرفة فى فروع المحاسبة المختلفة، والمعرفة فى مجال العلوم الإدارية والاقتصادية والرياضيات والإحصاء والتأمين والدراسات القانونية واللغات الأجنبية بالإضافة إلى بعض المعرفة فى مجال نظم المعلومات والحاسبات الآلية.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ قد اشترط فى المرشح الحاصل على بكالوريوس التجارة من شعبة إدارة الأعمال أن يحصل إضافة إلى ذلك على دبلوم معهد الضرائب. ولعل القانون ١٣٣ يبغى من هذا جعل معرفة هذا المرشح تعادل معرفة المرشح الحاصل على بكالوريوس المحاسبة. ولكن يتضح من دراسة المناهج الدراسية لكلا المؤهلين أنه لا

يمكن أن يتحقق هذا التعادل. حيث يترتب على التخصص فى إدارة الأعمال التضحية ببعض المعلومات المحاسبية الهامة الملائمة للممارسة المهنية أهمها المراجعة والمحاسبة الضريبية بالإضافة إلى عدم التعمق فى بعض الموضوعات المحاسبية الأخرى فى مجالات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وفى مقابل ذلك يدرس الطالب بعض الموضوعات البعيدة نسبياً عن الممارسة المهنية ولا تخدمها كثيراً مثل بحوث التسويق والإعلان والعلاقات العامة ... الخ.

من ناحية أخرى فإن المناهج الدراسية لدبلوم معهد الضرائب لا تعوض هذا النقص فى معرفة الخريج حيث تركز بصفة أساسية على الدراسة النظرية لمختلف أنواع الضرائب مع الاهتمام بالنواحى القانونية والمنازعات الضريبية.

ويتضح للدارس فى مجال تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر أن المناهج الدراسية المقررة للحصول على أحد المؤهلات المذكورة تختلف من كلية إلى أخرى من حيث عدد المقررات الدراسية ومن حيث درجة التعمق فى دراسة كل مقرر ومن حيث المحتوى العلمى لكل منها. فالمحتوى العلمى لأى من الموضوعات التى يشتمل عليها هيكل المعرفة، غير محدد بشكل موحد بين مختلف كليات التجارة المصرية، فعلى الرغم من تماثل أو تشابه مسميات بعض المواد إلا أن المحتوى العلمى لها يختلف من كلية إلى أخرى اعتماداً على وجهة نظر القائم بالتدريس وخلفيته العلمية. ومما لا شك فيه أن هذا المحتوى يتأثر بدرجة كبيرة بالتطورات فى مجال المعرفة المحاسبية وغيرها، المتداولة فى الدول الغربية بصفة عامة وفى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بصفة خاصة، ويحدث هذا التأثير من خلال مواكبة أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة المصرية للتطورات العالمية فى مجال التعليم التجارى من ناحية، ومن خلال البعثات العلمية التى ترسل إلى تلك الدول للحصول على شهادة الدكتوراه وما يرد إلينا من تلك الدول من كتب دراسية ودوريات علمية من ناحية أخرى.

ونتيجة لعدم وجود تنظيم مهنى قوى لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر فلم تستطع المهنة أن تلعب دوراً يذكر فى تحديد مكونات هيكل المعرفة بكليات التجارة المصرية، ولم تستطع كذلك الاستفادة من التطورات العلمية التى لحقت هيكل المعرفة نتيجة لمواكبة التطورات فى الدول المتقدمة. وقد ترتب على ذلك وجود فجوة بين ما يتم تدريسه بكليات التجارة وبين فنون وأساليب وطرق الممارسة المهنية. حيث يلاحظ أن التطورات التى لحقت المقررات الدراسية لم يصاحبها تطور مماثل فى التطبيق العملى وفى جودة الخدمات المقدمة للمجتمع. فعلى سبيل المثال، نجد أن كثير من كتب المراجعة، ومنها هذا الكتاب، تهتم بموضوع المعاينة الإحصائية وخطر المراجعة وكيفية استخدامها فى مجال المراجعة. وعلى الرغم من ذلك فإن الممارسة العملية فى العديد من مكاتب المحاسبة المصرية مازالت تعتمد على الخبرة الشخصية للمراجع فى تحديد حجم العينة ومستوى خطر المراجعة، وقد يستثنى من هذا بعض مكاتب المحاسبة الكبيرة التى تشترك فى عمليات مراجعة مع مكاتب المحاسبة الأجنبية الكبيرة أو تعمل كمراسل لهذه المكاتب فى مصر مما يجعلها تطبق هذه الأمور عملا.

وبناءً على ما سبق يصبح من الضرورى تطوير المعرفة المتداولة بمعظم كليات التجارة بالجامعات المصرية بما يسمح بقيام المحاسب بتقديم الخدمات المهنية بكفاءة فى ضوء الظروف البيئية السائدة فى مصر. ويقتضى ذلك تطوير المعرفة المحاسبية بما يخدم التنمية الاقتصادية. مع ضرورة إدراك المحاسب للبيئة القانونية والتنظيمية والاجتماعية لمشروعات الأعمال، بالإضافة إلى تزويده بقدر أكبر من الدراسات الاقتصادية والعلوم السلوكية والرياضيات والإحصاء.

٢ ـ متطلبات التعليم والتدريب والامتحان والترخيص:

يتطلب الحصول على لقب محاسب ومراجع قانونى فى مصر، طبقاً

للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، إما أن يستوفى المرشح متطلبات التعليم والتدريب والامتحان والترخيص المحددة بهذا القانون أو أن يكون عضواً بجميعة المحاسبية والمراجعين المصرية. وبناءً عليه نعرض فيما يلى لمتطلبات التعليم والتدريب والامتحان والترخيص المنصوص عليها فى القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ ثم نتبعها بالمتطلبات اللازمة للحصول على عضوية جميعة المحاسبية والمراجعين المصرية.

٢-١- متطلبات التعليم والتدريب والامتحان والترخيص طبقاً للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١:

تنص المادة الأولى من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، أنه يشترط فيمن يزاول المهنة أن يكون اسمه مقيداً بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة الاقتصاد (وزارة المالية حالياً). ويشمل هذا السجل ثلاثة جداول هى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين (جدول أ)، وجدول المحاسبين والمراجعين (جدول ب)، وجدول مساعدى المحاسبين والمراجعين (جدول جـ) . وتتم مزاولة هذه المهنة بالصفة الشخصية للمحاسب أو المراجع ويحظر على المحاسب أو المراجع أن يستعمل فى مزاولة المهنة اسما لشخص معنوى أو لمكتب أو لمؤسسة للمحاسبة أو المراجعة.

ويجب أن يلاحظ أن جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين، كان مخصصاً لقيد أنواع خاصة من المؤهلات والخبرات الخاصة التى كانت موجودة عند صدور هذا القانون وقد تم تصفيتها عن طريق نقلهم إلى جدول المحاسبين والمراجعين بشروط خاصة بالتدريب واجتياز الامتحان النهائى بنجاح، والذى كانت تعقده وزارة الاقتصاد حتى أواخر سبتمبر ١٩٥٨.

ونعرض فيما يلى لمتطلبات التعليم والتدريب والامتحان والترخيص طبقاً لنصوص القانون.

٢-١-١- التعليم:

تنص المادة السادسة من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ أنه يشترط للقيد فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين أن يكون الطالب حاصلا على بكالوريوالتجارة من شعبة المحاسبة، أو بكالوريوس التجارة من شعبة إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب، ويشترط فى هذه المؤهلات أن تكون قد منحت للطالب من أحد معاهد التعليم المصرية، أو شهادة من أحد المعاهد الأجنبية تقرر وزارة المعارف العمومية (وزارة التعليم) بالاتفاق مع وزارة المالية اعتبارها معادلة لأحد المؤهلات السابقة.

وفيما يتعلق بحقوق المحاسبين والمراجعين تحت التمرين تنص المادة الواحد والعشرون أن للمحاسب والمراجع تحت التمرين حق اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات المختلفة ما عدا الشركات المساهمة وحسابات الممولين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية الذين لا يزيد رأس مال الواحد منهم على عشرة آلاف جنيه أو لا تزيد أرباحه السنوية على ألف جنيه وفقاً لآخر ميزانية اعتمدتها أو ربط أقرته مصلحة الضرائب، وكذلك اعتماد حسابات الممولين الخاضعين للضريبة العامة على الايراد إذا كان إيراد الواحد منهم لا يجاوز عشرة آلاف جنيه فى العام وفقاً لآخر إقرار تم ربط الضريبة عليه، وله أن يحضر عن هذه الشركات وهؤلاء الممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها من جهات الإدارة.

وليس للمحاسب أو المراجع تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه الخاص، ولا يجوز له أن يباشر عملا من الأعمال الخارجة عن اختصاصاته بمقتضى الفقرة السابقة أو الحضور أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما فى حكمها، وإنما يكون ذلك باسم المحاسب أو المراجع الذى التحق بمكتبه وبطريق النيابة عنه.

٢-١-٢- التدريب :

تنص المادة الثامنة من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ أنه يشترط لنقل اسم المرشح من جداول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين (جدول أ) إلى جدول المحاسبين والمراجعين (جدول ب) أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات من التمرين فى أعمال المحاسبة والمراجعة.

وتشترط المادة التاسعة فى التمرين أن يكون الطالب قد زاول فعلا أعمال المحاسبة والمراجعة بصورة جدية بدون انقطاع طول المدة فى مكتب أحد المحاسبين والمراجعين المقيدين بالسجل، ويثبت التمرين بشروطه بشهادة من المحاسب أو المراجع الذى قضى المحاسب تحت التمرين مدة التمرين بمكتبه.

وتنص المادة العاشرة أنه يحسب من مدة التمرين كل زمن قضاه الطالب فى وظيفة مساعد مفتش بديوان المحاسبة أو مساعد مأمور أو مساعد مفتش بمصلحة الضرائب أو خبير محاسب بوزارة العدل أو مدرس لمادة المحاسبة والمراجعة فى أحد معاهد التعليم الحكومية أو رئيس حسابات فى إحدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو فى أى عمل آخر يعتبر نظرياً لهذه الوظائف بقرار من وزير الاقتصاد (وزارة المالية) بعد موافقة لجنة القيد.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة من سنة ١٩٥١ حتى سنة ١٩٧٦ أصدر وزير المالية بعد موافقة لجنة القيد خمسة وعشرين قراراً وزارياً تضمنت اعتبار حوالى إحدى وأربعين وظيفة مناظرة لتلك التى وردت صراحة فى المادة العاشرة من القانون ومن ثم يعتبر العمل بها من قبيل التدريب العملى المنصوص عليه فى المادة الثامنة.

وبعد أن يقضى الطالب فترة التدريب العملى كما هو مبين عاليه فإنه يتقدم بطلب إلى لجنة القيد لنقل اسمه إلى جدول المحاسبين والمراجعين

(جدول ب)، وبعد أن تتحقق اللجنة من توافر الشروط المنصوص عليها فى القواعد الثامنة والتاسعة والعاشرة السابق بيانها ينقل اسمه إلى جدول المحاسبين والمراجعين.

وتنص المادة **الرابعة والعشرون** أن للمحاسب أو المراجع حق اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات جميعها وحسابات الممولين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وله الحضور عن الشركات والممولين أمام مصلحة الضرائب أو لجان الطعن وما فى حكمها.

وتنص المادة **الخامسة والعشرون** أنه يشترط فى المحاسب أو المراجع لاعتماد ميزانيات شركات المساهمة أن يكون من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو أن يكون قد زاول المهنة كمحاسب أو مراجع فى مكتب لحسابه الخاص مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ قيده بهذه الصفة، ويحسب من هذه المدة الزمن الذى قضاه المحاسب أو المراجع فى إحدى الوظائف المناظرة المبينة عاليه.

٢-١-٣- الامتحان :

لا يتطلب القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ أى امتحانات يجب أن يجتازها المحاسب تحت التمرين سواء لقيده كمحاسب تحت التمرين أو لنقله من جدول إلى آخر أو للسماح له بمراجعة حسابات الشركات المساهمة. والمعيار المستخدم فى ذلك هو انقضاء المدة الزمنية والتى يترتب على استيفائها النقل آلياً من مستوى إلى آخر دون الحاجة لاجتياز أية امتحانات.

٢-١-٤- الترخيص :

بعد أن يستوفى المحاسب أو المراجع متطلبات التعليم والتدريب المبينة عاليه فإنه يمنح ترخيصاً بمزاولة المهنة كمحاسب قانونى. ولا يتضمن هذا القانون أى شروط تتطلب من المحاسبين والمراجعين ضرورة الحفاظ على كفائتهم العلمية والعملية بأى شكل من أشكال التعليم المهنى المستمر

وكل ما ورد بهذا القانون كشرط لاستمرار تمتع المحاسب أو المراجع بالترخيص هو بعض الضوابط المعينة التى يجب عليه مراعاتها، حيث تنص المادة السابعة والعشرون على بعض الشروط لضمان استقلال المحاسب أو المراجع، وعدم مزاولته أى مهنة أو عمل آخر، وعدم حصوله على عمل من أعمال مهنته بطريق الإعلان أو بأى طريق يعتبر مخلا بكرامة المهنة.

٢-٢- متطلبات التعليم والتدريب والامتحان والترخيص طبقاً لشروط جميعة المحاسبين والمراجعين المصرية :

٢-٢-١- التعليم :

يشترط **البند العاشر** من لائحة النظام الأساسى للجمعية أنه لقيد الطالب فى جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين أن يكون من خريجى كليات التجارة (شعبة المحاسبة) بالجامعات المصرية أو حاصلا على درجة مماثلة من أى جامعة أو معهد محلى أو أجنبى يعتبرها مجلس الإدارة معادلة لها.

٢-٢-٢- التدريب :

تنص **المادة الرابعة والثلاثون** من اللائحة الداخلية للجمعية أن المحاسب تحت التمرين يقوم بالتمرين العملى وفقاً لعقد اتفاق مع أحد أعضاء الجمعية المشتغلين فعلا بمهنة المحاسبة والمراجعة سواء فى مكتب خاص أو بإحدى إدارات مراقبة حسابات القطاع العام بالجهاز المركزى للمحاسبات .

وتنص **المادة الخامسة والثلاثون** على أنه يجب إيداع عقد التمرين مصحوباً بالمستندات الدالة على المؤهلات الدراسية الحاصل عليها المحاسب تحت التمرين لدى سكرتارية مجلس إدارة الجمعية خلال شهر من التوقيع على العقد. ومدة عقد التمرين ثلاث سنوات ويتعهد المحاسب تحت التمرين بموجب هذا العقد أن يقوم بخدمة المحاسب بأمانة واجتهاد وإخلاص، وأن يحافظ على أسرار المكتب وعملائه ويلتزم بتعليماته. ويحافظ على ممتلكات

المكتب ودفع تعويض عما قد يحدث من أضرار، ويتعهد المحاسب بموجب هذا العقد بإدخال المحاسب تحت التمرين فى خدمته خلال مدة العقد وأن يشهد فى نهاية مدة العقد بما إذا كان المحاسب تحت التمرين قد أتم فترة العقد على وجه مرضى لغرض قبوله عضواً بالجمعية.

وتنص المادة التاسعة والثلاثون من اللائحة التنفيذية على أنه لا يجوز أن يقوم أحد أعضاء الجمعية فى وقت واحد بالإشراف على تمرين أكثر من خمسة محاسبين تحت التمرين، (وقد وافق مجلس إدارة الجمعية فى ١٩٨٨/١١/٢٧ على زيادة عدد المحاسبين تحت التمرين من خمسة إلى عشرة محاسبين تحت التمرين لكل عضو عامل مشتغل بالمهنة)، على أنه فى حالة وفاة أحد الأعضاء أو انسحابه من الاشتغال فعلا بالمهنة يجوز للمحاسب تحت التمرين إتمام مدة التمرين لدى أى عضو آخر مشتغلا فعلا بالمهنة دون أن يدرج ضمن المحاسبين تحت التمرين الذين يقوم المحاسب بالإشراف عليهم.

٢-٢-٣- الامتحان :

تنص المادة **٤١** من اللائحة الداخلية للجمعية أن يقوم مجلس إدارة الجمعية فى أولى جلساته بعد كل جمعية عمومية سنوية بتعيين لجنة للامتحان والثقافة تختص بتنظيم دروس وبرامج تدريب للراغبين فى الانضمام للجمعية وعقد الامتحانات اللازمة لتحديد مستوياتهم، وباقتراح وسائل تحقيق كافة الأغراض الثقافية للجمعية من تنظيم محاضرات وندوات وعقد مؤتمرات وإصدار نشرات وتنسيق وإعانة البحوث والإشراف عليها بعد موافقة المجلس.

وتقوم الجمعية بعقد امتحانين فى مايو ونوفمبر من كل عام هما :

الامتحان المتوسط :

تنص المادة رقم **٥٣** من اللائحة الداخلية للجمعية أنه يجوز للمحاسب

تحت التمرين بعد إنهاء نصف مدة التمرين المقررة أن يتقدم للامتحان المتوسط لاختبار مدى وتقدير ما اكتسب من معلومات وخبرة في المهنة.

وتنص المادة رقم ٥٤ بأنه يجب على كل محاسب تحت التمرين يتقدم للامتحان المتوسط أن يقدم لسكرتارية مجلس الإدارة شهادة من عضو الجمعية الذى يشرف على تمرينه يثبت فيها أنه أمضى نصف مدة التمرين على وجه مرضى وبأنه لائق لدخول الامتحان.

ويغطى الامتحان المتوسط المواد الدراسية الآتية: مادة المحاسبة بما فيها محاسبة الشركات، ومادة المحاسبة بما في ذلك شركات التضامن، ومحاسبة التكاليف، والمراجعة، والمعلومات العامة، والقانون، والضرائب.

الامتحان النهائي:

بعد أن يجتاز المرشح بنجاح الامتحان المتوسط يجب أن يتقدم المرشح للامتحان النهائي الذى تعقده الجمعية لاختبار معلوماته في المهنة وللحصول على عضوية الجمعية. وتنص المادة رقم ٥٦ من اللائحة الداخلية بأنه لا يجوز للمرشح التقدم للامتحان النهائي (فيما عدا الحاصلين على درجة الماجستير في المحاسبة) إلا بعد مضى سنة من تاريخ اجتيازه الامتحان المتوسط.

وتنص المادة رقم ٥٧ أنه يجب على المحاسب تحت التمرين أن يقدم للمجلس قبل دخوله الامتحان النهائي شهادة من عضو المهنة الذى يشرف على تمرينه تثبت أنه قد قضى مدة التمرين الواجبة على وجه مرضى وبأنه لائق لدخول الامتحان.

وتغطى مواد الامتحان النهائي الموضوعات الآتية : مادة المحاسبة بما فيها شركات الأموال، وشركات الأشخاص، والمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، والمراجعة، والقانون، والمعلومات العامة، والضرائب.

ويتضمن نظام الجمعية بعض الإعفاءات منها منح الطالب في الامتحان

المتوسط والنهائي فرصة إعادة الامتحان فى المادة الوحيدة التى يرسب فيها على أن يتقدم للامتحان التالى مباشرة بشرط أن يكون نجاحه فى باقى المواد متفق مع شروط النجاح، كما يعفى حملة ماجستير المحاسبة من الامتحان المتوسط وتقتصر مدة التمرين الخاصة بهم على سنتين فقط.

كما ينص البند العاشر من لائحة النظام الأساسى للجمعية على أن يقبل كأعضاء عاملين بالجمعية أعضاء معاهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز أو أعضاء أى هيئة علمية أو مهنية أخرى مماثلة لها وفقاً لما يقرره مجلس إدارة الجمعية. كما يقبل كأعضاء عاملين بالجمعية الحاصلون على درجة الدكتوراه فى المحاسبة من الجامعات المصرية أو أى جامعة أجنبية أخرى يعتبرها مجلس الإدارة معادلة لها، وبشرط مزاولة المهنة للفترة التى يعتمدها مجلس الإدارة.

وقد قرر مجلس الإدارة فى سنة ١٩٧٧ الموافقة على قبول عضوية الحاصلين على درجة الدكتوراه فى المحاسبة والمراجعة بشرط تقديم ما يثبت مزاولته لمهنة المحاسبة والمراجعة لمدة سنتين على الأقل بالنسبة لغير أساتذة الجامعة، أما بالنسبة لأساتذة الجامعة الجامعة فتعتبر فترة تدريس المحاسبة والمراجعة كعمل نظير لمزاولة المهنة، ولذا فإنه يتعين تقديم ما يثبت أنه قد أمضى ثلاث سنوات فى تدريس المحاسبة والمراجعة.

٢-٢-٤- الترخيص :

بعد أن يجتاز المحاسب تحت التمرين الامتحانيين المتوسط والنهائي بنجاح ويقضى فترة التدريب المقررة والمثبتة بشهادة القائم بالتدريب، فإنه يحصل على عضوية الجمعية. وبناءً على هذه العضوية يتقدم بطلب إلى لجنة القيد بوزارة المالية لقيد اسمه كمحاسب ومراجع طبقاً لنصوص القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١. وبذلك يتمتع بكافة حقوق المحاسبين والمراجعين التى كفلها القانون.

وتنص المادة ٣٠ من اللائحة الداخلية للجمعية أنه يجوز لعضو الجمعية أن يضع لقب «عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية» بعد اسمه.

وينص البند العاشر من لائحة النظام الأساسى للجمعية على أن يمنح عضو الجمعية العامل لقب زميل بعد انقضاء فترة عشر سنوات من تاريخ قبوله عضواً بها وذلك بناءً على طلب وموافقة مجلس الإدارة. كما تنص هذه المادة على أنه يجوز للزميل أن يضع لقب «زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية» بعد اسمه.

ويحظر على غير الأعضاء أو الزملاء أو من زالت عنهم صفة العضوية لأى سبب من الأسباب استعمال لقب يدل على أنه عضو أو زميل بالجمعية وإلا اتخذت الجمعية الإجراءات القانونية ضده.

وقد حدد البند الثالث عشر من لائحة النظام الأساسى والمادة رقم ٣٢ من اللائحة الداخلية الحالات التى تزول عن العضو فيها صفة العضوية وهى: الانسحاب أو الوفاة أو الفصل أو إذا حكم عليه فى جريمة تمس الأمانة أو الشرف، أو إذا أتى عملا من شأنه أن يلحق ضرراً مادياً أو أدبياً جسيماً بالجمعية، أو استغل عضويته بالجمعية لغرض شخصى أو إذا تأخر عن سداد الاشتراك السنوى أو أى مبلغ آخر يستحق عليه للجمعية. ولم يرد بلائحة النظام الأساسى للجمعية أو لائحتها الداخلية أو تقارير مجلس إدارتها ما يجعل استمرار منح العضوية متوقفاً على المحافظة على الكفاءة العلمية والعملية بأى شكل من أشكال التعليم المهنى المستمر.

٣ـ الجمعيات المهنية

تتمثل الجمعيات المهنية المحاسبية فى مصر فى جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وشعبة المحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين، بالإضافة إلى المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين كأحد التنظيمات المرتبطة بالتنظيم المهنى لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.

ونعرض لكل منها باختصار فى الآتى

٣-١- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية:

تأسست هذه الجمعية بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٩٤٦/٤/٢٤ تحت اسم «جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية». ثم أعيد إشهارها بمديرية الشئون الاجتماعية تحت رقم ٢٢٨٠ بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٧ وتغير اسمها إلى «جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية».

وتنص لائحة النظام الأساسى للجمعية أن غرض الجمعية هو العمل على رفع المستوى العلمى والعملى للعاملين فى حقل مهنة المحاسبة والمراجعة والسعى للاحتفاظ لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر بالمستوى اللائق بها دولياً.

ويلاحظ أن نشاط الجمعية ينحصر بصفة أساسية فى وضع وإدارة الامتحانات وإعلان نتائجها، بالإضافة إلى قيام الجمعية خلال سنوات متفرقة بإصدار مجلة ربع سنوية عنوانها «المحاسب» ، وتنظيم بعض المحاضرات والدورات التدريبية للمحاسبين تحت التمرين، والاشتراك فى تنظيم بعض المؤتمرات العلمية.

٣-٢- شعبة المحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين :

تأسست نقابة المحاسبين والمراجعين بمقتضى القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٥، وكانت تهدف إلى العمل على رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة والمحافظة على كرامتها، ومن أهم إنجازات هذه النقابة هو وضع دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ سنعرض له فيما بعد فى هذا الفصل .

وفى سنة ١٩٧٢ تم حل نقابة المحاسبين والمراجعين وأنشئت نقابة التجاريين بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢.

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون أن النقابة تهدف إلى الارتقاء بالمستوى العلمى والمهنى للتجاريين والمحافظة على كرامة المهنة ووضع الضوابط الكفيلة بتنظيم ممارسة المهنة.. الخ.

وتتكون نقابة التجاريين من سبع شعب إحداها شعبة المحاسبة والمراجعة والتى حلت محل نقابة المحاسبين والمراجعين. وقد نص قانون نقابة التجاريين على أن تحل شعبة المحاسبة والمراجعة محل نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية فى عضويتها فى اتحاد المحاسبين العرب وفى المنظمات الدولية الخاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وتنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ أنه يشترط فيمن يقيد اسمه فى جدول شعبة المحاسبة والمراجعة أن يكون حاصلا على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من إحدى الجامعات المصرية أو شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها.

وتنص المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٢ على أن تضم شعبة المحاسبة والمراجعة العاملين فى مجالات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمراجعة والضرائب فى نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفى نطاق ممارسة المهنة الحرة، كما تضم العاملين فى مجال التقييم المحاسبى ودراسة المراكز المالية للمنشآت وتقديم الخبرة الحسابية والضريبية والأعمال الانتاجية والعلمية فى المحاسبة.

وقد قامت هذه الشعبة بتنظيم بعض المؤتمرات العلمية والاشتراك فى تنظيم البعض الآخر. كما كانت الشعبة تصدر مجلة بعنوان «مجلة المحاسبين والمراجعين»، وقد صدر من هذه المجلة ثلاثة أعداد خلال سنة ١٩٨٤ ثم توقفت بعد ذلك عن الصدور.

٣-٣- المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين :

تأسس هذا المعهد سنة ١٩٨٦ بمنحة من وكالة المعونة الأمريكية وبدأ نشاطه فى ١٩٨٨/١/١.

وتتلخص أهداف هذا المعهد فى إعداد البرامج المهنية اللازمة سواء لتأهيل الراغبين فى دخول امتحانات جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو لرفع مستوى الآداء المهنى للمزاولين للمهنة فعلا وتحديث معلوماتهم وإعداد مجموعة من معايير المحاسبة وإرشادات المراجعة وقواعد السلوك المهنى تشكل فى مجموعها دستور عمل متكامل لمهنة المحاسبة والمراجعة، وتقديم الاستشارات المهنية لشركات القطاع الخاص والعام والأجهزة الحكومية، وإيجاد روابط علمية ومهنية مستمرة بين المعهد والمنظمات المهنية العالمية عن طريق عقد المؤتمرات المحلية والعربية والدولية.

وقد شكل المعهد، منذ نشأته، وحتى سنة ١٩٩٠، عدد من اللجان الفنية قامت بصياغة معايير للمحاسبة وإرشادات للمراجعة وقواعد للسلوك المهنى وذلك اعتماداً على ما تصدره المنظمات المهنية الدولية فى هذا الصدد وبصفة خاصة الاتحاد العالمى للمحاسبين ولجنة معايير المحاسبة الدولية، وقد قام المعهد بعقد عدة مؤتمرات علمية لمناقشة هذه المعايير والإرشادات والقواعد.

٤ ـ دستور آداب وسلوك المهنة:

بينا فى موضع سابق فى هذا الفصل أن نقابة المحاسبين والمراجعين أصدرت دستور مهنة المحاسبة والمراجعة فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٨، ويتكون هذا الدستور من أربعة أبواب الأول والثالث منها يتعلقان بقواعد المحاسبة والمراجعة، ونعرض فيما يلى لقواعد آداب وسلوك المهنة التى وردت بالبابين الثانى والرابع من هذا الدستور.

الباب الثانى ـ «الأمانة المهنية» ويضم مادتين :

المادة الثالثة عشر تنص على أنه يجب أن يضمن مراقب الحسابات تقريره جميع الحدود التى فرضت عليه وكذا كل الانحرافات بتقرير مجلس الإدارة أو فى الحسابات الختامية أو الميزانية.

وتحدد المادة الرابعة عشر الحالات التى يعتبر فيها مراقب الحسابات (المراجع الخارجى) مخلا بالأمانة المهنية وهى :

١ ـ إذا لم يكشف عن حقيقة مادية علمها أثناء تأدية مهمته ولا تفصح عنها الأوراق التى يشهد بصحتها إذا كان إفصاحه عن هذه الحقيقة أمراً ضرورياً حتى لا تكون هذه الأوراق مضللة.

٢ ـ إذا لم يذكر بتقريره ما علمه من تحريف أو تمويه فى هذه الأوراق.

٣ـ إذا أهمل إهمالا مهنياً فى خطوات فحصه أو فى تقريره عن هذا الفحص.

٤ ـ إذا أبدى رأياً برغم عدم حصوله على البيانات الكافية لتأييد هذا الرأى ولم يشر إلى ذلك فى تقريره.

٥ ـ إذا وقع تقريراً برأيه عن حسابات لم تفحص بمعرفته أو بمعرفة مندوبيه تحت إشرافه وتوجيهه أو بمعرفة زميله أو مندوبه المشترك معه فى عملية المراجعة.

٦ ـ إذا تغافل عن الحصول على إيضاحات كان يمكن الحصول عليها أثناء المراجعة وكان من شأنها أن تمكنه من اكتشاف خطأ أو غش وقع فى الحسابات.

٧ ـ إذا خالف نص المادة الثالثة عشر من هذا الدستور.

٨ ـ إذا اكتفى فى تقريره بالإشارة إلى قيام أشخاص بجرد أو تقويم بعض الأصول فى وقت توافر لديه الشك فى نوايا هؤلاء الأشخاص أو كفايتهم ولم يقم بتحقيق هذا الجرد أو التقويم أو يورد بشأنه تحفظاً خاصاً.

الباب الرابع ـ «آداب وسلوك المهنة» ويتضمن ثلاثة مواد :

تحدد المادة الثامنة عشر الحالات التى يعتبر فيها المراجع مخلا بآداب وسلوك المهنة وهى :

١ ـ إذا زاول عمل المحاسبة فى جمهورية مصر العربية بالاشتراك مع شخص

غير مرخص له بمزاولة المهنة فيها طبقاً للقوانين المعمول بها.

٢ ـ إذا منح المحاسب أو المراجع بطريق مباشر أو غير مباشر عمولة أو سمسرة أو حصة من أتعابه لشخص من أفراد الجمهور نظير حصوله على عملية أو أكثر من أعمال مهنته.

٣ ـ إذا حاول الحصول على عمل من أعمال المهنة بطريقة تتنافى مع كرامتها كالإعلان وإرسال المنشورات أو إرسال الخطابات الخاصة أو الدخول فى مناقصات على الأتعاب أو غير ذلك من الوسائل.

٤ ـ إذا لجأ أو فاوض العملاء بطريق مباشر أو غير مباشر للحصول على عمل يقوم به زميل آخر إلا أنه من حق المحاسب أن يقبل خدمة من يطلب منه ذلك وعليه فى حالة ما إذا طلب منه أن يكون مراقباً لحسابات منشأة بدلا من زميل آخر أن يخطر هذا الزميل بذلك.

٥ ـ إذا لجأ إلى التأثير على موظفى أو معاونى زميل له ليتركوا خدمة هذا الزميل ويلتحقوا بخدمته ولكن يجوز له أن يلحق بخدمته من يلجأ إليه طالباً ذلك بعد إخطار الزميل الآخر بذلك .

٦ ـ إذا لم يراع فى اتفاقاته مع العملاء تناسب قيمة أتعابه مع الجهد والوقت وقيمة الأعمال.

٧ ـ إذا سمح أن يقرن اسمه بتقديرات أو تنبؤات لنتائج عمليات مستقبلة بطريقة قد تحمل على الاعتقاد بأنه يشهد بصحة هذه التنبؤات أو التقديرات.

٨ ـ إذا وقع على بيانات تتعلق بمنشأة له مصلحة شخصية فيها دون أن يشير صراحة إلى وجود هذه المصلحة .

٩ ـ إذا لجأ إلى مناقشة زميل فى الحصول على عمل يقوم به الأخير عن طريق عرض أو قبول أتعاب تقل بدرجة ملحوظة عن أتعاب الزميل دون سبب مقبول .

١٠ - إذا أفشى أسراراً مهنية أو أسراراً شخصية أو معلومات أو بيانات خاصة بعملائه علم بها عن طريق أداء عمله.

وتنص المادة التاسعة عشر أنه يجب على مراقبى الحسابات المشتركين فى مراجعة حسابات منشأة واحدة أن يتفقوا ابتداءً على وضع برنامج مراجعة موحد وأن يقسم العمل الوارد به فيما بينهم وأن يقوم كل منهم بأداء الأعمال المنوطة به فى هذا البرنامج سواء بنفسه أو بواسطة مندوبيه ومعاونيه وتحت إشرافه وتوجيهه ومسئوليته وأن يساهم كل منهم فى هذا العمل بنسبة تتمشى مع حصته فى الأتعاب الكلية، ويجب ألا يغيب عن أذهانهم أنه مهما كان أساس تقسيم العمل فإنهم مسئولون بالتضامن قانونياً عن نتيجة عملهم.

وصوناً لكرامة المهنة وكرامة المحاسبين والمراجعين أنفسهم فإنه يجدر بهم أن يتفقوا على ما يتخذونه من قرارات أو ما يبدونه من آراء وأن يلحظوا دائماً أن خلافاتهم ومناقشاتهم فى المسائل المهنية لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتعدى محيطهم أو أن تصل إلى علم أو سمع عملائهم. إذ يجب عليهم تسوية هذه الخلافات فيما بينهم مستهدين بآداب والمهنة وأصولها ولا يصح أن يحاول أى منهم الاستبداد برأيه، فإذا لم يتفقوا رغم ذلك عينوا بالاتفاق محاسباً أو مراجعاً آخر ليكون حكماً بينهم يعرضون عليه أوجه النظر المختلفة ليرجح وجهة على أخرى، وأن يرتضوا قراره فى النهاية فإذا لم يتفقوا على تعيين المرجح وظل الخلاف بينهما قائماً فإن الواجب يقتضيهم رفع الأمر إلى نقيب المحاسبين والمراجعين ليحسم الخلاف بينهم بشخصه أو من يندبه لهذا الغرض.

وتقرر المادة العشرون بأن للمحاسبين والمراجعين على بعضهم حقوق الزمالة باعتبارهم أفراد أسرة واحدة، ومن أهم هذه الحقوق التعاون فى العمل فلهم أن يتبادلوا الخدمات وأن يحاول كل منهم أن يلبى رجاء زميله فى

النيابة عنه فى مهمة مهنية لدى جهة معينة إذا كانت ظروفه تسمح له بذلك وأن يكون فى هذه التلبية سباقاً دون انتظار مقابل أو أن يتهاون فى آدائها.

ويجدر الإشارة إلى أن التنظيم المهنى القائم حالياً لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر يعانى من العديد من العيوب ويتعرض لكثير من الانتقادات، وهو ما لا يتسع المجال لبيانه. ولكن من الضرورى تعديل هذا التنظيم المهنى وتطويره بحيث يصبح متلائماً مع احتياجات المرحلة الحالية وما تقتضيه ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أسئلة الفصل الثالث

السؤال الأول : (من امتحانات كلية التجارة ١٩٩٤)

حدد أى من العبارات الآتية خطأ وأيها صواب مع التعليل فيما لايزيد عن ثلاثة أسطر.

١- يحكم علاقة مزاولى المهنة برملائهم عناصرين من عناصر السلوك المهنى هما التعاون والنزاهه

٢- أن الوسيلة الوحيدة لالزام أعضاء المهنة بالانصياع لقواعد اداب وسلوك المهنة هى من خلال التنظيم الرسمى الذى تمارسه الجمعيات المهنية

٣- لاتختلف المتطلبات التعليمية اللازمة لدخول المهنة طبقاً لنصوص القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ عنها طبقاً لنصوص لائحة النظام الأساسى لجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

٤- طبقاً لنصوص لائحة النظام الاساس لجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية فأنه لايجوز لأى مرشح التقدم للامتحان النهائى الذى تعقدة الجمعية إلا بعد مضى سنة على الأقل من تاريخ إجتيازه للامتحان المتوسط.

٥- عندما يتم نقل أسم الطالب من جدول (أ) إلى جدول (ب) بوزارة المالية فانه يتمتع بكافة حقوق أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

٦- طبقاً لقواعد دستور آداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر الصادر فى ٤ أغسطس ١٩٥٨ فأنه من الحالات التى يعتبر فيها المراجع مخلاً باداب وسلوك المهنة: اذا اهمل اهمالاً مهنياً فى خطوات فحصه أو فى تقريره عن هذا الفحص واذا لم يراع فى اتفاقاته مع العملاء تناسب قيمة أتعابه مع الجهد والوقت وقيمة الأعمال

٧- لا تختلف المهن عن الحرف لأن كلاهما يتطلب فترة تدريب طويلة

٨- تنحصر أهداف الجمعيات المهنية فى وضع دستور باداب وسلوك المهنة ووضع معايير محددة لدخول المهنة وتعزيز المكانة المهنية للأعضاء داخل المهنة وفى المجتمع ككل.

٩- طبقاً لنصوص القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ فأنه يشترط لنقل أسم المرشح من جدل (أ) إلى جدول (ب) أن يكون قد أمضى ثلاثة سنوات فى التمرين العملى بمكتب أحد المحاسبين والمراجعين المقيدة أسمائهم فى السجل.

١٠- لايزول عن عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية صفة العضوية إلا بالوفاء أو الانسحاب رسمياً من مزاولة المهنة.

السؤال الثانى :

اختر الإجابة الصحيحة لكل مما يأتى معللا سبب اختيارك لهذه الإجابة.

١ ـ ترجع صعوبة وضع تعريف مقبول لمصطلح مهنة إلى:

أ ـ أنه لا يوجد اختلافات جوهرية بين المهن وغيرها من الأعمال .

ب ـ تجنب كثير من الكتاب وضع تعريف لهذا المصطلح.

جـ ـ اكتفاء بعض الكتاب بالتعريف الوارد بالقاموس.

د ـ استخدام المصطلح فى كثير من الأحيان كمرادف للفظ وظيفة أو عمل.

٢ ـ طبقاً لمدخل القوة لتعريف المهنة، فإن أهم ما يميز أعضاء المهنة عن غيرهم هو :

أ ـ طبيعة أو نوعية العمل الذى يقومون به.

ب ـ طول الفترة التعليمية أو التدريبية اللازمة لمزاولة المهنة.

جـ ـ السلطة التى يتمتعون بها فى مجال تخصصهم.

د ـ سيطرتهم على ظروف وبيئة العمل المحيطة بهم على بعض المجموعات الوظيفية الأخرى التى ترتبط بمجال العمل المهنى

هـ ـ كل ما سبق　　　　و ـ كل من جـ، د

٣ ـ تهدف عملية الإعداد العلمي لدخول المهنة إلى:

أ ـ توفير أعداد كبيرة جداً من الأعضاء حتى لا يلجأ طالبي الخدمة إلى غير المهنيين.

ب ـ توفير أعضاء مؤهلين تأهيلا علمياً كافياً بصرف النظر عن الكم.

جـ ـ توفير العدد الكافي من الأعضاء المؤهلين.

د ـ لا شيء مما سبق.

٤ ـ يحكم علاقة مزاولي المهنة بالعملاء عنصران من عناصر السلوك المهني.

أ ـ العمومية والتعاون.　　ب ـ التأييد والنزاهة.

جـ ـ العمومية والنزاهة.　　د ـ النزاهة والمساواة.

٥ ـ يشترط القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ لقيد المرشح في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين حصوله على أحد المؤهلات الآتية:

أ ـ بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة أو شهادة معادلة لها.

ب ـ بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة مع دبلوم معهد الضرائب.

جـ ـ بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة أو إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب.

د ـ بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة أو إدارة الأعمال.

٦ ـ طبقاً لنصوص القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ يشترط في المحاسب أو المراجع لاعتماد ميزانيات الشركات المساهمة:

أ ـ أن يكون من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

ب ـ أن يكون قد زاول المهنة كمحاسب أو مراجع في مكتب لحسابه الخاص مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ قيده بهذه الصفة.

جـ ـ أن يكون ملتزماً بمتطلبات التعليم المهني المستمر.

د ـ كل ما سبق.　　هـ ـ كل من أ ، ب

٧ ـ طبقاً لنصوص لائحة النظام الأساسي لجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية فإنه يشترط لقيد الطالب في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين :

أ ـ أن يكون حاصلا على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة.

ب ـ أن يكون قد اجتاز الامتحان المتوسط بنجاح.

جـ ـ أن يكون حاصلا على بكالوريوس التجارة من شعبة إدارة الأعمال.

د ـ أن يكون حاصلا على بكالوريوس التجارة من شعبة إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب.

٨ ـ يجوز للمرشح الذى يجتاز بنجاح الامتحان المتوسط الذى تعقده جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أن يتقدم للامتحان النهائي بعد:

أ ـ مضى سنتين على الأكثر من اجتيازه الامتحان المتوسط.

ب ـ مضى سنة على الأقل من اجتيازه للامتحان المتوسط.

جـ ـ حصوله على درجة الماجستير في المحاسبة بسنتين.

د ـ حصوله على درجة الدكتوراه في المحاسبة.

٩ ـ طبقاً لنصوص آداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر فمن الحالات التى يعتبر فيها المراجع مخلاً بالأمانة المهنية:

أ ـ إذا أبدى رأياً برغم عدم حصوله على البيانات الكافية لتأييده ولم يشر إلى ذلك في تقريره.

ب ـ إذا تغافل عن الحصول على ايضاحات كان يمكن الحصول عليها أثناء المراجعة كان من شأنها أن تمكنه من اكتشاف خطأ أو غش وقع في الحسابات.

جـ ـ اذا زاول مهنة المحاسبة في مصر بالاشتراك مع شخص غير مرخص له بمزاولة المهنة طبقاً للقوانين المعمول بها.

د - كل من ب، ج.

هـ - كل من أ، ب.

و - كل من أ، ج.

ز - كل من هـ، و.

١٠ - طبقاً دستور لآداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر، فمن الحالات التى يعتبر فيها المراجع مخلا بآداب وسلوك المهنة:

أ - إذا لم يتضمن تقريره الحدود التى فرضت عليه أثناء الفحص.

ب - إذا لم يذكر فى تقريره ما علمه من تحريف أو تمويه فى القوائم التى يشهد بصحتها.

جـ - إذا وقع على بيانات تتعلق بمنشأة له مصلحة شخصية فيها دون أن يشير صراحة إلى وجود هذه المصلحة.

د - إذا أفشى أسرار عميله.

هـ - كل من أ، ب.

و - كل من أ، جـ.

ز - كل من ب، جـ.

ح - كل من جـ، د.

١١ - طبقاً لدستور آداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر إذا حدث خلاف بين مراجع وزميل له فى أمر من الأمور المهنية فإنه:

أ - يجب اللجوء للقضاء للفصل فى هذا الخلاف.

ب - يجب أن يتفقا على تعيين مراجعاً آخر حكماً بينهما.

جـ - يجب رفع الأمر مباشرة إلى نقيب التجاريين.

د - كل ما سبق.

الفصل الرابع

أهداف المراجعة وتوثيق أعمالها

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى بيان كيف يتم الربط بين أهداف المراجعة والعناصر والقيم التى تعرضها الإدارة فى القوائم المالية، وأنواع إجراءات المراجعة المستخدمة لتقدير خطر الرقابة وتنفيذ الاختبارات الأساسية، ثم كيفية توثيق أدلة المراجعة فى شكل أوراق العمل. ولذلك سنناقش فى هذا الفصل الأهداف العامة للمراجعة التى يجب تحقيقها من مراجعة الأرصدة الظاهرة فى القوائم المالية، وكذلك توثيق النتائج التى تم التوصل إليها من تطبيق إجراءات المراجعة.

وعلى هذا الأساس سنعرض فى هذا الفصل للموضوعات الآتية:

١- الأهداف العامة للمراجعة.

٢- إجراءات المراجعة لتقدير خطر الرقابة وإجراء الاختبارات الأساسية.

٣- أوراق العمل:

* تعريف أوراق العمل والهدف منها.
* ملكية أوراق العمل.
* أهمية أوراق العمل.
* أنواع أوراق العمل.
* فهرسة أوراق العمل.
* مساعدة العميل للمراجع.
* حماية أوراق العمل.

الهدف العام لمراجعة القوائم المالية هو إبداء الرأى فى مدى عدالة عرض القوائم المالية التى تعبر عن المركز المالى للوحدة ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية فى ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة. ويجب أن يلاحظ أن المراجع لايبدى رأيا فى حسابات فردية ولكن يبدى رأياً فى القوائم المالية ككل، إلا أن المراجع يجب أن يجرى مراجعة كافية لإقناع نفسه فيما يتعلق بجميع الحسابات ذات الأرصدة الهامة لتخدم كأساس لإبداء رأيه فى القوائم المالية ككل.

القوائم المالية وما تشتمل عليه من أرصدة حسابات فردية تعبر عن وجهة نظر الإدارة، فالإدارة مسئولة عن تسجيل وترحيل وتلخيص والتقرير عن المعلومات المالية. وعند قيامها بإعداد القوائم المالية فإن الإدارة تزعم – سواء صراحة أو ضمناً – مزاعم معينة فيما يتعلق بأرصدة الحسابات وما يرتبط بها من إفصاح. والمراجع يحدد الأهداف المرغوبة تحقيقها من مراجعة كل حساب عن طريق ربط هذه الأهداف بمزاعم assertions الإدارة. معنى ذلك أن المراجع يهدف إلى تحديد مدى صحة مزاعم أو ما تدعيه الإدارة. وتتلخص المزاعم الخمسة التى ترتبط بأهداف المراجعة فى الآتى:

١ – الوجود أو التحقق Existence or Occurrence

تزعم الإدارة أن جميع حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الظاهرة فى الميزانية العمومية **موجودة**، وأن جميع الايرادات والمصروفات والأرباح والخسائر الظاهرة فى قائمة الدخل قد **تحققت** خلال السنة التى تغطيها القوائم المالية. فمثلاً تزعم الإدارة أن عناصر المخزون السلعى موجودة وجوداً ماديا وأن حسابات الدائنين هى التزامات فعلية فى تاريخ معين وأن المبيعات والمصروفات التشغيلية تحققت فعلاً خلال فترة معينة.

٢ - الملكية والمديونية Rights and Obligations

تزعم الإدارة أن الوحدة **تمتلك** الأصول وأنها **مدينة** بالالتزامات الظاهرة فى الميزانية العمومية. فمثلاً تدعى الإدارة أن الوحدة لها حق شرعى غير متنازع عليه فى المخزون وأن حسابات الدائنين مستحقة فعلاً لأطراف أخرى.

٣- الشمولية أو الكمال Completeness

تزعم الإدارة أن القوائم المالية تشتمل على **جميع** الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمكاسب والخسائر. فمثلاً تزعم الإدارة أنه لاتوجد أى عناصر غير مسجلة من المخزون أو الحسابات الدائنة وأن جميع المبيعات والمصروفات التشغيلية التى تحققت ظاهرة فى القوائم المالية.

٤ - التقييم أو التخصيص Valuation or allocation

تزعم الإدارة أن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات ظاهرة فى القوائم المالية **بالقيم الملائمة**، وهى تلك القيم التى تتحدد طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. فمثلاً تزعم الإدارة أنه تم تقييم المخزون على أساس تكلفة الوارد أولاً صادر أولاً أو السوق أيهما أقل، وأنه تم تخصيص تكلفة المبانى والآلات فى شكل مصروفات إهلاك بالقيم الملائمة على الفترات الصحيحة.

٥ - العرض والإفصاح Presentation and disclosure

تزعم الإدارة أن القيم الظاهرة فى القوائم المالية تم **تصنيفها وتبويبها بصورة سليمة** وأن **طرق الإفصاح تتمشى** مع تلك التى تتطلبها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. فمثلاً تدعى الإدارة أن المخزون السلعى تم تصنيفه كأحد الأصول المتداولة المتوقع أن تباع خلال سنة أو دورة التشغيل العادية وأن أى رهن على المخزون كضمان لدين تم الإفصاح عنه إفصاحاً كافياً.

وبناء على ما سبق فإن أهداف المراجع من مراجعة كل حساب هو تحديد ما إذا كانت مزاعم الإدارة، فيما يتعلق بهذا الحساب، سليمة أم لا.

ومن خلال هذا الإطار العام فإن كل حساب فردى يمكن تحليله لوضع أهداف محددة لمراجعته. وفى بعض الحالات يجب أن يحدد المراجع المعالجة المحاسبية السليمة لأحد عناصر القوائم المالية من خلال معرفته أو بالرجوع إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما حتى يمكن أن يحدد هدفه.

فعلى سبيل المثال، من خلال دراستنا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة عن المخزون يمكن أن نلاحظ الآتى:

مبدأ التكلفة: تعرف التكلفة بأنها مجموع النفقات المباشرة وغير المباشرة التى انفقت للحصول على المخزون بالحالة التى هو عليها وفى الموقع الذى هو فيه.

بدائل التسعير: يجب أن تتحدد تكلفة المخزون فى ضوء الافتراضات الخاصة بتدفق عناصر التكاليف مثل الوارد أولاً صادر أولاً والمتوسط والوارد أخيراً صادر أولاً، ويجب أن يكون الغرض الأساسى من اختيار الطريقة هو أن تعكس بوضوح شديد الدخل الخاص بالفترة. ويكون الخروج على قاعدة التكلفة لتسعير المخزون مطلوبا عندما تكون منافع المخزون أقل من تكلفته. وإذا انخفضت منفعة المخزون عن طريق التلف أو التقادم أو التغيرات فى مستويات الأسعار أو لأى أسباب أخرى فإن الخسارة يجب أن تحمل على إيرادات الفترة التى حدثت فيها. ويجب أن يتم التوصل إلى هذه الخسارة بتسعير المخزون طبقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

وبناء على ذلك فإن أحد الأهداف المحددة لمراجعة المخزون هو التحقق من أن قيمة المخزون الظاهرة فى الميزانية العمومية تحددت على أساس الأقل من بين التكلفة وسعر السوق باستخدام أحد بدائل التسعير المقبولة. وهذا الهدف بدوره يرتبط بهدف عام هو التقييم أى تحديد أن المخزون تم تقييمه بشكل سليم. وفى حالات أخرى، تتبع الأهداف المحددة بشكل طبيعى من الأهداف العامة. ففى مثال المخزون هذا، فإن الهدف العام للتحقق من

الوجود يؤدى إلى هدف محدد وهو تحديد ما إذا كانت قيمة المخزون الظاهرة فى الميزانية العمومية ممثلة بعناصر مادية موجود فعلاً بالوحدة أو فى الطريق أو مرسلة كأمانة. وتطبيقا لهذا المدخل يمكن أن يصل المراجع إلى الأهداف المحددة التالية لمراجعة المخزون:

١- تحديد ما إذا كانت قيمة المخزون فى الميزانية العمومية تعبر عن جميع العناصر المادية الموجودة فعلا سواء بالوحدة أو بالطريق أو كأمانة (الوجود والشمولية).

٢- تحديد ما إذا كانت قيمة المخزون قد تم احتسابها بشكل سليم على أساس الأقل من التكلفة أو السوق طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (التقييم).

٣- تحديد ما إذا كان المخزون مملوكا للوحدة وهل تم الإفصاح عن أى رهونات أو حجوزات على المخزون إفصاحاً كافياً (الملكية والإفصاح).

٤- تحديد ما إذا كانت أى زيادة فى كميات المخزون أو انخفاض فى معدل التصريف أو أى عناصر محتجزة لأغراض خاصة تم تقييمها وتصنيفها بشكل ملائم (التقييم والعرض).

ومن الممكن استخدام مدخل مماثل للتوصل إلى أهداف المراجعة للقيم الأخرى الظاهرة فى الميزانية العمومية. وهذا ما يعرف بمدخل المراجعة بالأهداف. فأحيانا يبدأ المراجع عمله بتنفيذ إجراءات المراجعة التى تطبق بصفة عامة دون أن يأخذ فى اعتباره أولاً الأهداف التى يحاول تحقيقها لكل حساب ثم تحديد أكثر الطرق كفاءة وفعالية لتحقيق هذه الأهداف. ولكن من خلال وضع الأهداف يمكن للمراجع تجنب المجهود الزائد الذى لايسهم فى تحقيق هذه الأهداف.

إضافة إلى المزاعم السابقة المرتبطة بحسابات محددة، فإن للإدارة مزاعم أخرى تطبق على حسابات عديدة أو على القوائم المالية ككل. ومن أمثلة

هذه المزاعم الآتي:

١- المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية لاتختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك المستخدمة في الفترة السابقة إلا إذا تم الإفصاح عن الفرق بينهما. فقد ينتج عن اختلاف المبادئ المحاسبية بين الفترات تغيرات في المركز المالي ونتائج العمليات وهي تغيرات غير ناتجة عن عوامل اقتصادية حقيقية. وحتى يمكن تنبيه قارئ القوائم المالية للتغيرات في المبادئ المحاسبية فيجب الإفصاح عن هذه التغيرات في شكل ملاحظات على القوائم المالية والإشارة إليها في تقرير المراجع. وبناء على ذلك فإن المراجع يقارن المبادئ المحاسبية المستخدمة في السنة الحالية مع تلك التي استخدمت في السنة السابقة.

٢- العمليات المالية التي تلخصها القوائم المالية وقعت بين أطراف مستقلة إلا إذا تم الإفصاح عن عمليات مع الأطراف المرتبطة. وتشتمل الأطراف المرتبطة على الشركات التابعة، الملاك، الإدارة وأي طرف آخر لاينبغي كلية إلا تحقيق مصالحه الخاصة. فالعمليات بين الأطراف المرتبطة لاتكون نتيجة لمفاوضات حرة وتكون معرضة للتلاعب عن طريق هذه الأطراف. ولهذا السبب تتطلب "المبادئ المحاسبية المقبولة الإفصاح عن عمليات الأطراف المرتبطة، ويجب أن يكون المراجع حذراً لمثل هذه العمليات عند القيام بالمراجعة.

٣- أن الوحدة ستستمر في مزاولة نشاطها لمدة سنة على الأقل من تاريخ الميزانية العمومية إلا إذا تم الإفصاح عن استثناء لهذا الفرض. فأحد الإفتراضات الأساسية التي يقوم عليها عرض القوائم المالية هو أن الوحدة مستمرة في مزاولة نشاطها. وهذا الافتراض يسمح بإظهار الأصول بالتكلفة التاريخية لأن الوحدة إن لم تكن مستمرة في مزاولة نشاطها فإن قيم التصفية قد تكون أكثر ملائمة. ويسمح هذا الفرض كذلك بتصنيف الأصول والالتزامات إلى قصيرة وطويلة الأجل أما إذا

كانت الوحدة ستظل قائمة لعدة شهور قليلة فلا توجد عناصر طويلة الأجل. وكما سنرى، فيما بعد فإنه يقع على المراجع مسئولية تقييم مدى مقدرة مشروع العميل على الاستمرار فى مزاولة نشاطه.

٤- أن الوحدة التزمت بالقوانين واللوائح السارية إلا إذا تم الإفصاح عن عدم التزام جوهرى وكذلك أثره على القوائم المالية. فعدم التزام الوحدة بالقوانين واللوائح السارية قد ينتج عنه التزامات عرضية أو مباشرة يجب إظهارها فى القوائم المالية. وبالتالى فإن المراجع يقوم ببعض الإجراءات لاختبار ما تزعمه الإدارة بأنها التزمت بالقوانين واللوائح السارية.

وبعد تحديد أهداف المراجعة فإن الخطوة التالية هى تحديد إجراءات المراجعة التى ستحقق هذه الأهداف. فالمراجع يتدرج من أهداف المراجعة إلى إجراءات المراجعة التى ستنتج أدلة عن هذا الهدف. ولاتوجد قائمة أو مجموعة قوائم رسمية بالإجراءات يمكن استخدامها فى كل عملية مراجعة لأن طبيعة الحسابات وأهميتها النسبية وما يرتبط بها من مخاطر تختلف اختلافا جوهريا. فمثلاً إجراءات المراجعة اللازمة للتحقق من وجود وتقييم المخزون لمصنع ينتج منتجاً متطوراً على مراحل إنتاجية متعددة ويستخدم نظام تكلفة معيارية حديث ستكون مختلفة عن تلك اللازمة لشركة يتكون مخزونها من كومة كبيرة الفحم. كما أن قيمة المخزون الظاهرة فى الميزانية العمومية إذا كانت قيمة ضئيلة فإن هذا الحساب يتطلب فقط إجراءات مراجعة قليلة ومحدودة.

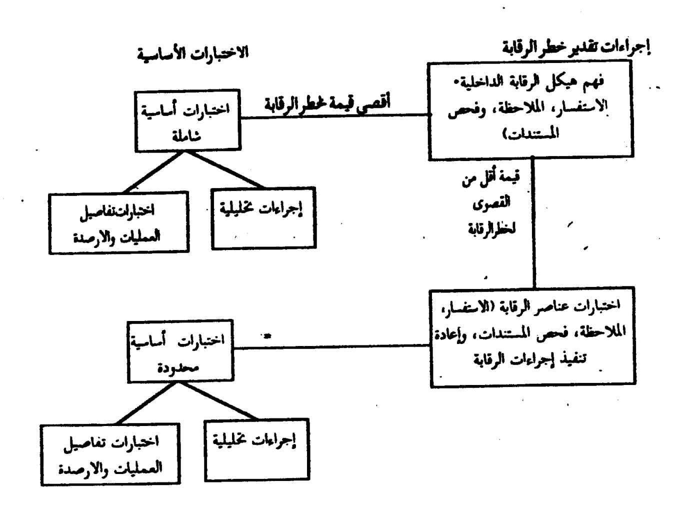
إجراءات المراجعة لتقدير خطر الرقابة وإجراء الاختبارات الأساسية:

يقوم المراجع بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقدير خطر الرقابة والتحقق من القيم الظاهرة فى القوائم المالية. ويطلق على الأولى إجراءات تقدير خطر الرقابة ويطلق على الثانية الاختبارات الأساسية. وتتكون إجراءات تقدير خطر الرقابة من (١) إجراءات لتفهم هيكل الرقابة الداخلية و (٢) اختبارات

لعناصر الرقابة التى سيعتمد عليها المراجع إلى حد ما. وتتكون الاختبارات الأساسية من (١) اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة و (٢) الإجراءات التحليلية. ويوضح الشكل التالى العلاقة العامة بين هذه الأنواع من الأدلة مع ملاحظة أن الخيارين المتاحين هما:

١- القيام باختبارات أساسية شاملة (كثير من الاختبارات).

٢- القيام باختبارات أساسية محدودة (بعض الاختبارات).



إجراءات تقدير خطر الرقابة هى الخطوات التى يتخذها المراجع لتفهم هيكل الرقابة الداخلية (مثل الاستفسار، الملاحظة، وفحص المستندات) ولتنفيذ إجراءات الرقابة (مثل الاستفسار، الملاحظة، فحص المستندات وإعادة تنفيذ إجراءات الرقابة) والأدلة على تنفيذ مثل هذه الإجراءات قد تشتمل على المذكرات، خرائط التدفق، قوائم الاستقصاء

اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة يتم تنفيذ هذه الاختبارات للحصول على أدلة بحصول من إذا كانت مزاعم الإدارة المتعلقة بأرصدة القوائم المالية وما بها من إفصاح سليمة أم لا وتشتمل على إجراءات مراجعة مثل ملاحظة الجرد المادى للمخزون، الحصول على مصادقات عن أرصدة العملاء، الاستفسار عن مدى إمكانية تحصيل أرصدة العملاء، وفحص فواتير الشراء والمصروفات التشغيلية.

الإجراءات التحليلية: تنطوى على دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات للتعرف على التقلبات غير المتوقعة، أو غياب تقلبات متوقع وجودها، أو غير ذلك من العناصر غير العادية. ويقوم المراجع بتكوين توقعات اعتماداً على فهمه لعمليات العميل والصناعة التى ينتمى إليها. ثم يتم مقارنة هذه التوقعات بالقيم المسجلة لدى العميل ويمكن تكوين هذه التوقعات من المصادر الآتية:

١ - المعلومات المالية الخاصة بالفترات السابقة، بعد أخذ أثر التغيرات المعروفة فى الحسبان.

٢ - القيم المتوقعة مثل الموازنات والتنبؤات

٣- العلاقات بين عناصر القوائم المالية

٤ متوسطات ومعايير الصناعة

٥ معلومات غير مالية مثل عدد الوحدات التى تم شحنها للعملاء

وجميع التقلبات والاختلافات الهامة بين توقعات المراجع وسجلات العمليات يجب أن يتم فحصها ومعرفة أسبابها.

وحيث يقصد من الإجراءات التحليلية إظهار العناصر غير العادية، فإنه يكون مطلوبا استخدامها في مرحلة تخطيط المراجعة حتى يمكن تصميم برنامج مراجعة يركز فيه العمل فى المجالات التى تبدو غير عادية. ويمكن للإجراءات التحليلية أن تستخدم كاختبارات أساسية أثناء المراجعة لتجميع الأدلة وتدعيم أو تأييد نتائج مراجعة أخرى. ويكون استخدامها مطلوبا فى نهاية عملية المراجعة للتحقق من أن جميع العناصر غير العادية قد تم فحصها بشكل سليم.

أوراق العمل Working Papers

يجب أن يقوم المراجع بتجميع الأدلة التى تؤيد فحص، واختبار، وتقييم الخطر الملازم وخطر الرقابة واختبارات الفحص الأساسية التى يجرى مباشرة على القيم والإفصاحات المبينة فى القوائم المالية. هذه الأدلة يتم تجميعها فى سجلات أوراق عمل المراجعة.

تعريف أوراق العمل والهدف منها

حتى يمكن للمراجع القيام بالفحص بشكل مناسب والحصول على التأييد الكافى لرأيه فإنه يجب عليه إعداد أوراق عمل للمراجعة، والتى تعرف بأنها :

«سجلات يحتفظ بها المراجع للإجراءات التى تم تنفيذها، والاختبارات التى تم إجرائها، والمعلومات التى تم الحصول عليها، والاستنتاجات الملائمة التى تم التوصل إليها فى مهمة المراجعة».

ويجب أن تكون أوراق العمل كافية بحيث تبين أن القوائم المالية التى يقوم المراجع بالتقرير عنها متفقة مع سجلات العميل. وفيما يلى بعض الإرشادات العامة فيما يتعلق بما يجب أن يشتمل عليه أو تبينه أوراق العمل:

١ ـ أن أعمال المراجعة تم تخطيطها والإشراف عليها بشكل مناسب وكاف، تمشياً مع المعيار الأول من معايير الفحص الميدانى.

٢ ـ أنه تم دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية بالقدر اللازم لتحديد ما إذا كان من الواجب الحد من إجراءات المراجعة، وإلى أى مدى، وذلك تمشياً مع المعيار الثانى من معايير الفحص الميدانى.

٣ ـ أن الأدلة التى تم الحصول عليها، وإجراءات المراجعة التى تم تطبيقها، والاختبارات التى تم إجرائها قد أمدت المراجع بالأدلة الكافية التى تعتبر أساساً معقولاً لإبداء الرأى، تمشياً مع المعيار الثالث من معايير الفحص الميدانى.

خلاصة القول أن إعداد أوراق العمل بشكل مناسب يعتبر ضرورياً للمراجع لإظهار مدى الالتزام بمعايير الفحص الميدانى. فيجب أن تبين هذه الأوراق كيف تم التخطيط للعمل (أساساً عن طريق استخدام برامج المراجعة) ومدى الإشراف على أعمال المساعدين، ويجب أن تشتمل على الأدلة الكافية والملائمة (مثل تقدير خطر الرقابة، ومصادقات من الدائنين، ومذكرة تسوية البنك) التى يستند إليها الرأي.

ملكية أوراق العمل

أوراق العمل التى يعدها المراجع بخصوص فحصه للقوائم المالية للعميل تعتبر، بصفة عامة، مملوكة للمراجع. وعادة لا يدعى العميل ملكية أوراق العمل ولا يحق له أن يطلبها، بصرف النظر عن حقيقة أنه يدفع أتعاباً للمراجع مقابل قيامه بأعمال المراجعة التى أعدت من أجلها هذه الأوراق. وبصفة عامة لا تتمتع أوراق العمل بامتياز خاص فيما يتعلق بالاتصال بين المحامى وعميله، ويجب أن يتم تسليمها فى حالة طلبها من قبل المحكمة أو لأى أمر قانونى آخر. وهذا يعنى أن المعلومات التى يحصل عليها المراجع أثناء قيامه بفحص القوائم المالية يمكن أن تستخدم ضده أو

ضد العميل فى أي نزاع قانونى. وعلى الرغم من أن أوراق العمل مملوكة للمراجع فإنه يجب عليه الالتزام بمتطلبات سرية معلومات العميل التى ينص عليها دستور آداب وسلوك المهنة على النحو السابق بيانه.

أهمية أوراق العمل

تعتبر أوراق العمل دليلا على العمل الذى قام المراجع بإنجازه وتساعد فى تحديد ما إذا كانت ستظهر مشاكل فيما بعد بخصوص القوائم المالية التى تم مراجعتها، وتعتبر أيضاً من المستندات الهامة جداً فى أى نزاع قانونى لاحق، لأنها يمكن أن تستخدم فى هذا النزاع كدليل ضد المراجع أو كدليل للدفاع عنه.

ويعتبر اصطلاح أوراق العمل اصطلاحاً غير ملائم لوصف الأدلة التى قام المراجع بتجميعها أثناء فحصه للقوائم المالية. فالمصطلح بهذا الشكل يدل على منتج غير تام يقصد به تجميع ملاحظات وإجراء بعض العمليات الحسابية المبدئية. ويقوم عدد قليل من المراجعين غير الحريصين بإعداد أوراق العمل على النحو السابق وكثير من المراجعين لا يعطونها الاهتمام الكافى.

على سبيل المثال، قد يقضى مراجع ما عدة ساعات فى دراسة مشاكل محاسبية هامة أو مشاكل متعلقة بتقرير المراجعة، وبمجرد أن يتوصل إلى النتيجة بعد مجهود شاق يقوم فقط بكتابة ملحوظة مختصرة عنها دون الاهتمام بتوضيحها كما يجب، وبدون وجود أدلة تبين إعطاء اهتمام كافى للمشكلة فقد يبدو فيما بعد أن المشكلة لم تحظ بالاهتمام الكاف من قبل المراجع أو أنها حظيت باهتمام سطحى فقط. وحتى إذا كانت أوراق العمل مكتملة ولكنها غير معدة بصورة جيدة، بسبب وجود الكثير من عمليات المحو والشطب والخطأ فى كتابة الكلمات وعدم اكتمال العبارات، سيلقى عليها بظلال من الشك. وقد يستخدم محامى الخصوم

مثل هذه الأوراق لإثبات الإهمال فى المراجعة. لذلك يجب أن يدرك المراجع أنه قد لا يكون الشخص الوحيد الذى يقوم بقراءة ما يعده من أوراق عمل، ويجب أن يأخذ فى اعتباره الانطباع الذى قد يتولد لدى الآخرين عند قراءة هذه الأوراق.

أنواع أوراق العمل

عادة يحتفظ المراجع بنوعين من سجلات أوراق العمل أحدهما يسمى سجل المراجعة الدائم أو المستمر، وغالباً يطلق على الآخر سجل المراجعة للسنة الحالية.

السجلات الدائمة للمراجعة

يشتمل سجل المراجعة الدائم على المستندات، والجداول، وغيرهما من البيانات التى ستكون ذات أهمية دائمة ومستمرة لعمليات المراجعة الخاصة بعدة سنوات. على سبيل المثال، قد يحصل المراجع على نسخة أو ملخص للنظام الأساسى لشركة العميل كدليل على أنواع الأسهم (عادية وممتازة) وقيمتها الاسمية، وعدد أسهم رأس المال المرخص للشركة بإصدارها، وأيضاً، القيود المفروضة على مقدار التوزيعات، وشراء سندات الخزانة، وأى أمور أخرى تتطلب إيضاحاً فى القوائم المالية. وبدلا من الحصول على نسخة أو ملخص لنفس المستند كل سنة فإن المراجع يضع نسخة منه فى الملف الدائم والذى يعتبر جزءاً من أدلة المراجعة لكل سنة، وبطبيعة الحال يجب أن يتحقق المراجع كل سنة من أى تعديلات أدخلت على النظام الأساسى للشركة وإدخال أى تعيرات طرأت على هذا المستند فى ملف المراجعة الدائم. ويمكن أن تكتشف هذه التغيرات، عادة، أثناء قيام المراجع بفحص محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين، أو محاضر اجتماعات مجلس الإدارة لأن أحدهما يجب أن يوافق على هذه التعديلات.

ويختلف تنظيم أوراق العمل من مراجع إلى آخر، إلا أن معظمها يشتمل على أقسام معينة هي :

١ ـ **المعلومات التاريخية المتعلقة بالشركة** : يشتمل هذا القسم، عادة، على مذكرة تصف الشركة وعملياتها، ومراحل التصنيع الأساسية، والمنتجات، ووسائل البيع والتوزيع، والعملاء الرئيسيين، وخريطة تنظيمية، توضح أسماء ومراكز المديرين والموظفين الرئيسيين، وأى أمور إدارية أخرى ترتبط بعملية المراجعة الجارية. وهذا النوع من المعلومات يكون ذا أهمية خاصة للمراجعين الذين يقومون بعملية المراجعة لهذا العميل لأول مرة، فهى تسمح لهم بالتعرف على عمليات الشركة فى فترة زمنية قصيرة، وتجعلهم على دراية بالأمور غير العادية المرتبطة بالمراجعة، مثل توقيت الانتهاء من أعمال المراجعة وإعداد التقرير. ويجب على العميل أن يضمن ويؤمن مهمة مختلف أعضاء فريق المراجعة فى الحصول على المعلومات الأساسية عن الشركة.

٢ ـ **الإجراءات المحاسبية وهيكل الرقابة الداخلية بالشركة**: يشتمل هذا القسم على وصف لبيئة الرقابة لدى العميل، وإجراءات المحاسبة وإجراءات الرقابة، وقوائم الاستقصاء الخاصة بنظام الرقابة الداخلية، وخرائط تدفق العمليات، وجداول القرارات، أو أى تشكيلة من هذه العناصر، وقد يشتمل هذا القسم على خريطة أو دليل للحسابات وعينات لأى سجلات أو نماذج يمكن أن تساعد المراجع فى فهم إجراءات الشركة.

٣ ـ **مستندات الشركة** : إضافة إلى اشتمال الملف الدائم على قانون النظام الأساسى للشركة فإنه يشتمل عادة على نسخ أو ملخصات لاتفاقات القروض وعقد السندات، وعقود العمل، وخطط إصدار أسهم رأس مال، وخطط التعويضات والعقود أو الاتفاقيات المتعلقة بعمليات طويلة الأجل، إلى غير ذلك من المستندات. وحيث أن جميع هذه المستندات يمكن أن تؤثر تأثيراً جوهرياً على عمليات الشركة وقوائمها

المالية، فيجب أن يكون لدى المراجع أدلة على توفر الحماية لهذه المستندات ولفحصه الذى يستند عليها.

٤ ـ **التحليلات المستمرة لحسابات معينة :** يكون من المفيد، غالباً، أن يحتفظ المراجع فى السجلات الدائمة على جداول مجمعة أو مرحلة من سنة إلى أخرى لقيم أو مبالغ معينة وبعض التحليلات الهامة التى أجريت عليها وذلك لمقارنتها بالسنوات السابقة بدلا من إعداد مثل هذه الجداول كل سنة. ويمكن أن تستخدم التحليلات المستمرة لأسهم رأس المال، والديون طويلة الأجل، وشروط أو قواعد الالتزام باتفاقات القروض، والجداول الخاصة بصافى الخسائر التشغيلية المرحلة من السنوات السابقة، وحصة الشركة من أرباح الفروع، ونسب إجمالى الربح لمختلف أنواع المنتجات الرئيسية.

٦ ـ **خطة المراجعة :** يمكن أن يشتمل هذا القسم على نسخة أصلية من برنامج المراجعة. غالباً يختزن على اسطوانات حاسب آلى بحيث يمكن تعديله ونسخه آلياً كل سنة بدلاً من إعادة كتابته بالكامل كل سنة، وعلى جداول تبين طاقة المصنع وأحجام الخزانات والحاويات وغيرها. فقد يصاب المراجع بالحيرة بعد أن يقتنع بصحة المخزون ثم يكتشف أن العميل لا يمتلك الحيز الكافى لتخزين كميات المخزون المبينة بالسجلات المحاسبية، وسجل بحسابات مراكز التكلفة والبنوك.. الخ. ويجب أن يقوم المراجع كل سنة بفحص والتحقق من مواقع الفروع والشركات التابعة التأكد من عدم إغفال أى منها وبحيث لا يتم فحص موقع معين كل سنة فى حين لا يتم فحص المواقع الأخرى.

إن ملف المراجعة الدائم إذا تم حفظه واستخدامه بشكل مناسب يعتبر أداة نافعة جداً للمراجع. فإذا أهمل المراجع فحص وتحديث الملف الدائم فإنه يصبح أقل نفعاً واستخداماً من سنة إلى أخرى لتعرض ما به من بيانات للإلغاء أو التغيير وعند هذا الحد يصبح هذا الملف متقادماً وغير نافعاً ويمثل

مصدراً لتهديد المراجع لأنه قد يستخدم كدليل على الإهمال وعدم كفاية أعمال الفحص.

ب - ملفات المراجعة للسنة الحالية

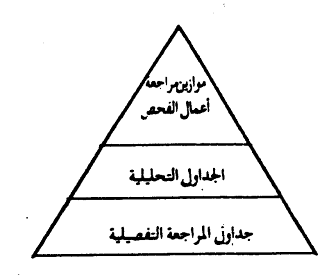
تشتمل ملفات المراجعة الخاصة بالسنة على الأدلة التى تم تجميعها والنتائج التى تم التوصل إليها من عمليات الفحص الخاصة بهذه السنة، وتشتمل ملفات السنة الحالية على جداول وتحليلات للحسابات، ومذكرات بأعمال المراجعة المنجزة فى مجالات معينة ومشاكل المراجعة التى تم دراستها وإيجاد حلولا لها، وبرنامج المراجعة، والمراسلات التى تمت مع الطرف الثالث (البنوك، العملاء، الدائنون، المستشار القانونى،... الخ)، والتى تؤيد صحة الأرصدة والعمليات المالية، وغير ذلك من البيانات. إضافة إلى جدول بالوقت المستنفد فى مهمة المراجعة من قبل المراجعين، وغير ذلك من المستندات. وتعد معظم أوراق العمل على أجهزة حاسبات آلية صغيرة بسبب الاستخدام المتزايد لهذه الأجهزة فى مجال المراجعة.

ويترتب على تنظيم أوراق العمل بشكل منطقى تحسين كفاءة وفعالية عمليات الفحص. ومن الضرورى أن يكون المراجعين على دراية بالعلاقات المتداخلة بين الحسابات (مثل العلاقة بين المبيعات وحسابات العملاء، أو العلاقة بين حسابات الموردين والمخزون وتكلفة المبيعات) وذلك لتصميم إجراءات المراجعة استناداً إلى هذه العلاقات. ويعتبر البدء بالقوائم المالية التى سيعبر المراجع برأيه عنها هو المدخل المنطقى لتنظيم أوراق العمل، حيث تعتبر القوائم المالية هى المنتج النهائى لسجلات العميل ونظامه المحاسبى.

باستخدام القوائم المالية كنقطة انطلاق يقوم المراجع بتحليل العناصر الفردية المكونة للقوائم المالية حتى يصل إلى النقطة التى يمكن عندها مراجعة هذه العناصر بأكبر كفاءة وفعالية ممكنة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الصعب القيام بعملية مراجعة تتميز بالكفاءة والفعالية لرصيد

حساب إجمالى المدينين الظاهر فى الميزانية العمومية. فهذا الحساب يجب أن يتم تجزئته إلى حسابات فرعية مثل العملاء، أوراق القبض، موظفين وعمال، وفائدة مدينة، حسابات مدينة أخرى. وتتم هذه التجزئة فى جدول يسمى «الجدول المرشد» Lead Schedule، وبعد ذلك، فإن أي حساب من هذه الحسابات الجزئية يرى المراجع أنه ذا أهمية كبيرة يقوم بتحليله هو الآخر إلى حسابات جزئية أخرى، عملاء، أوراق قبض، عمال وموظفين وهكذا حتى يتم التوصل إلى تلك القيم التى يمكن أن يخضعها المراجع لاختبارات المراجعة عن طريق المصادقات أو تحليل إعمار الحسابات. إلا أنه، إذا كان جميع رجال البيع يحصلون على عمولة كنسبة ثابتة من المبيعات، فإنه يمكن فحص مصروف عمولة المبيعات بضرب إجمالى المبيعات فى نسبة العمولة وذلك بدلا من تحليل مصروف العمولة الإجمالي حسب رجال البيع.

ويمكن تشبيه تنظيم أوراق العمل بالمثلث الآتى:



وعلى الرغم من أن المراجعين يفضلون استخدام القوائم المالية كنقطة انطلاق لأعمال الفحص، إلا أنه قد توجد أسباب عملية تحول دون ذلك. فأحياناً تكون القوائم المالية لم تعد بعد، عن طريق العميل، فى حين أن

عملية المراجعة قد بدأت. وفى حالات أخرى يجرى المراجعون قيو - يل نتيجة لما قاموا به من عمل. وقد تؤدى هذه القيود إلى إجراء تعديلات فى أى من القوائم المالية إذا كان قد تم إعدادها. وبناء على ذلك، يقوم المراجعون عادة بإعداد ميزان مراجعة لأعمال الفحص Audit Trail Balanc-es وهو يشبه القوائم المالية (لكن بدون هوامش)، يشتمل على أعمدة للتعديلات وعمليات إعادة التصنيف المقترحة نتيجة لأعمال الفحص. تخصص أعمدة التعديلات لترحيل قيود التعديل التى يقترحها المراجع لتصحيح ما اكتشفه من أخطاء الجلسات المحاسبية. وفى كثير من مهام المراجعة قد لا يجد المراجع تعديلات بينما فى مهام أخرى قد يتم إجراء العديد منها. وتخصص أعمدة إعادة التصنيف لترحيل قيود إعادة التصنيف، مثل القيود الخاصة بتغيير تصنيف عنصر ما وذلك لأغراض عرض القوائم المالية. ويجب أن ترحل قيود التعديلات للسجلات المحاسبية عن طريق العميل لأنها بمثابة تصحيح أخطاء وقعت فى تلك السجلات، أما قيود إعادة التصنيف فإنها لا ترحل إلى السجلات المحاسبية لأنها مجرد إعادة ترتيب لحسابات دفتر الأستاذ لأغراض إعداد القوائم المالية.

وفيما يلى بعض الأمثلة على قيود التعديل وقيود إعادة التصنيف.

شركة ..

قيود التعديل الناتجة عن أعمال الفحص

١٩٩٣/١٢/٣١

البيان	دائن	مدين	رقم
من حـ/ تكلفة المبيعات		٤٨٣٢	(١)
إلى حـ/ الموردين	٤٨٣٢		
تسجيل المشتريات التى دخلت ضمن المخزون ولكن لم تسجل ضمن الموردين، انظر (حـ/٣/١)			
من حـ/ الديون المعدومة		٦٠٠٠	(٢)
إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها	٦٠٠٠		
زيادة المخصص بمقدار الديون المشكوك فى تحصيلها، انظر (ب١/١).			
من حـ/ ضريبة الدخل المستحقة		٥٠٠٠	(٢)
إلى حـ/ مصروفات ضريبة الدخل	٥٠٠٠		
تسجيل أثر القيدين السابقين (١ ، ٢) على ضريبة الدخل، انظر (ل)			

شركة ...

قيود إعادة التصنيف

١٩٩٣/١٢/٣١

(١٠١)	٥٠٠٠٠		من حـ/ الالتزامات طويلة الأجل
		٥٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع
			إعادة تصنيف الجزء المستحق خلال السنة من الالتزامات طويلة الأجل إلى التزامات قصيرة الأجل. (نصر (س))
(١٠٢)	١٨٧٩٧		من حـ/ العملاء
		١٨٧٩٧	إلى حـ/ الموردين
			إعادة تصنيف الأرصدة الدائنة في حسابات العملاء إلى موردين. (نصر (س))

ويحتوى ميزان مراجعة أعمال الفحص التالى على قيود التعديل وإعادة التصنيف السابقة، ويلاحظ أن القيم الظاهرة فى العمود الأخير من ميزان مراجعة أعمال الفحص يجب أن تكون مساوية للقيم الظاهرة فى القوائم المالية للعميل.

جدول رقم (١)

شركة ....

ميزان المراجعة أعمال الفحص

١٩٩٣/١٢/٣١

البيان	الفهرس	القيم المعدلة في ١٩٩٣/١٢/٣١	القيم الدفترية ١٩٩٣/١٢/٣١	التعديلات		القيم المعدلة ١٩٩٣/[illegible]/٣١	إعادة التصنيف		القيم بعد التعديل وإعادة التصنيف في ١٩٩٣/١٢/٣١
				من	إلى		من	إلى	
الأصول المتداولة									
النقدية	أ	٣٧٤٣٠ *	٦٥١٤١ √			٦٥١٤١			٦٥١٤١
العملاء	ب	١٢١١٨٩ *	١٤٠٧٦٧ √		٦٠٠٠ (٢)	١٣٤٦٧٦	١٨٧٩٧ (١-٢)		١٥٣٥٦٤
مخزون سلعي	حـ	٢٦٧٥٠٢ *	٢٤٣٠٣٠ √			٢٤٣٠٣٠			٢٤٣٠٣٠
مصروفات مقدمة	د	١١٣٤٣ *	١٢٢٥٥ √			١٢٢٥٥			١٢٢٥٥
مجموع الأصول المتداولة		٤٨٢٤٦٤	٤٦١١٩٣			٤٥٥١٩٣			٤٧٣٩٨٨
الأصول الثابتة									
مباني والآلات	هـ	٥٨١٧٥٠ *	٦٠٤٩٨٨ √			٦٠٤٩٨٨			٦٠٤٩٨٨
ناقصاً : مجمع الاهلاك		٨٩٢٦٦ *	١٠٨٧١٦ √			١٠٨٦١٧			١٠٨٦١٧
صافي الأصول الثابتة		٤٩٢٤٨٤	٤٩٦٢٧٢			٤٩٦٢٧٢			٤٦٩٢٧٢
أصول أخرى		١٧٣٩٢ *	١٦٦٢٩ √			١٦٦٢٩			١٦٦٢٩
مجموع الأصول		٩٩٢٣٤٠	٩٧٤٠٩٤			٩٦٨٠٩٤			٩٨٦٨٩١

* تعني أنه تم تتبع هذه القيم الى اوراق عمل السنة السابقة

√ تعني أنه تم تتبع هذه القيم الى دفتر الأستاذ العام.

تابع جدول رقم (١)

شركة......................

ميزان المراجعة أعمال الفحص

الالتزامات

١٩٩٣/١٢/٣١

البيان	الفهرس	القيم المعدله في ١٩٩٣/١٢/٣١	القيم الدفترية ١٩٩٣/١٢/٣١	التعديلات		القيم المعدلة ١٩٩٣/١٢/٣١	إعادة التصنيف		القيم بعد التعديل وإعادة التصنيف في ١٩٩٣/١٢/٣١
				من	إلى		من	إلى	
الالتزامات قصيرة الأجل									
أوراق الدفع	و	٥٠٠٠٠ *	٦٠٠٠٠ √			٦٠٣٠٠		(١٠١) ٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
الموردين	ز	١١٠١٣٩*	١٠٣٦٧٧√		(١) ٤٨٣٢	١٠٨٥٠٩	١٨٧٩٧	(١٠٢) ١٨٧٩٧	١٢٧٣٠٦
المصروفات المستحقه	ح	٨٠٦٢٣ *	٨١٧٧٨ √	(٣) ٥٠٠٠		٧٦٧٧٨			٦٦٧٧٨
مجموع الالتزامات قصيرة الأجل		٢٤٠٧٦٢	٢٤٥٤٥٥	٥٠٠٠	٤٨٣٢	٢٤٥٢٨٧		٦٨٧٩٧	٣١٤٠٨٤
التزامات طويلة الأجل	ط	٣٥٠٠٠٠*	٣٠٠٠٠٠√			٣٠٠٠٠٠	(١٠١) ٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠
حقوق ملكية حملة الأسهم									١٠٠٠٠٠
رأس مال أسهم عادية	ى	١٠٠٠٠٠*	١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠			
الأرباح المحتجزة	ك								
رصيد أول السنة		٢٨٢٢٦٣	٣٠١٥٧٨			٣٠١٥٧٨			٣٠١٥٧٨
صافي الدخل		٦٩٣١٥	٧٧٠٦١	١٠٨٣٢	٥٠٠٠	٧١٢٩٩			٧١٢٩٩
التوزيعات		*(٥٠٠٠٠)	√(٥٠٠٠٠)			(٥٠٠٠٠)			(٥٠٠٠٠)
رصيد آخر السنة		*٣٠١٥٧٨	√٣٢٨٦٣٩	١٠٨٣٢	٥٠٠٠	٣٢٢٨٠٧			٣٢٢٨٠٧
مجموع حقوق الملكية		٤٠١٥٧٨	٤٢٨٦٣٩	١٠٨٣٢	٥٠٠٠	٤٢٢٨٠٧			٤٢٢٨٠٧
		٩٩٢٣٤٠	٩٧٤٠٩٤			٩٦٨٠٩٤			٩٨٦٨٩١

تابع جدول (١)

شركة ....

ميزان المراجعة أعمال الفحص

١٩٩٣/١٢/٣١

البيان	الفهرس	القيم المعدله في ٣١/١٢/١٩٩٣	القيم الدفترية ١٩٩٣/١٢/٣١	التعديلات		القيم المعدلة ١٩٩٣/١٢/٣١	إعادة التصنيف		القيم بعد التعديل وإعادة التصنيف في ١٩٩٣/١٢/٣١
				من	إلى		من	إلى	
المبيعات	١٠	* ١٢٤٧٩٠٦	١٤١٧٢٣٢√			١٤١٧٢٣٢			١٤١٧٢٣٢
تكلفة البضاعة المباعة	٢٠	* ٩٣٥٩٢٩	١٠٠٥٨٣٨ √	٤٨٣٢ (١)		١٠٦٠٦٧٠			١٠٦٠٦٧٠
مجمل الربح		٣١١٩٧٧	٣٦١٣٩٤			٣٥٦٥٦٢			٣٥٦٥٦٢
مصروفات بيعية	٣٠	* ٨٨٤٩٧	١٠٦٢٣٦ √	٦٠٠٠ (٢)		١١٢٢٣٦			١١٢٢٣٦
مصروفات إدارية	٤٠	* ٥٩٣١٥	٧٦٩٩٧ *√			٧٦٩٩٧			٧٦٩٩٧
مصروفات فوائد	٤٠	* ٣٤٨٥٠	٣١١٠٠ √			٣١١٠٠			٣١١٠٠
مجموع المصروفات		١٨٢٦٦٢	٢١٤٣٣٣			٢٢٠٣٣٣			٢٢٠٣٣٣
صافي الدخل قبل الضرائب		١٢٩٣١٥	١٤٧٠٦١			١٣٦٢٢٩			١٣٦٢٢٩
ضرائب الدخل		* ٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠ √		٥٠٠٠ (٣)	٦٥٠٠٠			٦٥٠٠٠
صافي الدخل بعد الضرائب		٦٩٣١٥	٧٧٠٦١			٧١٢٢٩			٧١٢٢٩

وتجدر الإشارة إلى أن المراجع يجب أن يتفق مع إدارة مشروع العميل على قيود التعديل وقيود إعادة التصنيف، لأن الإدارة هى المسئولة عن القوائم التالية وإذا كانت هذه القيود مقترحة من قبل المراجع فإن أوراق العمل يجب أن تتضمن ما يؤيد ويوثق هذه القيود. وبناءً على ذلك فإن القيود المقترحة تظهر عادة فى ثلاثة مواضع:

١ ـ جدول ورقة العمل الذى تم احتساب قيمة القيد فيه.

٢ ـ جدول تدون به جميع القيود.

٣ ـ ميزان مراجعة عمليات الفحص.

ويلاحظ أن قيود التعديل وقيود إعادة التصنيف المذكورة فيما سبق تشتمل على إشارة تدل على جداول أوراق العمل التى يوجد بها تأييد وتوثيق لهذه القيود.

والمستوى الثانى لتنظيم أوراق العمل هو الجدول التحليلى، كما هو مبين فى المثلث السابق عرضه، والجدول التالى جدول (٢) يوضح مثالا لهذا المستوى عن تجزئة القيمة الإجمالية للمخزون إلى مجموعات جزئية حسب درجة التمام.

جدول (٢)

شركة.....

الجدول التحليلى للمخزون السلعى ١٩٩٣/١٢/٣١

البيان	الفهرس	القيم المعدلة ١٩٩٢/١٢/٣١	القيم الدفترية ١٩٩٣/١٢/٣١	التعديلات من	إلى	القيم المعدلة
مواد خام	حـ - ١	٧٦٤٢٥*	٥١٠١٤√			
إنتاج تحت التشغيل		٢٩٧٦٠*	٣٦٢٥٣√			
إنتاج تام	حـ - ٢	١٥١٩٠٣*	١٣٧٦٩٢√			
مواد ومهمات	حـ - ٣	١٨٤١٤*	١٨٠٧١√			
		٢٧٦٥٠٢	٢٤٣٠٣٠ (١)			
		جدول (١)	جدول (١)			

(١) أوضح مدير المصنع أن الانخفاض فى المخزون يرجع إلى زيادة أوامر البيع خلال الربع الأخير من السنة. وقد تأكدنا من هذا من فحص تقارير البيع فى ١٩٩٣/١٢/٣١.

وتجدر الإشارة أنه فى حالات أخرى يتم تقسيم إجمالى قيمة المخزون طبقا لخطوط الإنتاج، أو مواقع التخزين، أو أى معايير أخرى. ويتحدد نوع التقسيم المستخدم فى إعداد الجدول التحليلى حسب التقسيم الذى يستخدمه العميل فى سجلاته المحاسبية. وبناء على ذلك، ففى هذا النوع من أعمال الفحص لا توجد طريقة واحدة يمكن تطبيقها فى كل عمليات الفحص، فالطريقة المستخدمة يجب أن تتناسب مع الظروف الخاصة بكل عملية فحص.

وتمثل قاعدة مثلث تنظيم أوراق العمل الجداول التفصيلية للمراجعة وهى عبارة عن العديد من الجداول والمستندات يمثل كل منها جزء محدد من الأدلة التى تم تجميعها أثناء أعمال الفحص.

فهرسة أوراق العمل

يمكن تحديد إجراءات المراجعة التى نفذت فعلا بالعديد من الطرق. فيلاحظ من الجدول السابق أنه تم توثيق الدليل من خلال الاستفسار من مدير المصنع عن الاختلافات غير العادية فى قيمة المخزون من سنة إلى أخرى. لاحظ أن المراجع تحقق من صحة شرح مدير المصنع بالرجوع إلى تقارير البيع.

وطريقة أخرى للتحقق من تنفيذ إجراءات المراجعة هو وضع عناوين للجداول تبين فحص سجلات ومستندات معينة. فمثلا إذا أخذ جدول معين العنوان الآتى «فحص فواتير الموردين». فهذا العنوان يدل على أنه قد تم فحص الفواتير الواردة من الموردين للتوصل إلى المعلومات التى يشتمل عليها ذلك الجدول.

وطريقة ثالثة موضحة فى الجداول السابقة هى استخدام علامات معينة مثل علامة « √ » فهى تشير إلى أن هذا المبلغ تم تتبعه إلى دفتر الأستاذ العام. ولا يوجد نوع محدد من العلامات يجب على المراجع استخدامه، ولكن يمكن للمراجع استخدام أى علامات مناسبة بحيث يمكن له أو لأى فرد آخر يقوم بفحص أوراق العمل أن يفهم معناها. وتجدر الإشارة، إلى أن أوراق العمل يتم إعدادها حالياً على جهاز الحاسب الآلى الشخصى الخاص بالمراجع ويتم التحقق من الدقة الحسابية لهذه الأوراق آلياً، وبالتالى قد لا يوجد ما يدعو لاستخدام هذه العلامات لأغراض التحقق من دقة أوراق العمل.

ويمكن مما سبق أن نستنتج بعض الأمور الأخرى الخاصة بأوراق العمل مثل:

١ ـ يكون لكل جدول عنوان يوضح اسم مشروع العميل، ووصف المعلومات التى يشتمل عليها الجدول، وتاريخ الفحص.

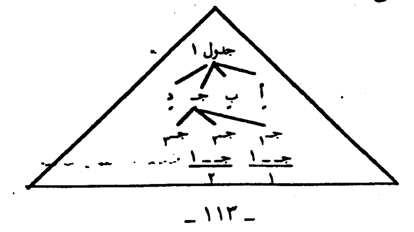
٢ ـ يكون لكل جدول فهرس خاص به.

٣ ـ يقوم المراجع بالتوقيع على كل جدول ويبين تاريخ الفحص الذى قام به.

لتسهيل تنظيم ومراجعة أوراق العمل، يستخدم المراجع نوع ما من الفهرسة أو أنظمة الترقيم لتعريف الجدول. وتبين الجداول السابقة أحد أنظمة الفهرسة حيث يرمز لكل حساب من الحسابات الظاهرة فى الميزانية العمومية بحرف أبجدى، مثل الحرف (أ) للنقدية، والحرف (ب) للعملاء وهكذا. وكل حساب فى قائمة الدخل أو كل مجموعة حسابات تأخذ رقماً مثل (١٠) للمبيعات، و (٢٠) لتكلفة البضاعة المباعة وهكذا. ويمكن تعديل العلامات بإضافة رموز إليها لتشير إلى جداول المراجعة التفصيلية.

ويتضح مما سبق أن كل مجموعة من الحسابات الظاهرة فى ميزان المراجعة يخصص لها حرف واحد أو رقم واحد وهو، أيضا رمز الجدول التحليلى الخاص بهذه المجموعة من الحسابات. ففى الجدول التحليلى الخاص بالمخزون، فى المثال السابق، يتحدد لكل حساب جزئي فهرس يتكون من حرف (جـ) يبين أنه جزء من المخزون، ورقم حسب نوع المخزون. وبالتالى فإنه يمكن فهرسة الجداول التحليلية الأخرى والجداول التى تبين أعمال المراجعة التفصيلية التى تم إنجازها لكل حساب جزئى وذلك حسب رقم الحساب الجزئي ورقم آخر يشير إلى الجدول الذى تم فيه تنفيذ العمل. ويجب أن تكون جميع الجداول مرتبة أبجدياً ثم رقمياً، وهذا النوع من الفهرسة بسيط ويمكن توسيعه بالعديد من الطرق.

ويظهر مثلث أوراق العمل بالفهارس الخاصة بالجداول التى يشتمل عليها كما يلى :



بالنظر إلى المثال السابق الخاص بالجدول التحليلى للمخزون السلعى، فإذا رغب المشرف أو أى شخص آخر لديه أسباب تدعوه لمراجعة أوراق العمل الخاصة بمخزون المواد الخام فإنه بدلا من أن يبحث فى مئات من أوراق العمل. فإنه يستطيع أن يبحث أولا فى ميزان المراجعة لأعمال الفحص لتحديد فهرس المخزون (جـ)، وبالتالى يمكنه إيجاد الجدول التحليلى للمخزون ومنه يحدد موقع فهرس المواد الخام (جـ١)... وهكذا. وبناء على ذلك، فإن استخدام نظام فهرسة منطقى لأوراق العمل يوفر الكثير من الوقت والمجهود.

مساعدة العميل للمراجع

فى أحيان كثيرة يقوم العميل بمساعدة المراجع بإعداد جداول أوراق عمل معينة، وقد يتضمن هذا بعض المميزات للمراجع والعميل. من وجهة نظر المراجع تؤدى هذه المساعدة إلى تخفيض الوقت المستنفذ فى الأعمال الكتابة والحسابية الروتينية وهو ما يعطى المراجع الفرصة للتركيز على النواحى الأكثر أهمية للمراجعة. وبطبيعة الحال، يقوم المراجع بفحص اختبارى لتلك الجداول التى أعدها العميل حتى يقتنع بدقة هذه الجداول وإمكانية الاعتماد عليها، ولكن الوقت اللازم لذلك يقل كثيرًا عن ذلك الوقت اللازم لقيام المراجع بإعداد هذه الجداول بنفسه للمرة الأولى، ومن وجهة نظر العميل، فإن الأعمال الحسابية والكتابية، التى تنتقل من المراجع إلى العميل يجب أن يترتب عليها تخفيض إجمالى أتعاب المراجعة، التى يستند تحديدها، عادة على الوقت الإجمالى المطلوب للقيام بأعمال المراجعة.

وتوفير للوقت يُضَمِّنْ المراجع، أحياناً، فى أوراق العمل الخاصة به نسخاً من المستندات والجداول وأوراق العمل الخاصة بالعميل. فمثلا بدلا من أن يقوم المراجع بنسخ قوائم المخزون اللازمة كتابة فإنه قد يحصل على صورة ضوئية من هذه القوائم وتضمينها فى أوراق العمل كجدول. وهذا

لا يؤدى إلى توفير الوقت فحسب بل يحول، أيضاً دون إمكانية وقوع أخطاء أثناء النسخ. وإذا كانت المعلومات الخاصة بالمخزون مختزنة على اسطوانات أجهزة حاسبات آلية، فيمكن للمراجع أن يطلب طباعة نسخة من البيانات الخاصة بقوائم المخزون، أو أن يقوم بتشغيل اسطوانات الحاسب الآلى الخاصة بالعميل على جهاز الحاسب الآلى الخاص به لإعداد النسخة اللازمة.

ويمكن للمراجع الاستعانة بموظفى قسم المراجعة الداخلية لدى العميل للمساعدة فى إعداد أوراق العمل وتنفيذ إجراءات المراجعة. ويجب أن يأخذ المراجع المستقل فى اعتباره مدى كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين ويقوم بالإشراف عليهم واختبار أعمالهم إلى الحد اللازم، أما جميع الأحكام الشخصية المتعلقة بالمراجعة فيجب أن تتم عن طريق المراجع المستقل نفسه.

حماية أوراق العمل

تعتبر أوراق العمل تدعيماً للرأى المهنى الذى يبديه المراجع فى القوائم المالية، وتشتمل على معلومات سرية عن عمليات مشروع العميل، لذلك من الضرورى فى جميع الظروف أن توجد رقابة على أوراق العمل، فيجب أن توضع أثناء الليل، أو فى أوقات الراحة، أو فى أى وقت آخر لا تستخدم فيه فى خزينة أو صندوق يمكن إغلاقه بإحكام، بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لحمايتها من أخطار الحريق.

أسئلة الفصل الرابع

السؤال الأول:

حدد أيا من العبارات الآتية صحيح وأيها خطأ مع التعليل فيما لايزيد عن ثلاثة أسطر:

١- لايبدى المراجع رأيه فى أرصدة حسابات فردية.

٢- أحد المزاعم العامة الخمس أن هيكل الرقابة الداخلية يعمل بشكل كاف.

٣- يكون المخزون موجوداً إذا سجلت له قيمة فى دفتر الأستاذ العام.

٤- إذا قام المراجع بفحص جميع العناصر المدونة كمخزون فإنه يمكن أن يقتنع بتحقق هدف الشمولية أو الاكتمال.

٥- تزعم الإدارة أن العمليات المالية التى تلخصها القوائم المالية حدثت بين أطراف مستقلة ما لم يتم الإفصاح على عمليات مع الأطراف المرتبطة.

٦- إجراءات المراجعة المنفذة فى كل عملية مراجعة يجب أن يتم اختيارها من القائمة الرسمية لإجراءات المراجعة التى تعلنها الجمعيات المهنية المختصة.

٧- جميع الاختلافات الهامة بين توقعات المراجع والقيم المسجلة لدى العميل يجب أن يتم فحصها ومعرفة أسبابها.

٨- عادة يقوم المراجع بإعداد أوراق العمل ولكنها غير مطلوبة.

٩- أوراق العمل مملوكة للمراجع.

١٠- الجدول التحليلى هو الجدول الأول فى كل ملف لأوراق العمل.

١١- تشتمل ملفات المراجعة للسنة الحالية على مستندات وجداول وغير ذلك من البيانات التى سيكون لها استخدام هام ومستمر فى العديد من عمليات المراجعة.

١٢- تستخدم قيود إعادة التصنيف لتصحيح أخطاء فى السجلات المحاسبية.

١٣- العمود المعنون «القيم بعد التعديل وإعادة التصنيف» فى ميزان مراجعة أعمال الفحص يجب أن يتفق مع القيم الظاهرة فى السجلات المحاسبية للعميل (سؤال امتحان).

١٤- يجب أن يتفق المراجع مع عميله على قيود التعديل وإعادة التصنيف قبل أن يقوم المراجع بترحيل تلك القيود إلى السجلات المحاسبية (سؤال امتحان).

السؤال الثانى:

حدد الإجابة الصحيحة فى كل حالة من الحالات الآتية معللاً سبب اختيارك لها.

١- أحد الافتراضات الأساسية التى تقوم عليها المراجعة التحليلية هى أن:

أ- هذه الإجراءات لايمكن أن تحل محل اختبارات تفاصيل الأرصدة والعمليات.

ب- الاختبارات الاحصائية للمعلومات المالية قد تؤدى إلى اكتشاف أخطاء جوهرية فى القوائم المالية.

جـ- دراسة النسب المالية تعتبر بديلا مقبولا لفحص التقلبات غير العادية.

د- العلاقات المعقولة بين البيانات قد يكون متوقعا وجودها واستمرارها فى غياب الظروف الدالة على العكس.

٢ ـ أى مما يلى يتم تصميمه عادة لاكتشاف الأخطاء النقدية الجوهرية الممكن حدوثها فى القوائم المالية ؟

أ ـ إجراءات تقدير خطر الرقابة.

ب ـ الإجراءات التحليلية.

جـ ـ الرقابة باستخدام الحاسب الآلى.

د ـ فحص أوراق العمل بعد الانتهاء من أعمال المراجعة.

٣ ـ ملف المراجعة الدائم كقسم من أوراق العمل التى تحفظ لكل عميل مراجعة من المحتمل جداً أن يشتمل على:

أ ـ مذكرات تشتمل على ملاحظات تتعلق بالاستفسارات والتعليقات المتعلقة بأعمال المراجعة المنجزة.

ب ـ جدول بالوقت المستنفذ فى مهمة المراجعة لكل مراجع فردى.

جـ ـ المراسلات مع المستشار القانونى للعميل بخصوص الدعاوى القانونية المعلقة .

د ـ وصف لإجراءات المحاسبة وإجراءات الرقابة بمشروع العميل.

٤ ـ أثناء القيام بمهمة المراجعة، فإنه يتم تجميع المعلومات الملائمة وتضمينها فى أوراق عمل المراجعة. وتعتبر أوراق العمل هذه :

أ ـ سجل مملوك للعميل يحتوى على النتائج التى توصل إليها المراجع الذى يقوم بتنفيذ المهمة.

ب ـ أدلة مؤيدة للقوائم المالية.

جـ ـ تأييد لآراء المراجع فيما يتعلق بالالتزام بمعايير المراجعة المقبولة

د ـ سجل يستخدم كأساس لمهمة المراجعة الخاصة بالسنة القادمة.

٥- أوراق عمل المراجع يجب:

أ- ألا يسمح باستخدامها كمصدر للمعلومات يرجع إليه العميل.

ب- ألا تشتمل على انتقادات للإدارة.

جـ- أن تبين أن السجلات المحاسبية تتفق أو تم تعديلها لتتفق مع القوائم المالية.

د- أن تكون هى مصدر التأييد الأساسى للقوائم المالية التى خضعت للمراجعة.

٦- عادة يستخدم المراجع ميزان مراجعة لأعمال الفحص وهو يشبه القوائم المالية ويشتمل على أعمدة:

أ- لعمليات التعديل وإعادة التصنيف. ب- للتسويات والرموز.

جـ- للمستحقات والمقدمات. د- لملخصات المصروفات والإيرادات.

٧- تسجيل مبيعات بضاعة لم يتم شحنها للعملاء وعدم تسجيل مبيعات بضاعة تم شحنها للعملاء يعنى الإخلال بالهدف الآتى عند مراجعة حسابات العملاء:

أ- الوجود والتقييم. ب- الوجود والشمولية.

جـ- الملكية والشمولية. د- الملكية والتقييم.

٨- يحدد المراجع إجراءات المراجعة التى يجب تنفيذها لحساب معين بالرجوع إلى:

أ- معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما.

ب- أهداف المراجعة لهذا الحساب.

جـ- المعايير الصادرة عن الجمعيات المهنية.

د- إجراءات المراجعة المرخص بها من الجهات المختصة.

٩- إجراءات تقدير خطر الرقابة تشتمل على جميع ما يلى فيما عدا:

أ- فحص المستندات. ب- ملاحظة تنفيذ الإجراءات.

جـ- الحصول على مصادقة عن رصيد البنك.

د- الاستفسار من العاملين لدى العميل.

١٠- تشتمل الأدلة على القيام بإجراءات تقدير خطر الرقابة على جميع ما يلى فيما عدا:

أ- خرائط التدفق. ب- قوائم الأسئلة.

جـ- الجداول التحليلية. د- المذكرات.

السؤال الثالث:

أجب عن كل حالة من الحالات المستقلة الآتية:

الحالة الأولى: حدد أهداف المراجعة التى تتحقق بتنفيذ كل إجراء من إجراءات المراجعة الآتية مع تعليل سبب اختيارك فيما لايزيد عن ثلاثة أسطر.

أ- الحصول على مصادقة من البنك بخصوص رصيد حساب البنك.

ب- تحليل معدل دوران المخزون.

جـ- فحص صورة ورقة دفع لتحديد تاريخ الاستحقاق.

د- مقارنة فواتير المبيعات مع مستندات الشحن.

هـ- مقارنة مستندات الشحن مع فواتير المبيعات.

و- الحصول على مصادقة عن الضمان المقدم مقابل ورقة دفع.

ز- الاستفسار فيما يتعلق بإمكانية تحصيل أرصدة العملاء.

ح- ملاحظة الجرد المادى للمخزون.

ط- فحص الاستثمارات قصيرة الأجل.

الحالة الثانية: فيما يلى مجموعة من إجراءات المراجعة، والمطلوب أن تحدد نوع كل إجراء منها فهل هو: (١) من إجراءات تقدير خطر الرقابة أو (٢) من اختبارات تفاصيل الأرصدة والعمليات أو (٣) من الإجراءات التحليلية. مع ذكر الأسباب.

أ- ملاحظة الجرد المادى للمخزون.

ب- ملاحظة عامل البريد أثناء قيامه بالاطلاع على محتويات البريد الوارد.

جـ- الاستفسار عن الهيكل التنظيمى للعميل.

د- الاستفسار عن تقادم المخزون.

هـ- مقارنة رصيد السنة الحالية لحساب ما مع رصيده للسنة السابقة.

و- فحص الشيكات التى قام البنك بسدادها للتحقق من وجود توقيعين على الشيك.

ز- مقارنة التكلفة المسجلة لإحدى الآلات مع فاتورة المورد الخاصة بها.

ح- فحص فواتير المبيعات لتحديد ما إذا كانت مسلسلة رقميا.

ط- فحص فواتير المبيعات لتحديد ما إذا كان حساب الإيراد مؤيد بمستندات سليمة.

الحالة الثالثة: حدد ما إذا كان من المتوقع أن توجد المستندات التالية فى ملف المراجعة الدائم أو فى ملف المراجعة للسنة الحالية.

أ- خطاب من عميل يصادق فيه على رصيد حسابه.

ب- مذكرة تصف عمل المراجع وما توصل إليه من نتائج تتعلق بكفاية مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها.

جـ- صورة من عقد تأسيس مشروع العميل.

د- وصف لهيكل الرقابة الداخلية للعميل.

هـ- ورقة عمل تشتمل على مذكرة تسوية البنك.

و- ورقة عمل تشتمل على تحليل للمعاملات فى الأسهم العادية منذ إصدار الشركة لها حتى وقتنا الحالى.

ز- مذكرة تصف ملاحظة المراجع للجرد المادى للمخزون.

ح- قائمة مستخرجة من الحاسب الآلى لأرصدة عناصر المخزون لدى العميل.

ط- جدول تحليلى.

الحالة الرابعة: حدد ما إذا كان كل من الأمور التالية يتطلب (١) قيد تعديل أو (٢) قيد إعادة تصنيف أو (٣) الإفصاح فى شكل ملحوظة. اذكر الأسباب.

أ- الديون المعدومة تزيد عن مخصص الديون المشكوك فيها.

ب- حسابات عملاء نتيجة لمعاملات مع أطراف مرتبطة.

جـ- التزامات قصيرة الأجل مسجلة ضمن الديون طويلة الأجل.

د- مغالاة فى قيمة المخزون نتيجة لأخطاء فى التسعير.

هـ- تقييم المخزون على أساس الوارد أولاً صادر أولاً.

و- رصيد نقدى مخصص لغرض معين يخضع السحب منه فى المستقبل لقيود معينة.

ز- فاتورة مشتريات لم يتم تسجيلها.

الفصل الخامس

الأهمية النسبية وخطر المراجعة

مقدمة

ناقشنا فى الفصول السابقة موضوع المراجعة من الناحية النظرية وميزنا بين مختلف أنواعها، ومعايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً والتنظيم المهنى لمهنة المحاسبة والمراجعة والبيئة الأخلاقية التى يعمل فى ظلها المراجع، وأهاف المراجعة، وكيفية توثيق أعمالها فى شكل أوراق العمل.

ويركز هذا الفصل على الأقسام أو المكونات الأساسية للمراجعة وبصفة خاصة مفهومى الأهمى النسبية وخطر المراجعة.

ويتناول هذا الفصل الموضوعات الآتية :

١- مكونات عملية المراجعة.

٢ ـ التأكيدات التى يقدمها المراجع للعميل.

٣ ـ استخدام الأهمية النسبية فى تخطيط وتنفيذ المراجعة.

ـ اعتبارات الأهمية النسبية.

٤- التقديرات المبدئية للأهمية النسبية فى مرحلة التخطيط للمراجعة.

- التقديرات المبدئية للقوائم المالية ككل.

- التقديرات المبدئية للحسابات الفردية.

ـ استخدام الأهمية النسبية فى تقييم أدلة المراجعة.

٥ ـ استخدام خطر المراجعة فى تخطيط عملية المراجعة

* خطر المراجعة الكلى المخطط.

* أهداف المراجعة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.

* تحديد خطر الاكتشاف لكل هدف من أهداف مراجعة القوائم المالية

* خطر المراجعة الفردى – الخطر الملازم – خطر الرقابة – تحديد خطر الاكتشاف.

٦- استخدام خطر المراجعة فى تقييم الأدلة.

مكونات عملية المراجعة

القيام بالمراجعة لايعنى أن المراجع، ببساطة، يدخل مكاتب مشروع العميل ويفحص بعض المستندات ثم يقوم بتسليم تقرير المراجعة، ولكنها تعنى أن المراجع يجب أن يخطط للمراجعة تخطيطاً كافيا وينفذ مجموعة من الخطوات المرتبة ترتيبا منطقيا ثم يقوم بإعداد التقرير المناسب. وفى حين تختلف المتطلبات الخاصة بكل مراجعة إلا أنها تشتمل بصفة عامة على الخطوات الآتية:

١- التخطيط لأعمال المراجعة

يجب أن يقوم المراجع بإعداد برنامج مراجعة مكتوب أو يقوم بتعديل برنامج المراجعة للسنة السابقة فى حالة استمراره مع العميل لعدة سنوات. وهذا البرنامج يحدد ويشرح خطوات المراجعة التى يجب اتخاذها والتسلسل الذى سيتم تنفيذها على أساسه. ويجب أن يأخذ المراجع فى اعتباره الخطر المتمثل فى احتمال أن تشتمل القوائم المالية على أخطاء وتحريفات جوهرية. ويتم معظم هذا التخطيط قبل عدة أشهر من نهاية السنة المالية التى تغطيها القوائم المالية للعميل. فمثلاً إذا كانت السنة المالية لعميل المراجعة تبدأ فى ١/ ١/ ١٩٩٥ وتنتهى فى ٣١/ ١٢/ ٩٥ فإن المراجع قد يبدأ التخطيط للمراجعة فى منتصف ١٩٩٥. ويجب أن يأخذ المراجع فى اعتباره أنواع الأخطاء والتصرفات غير القانونية التى قد يواجهها.

٢- دراسة واختبار هيكل الرقابة الداخلية

يقوم المراجع بفحص وتقييم إجراءات وعمليات الرقابة التى يترتب عليها إنتاج القيم التى تفصح عنها القوائم المالية. ومن ضمن واجبات المراجع فى هذه المرحلة هو ضرورة تقدير خطر الرقابة والذى يعنى احتمال أن يفشل هيكل الرقابة الداخلية فى منع أو اكتشاف الأخطاء وحالات عدم الانتظام التى تؤدى إلى تحريف القوائم المالية تحريفاً جوهرياً.

ويمكن أن يتم الجانب الأكبر من مهمة فهم واختبار هيكل الرقابة الداخلية قبل عدة أسابيع أو أشهر محدودة قبل نهاية السنة المالية التى تغطيها القوائم المالية للعميل. فإذا كانت القوائم المالية للعميل تغطى الفترة من ١/ ١/ ٩٥ حتى ٩٥/١٢/٣١ فقد يقوم المراجع بزيارة مشروع العميل فى اكتوبر ٩٥، وفى غضون ذلك فإنه يجرى الملاحظات ويطرح التساؤلات ويختبر السجلات اللازمة لتفهم واختبار هيكل الرقابة الداخلية. وهذا العمل الذى تم فى اكتوبر سيساعد المراجع فى تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة التى ستنفذ فى وقت مبكر جدا من سنة ١٩٩٦.

٣- تنفيذ الاختبارات الأساسية

اعتماداً على خطة المراجعة وفهم واختبار هيكل الرقابة الداخلية يقوم المراجع بفحص الأدلة المؤيدة لأرصدة الحسابات والعناصر التى تفصح عنها القوائم المالية. وتعد الاختبارات الأساسية من الأجزاء الهامة فى المراجعة لأنها الأساس لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية للعميل تم عرضها بصورة عادلة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. وحيث أن كثير من الاختبارات الأساسية تتم على أرصدة آخر المدة فإن تنفيذ بعضها على الأقل يجب أن يؤجل إلى ما بعد نهاية السنة المالية التى تغطيها القوائم المالية للعميل. فبالنسبة لعميل المراجعة التى تغطى قوائمه المالية الفترة من ٩٥/١/١ حتى ٩٥ /١٢/٣١ فإن المراجع يمكن أن يؤدى كثير من الاختبارات الأساسية فى يناير وفبراير ١٩٩٦ بعد اقفال العميل لسجلات ١٩٩٥. ويجب أن يقوم المراجع باختبارات أساسية كافية لتكوين رأى عن مدى عدالة عرض القوائم المالية الخاصة بسنة ١٩٩٥ وقد يستمر هذا حتى نهاية فبراير ١٩٩٦.

٤- إصدار تقرير المراجعة

يقوم المراجع بإعداد تقرير المراجعة بعد تحديد نوع الرأى الذى سيبديه

اعتماداً على ما توصل إليه من نتائج بخصوص مدى عدالة عرض القوائم المالية للعميل. ويجب أن يقوم المراجع بإصدار تقرير المراجعة فى أقرب وقت ممكن بعد الإنتهاء من الاختبارات الأساسية. فبالنسبة لعميل المراجعة الذى تغطى قوائمه المالية الفترة من ٩٥/١/١ حتى ٩٥/١٢/٣١ فإن المراجع قد يكمل الاختبارات الأساسية بالقرب من نهاية فبراير ١٩٩٦ وإن لم تحدث مشاكل غير متوقعة فإن تقرير المراجعة قد يصدر فى بداية مارس ١٩٩٥.

التأكيدات التى يقدمها المراجع للعميل

ستوضح المناقشة التالية كيف أن عبارات معينة فى تقرير المراجعة، السابق الإشارة إليه فى الفصل الثانى، ترتبط بالمفاهيم الأساسية لتخطيط وتنفيذ المراجعة. وسنبدأ مناقشتنا بعرض قائمة دخل وميزانية عمومية سنستخدمهما لعرض الأفكار الأساسية لهذا الفصل، ولأغراض التبسيط فإننا سنهمل مؤقتا قائمة التدفقات النقدية.

قائمة الدخل لشركة ......

عن السنة المنتهية فى ١٩٩٣/١٢/٣١

البيان		
صافى المبيعات		١٫٠٠٠٫٠٠٠
يطرح : تكلفة البضاعة المباعة		
مخزون أول المدة	٣٠٠٠٠٠	
+ صافى المشتريات	٥٨٠٠٠٠	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٨٨٠٠٠٠	
ـ مخزون آخر المدة	(٢٨٠٠٠٠)	
		(٦٠٠٠٠٠)
مجمل الربح		٤٠٠٠٠٠
يطرح : مصروفات تشغيلية		(٣٠٠٠٠٠)
صافى الربح قبل الضريبة		١٠٠٠٠٠
يطرح : الضريبة		(٣٠٠٠٠)
صافى الربح		٧٠٠٠٠

قائمة المركز المالى

فى ١٩٩٣/١٢/٣١ و ١٩٩٤

الأصول	١٩٩٣	١٩٩٤
أصول متداولة	جنيه	جنيه
نقدية	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
عملاء (صافى)	٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
مخزون سلعى	٣٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
مصروفات مقدمة	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٦١٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠
أصول ثابتة:		
آلات ومعدات (صافى)	٢٥٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
مبانى (صافى)	٥٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠
مجموع الأصول الثابتة	٧٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
إجمالى الأصول	١,٣٦٠,٠٠٠	١,٣٧٠,٠٠٠
الإلتزامات وحقوق الملكية		
التزامات قصيرة الأجل		
موردون	١٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
مصروفات مستحقة	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
مجموع الالتزامات المتداولة	٤٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠
التزامات طويلة الأجل	٤٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
مجموع الالتزامات	٨٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٠
حقوق ملكية حملة الأسهم		
رأس مال أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٣٦٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠
مجموع حقوق ملكية حملة الأسهم	٥٦٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	١٣٦٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠٠

و يثار التساؤل الآن عن التأكيدات التى يقدمها المراجع للعميل من خلال رأيه عن مدى عدالة عرض القوائم المالية، مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالى السابقتين. يمكن الاجابة على هذا التساؤل بالرجوع إلى فقرتى النطاق والرأى فى تقرير المراجع المستقل.

ففقرة النطاق تنص على الآتى:

«وقد تمت مراجعتنا للقوائم الماليةطبقا لمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاما. وهذه المعايير تتطلب منا أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للتوصل إلى درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية. وتشتمل عملية المراجعة على فحص الأدلة التى تؤيد المبالغ والإفصاحات الظاهرة فى القوائم المالية، وذلك على أسس اختبارية، وتشتمل أيضا على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة، والتقديرات الهامة التى أعدتها الإدارة، وأيضا تقييم عرض القوائم المالية كوحدة واحدة. ونحن نعتقد أن ما قمنا به من أعمال مراجعة يعتبر أساسا معقولا لإبداء رأينا فى القوائم المالية».

وتنص فقرة الرأى على الآتى:

«وفى رأينا أن القوائم المالية المشار إليها عاليه تعبر بعدالة، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لشركة .... فى ٣١ ديسمبر سنة ...١٩، وعن نتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية عن هذه السنة، وذلك فى ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما».

التحريفات الجوهرية: يلاحظ أن الفقرتين السابقتين تتضمنان الآتى:

فى فقرة النطاق: وهذه المعايير تتطلب منا أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للتوصل إلى درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية ...

فى فقرة الرأى: وفى رأينا أن القوائم المالية المشار إليها عاليه تعبر بعدالة، فى جميع جوانبها الهامة ...

يلاحظ أن العبارات السابقة لاتشتمل على ضمان أو تأكيد بأن القوائم المالية دقيقة. ولكن المراجع يقدم درجة معقولة من التأكد بخصوص التحريفات الجوهرية ورأيه فى عدالة القوائم المالية فى جميع جوانبها الهامة.

ويمكن توضيح هذا بالرجوع إلى أرصدة العملاء فى قائمة المركز المالى السابقة وهى ٢٠٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٣ و ٢٢٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٩٤. فالمراجع يفهم جيدا كيفية التوصل إلى هاتين القيمتين ويقوم بتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بهذه القيم. ولكن المراجع لايقوم بفحص جميع العمليات التى حدثت وأثرت فى حسابات العملاء. فمثل هذا الفحص الشامل يعتبر غير عملى بسبب قيود التكلفة والمنفعة. وحتى إذا تم فحص جميع العمليات فإن هذا لايضمن الدقة لوجود قيم تقديرية فى القوائم المالية مثل مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها. نتيجة لذلك فإن المراجع يقوم بفحص عينة كافية من الأدلة المؤيدة لقيم حسابات العملاء للتوصل إلى درجة معقولة من التأكد بأنها خالية من الأخطاء الجوهرية ومعروضة بعدالة من جميع الجوانب الهامة. وتعنى كلمة هامة أن رصيد حساب العملاء قد لايكون ٢٠٠٠٠٠ جنيه أو ٢٢٠٠٠٠ جنيه على وجه الدقة ولكنها تقترب جدا من هذه القيم بما لايؤدى إلى تضليل مستخدمى القوائم المالية.

درجة معقولة من التأكد: تشتمل فقرة النطاق المبينة عاليه على الآتى:

«... هذه المعايير تتطلب منا أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للتوصل إلى درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ...».

ويشير مصطلح درجة معقولة من التأكد إلى مفهوم خطر المراجعة

ويشير مصطلح درجة معقولة من التأكد إلى مفهوم **خطر المراجعة** Audit Risk وهو احتمال أن يصدر المراجع، دون أن يدرى، رأيا نظيفا فى قوائم مالية محرفة جوهريا. ولايستطيع المراجع تجنب هذا الخطر فهو كامن فى وظيفة المراجعة، وتتضمنه فقرة النطاق فى تقرير المراجع المستقل.

المعاينة: تشتمل فقرة النطاق، أيضاً، على الآتى:

«... وتشتمل المراجعة على فحص الأدلة التى تؤيد المبالغ والإفصاحات الظاهرة فى القوائم المالية، وذلك على أسس اختبارية ...».

مصطلح أسس اختبارية يوضح صراحة أن المعاينة الاحصائية تستخدم لتجميع الأدلة بخصوص قيم وعناصر القوائم المالية. ومن ثم فليس من الضرورى أن يقوم المراجع بفحص جميع الأدلة المؤيدة لقيم حسابات العملاء وهى ٢٠٠٠٠٠ جنيه و ٢٢٠٠٠٠ جنيه. ففى معظم الحالات يقوم المراجع بفحص عينة من الأدلة وعلى أساس هذه العينة يتوصل إلى استنتاج عن مدى عدالة عرض قيم حسابات العملاء.

وبناء على ذلك، فإنه توجد ثلاثة مفاهيم هامة تشكل الأساس الذى تقوم عليه التأكيدات التى يقدمها المراجع لمستخدمى القوائم المالية.

١- على أساس الأدلة التى تم تجميعها (باستخدام المعاينة الاحصائية).

٢- يقدم المراجع درجة معقولة من التأكد (يوجد خطر عدم صحة استنتاجات المراجع).

٣- بأن القوائم المالية غير محرفة تحريفا جوهريا (الأهمية النسبية).

هذه المفاهيم الثلاثة: الأهمية النسبية، خطر المراجعة، المعاينة الاحصائية هى مفاهيم أساسية فى وظيفة المراجعة وتستخدم لتحديد:

١- كمية الأدلة التى سيقوم المراجع بتجميعها.

٢-متى وكيف سيتم الحصول عليها.

٣- نوع الأدلة التى سيتم تجميعها.

٤- ما هى المعايير التى ستستخدم لتقييم الأدلة.

وسنناقش فيما تبقى من هذا الفصل مفهومى الأهمية النسبية وخطر المراجعة ونعرض كيف يستخدمهما المراجع فى تخطيط وتنفيذ المراجعة.

استخدام الأهمية النسبية فى تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة

بالنظر إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالى السابقتين، وقد علمنا مما سبق أن المراجع قد لا يمكنه أن يفحص جميع العمليات المالية التى تعكسها هذه القوائم، لذلك فإنه يجب أن يكون مستعداً لقبول نسبة أو قدر ضئيل من الخطأ. فما هى إذاً نسبة الخطأ المسموح به أى مقدار الخطأ الذى سيكون المراجع مستعداً لقبولها أو السماح بها على أن يظل قادراً على إبداء الرأي بأن القوائم المالية تم عرضها بصورة عادلة وليست مضللة؟.

للإجابة على هذا التساؤل سنعرض مثالين مبسطين على النحو الآتى:

١- قبل نهاية السنة المالية ١٩٩٤ بأيام قليلة، حملت مصروفات إصلاح قيمتها ١٠٠ جنيه بطريق الخطأ على حساب الآلات الظاهر فى قائمة المركز المالى وذلك بدلا من إضافتها إلى المصروفات التشغيلية فى قائمة الدخل. نتيجة لاكتشاف هذا الخطأ فإن إجمالى الأصول يجب أن تظهر فى قائمة المركز المالى بمبلغ ١٣٦٩٩٠٠ جنيه بدلا من ١٣٧٠٠٠٠ جنيه ويجب أن يظهر صافى الربح قبل الضريبة بمبلغ ٩٩٩٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠٠٠٠ جنيه.

فهل ستظل القوائم المالية، على الرغم من هذا الخطأ، معروضة بصورة عادلة وغير مضللة؟.

٢ - قبل نهاية السنة المالية المالية ١٩٩٤ بأيام قليلة، حملت مصروفات إصلاح قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه بطريق الخطأ على حساب الآلات بدلا

من تحميلها على المصروفات التشغيلية ونتيجة لذلك فإن إجمالى الأصـــول يجب أن تظهـــر بمبلغ ١٣٢٠٠٠٠ جنيـــه بدلا من ١٣٧٠٠٠٠ جنيه، ويجب أن يظهر صافى الربح قبل الضريبة بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيـه بدلا من ١٠٠٠٠٠ جنيـه. فهل ستظل القوائم المالية، على الرغم من هذا الخطأ، معروضة بصورة عادلة وغير مضللة؟.

بصفة عامة يمكن للمراجع أن يجيب على السؤال الخاص بالمثال الأول بالإيجاب، وعلى السؤال الخاص بالمثال الثانى بالنفى، وسبب ذلك هو تطبيق مفهوم الأهمية النسبية والذى يعرف بأنه :

«قيمة السهو أو التحريف الذى لحق بالمعلومات المحاسبية والذى يجعل من الممكن، فى ضوء الظروف المحيطة، أن يتغير أو يتأثر حكم الشخص العادى، الذى يعتمد على هذه المعلومات، نتيجة لهذا السهو أو التحريف».

وبمعنى آخر، عندما تكون قيمة الخطأ ١٠٠ جنيه فمن المحتمل ألا يؤثر هذا الخطأ على حكم الشخص العادى فى هذه الظروف، ولكن إذا كانت قيمة الخطأ ٥٠٠٠٠ جنيه فمن المحتمل أن يتغير أو يتأثر حكم ذلك الشخص. ومن ثم فإن الأهمية النسبية هى أحد العوامل الأساسية التى يجب أن يأخذها المراجع فى اعتباره عند تخطيط عملية المراجعة وتقييم الأدلة التى تجمعت لديه بعد تنفيذ عملية المراجعة. ويجب على المراجع أن يحدد ما يسمى ببداية الأهمية النسبية وذلك باختيار قيمة نقدية معينة، فإذا كانت إجمالى الأخطاء أعلى من هذه القيمة فإن القوائم المالية تكون محرفة تحريفاً جوهرياً أو بها أخطاء جوهرية أو مضللة.

اعتبارات الأهمية النسبية

لا يقتصر قرار الأهمية النسبية على مجرد الاختيار التحكمى لقيمة نقدية وحيدة كأساس لبداية الأهمية فى القوائم المالية، حيث يوجد العديد

من العوامل التى يجب على المراجع أخذها فى الحسبان منها :

١ ـ علاقة الخطأ بقيم أساسية معينة فى القوائم المالية مثل:

أ ـ صافى الربح قبل الضريبة الظاهر فى قائمة الدخل.

ب ـ إجمالى الأصول الظاهرة فى قائمة المركز المالى.

جـ ـ إجمالى الأصول المتداولة فى قائمة المركز المالى.

د ـ إجمالى حقوق ملكية حملة الأسهم فى قائمة المركز المالى.

هـ ـ حسابات أخرى ذات أهمية خاصة فى القوائم المالية.

٢ ـ عوامل نوعية معينة مثل :

أ ـ احتمال وجود مدفوعات غير قانونية.

ب ـ احتمال حدوث أوجه عدم انتظام.

جـ ـ وجود شروط فى عقد القرض الذى حصل عليه العميل من البنك يتطلب بقاء نسب مالية معينة عند مستوى معين كحد أدنى.

د ـ موقف الإدارة أو وجهة نظرها تجاه سلامة وكمال القوائم المالية.

هـ وجود عدم انتظام فى اتجاه الأرباح من سنة إلى أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن العوامل السابقة ليست شاملة فهى مجرد بعض أمثلة.

وسنعرض فيما يلى لكيفية تطبيق معيار الأهمية النسبية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالى السابقتين .

قد يتخذ المراجع قراراً بأن أى تشكيلة من الأخطاء التى تزيد فى مجموعها عن ٨٪ من صافى الدخل قبل الضريبة ستكون هامة فى ظل الاعتبارات النوعية. أما إذا كانت تشكيلة الأخطاء أقل من ٣٪ من صافى الدخل قبل الضريبة سيعتبرها المراجع غير هامة فى ظل الاعتبارات النوعية

والأخطاء التى تقع فى مجموعها بين ٣٪ و ٨٪ تتطلب ممارسة الحكم الشخصى من جانب المراجع. وبناءً على ذلك فإن حدود الأهمية النسبية لقائمة الدخل تقع فى مدى يتراوح

من ٣٠٠٠ جنيه إلـــــى ٨٠٠٠ جنيه

(٣٪ × ١٠٠٠٠٠) (٨٪ × ١٠٠٠٠٠)

ويمكن للمراجع أن يتبع منهجاً مماثلا بالنسبة لحدود الأهمية الخاصة بإجمالى الأصول والأصول المتداولة. وحقوق ملكية حملة الأسهم من قائمة المركز المالى . افترض الحدود التالية للأهمية النسبية:

- بالنسبة لإجمالى الأصول الظاهرة فى قائمة المركز المالى:

من ٤١١٠٠ جنيه إلى ١٠٩٦٠٠ جنيه

- بالنسبة للأصول المتداولة الظاهرة فى قائمة المركز المالى:

من ٢٠١٠٠ جنيه إلى ٥٣٦٠٠ جنيه

- بالنسبة لإجمالى حقوق ملكية حملة الأسهم:

من ١٧٤٠٠ جنيه إلى ٤٦٤٠٠ جنيه

ويثار الآن تساؤل عن كيفية تأثير العوامل النوعية فى حدود الأهمية هذه. قد تؤدى مقاومة الإدارة لعملية تعديل السجلات المحاسبية نتيجة لما سبق اكتشافه من أخطاء إلى قيام المراجع بتخفيض حدود الأهمية النسبية . ويجب أن يتذكر المراجع أن كل حالة عدم انتظام أو تصرف غير قانونى يتم اكتشافه من الممكن أن يكون هاماً بالنظر إلى العوامل النوعية بغض النظر عن القيمة النقدية التى ينطوى عليها هذا التصرف.

ومن العوامل النوعية أيضاً أن ينطوى عقد القرض على شرط يتطلب ألا تقل نسبة التداول عن حد معين. افترض أن الالتزامات طويلة الأجل فى

قائمة المركز المالى السابقة يمكن أن يطلب سدادها إذا لم تحافظ الشركة على نسبة التداول عند مستوى ٢ : ١ على الأقل، مع ملاحظة أن نسبة التداول طبقاً لقائمة المركز المالى فى ١٩٩٤/١٢/٣١ تقل تقريباً عن ٢ : ١ (إجمالى الأصول المتداولة ٦٧٠٠٠٠ جنيه مقسومة على إجمالى الإلتزمات قصيرة الأجل ٣٤٠٠٠٠ جنيه). وبالتالى قد يكون لدى الإدارة الدافع لزيادة الأصول المتداولة أو تخفيض الإلتزامات قصيرة الأجل. وبناء على ذلك قد يقوم المراجع بتخفيض حدود الأهمية النسبية، بل إن هذا الشرط الذى يتضمنه عقد القرض قد يدفع المراجع إلى وضع حدود منخفضة جداً للأهمية النسبية لكل من الأصول المتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل.

من ناحية أخرى، قد يكون صافى الربح متجهاً إلى الزيادة من سنة إلى أخرى وهو الأمر الذى قد لا يولد لدى الإدارة الدافع لمحاولة إظهار صافى الربح بأعلى من قيمته، وفى هذه الحالة قد يتم زيادة حدود الأهمية النسبية الخاصة برقم صافى الربح.

التقديرات المبدئية للأهمية النسبية فى مرحلة التخطيط للمراجعة

نتناول فيما يلى هذه التقديرات بالنسبة للقوائم المالية ككل وبالنسبة للحسابات الفردية كل على حده.

١ ـ التقديرات المبدئية للقوائم المالية ككل:

يستخدم المراجع الأهمية النسبية فى تخطيط عملية المراجعة وفى تقييم الأدلة بعد القيام بالمراجعة. فيما يتعلق بالتخطيط يحتاج المراجع إلى تقديرات الأهمية النسبية **لأنه توجد علاقة عكسية بين القيم التى يعتبرها المراجع هامة فى القوائم المالية ومقدار أعمال الفحص اللازمة لإبداء الرأى بخصوص مدى عدالة القوائم المالية.**

على سبيل المثال، إذا كان المراجع يعتبر أن مبلغ ٨٠٠٠ جنيه هو مبلغ هام بالنسبة لقائمة الدخل، فإن مقداراً معيناً من الوقت والمجهود يجب

أن يبذل لتجميع الأدلة عن الحسابات الفردية. فإذا تم تخفيض بداية الأهمية إلى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه فإن وقتاً ومجهوداً إضافيين يجب أن يبذلا في تجميع الأدلة اللازمة. والسبب في ذلك أن اكتشاف خطأ صغير، أي ذا قيمة نقدية منخفضة يكون أكثر صعوبة من اكتشاف خطأ ذا قيمة نقدية كبيرة.

وبناءً على ذلك، فإن المراجع يهتم اهتماماً كبيراً بتحديد التقديرات المبدئية للأهمية النسبية في مرحلة تخطيط أعمال المراجعة. فإذا قام المراجع بتحديد قيمة نقدية منخفضة جداً للأهمية النسبية فإنه سيبذل مجهوداً إضافياً غير لازم، وإذا قام بتحديد قيمة نقدية مرتفعة جداً للأهمية النسبية فإنه قد يتجاهل خطأ جوهرياً ويشهد بصحة القوائم المالية على الرغم من وجود هذا الخطأ الجوهري.

وعلى الرغم من أن حدود الأهمية النسبية الموضحة فيما سبق (من ٣٠٠٠ جنيه إلى ٨٠٠٠ جنيه بالنسبة لقائمة الدخل ... الخ) قد تستخدم في اتخاذ القرارات النهائية بخصوص مدى عدالة القوائم المالية. إلا أن المراجع قد يستخدم الحدود العليا كتقدير مبدئي للأهمية النسبية لأغراض تخطيط أعمال المراجعة . وبالتالي يمكن أن يأخذ المراجع في اعتباره ما يلي :

١ ـ سيكون في القوائم المالية تحريفاً جوهرياً إذا كان الخطأ في صافي الدخل قبل الضريبة يزيد عن ٨٠٠٠ جنيه.

٢ ـ سيكون في القوائم المالية تحريفاً جوهرياً إذا كان الخطأ في مجموع الأصول يزيد عن ١٠٩٦٠٠جنيه.

٣ ـ سيكون في القوائم المالية تحريفاً جوهرياً إذا كان الخطأ في إجمالي الأصول المتداولة يزيد عن ٥٣٦٠٠ جنيه.

٤ ـ سيكون في القوائم المالية تحريفاً جوهرياً إذا كان الخطأ في حقوق ملكية حملة الأسهم يزيد عن ٤٦٤٠٠ جنيه.

ومن ثم يجب على المراجع أن يختار ٨٠٠٠ جنيه كتقدير مبدئى للأهمية النسبية لأغراض تخطيط مقدار مجهود المراجعة المطلوب، لأنها تعتبر أقل قيمة لبداية الأهمية النسبية وتقدم تأكداً معقولا أن المراجع سيقوم بتجميع أدلة كافية حتى يصل إلى الاستنتاج الآتى :

«يوجد خطر مراجعة منخفض مقبول بأن صافى الدخل قبل الضريبة لن يوجد به خطأ جوهرى يزيد عن ٨٠٠٠ جنيه وبناءً على ذلك فإن القوائم المالية غير محرفة تحريفاً جوهرياً».

لكن لماذا يختار المراجع ٨٠٠٠ جنيه كبداية للأهمية النسبية ؟

السبب فى ذلك أن الأخطاء فى إحدى القوائم المالية قد تسبب أخطاء فى قوائم مالية أخرى. فمثلاً، عدم تكوين مخصص كاف لضرائب الدخل يؤدى إلى إظهار الالتزامات قصيرة الأجل بأقل من قيمتها وإظهار صافى الربح بأعلى من قيمته. ومن خلال اختيار مبلغ ٨٠٠٠ جنيه كبداية للأهمية النسبية يمكن للمراجع أن يوسع من نطاق عملية الفحص، وأيضاً، يكون لديه خطر مراجعة منخفض بأن:

- الأخطاء فى إجمالى الأصول لا تزيد عن
- الأخطاء فى الأصول المتداولة لا تزيد عن
- الأخطاء فى حقوق ملكية حملة الأسهم لا تزيد عن

التقديرات المبدئية للحسابات الفردية:

على الرغم من أن المراجع يبدى الرأى فى القوائم المالية كوحدة واحدة، إلا أنه يجب أن يقوم بمراجعة حسابات فردية لتجميع الأدلة اللازمة لإبداء هذا الرأي. وهذا يعنى أن التقدير المبدئى الإجمالى للأهمية النسبية لأغراض التخطيط يجب أن يتم تجزئته إلى قيم توزع على الحسابات الفردية التى تشتمل عليها القوائم المالية موضع الفحص. ويطلق على ذلك الجزء من الأهمية النسبية الذى يتم تخصيصه لكل حساب من الحسابات الفردية «الخطأ المسموح به» Tolerable Error لذلك الحساب. ويوجد

العديد من الطرق التى يمكن استخدامها لتوزيع الأهمية النسبية الإجمالية للقوائم المالية على الحسابات الفردية. إحدى هذه الطرق أن يتم توزيع إجمالى الأهمية النسبية على الحسابات التى يمكن أن تتأثر عادة بأى أخطاء فى القوائم المالية، ومعظم الحسابات الظاهرة فى قائمة المركز المالى السابقة تنتمى إلى هذا النوع. وباستخدام بيانات المركز المالى السابقة فإنه يمكن للمراجع أن يوزع جزءاً من إجمالى الأهمية النسبية التى تبلغ ٨٠٠٠ جنيه على الحسابات الآتية :

النقدية، العملاء، المخزون، المصروفات المقدمة، الالات والمعدات، المبانى، الموردون، المصروفات المستحقة، الإلتزامات طويلة الأجل؛ ورأس مال الأسهم العادية.

ولكن على أى أساس يمكن أن يتم هذا التوزيع؟

إحدى طرق التوزيع هى أن يخصص لكل حساب نسبة مئوية من من مبلغ ٨٠٠٠ على أساس نسبة رصيد هذا الحساب إلى إجمالى أرصدة الحسابات. فمثلا إذا كان رصيد حساب النقدية ١٥٠٠٠٠ جنيه فهى تمثل ٥٪ من مجموع أرصدة جميع الحسابات وبالتالى يتم توزيع مبلغ ٤٠٠ جنيه (٨٠٠٠ × ٥٪) على حساب النقدية ... وهكذا.

إلا أن استخدام طريقة التوزيع هذه يتجاهل العديد من العوامل منها :

١ ـ بعض الحسابات قد تكون أكثر أهمية عن تلك التى يدل عليها رصيدها النقدى فالمخزون مثلا يبلغ رصيده ٢٨٠٠٠٠ جنيه وهذا يعادل ١٠٪ من مجموع أرصدة الحسابات المأخوذة فى الحسبان، إلا أن أهميته الخاصة تستدعى تخصيص أقل من ١٠٪ لهذا الحساب من إجمالى الأهمية النسبية التى تبلغ ٨٠٠٠ جنيه. وبناءً على ذلك فإنه يتطلب مجهود مراجعة أكبر من ذلك الذى يتطلبه المخزون عادة.

٢ ـ قد يعتقد المراجع، بناءً على خبرة السنوات السابقة، إنه توجد حسابات

معينة من الممكن أن تتعرض للأخطاء بدرجة أكبر أو أقل من حسابات أخرى. فمثلا عدم اكتشاف أخطاء فى حساب العملاء فى السنوات السابقة قد يدفع المراجع إلى تخصيص مقدار أكبر من إجمالى الأهمية النسبية التى تخصص عادة لهذا الحساب، وهذا يقتضى تخفيض مقدار مجهود المراجعة اللازم.

٣- قد تستلزم اعتبارات التكلفة بذل الحد الأدنى من مجهود المراجعة فى حسابات معينة. فمثلا بعض المدفوعات المقدمة الظاهرة فى قائمة المركز المالى قد لاتتطلب مجهود مراجعة كبير لإن تحليل التكلفة والمنفعة لايقتضى بذل مجهود ووقت مراجعة كبيرين لرصيد غير هام لايتغير كثيراً من سنة إلى أخرى.

افترض أنه بعد الأخذ فى الاعتبار لكل العوامل الملائمة تم توزيع اجمالى الأهمية النسبية التى تبلغ ٨٠٠٠ جنيه على جميع الحسابات المذكورة عاليه، ونتج عن هذا التوزيع تخصيص القيم الافتراضية الآتية لحسابى العملاء والمخزون.

اسم الحساب	رصيد الحساب	مقدار الأهمية الموزعة للحساب
العملاء	٢٢٠٠٠٠	١٥٠٠
المخزون	٢٨٠٠٠٠	١٢٠٠
....	....	....
....	....	....
....	....	....
		٨٠٠٠ جنيه

فعند قيام المراجع بمراجعة العملاء والمخزون فإنه يستخدم الإرشادات الآتية لتخطيط أعمال المراجعة الخاصة بهذين الحسابين:

١ ـ **العملاء** : يتم تصميم إجراءات المراجعة بحيث تقدم درجة معقولة من التأكد أنه سيتم اكتشاف الأخطاء التى تصل قيمتها إلى ١٥٠٠ جنيه أو أكبر.

٢ ـ **المخزون** : يتم تصميم إجراءات المراجعة بحيث تقدم درجة معقولة من التأكد أنه سيتم اكتشاف الأخطاء التى تصل قيمتها إلى ١٢٠٠ جنيه أو أكبر .

وقد يبدو غريباً بعض الشيء أن يتم تخطيط أعمال المراجعة لاكتشاف أخطاء صغيرة نسبياً فى حسابات تبلغ أرصدتها ٢٢٠٠٠٠ جنيه و ٢٨٠٠٠٠ جنيه. ولكن يجب أن نتذكر الآتى :

١ ـ أن الأخطاء التى تؤثر فى العملاء والمخزون من المحتمل أن تؤثر فى صافى الدخل قبل الضريبة وأن الأهمية النسبية الإجمالية للقوائم المالية والتى تبلغ ٨٠٠٠ جنيه تعتمد على الأخطاء المحتملة فى صافى الدخل قبل الضريبة.

٢ ـ أنه تم تخصيص القيمتين ١٢٠٠ جنيه و ١٥٠٠ جنيه للعملاء والمخزون على الترتيب، لأن الأخطاء فى هذين الحسابين يجب أن يتم تجميعها مع الأخطاء فى الحسابات الأخرى ومقارنتها بمعيار الأهمية النسبية البالغ ٨٠٠٠ جنيه للقوائم المالية ككل.

استخدام الأهمية النسبية فى تقييم أدلة المراجعة

تجدر الإشارة إلى أننا لن نناقش هنا إجراءات المراجعة التفصيلية المستخدمة فى تجميع الأدلة. فهذه الإجراءات سيتم مناقشتها بالتفصيل فيما بعد. ولكننا سنفترض هنا أن أدلة المراجعة قد تم تجميعها لكل حساب وأنه تم ترتيب الأخطاء التى لم يتم تصحيحها فى شكل جدول لأغراض تقييم الأدلة.

افترض على سبيل المثال أنه تم اكتشاف أخطاء قيمتها ٢٠٠٠ جنيه فى حساب المخزون. بناءً على هذا هل يفترض المراجع تلقائياً أن القوائم المالية ككل بها تحريفاً جوهرياً ؟. هذا ليس ضرورياً، فقد يقوم المراجع بتوسيع نطاق عمليات الفحص الخاصة بالمخزون نظراً للأهمية الخاصة لهذا الحساب أو بسبب طبيعة الأخطاء. إلا أن المراجع يقوم بتجميع هذه الأخطاء البالغة ٢٠٠٠ جنيه مع الأخطاء التى اكتشفت فى الحسابات الأخرى.

لتوضيح هذا، يمكن أن يستخدم المثال الافتراضى الآتى للأخطاء التى اكتشفت أثناء الفحص:

	جنيه
أخطاء فى المخزون لم يتم تصحيحها	٢٠٠٠
أخطاء لم يتم تصحيحها فى جميع الحسابات الأخرى	٧٠٠٠
	٩٠٠٠

ما الذى يمكن أن يحدث فى هذه الحالة؟ يوجد هنا العديد من الاحتمالات منها:

١ ـ قد يقوم المراجع، للعديد من الأسباب، بتعديل بداية الأهمية النسبية بالزيادة عن التقدير المبدئى البالغ ٨٠٠٠ جنيه المستخدم فى التخطيط إلى ١٠٠٠٠ جنيه ليستخدم فى تقييم أدلة المراجعة.

على سبيل المثال، قد يكون التقدير المبدئى للأهمية النسبية مستنداً إلى قوائم مالية مبدئية تختلف قيمها عن القيم الظاهرة فى القوائم المالية النهائية. ومن ثم ثم فإن ٨٪ من صافى الربح قبل الضريبة أصبح الآن ١٠٠٠٠ جنيه وليس ٨٠٠٠٠ جنيه. فى هذه الحالة لن يفترض المراجع تلقائياً أن القوائم المالية بها تحريف جوهرى لأن الأخطاء الإجمالية المقدرة (٩٠٠٠ جنيه) تقل عن الأهمية النسبية المعدلة ١٠٠٠٠ جنيه.

٢ ـ يمكن أن يستنتج المراجع أن القوائم المالية غير معروضة بشكل عادل لأن إجمالى الأخطاء التى لم يتم تصحيحها تبلغ ٩٠٠٠ جنيه وهى تزيد عن الأهمية النسبية التى تبلغ ٨٠٠٠ جنيه. وفى هذه الحالة يجب أن يقوم المراجع بإقناع العميل بضرورة تصحيح الأخطاء، أو أن يأخذ المراجع فى اعتباره تعديل تقرير المراجعة.

أما إذا كانت الأخطاء الإجمالية المقدرة تقل عن ٨٠٠٠ جنيه، فقد يعتمد المراجع على حدود الأهمية النسبية الخاصة بصافى الدخل (من ٣٠٠٠ جنيه إلى ٨٠٠٠جنيه) لتساعده فى الحكم على ما إذا كان يجب إبداء الرأى بأن القوائم المالية عادلة وغير مضللة.

استخدام خطر المراجعة فى تخطيط عملية المراجعة

يعتبر خطر المراجعة هاماً تماماً مثل الأهمية النسبية، ويجب أن يستخدما معاً فى تخطيط وتقييم المراجعة. فلا يكفى أن يبين المراجع الآتى:

أننا سنقبل القوائم على أنها معروضة بصورة عادلة ولا يوجد بها تحريف جوهرى إذا لم يكن .

	جنيه
ـ صافى الدخل قبل الضريبة به أخطاء تزيد عن	٣٠٠٠
ـ إجمالى الأصول بها أخطاء تزيد عن	٤١٠٠٠
ـ الأصول المتداولة بها أخطاء تزيد عن	٢٠١٠٠
ـ إجمالى حقوق ملكية حملة الأسهم بها أخطاء تزيد عن	١٧٤٠٠

ولكن يجب أن يستخدم المراجع التعبيرات الآتية :

أننا سنقبل، بمستوى خطر معين، أن القوائم المالية معروضة بصورة عادلة وأنها غير مضللة إذا لم يكن :

	جنيه
- صافى الدخل قبل الضريبة به أخطاء تزيد عن	٣٠٠٠
- إجمالى الأصول بها أخطاء تزيد عن	٤١٠٠٠
- الأصول المتداولة بها أخطاء تزيد عن	٢٠١٠٠
- إجمالى حقوق ملكية حملة الأسهم بها أخطاء تزيد عن	١٧٤٠٠

فحقيقة أن المراجع لا يستطيع أن يضمن أو يؤكد دقة القوائم المالية تتضمن أنه يجب أخذ كل من الأهمية النسبية وخطر المراجعة فى الاعتبار.

ويعرف خطر المراجعة بأنه :

«الخطر الناتج عن فشل المراجع. دون أن يدرى، فى تعديل رأيه بشكل ملائم، بخصوص قوائم مالية بها أخطاء جوهرية».

ونعرض فيما يلى للتسلسل الذى يتبعه المراجع فى تطبيق مفهوم خطر المراجعة فى مجال تخطيط أعمال المراجعة. وهذا التسلسل قد لايكون قائما بهذه الصورة فى مجال الممارسة العملية لأن معايير الممارسة المهنية تشتمل على القليل من الإرشادات فى هذا الصدد. لذلك، فإن الخطوات التالية نعرض لها كمدخل نظرى لتطبيق خطر المراجعة:

١- تحديد خطر المراجعة المخطط الكلى.

٢- تحديد أهداف المراجعة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.

٣- تحديد خطر الاكتشاف لكل هدف كما يلى:

أ- تحديد خطر المراجعة الفردى لكل هدف.

ب- تقدير الخطر الملازم لكل هدف.

جـ- تقدير خطر الرقابة لكل هدف.

د- استخدام نموذج خطر المراجعة لتحديد خطر الاكتشاف لكل هدف.

خطر المراجعة الكلى المخطط

أول خطوة يتخذها المراجع هى أن يأخذ فى اعتباره خطر المراجعة الكلى المخطط الذى يكون مستعداً لقبوله لكى يشهد بعدالة عرض القوائم المالية، عندما تكون هذه القوائم، فى الواقع، بها أخطاء جوهرية

ويقوم المراجع بتحديد مستوى الخطر المخطط قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية أو القيام بإجراءات المراجعة، فهو مجرد تقدير مبدئي لاحتمال وجود أخطاء فى القوائم المالية.

وقد بين المعيار رقم ٤٧ الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى أنه يجب تحديد خطر المراجعة عند مستوى منخفض، وأنه يمكن التعبير عن خطر المراجعة إما بصورة كمية (كنسبة مئوية) ٥٪ أو ١٠٪، أو بصورة كيفية (غير كمية) كمدى معين يقع بين حد أقصى وحد أدنى (مستوى خطر منخفض أو متوسط مثلا).

وعندما يقدر المراجع مستوى معين لخطر المراجعة الكلى فإنه بذلك يعبر عن مستوى ثقة معين. فعلى سبيل المثال، القول بأنه توجد نسبة ٥٪ خطر مراجعة كلى أن المراجع سيقبل، بطريقة غير صحيحة، أن القوائم المالية معروضة بشكل عادل فإنها تعنى أيضاً أنه يوجد مستوى ثقة ٩٥٪ أن القوائم المالية معروضة بشكل عادل إذا أوضح المراجع بالفعل أنها كذلك. ومستوى خطر مراجعة ١٠٪ يعنى مستوى ثقة ٩٠٪ ... وهكذا.

وحيث أن المعيار رقم ٤٧ قد تطلب من المراجع أن يحدد خطر المراجعة الكلى عند مستوى منخفض لأغراض تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة فإن هذا يعنى أن المراجع يجب أن يمارس قدراً كبيراً من الحذر، حيث توجد علاقة عكسية بين مستويات الخطر ومقدار مجهود المراجعة المطلوب فمستويات الخطر المنخفضة تعنى مجهود مراجعة كبير، أما مستويات الخطر المرتفعة فتعنى مجهود مراجعة أقل

وعلى سبيل المثال، يمكن للمراجعين استخدام نسبة ٥٪ كمستوى خطر كلي لأغراض التخطيط . فهو يعني مستوى ثقة ٩٥٪ بأن قرارات المراجع سليمة ولا شك أنه مستوى مقبول جداً.

وباستخدام حدود الأهمية النسبية التي نوقشت فيما سبق يمكن للمراجع أن يعبر عن قراره بعدة طرق:

١ ـ عند مستوى خطر كلي ٥٪ ستكون القوائم المالية معروضة بعدالة، من جميع نواحيها الأساسية، إذا كانت الأخطاء الإجمالية في صافي الدخل قبل الضريبة لا تزيد عن ٣٠٠٠ جنيه. **أو**

٢- ستكون القوائم المالية معروضة بعدالة، من جميع جوانبها الهامة، إذا كان هناك احتمال لايزيد عن ٥٪ بأن الدخل قبل الضريبة به أخطاء لاتزيد عن ٣٠٠٠ جنيه. **أو**

٣- ستكون القوائم المالية معروضة بعدالة، من جميع جوانبها الهامة، إذا كان هناك درجة ثقة ٩٥٪ بأن الدخل قبل الضريبة به أخطاء لاتزيد عن ٣٠٠٠ جنيه.

أهداف المراجعة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية

بالرجوع إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي السابقتين، نجد أن جميع أرصدة الحسابات وما يرتبط من إفصاح تعبر عن مزاعم الإدارة سواء صراحة أو ضمنا. وقد عرضنا لهذه المزاعم في الفصل السابق وسنعتمد عليها في هذا الفصل لتوضيح مفهوم خطر المراجعة.

على سبيل المثال يبلغ رصيد النقدية في ١٩٩٤/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه، وبخصوص هذا الرصيد تزعم الإدارة ما يلي:

١- أن رصيد النقدية هذا موجود فعلا في ١٢/٣١/ ١٩٩٤.

٢- أن الشركة تمتلك وتتمتع بحق لاينازعها فيه أحد في هذا الأصل كما هو ظاهر في ١٩٩٤١٢/٣١.

٣- أن رصيد النقدية المبين يشتمل على جميع النقدية المملوكة فى ١٩٩٤/١٢/٣١.

٤- أن رصيد حساب النقدية فى ٩٤/١٢/٣١ ظاهر بقيمته السليمة.

٥- أن رصيد حساب النقدية فى ٩٤/١٢/٣١ تم تبويبه تبويبا سليما، وأن جميع مظاهر الإفصاح اللازمة تتفق مع متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما.

وتجدر الإشارة إلى أن مزاعم الإدارة تختلف من رصيد إلى آخر ومن هدف إلى آخر، ويوضح الجدول التالى كيف يمكن استخدام الأهداف (المزاعم)العامة لاشتقاق أهداف (مزاعم) للحسابات الفردية.

أمثلة للأهداف العامة والمحددة للحسابات الفردية

الأهداف العامة	الأهداف المحددة لحسابات		
	العملاء	الموردين	الإيرادات والمصروفات
الوجود أو التحقق	تمثل مبالغ مستحقه على الآخرين	تمثل مبالغ مستحقة للآخرين.	جميع الايرادات والمصروفات المسجلة تحققت خلال الفترة
الملكية أو المديونية	تمثل مبالغ مملوكة للشركة.	تمثل مديونية على الشركة للاخرين.	هذا الهدف لا يطبق لهذه الحسابات
الشمولية	تم تسجيل جميع العمليات التى أثرت فى العملاء	تم تسجيل جميع العمليات التى أثرت فى الحساب.	تم تسجيل جميع الايرادات والمصروفات الخاصة بالفترة.
التقييم أو التخصيص	العملاء ظاهرة بصافى القيمة الممكن تحقيقها.	الموردين ظاهرة بقيمتها السليمة.	أجريت مقابلة سليمة بين المصروفات والإيرادات.
العرض والإفصاح	تم تبويبها بشكل سليم مع وجود إفصاح كاف.	تم تبويبها بشكل سليم مع وجود إفصاح كاف.	تم تبويبها بشكل سليم مع وجود إفصاح كاف.

وفيما يتعلق بمخاطر المراجعة الفردية المرتبطة بالأهداف المبينة فى الجدول السابق، فإنها تعنى أنه يوجد خطر أن الحسابات التى ترتبط بها هذه الأهداف (المزاعم) تنطوى على تحريفات جوهرية مما يجعل هذه المزاعم غير سليمة. فإذا كان هناك عدد كبير من المزاعم غير السليمة فى أرصدة الحسابات فإن القوائم المالية ككل قد تكون محرفة تحريفا جوهريا. ولذلك فإن احتمال عدم صحة أحد المزاعم يعتبر من الأمور الهامة للمراجع.

فمثلاً قد يكون مخصص الديون المشكوك فيها أقل كثيراً عما يجب أن يكون معنى ذلك أن هدف التقييم لحسابات العملاء المبين فى الجدول السابق قد يكون غير سليم، وقد يترتب على هذا أن يصبح رصيد العملاء ككل محرفا تحريفا جوهريا. لذلك يجب الاهتمام باحتمال أن يكون أحد المزاعم غير سليم، فالتحريف فى مخصص الديون المشكوك فيها يرتبط بامكانية أن يكون هدف التقييم لحسابات العملاء غير سليم.

تحديد خطر الاكتشاف لكل هدف من أهداف مراجعة القوائم المالية

رغم أن المراجع لايستطيع أن يمنع حدوث التحريفات الجوهرية فى الأهداف، إلا أنه يستطيع تعديل إجراءات المراجعة للتوصل إلى درجة مقبولة لخطر عدم اكتشاف هذه التحريفات الجوهرية. لإجراء ذلك يتبع المراجع الخطوات التالية:

١ - تحديد خطر المراجعة الفردى لكل هدف

خطر المراجعة الفردى للهدف هو:

«خطر أن يشتمل الهدف على تحريفات جوهرية بحيث عندما يتم تجميعها مع التحريفات فى الأهداف الأخرى قد تجعل القوائم المالية ككل محرفة تحريفا جوهريا».

وفى الواقع لاتوجد إرشادات رسمية لتحديد خطر المراجعة الفردى

لكل هدف. ولكن كما هو الحال بالنسبة لخطر المراجعة الكلى المخطط فإن المراجع يحدد مقدار الخطر الذى يكون مستعدا لتحمله نتيجة لقبول هدف ما على أنه هدف سليم ولكنه قد يكون غير سليم بسبب ما ينطوى عليه من تحريفات جوهرية. إلا أن المنطق يقتضى الحذر وتحديد مستوى خطر المراجعة الفردى مبدئيا عند نفس المستوى المنخفض لخطر المراجعة الكلى المخطط.

٢ - تقدير الخطر الملازم لكل هدف Inherent Risk

كل هدف يكمن فيه خطر يتمثل فى أن الهدف قد يكون غير سليم، ببساطة بسبب طبيعة هذا الهدف أو الحساب والإفصاح المرتبط به. ويعرف الخطر الملازم بأنه:

«مدى حساسية الهدف للتحريف الجوهرى، بافتراض أنه لاتوجد إجراءات وسياسات للرقابة الداخلية خاصة به».

فعلى سبيل المثال، يُعد احتساب مخصص الديون المشكوك فى تحصليها من الأمور المعقدة غالبا وتشتق قيمته من التقديرات المحاسبية. ويترتب على تعقد التقديرات واعتمادها على الحكم الشخصى زيادة احتمال حدوث التحريف والخطأ. وبصرف النظر عن إجراءات الرقابة، مثل سياسات الشركة المتعلقة بمنح الإئتمان، فإن خطر التحريف الجوهرى يكون ملازما ومتأصلا فى الحساب.

٣- تقدير خطر الرقابة:

يعرف خطر الرقابة بأنه:

«خطر أن الخطأ الجوهرى الذى قد يقع فى هدف ما لايتم منعه أو اكتشافه على وجه السرعة عن طريق ما يشتمل عليه هيكل الرقابة الداخلية بالوحدة من سياسات وإجراءات».

فعلى سبيل المثال، يتم تصميم نظام حسابات الموردين وتشغيله لتسجيل المشتريات المستلمة، وفواتير الشراء، والمدفوعات للموردين. ومع ذلك فإنه يوجد خطر أن النظام لن يمنع أو يكتشف المشتريات وحسابات الموردين غير المسجلة.

٤ – تحديد خطر الاكتشاف لكل هدف

يجب أن يقبل المراجع خطر الاكتشاف وبناء عليه يحدد مجهود المراجعة اللازم لكل هدف. ويعرف خطر الاكتشاف بأنه:

«خطر عدم اكتشاف المراجع لتحريف جوهرى موجود فى الهدف».

فعلى سبيل المثال، لتحديد مدى صحة هدفى الوجود والملكية لحسابات المدينين يقوم المراجع بارسال خطابات (مصادقات) إلى عينة من المدينين يطلب فيها من المدينين الرد مباشرة على عنوان مكتبه لتوضيح ما إذا كانت الأرصدة بحسابات المدينين صحيحة أم لا. فى هذه الحالة يوجد خطر أن هذا الدليل لن يكتشف الحسابات غير الحقيقية للمدينين أو أى أخطاء جوهرية أخرى فى هذين الهدفين. لأن عينة الخطابات المرسلة قد لاتكون اشتملت على الحسابات غير الحقيقية أو أن المراجع قد أساء تفسير بعض الردود من المدينين ذوى الحسابات التى يوجد بشأنها جدل مع العميل.

وفى حقيقة الأمر يرتبط خطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ومدى ونطاق الأدلة التى يقوم المراجع بتجميعها لاختبار الأهداف (المزاعم) التى ترتبط بأرصدة الحسابات ومظاهر الإفصاح فى القوائم المالية. ويوضح الجدول التالى الإجراءات التى قد يستخدمها المراجع لاختبار مدى صحة هدفى الوجود والشمولية لرصيد الموردين الظاهر فى القوائم المالية.

أمثلة لإجراءات المراجعة المرتبطة بهدف الوجود والشمولية لحساب الموردين

الأهداف العامة	الأهداف المحددة لحسابات الموردين	الاجراءات التى قد يستخدمها المراجع لتحدد مدى صحة تلك الأهداف
الوجـــــود	حساب الموردين يعبر عن مبالغ مستحقة للآخرين	مقارنة قيمة الموردين المسجلة بالدفاتر بفواتير الشراء وتقارير الاستلام.
الشـمـوليـة	تم تسجيل جميع العمليات التى أثرت فى حساب الموردين.	إرسال خطابا للمورين يطلب منهم أن يرسلوا إلى المراجع مباشرة بيان تفصيلى بالمبلغ المستحق لهم طر العميل.

ولأغراض التبسيط إفترض أن المراجع يستخدم فقط الإجراءات المبينة فى الجدول السابق لاختبار صحة الهدفين المحددين للموردين: إفترض أيضاً أن حساب الموردين يشتمل على أخطاء ارتكاب أو سهو تجعل هذين الهدفين غير صحيحين وينتج عنها تحريف جوهرى فى حساب الموردين. فمثلاً (١) قد تحدث أخطاء جوهرية عند تجميع القيم المسجلة فى حسابات الموردين من واقع فواتير الشراء وتقارير الاستلام و (٢) قد تحذف أو يتم السهو عن تسجيل مشتريات ذات قيم هامة فى القوائم التى تشتمل على حسابات الموردين.

فى هذه الحالة لايستطيع المراجع أن يستبعد وجود خطر عدم اكتشاف هذه التحريفات الجوهرية عن طريق إجراءات المراجعة المنفذة لاختبار سلامة وصحة هدفى الوجود والشمولية. ولكن لحسن الحظ فإن خطر الاكتشاف

له مصدرين يمكن تحديدهما ويمكن إخضاع كل منهما لسيطرة المراجع من خلال ما يتخذه من إجراءات وهذين المصدرين هما:

١- خطر عدم استخدام المعاينة الاحصائية: فحتى إذا قام المراجع بفحص ١٠٠٪ من رصيد الحساب، فإن عدم التأكد مازال قائماً للأسباب الآتية:

أ- استخدام إجراءات مراجعة غير سليمة.

ب- التطبيق الخاطئ لإجراءات المراجعة.

جـ- التفسير الخاطئ لنتائج المراجعة.

ويوضح الجدول التالي كيف يمكن أن يرتكب المراجع هذه الأخطاء الثلاثة مجتمعة بصدد الإجراءات المبينة في الجدول السابق.

أمثلة لعنصر عدم استخدام المعاينة الاحصائية

كجزء من خطر الاكتشاف

إجراءات المراجعة	أخطاء قد يرتكبها المراجع في حالة عدم استخدام المعاينة		
	استخدام اجراءات مراجعة غير سليمة	التطبيق الخاطئ لإجراءات المراجعة	التفسير الخاطئ لنتائج المراجعة
للتحقق من صحة هدفي الوجود والتحقق لحساب الموردين يتم مقارنة رصيد الموردين المسجل بالدفاتر بأوامر الشراء.	يجب أن يتم مقارنة رصيد الموردين بفواتير الشراء وتقارير الاستلام		
للتحقق من صحة هدف الشمولية لحساب الموردين يتم إرسال خطابات للموردين ذو الأرصدة الكبيرة في نهاية السنة يطلب منهم أن يرسلوا له مباشرة بيان بالمبالغ المستحقة على عميل المراجعة للموردين		يجب أن يتم ارسال الخطابات للموردين الذين تمت معهم عمليات شراء هامة خلال السنة بدلاً من الموردين ذوى الأرصدة الكبيرة في نهاية السنة	يجب أن يتم فحص ردود الموردين بدقة لاكتشاف الفواتير غير المسجلة في سجلات عميل المراجعة

ويمكن السيطرة على خطر عدم استخدام معاينة بالتدريب الجيد والإشراف الوثيق على عمليات المراجعة وأيضاً باستخدام إجراءات رقابة الجودة التى سيتم مناقشتها فى الفصل القادم.

٢- خطر المعاينة الاحصائية: عندما يقوم المراجع بفحص أقل من ١٠٠٪ من رصيد الحساب فمن الضرورى أن توجد مظاهر عدم التأكد فى هذه الحالة. وخطر المعاينة يعنى خطر عدم تمثيل نتائج العينة لرصيد الحساب. فمثلاً، قد يستخدم المراجع إجراء سليم وهو مقارنة عينة من المبالغ المسجلة فى حساب الموردين بفواتير الشراء وتقارير الاستلام ولكن قد لاتشتمل العينة على المبالغ التى يوجد بها تحريفات جوهرية. ومن الواضح أن خطر المعاينة هذا، كجزء من خطر الاكتشاف، لايمكن إلغاؤه عند استخدام أسلوب المعاينة الاحصائية ولكن يمكن السيطرة عليه باستخدام أساليب معاينة ملائمة.

وفى واقع الأمر، فإن خطر المعاينة كجزء من خطر الاكتشاف يمكن تحديده فى صورة كمية باستخدام نموذج خطر المراجعة. ويستخدم هذا النموذج لأغراض التخطيط ويقدم إرشادات لتحديد خطر الاكتشاف لكل عنصر. ولايؤثر مستوى خطر الاكتشاف لكل عنصر على حجم عينة إجراءات المراجعة (النطاق) فقط ولكن يؤثر أيضا فى أنواع إجراءات المراجعة (الطبيعة) وكذلك التوقيت الذى ستنفذ فيه إجراءات المراجعة (التوقيت).

ونعرض فيما يلى لمعادلة نموذج خطر المراجعة الذى تم اشتقاقه من المفاهيم الواردة فى معيارى المراجعة رقم ٤٧ و ٣٩ الصادرين عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى.

خطر المراجعة الفردى = الخطر الملازم × خطر الرقابة × خطر الاكتشاف

$$خ_م = خ_ل \times خ_ر \times خ_ك$$

ولأغراض مناقشتنا سنعيد صياغة النموذج كما يلى:

$$خ_ك = \frac{خ_م}{خ_ل \times خ_ر}$$

وهذا النموذج على درجة عالية من التبسيط فى عدة نواحى منها:

١- لتخفيض خطر الاكتشاف يقوم المراجع بكل من الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، على نحو ما سبق مناقشته فى الفصل الرابع. لذلك أحيانا يتم تقسيم خطر الاكتشاف إلى خطر أن:

أ- الإجراءات التحليلية لن تكتشف التحريف الجوهرى.

ب- اختبارات التفاصيل لن تكتشف التحريف الجوهرى.

وسنستخدم الصيغة المبسطة لنموذج خطر المراجعة لتوضيح كيف يتم تحديد خطر الاكتشاف للتحقق من هدف الشمولية لحساب الموردين.

مثال (١): يتحدد خطر المراجعة الفردى لهدف شمولية حساب الموردين عند مستوى منخفض ٥٪ لأن خطر المراجعة الكلى يجب أن يكون عند مستوى منخفض.

* نتيجة لعوامل اقتصادية معينة فإن العميل يحتاج إلى نسبة تداول مرتفعة لكى تبين الميزانية العمومية مقدرة العميل على سداد الالتزامات. من ناحية أخرى فقد كان حجم المشتريات كبيراً خلال السنة من مواقع مختلفة.

بناء على ما سبق يمكن تحديد الخطر الملازم عند مستوى مرتفع نسبياً ٦٠٪.

* تحتفظ الشركة بسجلات كافية لحسابات الموردين وأيضاً يوجد فصل بين واجبات الموظفين الذين يشغلون المراكز الهامة.

بناء على ذلك يمكن تحديد خطر الرقابة عند مستوى منخفض نسبياً ٣٠٪.

وباستخدام هذه المعلومات عن المكونات المختلفة للخطر يمكن تطبيق نموذج خطر المراجعة كما يلى:

$$\text{خطر الاكتشاف} = \frac{٠٫٠٥}{٠٫٣٠ \times ٠٫٦٠} = ٫٢٨ \text{ أو } ٢٨\%$$

معنى ذلك أن المراجع يقوم بتخطيط أعمال المراجعة على أساس أنه يقبل مستوى خطر ٢٨٪ أن الاختبارات الأساسية التى ستجرى للتحقق من شمولية حساب الموردين لن تكتشف التحريفات الجوهرية التى تجعل هذا الهدف غير صحيح، ويسترشد المراجع بمستوى خطر الاكتشاف هذا لتحديد نطاق إجراءات المراجعة. لاحظ أنه بالرغم من خطر الاكتشاف مرتفع عند ٢٨٪ إلا أن خطر المراجعة الكلى منخفض عند ٥٪.

وبافتراض أن مستوى خطر المراجعة الفردى هو ٥٪، سنعرض فيما يلى لبعض الأمثلة التى توضح العلاقة العكسية بين خطر الاكتشاف والخطر الملازم من ناحية، وبين خطر الاكتشاف وخطر الرقابة من ناحية أخرى.

مثال (٢): نفترض أنه تم تحديد الخطر الملازم عند مستوى ٫٨٠ بدلاً من ٫٦٠ لأن المراجع يعتقد أنه يوجد خطر أعلى لوجود أخطاء يترتب عليها جعل هدف الشمولية غير سليم.

$$\text{خطر الاكتشاف} = \frac{٠٫٠٥}{٠٫٣٠ \times ٠٫٨٠} = ٫٢٠$$

هذا يعنى أن المراجع سيخطط على أساس مستوى أقل لخطر الاكتشاف ومن ثم يجب عليه زيادة نطاق إجراءات المراجعة لتحقيق هذا الخطر الأقل.

مثال (٣): نفترض أنه تم تحديد خطر الرقابة عند مستوى ٫٢٠ بدلاً

من ٣٠, لأن المراجع يعتقد أنه يوجد خطر أقل لعدم إكتيشاف هيكل الرقابة الداخلية أو منعه للأخطاء التى تجعل هدف الشمولية غير سليم.

$$\text{خطر الاكتشاف} = \frac{٠.٠٥}{٠.٢٠ \times ٠.٦٠} = ٤٢,$$

هذا يعنى أن المراجع سيخطط على أساس مستوى أعلى لخطر الاكتشاف ومن ثم يمكنه تخفيض نطاق إجراءات المراجعة لتحقيق هذا الخطر الأعلى.

استخدام خطر المراجعة فى تقييم الأدلة

نموذج خطر المراجعة السابق مناقشته هو نموذج تخطيطى وعادة لايستخدم فى تقييم أدلة المراجعة. اعتماداً على الحكم الشخصى يقوم المراجع بتجميع تقديرات الخطر للأهداف والحسابات. وعند تقييم أدلة المراجعة يجب أن يتذكر المراجع أن ظروفا معينة قد تجعل خطر المراجعة الفردى المحقق أو الفعلى أعلى من المخطط ربما ٢٠, بدلاً من ٠٥,. ومن أمثلة هذه الظروف ظهور أوجه قصور رقابية غير متوقعة أو أخطاء غير متوقعة فى الحسابات. فى مثل هذه الحالة يجب أن يبذل مجهود مراجعة إضافى للعناصر التى تأثرت أو حدثت فيها هذه الظروف غير المتوقعة.

إضافة إلى خطر المراجعة فإنه يوجد أيضاً ما يسمى بخطر الأعمال وهو خطر فشل مشروع العميل بسبب قصور الإدارة، ظهور منافسة غير متوقعة، أو بسبب أحداث غير خاضعة لسيطرة أحد يترتب عليها تدمير الممتلكات. وكثيراً ما يخلط البعض بين خطر الأعمال وخطر المراجعة وعندما يفشل مشروع العميل فإنهم يلقون كل اللوم على المراجع.

وعلى ضوء ما تم مناقشته فى هذا الفصل يمكن التعبير عن العلاقة بين مكونات خطر المراجعة ومكونات عملية المراجعة التى نوقشت فى بداية

هذا الفصل على النحو التالى:

تخطيط المراجعة	فهم واختبار هيكل الرقابة الداخلية	اجراء الاختبارات الاساسية	اصدار تقرير المراجعة
تقدير الخطر الملازم	تقدير خطر الرقابة تقييم خطر المراجعة	تحديد خطر الاكتشاف	تقييم خطر المراجعة

أسئلة الفصل الخامس

السؤال الأول

حدد أى من العبارات الآتية خطأ وأيها صواب مع التعليل فيما لايزيد عن ثلاثة أسطر:

١- يمكن أن تنفذ جميع الاختبارات الأساسية قبل نهاية السنة المالية موضع المراجعة.

٢- يشير مصطلح درجة معقولة من التأكد إلى مفهوم خطر المراجعة.

٣- صافى الدخل قبل الضريبة هو أحد العوامل النوعية التى قد يأخذها المراجع فى الاعتبار عند تحديد الأهمية النسبية.

٤- عندما يبدى المراجع رأيه فى عدالة القوائم المالية فإنه يفترض أن الأهمية النسبية قد أخذت فى الاعتبار للتوصل إلى هذا الرأى.

٥- يمكن تقدير خطر المراجعة إما فى صورة كمية أو كيفية.

٦- يرتبط الخطر الملازم بطبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التى يقوم المراجع بتجميعها للتحقق من المزاعم التى ترتبط بأرصدة الحسابات الظاهرة فى القوائم المالية.

٧- تظل ظروف عدم التأكد قائمة حتى إذا قام المراجع بفحص ١٠٠٪ من رصيد الحساب.

٨- توجد علاقة عكسية بين خطر الاكتشاف وكل من الخطر الملازم وخطر الرقابة.

السؤال الثانى:

اختر الإجابة الصحيحة فى كل حالة من الحالات الآتية معللاً سبب اختيارك فيما لايزيد عن ثلاثة أسطر:

١- حدد ذلك الجزء من مكونات المراجعة الذى تصفه العبارة الآتية «يقوم

المراجع بفحص وتقييم العمليات التى تنتج القيم والإفصاحات الظاهرة فى القوائم المالية؟.

أ- التخطيط. ب- دراسة واختبار هيكل الرقابة الداخلية.

جـ- القيام بالاختبارات الأساسية. د- إصدار تقرير المراجعة.

٢- يشير مصطلح اختبار إلى:

أ- التأكيد أو الضمان. ب- إبداء الشهادة.

جـ- الدقة. د- المعاينة.

٣- حدد العبارة غير الصحيحة من العبارات الآتية:

أ- تكون القوائم المالية محرفة تحريفا جوهرياً عندما تنطوى على تحريفا يكون أثرها الفردى أو التجميعى هاما بدرجة كافية مما يجعل هذه القوائم غير معروضة بصورة عادلة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

ب- الأهمية النسبية لأغراض التخطيط هى أكبر مستوى إجمالى للتحريفات التى قد تعتبر هامة لأى قائمة من القوائم المالية.

جـ- قد تختلف الأحكام المبدئية للأهمية النسبية عن الأحكام الخاصة بالأهمية المستخدمة فى تقيم نتائج المراجعة.

د- إذا أصبحت مستويات الأهمية النسبية الأقل ملائمة عند تقييم نتائج المراجعة فإنه يجب على المراجع إعادة تقييم نتائج المراجعة.

٤- حدد العبارة غير الصحيحة من العبارات الآتية:

أ- خطر الاكتشاف دالة فى كفاءة وكيفية تطبيق إجراءات المراجعة.

ب- ينشأ خطر الاكتشاف جزئيا من عدم التأكد الذى يوجد عندما لايقوم المراجع بفحص ١٠٠٪ من المجتمع.

جـ- ينشأ خطر الاكتشاف جزئيا بسبب ظروف عدم التأكد الأخرى التي قد توجد حتى إذا قام المراجع بفحص ١٠٠٪ من المجتمع

د- يوجد خطر الاكتشاف بصفة مستقلة عن مراجعة القوائم المالية

٥- حدد العبارة غير الصحيحة من العبارات الآتية:

أ- المراجع لايملك حرية التصرف لتغيير مستوى خطر الاكتشاف.

ب- إذا ظل خطر المراجعة الفردى عند نفس المستوى، فإنه توجد علاقة عكسية بين خطر الاكتشاف وكل من الخطر الملازم وخطر الرقابة.

جـ- كلما زاد مستوى الخطر الملازم وخطر الرقابة فإنه يتكون اعتقاد لدى المراجع أنه يمكن قبول مستوى منخفض لخطر الاكتشاف.

د- قد يقوم المراجع بتقدير الخطر الملازم وخطر الرقابة إما كل بصفة مستقلة أو الإثنين معا.

٦- يمكن التعرف على وجود خطر المراجعة من خلال عبارة يتضمنها تقرير المراجع المستقل تشير إلى أن المراجع.

أ- يتوصل إلى درجة معقولة من التأكد بخصوص ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.

ب- يقوم بتقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة ويقوم أيضاً بتقييم عرض القوائم المالية ككل.

جـ- يدرك أن بعض الأمور، سواء منفردة أو مجتمعة، تكون هامة والبعض الاخر غير هام.

د- يكون مسئولا عن إبداء رأى فى القوائم المالية التى تكون الإدارة مسئولة عنها.

٧- خطر أن المراجع سيستنتج، اعتماداً على اختبارات المراجعة، أنه لايوجد تحريف جوهرى فى رصيد حساب ما فى حين أن هذا التحريف يكون موجودا بالفعل يشار إليه على أنه:

أ- خطر المعاينة الاحصائية.　　　ب- خطر الاكتشاف.

جـ- خطر عدم استخدام المعاينة الاحصائية.　د- الخطر الملازم.

٨- تختلف كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة عن خطر الاكتشاف من حيث أن الخطر الملازم وخطر الرقابة هما:

أ- من عناصر خطر المراجعة فى حين أن خطر الاكتشاف ليس كذلك.

ب- يتغيران حسب إرادة المراجع فى حين أن خطر الاكتشاف ليس كذلك.

جـ- يأخذان فى الاعتبار على مستوى أرصدة الحسابات الفردية فى حين أن خطر الاكتشاف ليس كذلك.

د- دالة فى عميل المراجعة وبيئته فى حين أن خطر الاكتشاف ليس كذلك.

٩- يقوم المراجع بتقدير خطر الرقابة لأنه:

أ- يبين أين يكون الخطر الملازم عند أعلى مستوى له.

ب- يؤثر على مستوى خطر الاكتشاف الذى يمكن أن يقبله المراجع.

جـ- يحدد ما إذا كان خطر المعاينة منخفض بدرجة كافية.

د- يشتمل على النواحى التى يمكن السيطرة عليها من خطر عدم استخدام المعاينة.

١٠- يرتبط المستوى الممكن قبوله لخطر الاكتشاف ارتباطا عكسيا مع:

أ- درجة التأكد التى تقدمها الاختبارات الأساسية.

ب- خطر التطبيق الخاطئ لإجراءات المراجعة.

جـ- الحكم المبدئى على مستويات الأهمية النسبية.

د- خطر الفشل فى اكتشاف التحريفات الجوهرية.

السؤال الثالث :

أجب على كل من الحالات الآتية :

الحالة الأولى :

تأسست شركة الديكور الحديث فى أول يناير سنة ١٩٩٢، وتقوم عمليات هذه الشركة على شراء أجهزة الحاسبات الآلية الصغيرة الغير صالحة للعمل واستخدام أجزاء منها فى صنع بعض المشغولات التى تستخدم فى أعمال الديكور بالمنازل.

وتخطط شركة الديكور الحديث للحصول على ٢٠٠٠٠٠ جنيه من بيع أسهم رأس المال و ٤٠٠٠٠٠ جنيه عن طريق الاقتراض طويل الأجل. وفى خلال سنة ١٩٩٣ حصلت الشركة على قرض طويل الأجل آخر بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه إلا أن عقد القرض يتضمن شروطاً تعطى البنك الحق فى استرداد مبلغ القرض إذا انخفضت نسبة التداول عن ٢ إلى ١ فى الميزانية العمومية الصادرة فى نهاية السنة الثانية للعمليات.

وعن طريق استخدام أساليب تسويقية ذكية ومن خلال تخفيض المصروفات تمكنت الشركة من تكوين فائض نقدى فى نهاية سنة ١٩٩٣، إلا أن السلطات الحكومية اتهمت شركة الديكور الحديث، مرات عديدة، بأنها تدفع للموظفين أجور تقل عن الحد الأدنى المحدد للأجور.

وفى نهاية سنة ١٩٩٣ اتفقت شركة الديكور الحديث مع مراجع قانونى لمراجعة قوائمها المالية، المبين جزء منها فى قائمة الدخل وقائمة المركز المالى الواردتين فى هذا الفصل، وفى أثناء مراحل التخطيط لأعمال المراجعة قرر المراجع أن بداية الأهمية النسبية هى ١٠٠٠٠ جنيه لصافى الدخل قبل الضريبة.

المطلوب :

أ ـ باستخدام القيم الظاهرة فى قائمة الدخل وقائمة المركز المالى المشار إليهما فى هذا الفصل، قم بتوزيع الأهمية النسبية التى تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه على الحسابات الملائمة فى القوائم المالية. مع ذكر مبررات تخصيص قيمة معينة لكل حساب. وإذا لم تقم بتخصيص جزء من الأهمية النسبية البالغة ١٠٠٠٠ جنيه لحسابات معينة، اشرح سبب ذلك.

ب ـ بالنسبة لكل حساب من الحسابات التى قمت بتخصيص قيمة لها من مبلغ الأهمية النسبية ١٠٠٠٠ جنيه، بين ما هى الخطوات التى يمكن أن تتخذها إذا كانت الأخطاء المكتشفة فى الحساب تزيد، بمبلغ ضئيل، عن القيمة النقدية للأهمية المخصصة لذلك الحساب.

جـ ـ افترض أنه بعد تجميع الأخطاء فى كل حساب أن مجموعها بلغ ١١٠٠٠ جنيه. فما هى الإجراءات التى يمكنك اتخاذها؟. بين مميزات وعيوب كل من الإجراءات البديلة.

د ـ افترض أنه بعد تجميع الأخطاء فى كل حساب أن مجموعها بلغ ١٥٠٠٠ جنيه، فكيف ستختلف الإجراءات التى يمكنك اتخاذها عن تلك الإجراءات التى قد تتخذها فى جـ بعاليه، إن وجدت اختلافات؟.

ملحوظة :

تتطلب الإجابة على هذه الحالة أن تقوم بوضع افتراضات معقولة وأن تشتق استنتاجات منطقية من الأفكار التى نوقشت فى هذا الفصل.

الحالة الثانية :

بافتراض نفس المعلومات المذكورة فى الحالة السابقة، وباستخدام نموذج خطر المراجعة المبين فى هذا الفصل، احسب خطر الاكتشاف

للمخزون إذا تحددت المخاطر الأخرى عند المستويات الآتية :

أ ـ خطر المراجعة الفردى	٥٪.
الخطر الملازم	٥٠٪.
خطر الرقابة	٤٠٪.
ب ـ خطر المراجعة الفردى	٥٪.
الخطر الملازم	٧٠٪
خطر الرقابة	٤٠٪.

ـ ما هى الأسباب التى تدعو إلى تحديد الخطر الملازم عند مستوى ٧٠٪ بدلا من ٥٠٪؟.

ـ ما هى الأسباب التى تدعو إلى تحديد خطر الرقابة عند مستوى ٢٠٪ بدلا من ٤٠٪؟.

ـ بالإشارة إلى الحالة (أ) بعاليه، ما الذى يجعل خطر المراجعة الفردى المحقق للمخزون أعلى من خطر المراجعة الفردى المخطط ٥٪؟.

ـ ما هى الإجراءات التى يمكن للمراجع اتخاذها ؟.

الحالة الثالثة :

بالنسبة لمجموعة الظروف الآتية، بين هل سيكون لدى المراجع خطر عالى أو منخفض يتمثل فى اكتشاف هذه الظروف باستخدام إجراءات ملائمة للمراجعة، اشرح أسباب إجابتك .

أ ـ عندما تقوم الشركة بإجراء جرد مادى للمخزون فى ١٩٩٤/١٢/٣١ وحدث خطأ فى حصر ١, من العناصر بمتوسط ٥٪ إلى ١٢٪ من كميته الصحيحة.

ب ـ تحديد مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها بنسبة ٢٪ من رصيد العملاء. فى حين أنه يجب أن يتحدد ما بين ٦٪ و

١٠٪ من رصيد العملاء. وتبلغ القيمة النقدية لحساب العملاء عشرة أضعاف صافى الربح.

جـ ـ يوجد انخفاض بنسبة ٣٪ عما يجب أن يكون عليه رصيد الموردين نتيجة لعدم تسجيل بعض الحسابات فى الدفاتر فى نهاية السنة، وهذه الحسابات لم يتم سدادها لمدة ٤٥ يوماً بعد نهاية السنة المالية. وتبلغ القيمة النقدية لحساب الموردين ٣٠٠٠٠ جنيه وصافى الربح ٢٠٠٠٠ جنيه.

الحالة الرابعة:

قرر المراجع أن يقوم بفحص ١٠٠٪ من الفواتير المؤيدة للإضافات للمباني والآلات. وبعد الانتهاء من عمليات الفحص بعدة أشهر وصدور تقرير المراجعة، تبين أن مبالغ كبيرة من النفقات قد حملت على حساب المباني والآلات بدلا من تحميلها على مصروفات الإصلاح اشرح الأسباب التى أدت إلى إغفال المراجع لمثل هذا التصنيف الغير سليم للنفقات.

الحالة الخامسة :

رتب الحالات الآتية ترتيباً تنازلياً حسب مستوى الخطر الملازم وبيان أسباب هذا الترتيب:

أ ـ المعالجة المحاسبية لعمليات البيع الآجل.

ب ـ المعالجة المحاسبية لمصروفات التأمين.

جـ ـ احتساب قيمة التقادم فى المخزون.

د ـ الحصر المادى لعناصر المخزون السلعى.

هـ ـ احتياطيات الأمن المتخذة لحماية معدات المصنع.

و ـ الإجراءات المستخدمة لحماية النقدية بصندوق المصروفات النثرية.

ز ـ إقفال الدفاتر فى نهاية السنة لتحديد رصيد حساب الموردين .

ح ـ احتساب مخصص الديون المشكوك فيها.

الفصل السادس

تخطيط المراجعة

مقدمة

نعرض فى هذا الفصل الأمور التى يجب أن يأخذها المراجع فى اعتباره عند تخطيط المراجعة، وكيفية توزيع أعمال المراجعة على مختلف فترات السنة، ثم وضعها فى شكل برنامج. وتحقيقاً لهذا سيغطى الفصل الموضوعات الآتية:

١ ـ الإعداد للمراجعة.
٢- لجان المراجعة.
٣- قبول العملاء.
٤- الاستمرار مع العملاء الحاليين.
٥- خطاب قبول المهمة.
٦ ـ جدولة أعمال المراجعة.
٧- فريق المراجعة.
٨ ـ تخطيط وبرمجة أعمال المراجعة.
٩ ـ برنامج المراجعة.

أحياناً يتساءل البعض عن كيفية حصول مكاتب المراجعة على عملائها. ولا شك أن السمعة الجيدة لمكتب المراجعة وجودة الأعمال التى يقوم بها الأفراد العاملين به تعد مصدراً هاماً للحصول على عملاء جدد. وعلى الرغم من أنه قد يكون من الصعب على العملاء أو غيرهم إدراك أو تقييم مدى جودة أعمال المراجعة، إلا أن شعور العملاء بالرضا لكونهم حصلوا على خدمات مهنية ذات مستوى عالى وبأسعار معقولة تعد من العوامل الأساسية التى تساهم فى تطوير السمعة المهنية لمكاتب المحاسبة والمراجعة.

وفى السنوات الأخيرة، اشتدت المنافسة بين مكاتب المراجعة، فى مختلف دول العالم، لاجتذاب العملاء. ونتيجة لذلك فإن العميل المحتمل قد يختار مكتب المراجعة الذى يعرض أقل أتعاب دون الاهتمام بالأمور الأخرى. ومن العوامل الأخرى فى مجال اختيار العملاء لمكتب المراجعة هى الممارسة التى يطلق عليها «شراء الرأي» Opinion Shopping فالعميل الذى يرغب فى تطبيق طريقة محاسبية غير مقبولة لمراجعه الحالى يقوم بالبحث فيما بين مكاتب المراجعة الأخرى حتى يجد ذلك المكتب الذى تكون لديه هذه الطريقة مقبولة. ومن ثم يتم الاتفاق مع هذا المكتب ليصبح مراجعاً للعميل. معنى ذلك أن العميل يقوم بالبحث فيما بين مكاتب المراجعة حتى يجد مكتباً مستعداً لإصدار رأي نظيف بخصوص قوائم محاسبية تشتمل على أثر تطبيق طرق محاسبية مشكوك فى سلامتها.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هذه الممارسات هامة بدرجة كافية لجذب انتباه مجلس معايير المراجعة Auditing Standard Board وهيئة الأوراق المالية والبورصة SEC مما حدا بالمجلس المذكور إلى إصدار بياناً يتطلب من مكاتب المراجعة، التى يتمّ استشارتها فيما يتعلق بقبول مبدأ محاسبى معين، أن تأخذ فى الاعتبار كل الحقائق الملائمة وأن تتصل

بالمراجع الحالى قبل قبول عملاء جدد، وذلك للتغلب على هذه الممارسات وعدم تشجيعها.

لجان المراجعة

تعد لجان المراجعة، التى تتبع مجلس الإدارة، من العناصر الهامة فى اختيار المراجعين والحفاظ على استقلالهم. وعلى الرغم من عدم انتشار وجود هذه اللجان فى الشركات المصرية إلا أنها موجودة فى بعض الشركات الأمريكية منذ عدة سنوات وقد ازداد عددها وأهميتها فى السنوات الأخيرة. حيث تتطلب بورصة نيويورك للأوراق المالية، فى الوقت الحاضر، أن يكون بكل الشركات المسجلة لديها لجان مراجعة، كما أصدر المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين وهيئة الأوراق المالية والبورصة وبعض اللجان المهنية والتشريعية التوصيات التى تلزم الشركات بإنشاء لجان مراجعة.

وتشتمل معظم التوصيات الخاصة بلجان المراجعة على شرط ألا يكون أعضاؤها من مديرى الشركة أو موظفيها. وذهبت بعض التوصيات أبعد من ذلك حيث استبعدت، من لجان المراجعة، العاملين بالبنك الذى تتعامل معه الشركة، ومستشارى الاستثمار، والمستشار القانونى الخارجى.

وعلى الرغم من اختلاف واجبات لجان المراجعة من شركة إلى أخرى، إلا أن هذه الواجبات تشتمل غالبًا على الآتى:

١ ـ تعيين المراجعين المستقلين.

٢ ـ فحص خطة المراجعة وما يرتبط بها من خدمات.

٣ ـ فحص نتائج المراجعة والقوائم المالية

٤ ـ فحص مدى كفاية هيكل الرقابة بالشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن المراجع يكون على اتصال بهذه اللجان لمساعدتها فى القيام بهذه الوظائف. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدى

لجان المراجعة إلى زيادة استقلال المراجع وذلك بأن تخدم كحكم فيما ينشأ من مشاكل بين الإدارة والمراجع. وحيث أن أعضاء لجان المراجعة (من غير مديرى الشركة أو موظفيها) فإنه لا تقع عليهم مسئولية مباشرة عن نتائج عمليات الشركة فإنها تكون أكثر موضوعية فى تقييمها لأى نزاعات بين المراجع والإدارة. علاوة على هذا، فإن قيام لجان المراجعة، باختيار المراجع لا يمكن الإدارة من تهديد المراجع بالعزل وبالتالى تخفف جزء كبيراً من الضغوط التى يتعرض لها المراجع من قبل الإدارة.

قبول العملاء

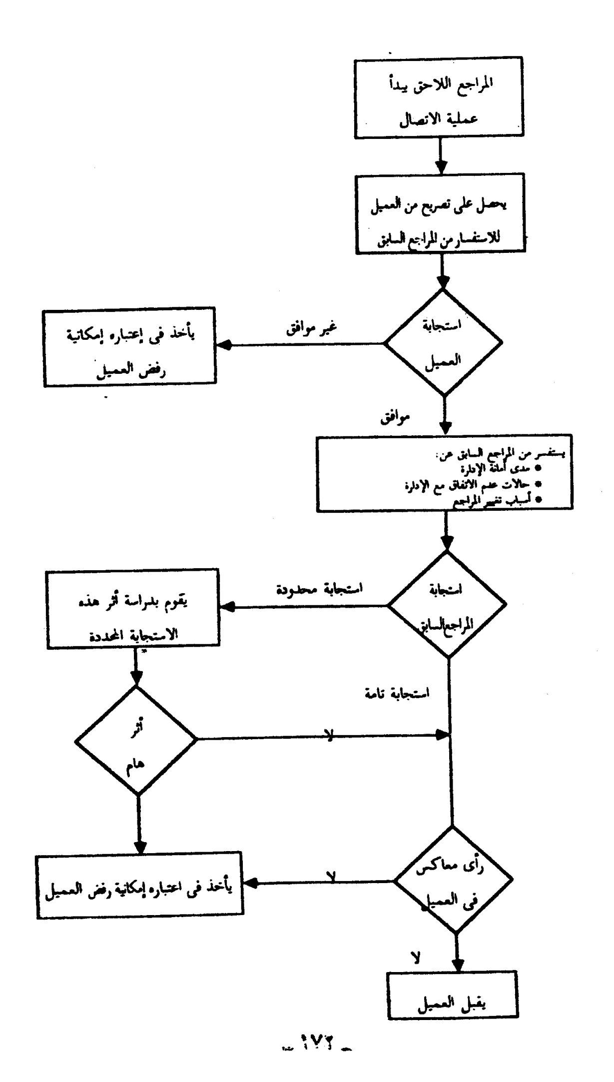
مما لا شك فيه أن معظم المراجعين يهمهم الحصول على عملاء جدد، إلا أن الحكمة والحذر من ناحية ومعايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً من ناحية أخرى، تملى على المراجعين الاستقصاء عن العملاء المرتقبين قبل قبولهم. لذلك يقوم كثير من المراجعين بمناقشة السمعة التجارية للعميل المرتقب مع بعض معارفهم فى مجتمع الأعمال، مثل رجال البنوك أو المحامين، وفى حالة ظهور أى مؤشر على عدم سلامة سلوك شركة العميل أو مديريها يجب أن يأخذ المراجع فى اعتباره إمكانية رفض هذه الشركة كعميل مرتقب.

ويجب على مكاتب المحاسبة أن تضع سياسات وإجراءات تساعد على اتخاذ قرار فيما يتعلق بقبول عميل جديد أو استمرار العلاقة المهنية مع عميل حال، وذلك لتدنية احتمال الارتباط بشركات ذوى إدارات تنقصها النزاهة والاستقامة. وعندما يحدث تغيير للمراجعين فإنه يقع على عاتق المراجع اللاحق مسئولية الاتصال بالمراجع السابق، حيث يجب على الأول أن يطلب استفسارات محددة من المراجع السابق (بعد الحصول على تصريح بذلك من العميل المرتقب) فيما يتعلق ببعض الأمور مثل مدى أمانة الإدارة، والحالات التى حدث فيها عدم إتفاق بين المراجع السابق والإدارة

بخصوص المبادئ المحاسبية المقبولة ومعايير المراجعة وبعض الأمور الهامة الأخرى، وأسباب رغبة الإدارة فى تغيير المراجعين.

ويجب على المراجع السابق أن يستجيب استجابة تامة وسريعة، ويجب على المراجع اللاحق أن يسجل لديه أى قصور أو عدم كفاية فى هذه الاستجابة. وعندما تبين استجابة المراجع السابق وجود أى أوجه قصور من ناحية إدارة العميل المرتقب فيجب أن تؤخذ بجدية عند اتخاذ قرار بقبول أو رفض العميل.

وفيمايلى شكل ايضاحى لهذه العملية:


المراجع اللاحق يبدأ
عملية الاتصال
يحصل على تصريح من العميل
للاستفسار من المراجع السابق
استجابة
العميل
غير موافق
يأخذ فى إعتباره إمكانية
رفض العميل
موافق
يستفسر من المراجع السابق عن:
مدى أمانة الإدارة
حالات عدم الاتفاق مع الإدارة
أسباب تغيير المراجع
استجابة
المراجع السابق
استجابة محدودة
يقوم بدراسة أثر هذه
الاستجابة المحددة
استجابة تامة
أثر
هام
لا
رأى معاكس
فى العميل
لا
يأخذ فى اعتباره إمكانية رفض العميل
لا
يقبل العميل

بالاضافة إلى الاستفسار عن العميل المرتقب فيجب على المراجع أن يحدد ما اذا كان مؤهلاً للقيام بمهمة المراجعة المزمعة. فمثلاً يجب أن يكون المراجع مستقلاً عن عملائة تمشياً مع المعيار الثانى من المعايير العامة للمراجعة والذى يشير إلى أن المراجع يجب ان يحافظ على استقلاله من الناحية الذهنية فى جميع الأمور المتعلقة بمهمة المراجعة. وقد يتطلب هذا توزيع نشرة تتضمن جميع بيانات العميل على المراجعين العاملين بالمكتب حتى يمكنهم التخلص من أى علاقات محظورة أو استثمارات سبق الاشارة إليها فى الفصل الثانى.

ويجب أن يحدد المراجع ما اذا كان لدية العدد الكافى من الأفراد ذوى الخبرة والمؤهلات اللازمة للتعامل مع بعض الأمور مثل المشاكل الصناعية المتخصصة، أنظمة الحاسب الآلى المتقدمة، والمتطلبات القانونية المميزة للعميل. ويجب أن يلاحظ أنه لا يحظر على المراجع قبول العملاء عندما لا تكون لديه الخبرة المطلوبة بشرط أنه سيحصل على هذه الخبرة قبل الانتهاء من عملية المراجعة.

الاستمرار مع العملاء الحاليين

أن تقييم المراجع للعميل ليست بالعمليه التى تحدث مرة واحدة. فيجب إعادة تقييم العملاء كل سنة للتأكد من استمرار استيفائهم لمعايير مكتب المراجعة. فهناك بعض الأسباب التى قد تؤدى إلى انهاء العلاقة مع العميل الحالى مثل بعض التصرفات التى تثير الشك فى امانة الادارة، التأخر فى سداد الاتعاب أو عدم سدادها، حالات عدم الاتفاق العديدة بخصوص بعض أمور المحاسبة والمراجعة. ويجب أن يخضع الاحتفاظ بعملاء المراجعة الذين عمل المراجع معهم سنة واحدة إلى تدقيق خاص، فالمراجع يجب أن يسأل نفسه هل كنت ساقبل هذا العميل اذا كنت عرفت عنه ماعرفته الان. فاذا كانت الاجابة بالنفى فيجب أن يأخذ المراجع فى اعتباره امكانية انهاء العلاقة مع العميل.

خطاب قبول مهمة المراجعة Engagement Letter

يجب أن يعد المراجع خطاباً بقبول مهمة المراجعة يحدد فيه مسئوليته والمهام المطلوب منه القيام بها، وعادة يرسل هذا الخطاب إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة المراجعة أو إلى المدير المسئول، أو إلى صاحب المنشأة فى حالة المنشآت الفردية، ويشتمل على :

١ ـ تأكيد قبول المراجع لمهمة المراجعة عن السنة المالية المختصة.

٢ ـ تحديد مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء وأوجه عدم الانتظام.

٣ ـ الأتعاب وترتيبات إرسال الفواتير.

٤ ـ تحديد نوع المراجعة المطلوبة ونطاق الفحص.

٥ ـ أى موضوعات أخرى مثل قيام المراجع بإعداد الإقرار الضريبى للعميل.

ويأخذ خطاب قبول التعيين الشكل الآتى:

مكتب... للمحاسبة والمراجعة محاسبون ومراجعون قانونيون

العنوان :

التاريخ :

السيد/....

رئيس لجنة المراجعة فى شركة....

تحية طيبة وبعد

أكتب لسيادتكم لتأكيد قبولى مراجعة القوائم المالية لشركتكم عن السنة المالية المنتهية فى..... تشتمل مهمتنا على مراجعة قائمة المركز المالى فى ١٩x٤/١٢/٣١ وما يرتبط بها من قوائم مالية وهى قائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية فى ١٩x٤/١٢/٣١ طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للتوصل إلى تأكد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. وتشتمل عملية المراجعة، كذلك، على فحص الأدلة المؤيدة للقيم والعناصر التى تشتمل عليها القوائم المالية وذلك على أسس اختبارية. وتشتمل عملية المراجعة، أيضاً، على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة، والتقديرات الهامة التى أعدتها الإدارة، وتقييم عرض القوائم المالية كوحدة واحدة.

وسنقوم بتقييم هيكل الرقابة الداخلية القائم بشركتكم. حيث يعتمد منع واكتشاف الأخطاء، وأوجه عدم الانتظام، بصفة أساسية، على هيكل الرقابة الداخلية الذى يغطى جميع القرارات والعمليات المالية، إلا أنه لا يلغى احتمال حدوث الأخطاء أو أوجه عدم الانتظام. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نؤكد أننا سنكتشف جميع الأخطاء وأوجه عدم الانتظام فإننا سنقوم بتخطيط أعمال المراجعة وتنفيذها بحيث نتمكن من اكتشاف الأخطاء وأوجه عدم الانتظام التى قد يكون لها أثر جوهرى على القوائم المالية.

الأتعاب التى سنتقاضاها مقابل خدماتنا ستكون على أساس معدلات منتظمة على مدار العام بالإضافة إلى بعض المصروفات النثرية، وسنرسل فاتورة مؤقتة فى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٩x٤، على أن ترسل الفاتورة النهائية فى خلال شهر مارس ١٩x٥. إذا كانت هذه الترتيبات متفقة مع فهمكم لمهمتنا نرجو التوقيع بالموافقة على الصورة المرفقة وإعادتها إلينا. ونشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنكون فى خدمتكم.

المراجع التوقيع بالموافقة

.... الاسم : ....

وتقوم معظم مكاتب المراجعة بإرسال الفواتير لعملائها على أسس سنوية، وتعد هذه الفواتير على أساس معدلات أتعاب يومية. وتعتمد هذه المعدلات على خبرة ومهارة الفرد القائم بأعمال المراجعة (حيث يحصل المراجعون ذوى الخبرة على معدلات أعلى من تلك التى يحصل عليها المراجعون الجدد)، وعلى نوعية العمل المؤدى.

جدولة أعمال المراجعة

تعد الجدولة الجيدة لأعمال المراجعة من العناصر الأساسية التى تساهم فى زيادة كفاءة مكتب المراجعة وتعظيم عائده المادى من عملية المراجعة. وتتضح هذه الحقيقة من أخذ مكتب المراجعة فى اعتباره لما يسمى باقتصاديات الممارسة العامة للمهنة.

معظم الوحدات الاقتصادية تقوم بإعداد قوائمها المالية فى نهاية السنة المالية، ومن ثم فإنه لا يوجد طلب كبير على أعمال المراجعة أثناء الشهور الأولى من السنة المالية، فى حين أنه يجب على مكتب المراجعة أن يستخدم العدد الكافى من الأفراد لمقابلة زيادة الطلب على أعمال المراجعة فى الشهور الأخيرة وعند نهاية السنة المالية. فإذا لم تنظم مكاتب المراجعة أعمالها وعدد العاملين بها على مدار العام فإنها ستدفع أتعابا لأفراد لا يحققون أى إيرادات. فبعض الأعمال يمكن أن تؤدى خلال الشهور التى لا يوجد بها طلب عالى مثل عمليات التدريب المهنى، والتخطيط لعمليات المراجعة للسنوات القادمة، ومنح إجازات للأفراد... الخ. وبصفة عامة فإن أى أعمال مراجعة يتم نقلها من فترة الذروة إلى أوقات أخرى خلال السنة ستؤدى إلى زيادة كفاءة مكتب المراجعة وعائده المادى. فلا يشترط القيام بجميع إجراءات المراجعة بعد نهاية السنة المالية موضع المراجعة، فمعظم مكاتب المراجعة تحاول جاهدة القيام بأكبر قدر ممكن من العمل فى خلال السنة. وهذا يسمح للمكتب بتخفيض تكاليف العمالة والوفاء برغبة العملاء فى نشر القوائم والتقارير المالية السنوية فى وقت مبكر على قدر الإمكان.

فريق المراجعة:

يختلف عدد وخبرة المراجعين الذين يتم تخصيصهم لمهمة مراجعة معينة طبقاً لحجم وتعقد مهمة المراجعة، وعادة يشتمل فريق المراجعة على الآتي:

١ ـ مراجع مساعد Staff Aduitor أو أكثر من ذوى الخبرة التى تبلغ ثلاث سنوات أو أقل يقوم بتنفيذ إجراءات المراجعة طبقاً لتوصيات المراجع الأول أو المسئول.

٢ ـ مراجع أول أو مسئول A Senior or in-Charge Auditor تتراوح مدة خبرته من سنتين إلى ستة سنوات يقوم بتنفيذ إجراءات المراجعة الصعبة التى تتطلب قدراً كبيراً من الحكم الشخصى، ويقوم بمراجعة والإشراف على العمل اليومى للمساعدين. وقد يكون لدى هذا المراجع الأول تدريب خاص وخبرة طويلة فى مجال الصناعة التى يعمل بها العميل..

٣ ـ مدير أو مشرف تتراوح مدة خبرته من أربع إلى عشر سنوات. ويكون مسئولا عن تنظيم وتحديد الأفراد المطلوبين لكل مهمة، وفحص أعمال المراجعة التى قام بها النوعان السابقان من المراجعين، وإعداد الفواتير وتحصيل أتعاب المراجعة.

٤ ـ شريك فى مكتب المراجعة تصل مدة خبرته إلى ما يزيد عن عشر سنوات وتقع عليه المسئولية النهائية الكاملة عن أعمال المراجعة. فهو يقوم بفحص أعمال الفئات الثلاثة السابقة، ويحاول إيجاد حلولا لما قد يظهر من مشاكل مع العميل، ويوافق على شكل ومحتوى تقرير المراجعة ويقوم بالتوقيع عليه.

عادة يوجد نوع من الاستمرارية لفريق المراجعة لعميل ما من سنة إلى أخرى، على الرغم من أن عمليات الترقية وإنهاء الخدمة قد ينتج عنها

بعض التغيرات، وكثير من مكاتب المراجعة تقوم بتغيير فريق المراجعة بالكامل لعميل معين كل خمس سنوات مثلا.

اعتبارات رقابة الجودة

إن أعظم ما يمتلكه المراجع هى سمعته الناتجة عن أمانته وآدائه لعمله بالجودة المطلوبة وإذا كان مكتب المراجعة يتكون من عدد محدود من الشركاء والعاملين فإنه من الممكن فرض رقابة يومية ومباشرة على أعمالهم ولكن كلما كبر حجم المكتب يصبح هذا النوع من الرقابة صعباً ولذلك يجب وضع سياسات وإجراءات لضمان جودة أعمال المراجعة. وقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى بعض الإرشادات فى هذا المجال تصف بشكل عام عناصر رقابة الجودة وتناقش الأمور المرتبطة بالتنفيذ الكفء لنظام رقابة الجودة فى مكتب المراجعة.

وقد حدد المجمع تسعة عناصر لرقابة الجودة وتطلب وضع سياسات وإجراءات لتقديم درجة معقولة من التأكد فيما يتعلق بالأمور الآتية:

١ ـ يوجد حفاظ على الاستقلال فى الواقع وفى الظاهر عل كل المستويات التنظيمية فى المكتب ـ مثل الاحتفاظ بسجلات لعملاء المراجعة والتأكد دورياً من أنه لا توجد أى من العلاقات المحظورة مع العملاء.

٢ ـ أن الأفراد المخصصين لمهام المراجعة يتمتعون بدرجة عالية من التدريب الفنى والكفاءة حسب ما تتطلبه هذه المهام ـ القيام دورياً بتحديد عدد الأفراد اللازمين لآداء المهام حتى يتوفر العدد الكافى المؤهل منهم.

٣ ـ أن المراجعين سيحصلون على ما يلزمهم من استشارات ومساعدات من أفراد ذوى مستويات مناسبة من المعرفة والكفاءة والسلطة والحكم الشخصى السليم.

٤ ـ أن تنفيذ العمل والإشراف عليه فى جميع المستويات التنظيمية يستوفى معايير الجودة المحددة بالمكتب ـ مثال ذلك وجود مطلب يقتضى ضرورة فحص ومراجعة أوراق العمل عن طريق مجموعة من المشرفين.

٥ ـ أن الأفراد الذين يتم تعيينهم يتمتعون بخصائص ملائمة تمكنهم من القيام بأعمالهم بكفاءة ـ مثل وضع معايير معينة للإعداد العلمى والخبرة العملية يجب توافرها لتعيين المراجعين فى المستويات الأولية.

٦ ـ أن الأفراد سيشاركون فى أنشطة التطوير المهنى التى تهدف إلى إمدادهم بالمعرفة اللازمة لأداء واجباتهم والنهوض بالمسئوليات المنوطة بهم ـ مثل حضور الأفراد برامج تدريب يعقدها المكتب أو الجامعات أو الجمعيات المهنية.

٧ ـ أن الأفراد الذين يتم اختيارهم للترقية يمتلكون المؤهلات اللازمة للنهوض بمسئولياتهم الجديدة ـ كأن يطلب من المشرفين تقديم تقييماً دورياً لأداء المساعدين.

٨ ـ أن قبول عملاء جدد أو الاستمرار مع العملاء الحاليين الذين تنقص إداراتهم الأمانة يكون عند حده الأدنى ـ ويتطلب ذلك الحصول على استشارات من طرف ثالث مثل المراجعين السابقين للعملاء المرتقبين، رجال البنوك، المستشارين القانونيين وغيرهم من أعضاء مجتمع المال والأعمال ذلك للوقوف على مدى سمعة العميل المرتقب.

٩ ـ أن عناصر رقابة الجودة هذه مطبقة بشكل فعال وذلك من خلال تخصيص مجموعة من الأفراد لفحص أنشطة رقابة الجودة بالمكتب.

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة ومدى سياسات وإجراءات رقابة الجودة فى مكتب المراجعة تتوقف على حجم المكتب، وتنظيمه الداخلى، وطبيعة عملياته مع مراعاة اعتبارات التكلفة والمنفعة.

نموذج خطر المراجعة

بينا فى الفصل السابق أن خطر المراجعة هو الخطر الذى يتمثل فى فشل المراجعة، دون أن يدرى، فى أن يتحفظ فى تقريره عن القوائم المالية التى يوجد بها أخطاء جوهرية. ويتكون خطر المراجعة من عدة مكونات تشتمل على خطر حدوث أخطاء جوهرية فى النظام المحاسبى للعميل (الخطر الملازم)، وخطر عدم اكتشاف هيكل الرقابة الداخلية لدى العميل للأخطاء الجوهرية والقيام بتصحيحها فى وقت مناسب (خطر الرقابة). يقوم المراجع بتقدير هذه الأخطاء من خلال تفهمه الجيد للنظام المحاسبى للعميل وتقييمه لهيكل الرقابة الداخلية لدى العميل. وعادة يفترض المراجع أنه كلما قلت حساسية الحساب لحدوث الأخطاء به وزادت قوة نظام الرقابة الداخلية كلما انخفض خطر إعداد العميل لقوائم مالية محرفة. والعنصر الأخير من عناصر خطر المراجعة هو خطر فشل الاختبارات الأساسية التى يقوم بها المراجع فى اكتشاف الأخطاء (خطر الاكتشاف)، وذلك بافتراض وجود أخطاء جوهرية فى القوائم المالية. ويمكن للمراجع السيطرة على هذا الخطأ بتغيير طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التى يجريها على الأرصدة وعلى العمليات التى أثرت فى هذه الأرصدة، وبتطبيق الإجراءات التحليلية، ولذلك توجد علاقة عكسية بين قوة إجراءات الرقابة لدى العميل والمجهود الذى يبذله المراجع فى فحص أرصدة القوائم المالية. ويمكن التعبير عن هذه العلاقات فى شكل نموذج خطر المراجعة الآتى :

خطر المراجعة = الخطر الملازم × خطر الرقابة × خطر الاكتشاف

خ م = خ ل × خ ر × خ ك

ويأخذ المراجع فى اعتباره مكونات خطر المراجعة عند تخطيط أعمال المراجعة وذلك لتخفيض خطر المراجعة الكلى إلى مستوى منخفض مقبول.

وفيما يلى مثالين يوضحان كيفية استخدام نموذج خطر المراجعة هذا

فى تخطيط مدى أعمال المراجعة التى يجب القيام بها لحسابات العملاء والمخزون.

حسابات العملاء:

تتكون حسابات العملاء من مبالغ مستحقة نتيجة بيع المنتجات لعدد كبير نسبياً من الشركات فى ظل عقود بيع طويلة الأجل، ويحدد العقد كل من الكمية والسعر ويقوم العملاء بالسداد أسبوعياً. وتتميز إجراءات الرقابة على عمليات الشحن، وإعداد الفواتير، والتحصيل بأنها إجراءات قوية وقد خضعت للفحص وكانت نتائج الفحص جيدة. وحيث أن الحساب غير حساس للأخطاء (خطر ملازم منخفض) وأن الإجراءات الرقابة تتميز بالقوة. فإن نموذج خطر المراجعة يظهر كما يلى :

خ م = خ ل × خ ر × خ ك

منخفض = منخفض × منخفض × ؟

يبين هذا التقدير أنه يمكن للمراجع تخطيط أعمال المراجعة آخذاً فى اعتباره إمكانية قبول خطر مرتفع لعدم اكتشاف خطأً فى هذا الحساب لأن احتمال حدوث أحد الأخطاء وعدم اكتشافه يكون منخفضاً. وبناءً على ذلك، يمكن للمراجع التخطيط لأداء اختبارات أساسية منخفضة لأرصدة حسابات العملاء.

المخزون السلعي:

نفترض أن المخزون يتكون من شرائح تستخدم فى صناعة أجهزة الحاسبات الآلية وتمر على مراحل إنتاجية متعددة. ويتم تجميع التكاليف المعيارية وتحويلها بين المراحل. وقد تسببت المواصفات العالية المطلوبة فى معدل عال لرفض وحدات الإنتاج. وقد وجدت العديد من الانحرافات بين سجلات المخزون والجرد المادى للمخزون. وقد تبين ضعف إجراءات الرقابة على شراء واستلام المواد الخام وعلى تخصيص تكاليف المرتبات والأجور.

يتضح مما سبق أن حساب المخزون يتميز بحساسية عالية لحدوث الأخطاء (خطر ملازم مرتفع) وأن إجراءات الرقابة ضعيفة (خطر رقابة مرتفع) لذلك فإن نموذج خطر المراجعة يظهر كما يلى :

خ م = خ ل × خ ر × خ ك

منخفض = مرتفع × مرتفع × ؟

يبين هذا التقدير أنه يمكن للمراجع تخطيط أعمال المراجعة آخذاً في اعتباره إمكانية خطر منخفض لعدم اكتشاف خطأ فى رصيد الحساب لأن احتمال حدوث خطأ ما وعدم اكتشافه يكون عالياً. وبناءً على ذلك، يمكن أن يقوم المراجع بالتخطيط لإجراءات اختبارات أساسية شاملة لرصيد المخزون.

الخطأ المسموح به Tolerable Error

من الأهمية بمكان عند التخطيط لأعمال المراجعة أن يأخذ المراجع في اعتباره الأهمية النسبية والخطأ المسموح به. تؤخذ الأهمية النسبية فى الاعتبار على مستوى القوائم المالية ككل بمعنى أن الخطأ الجوهرى هو ذلك الخطأ الذى يتسبب فى جعل القوائم المالية غير سليمة عند النظر إليها كوحدة واحدة. والخطأ المسموح به هو توزيع للأهمية النسبية على مستوى الحسابات الفردية لأغراض التخطيط، فهو مقدار الخطأ الذى يمكن السماح به فى حساب ما والذى لا يزيد عن الأهمية النسبية عندما يتم إضافته للأخطاء فى الحسابات الأخرى.

والخطأ المسموح به هو مفهوم تخطيطى يساعد المراجعين فى تحديد مقدار العمل الواجب تخطيطه للحسابات الفردية. وكلما انخفض الخطأ المسموح به لحساب معين (أى كلما انخفضت قيمة الخطأ الذى يجب أن يبحث عنه المراجع) كلما زاد مقدار العمل الذى يجب أن يقوم به المراجع.

تخطيط وبرمجة أعمال المراجعة

يعتبر تخطيط أعمال المراجعة ووضعها فى شكل برنامج من العناصر الأساسية لتنفيذ عملية المراجعة بكفاءة بصرف النظر عن حجمها. إضافة إلى ذلك فإن المعيار الأول من معايير الفحص الميدانى يتطلب ضرورة التخطيط الكافى لأعمال المراجعة. وعند التخطيط لأعمال المراجعة يجب أن يأخذ المراجع فى اعتباره الأمور الآتية :

١ ـ الظروف العامة والخاصة للوحدة محل الفحص والصناعة التى تنتمى إليها والسياسات والإجراءات المحاسبية التى تتبعها الوحدة.

٢ ـ مدى الاعتماد المتوقع عن هيكل الرقابة الداخلية.

٣ ـ المستوى الملائم لخطر المراجعة والتقديرات المبدئية لمستويات الأهمية النسبية.

٤ ـ مجالات المشاكل المحتملة فى القوائم المالية والظروف التى قد تتطلب توسيع أو تعديل إجراءات المراجعة المتوقعة.

٥ ـ نوعية تقرير المراجعة المتوقع.

ويحصل المراجع على معلومات خاصة بهذه الأمور وغيرها من فحص تقارير المراجعة عن السنوات السابقة، وملفات أوراق العمل الخاصة بالمراجعة، والمناقشات مع العاملين فى مشروع العميل، وفحص القوائم المالية المؤقتة، مع الأخذ فى الاعتبار للمنشورات المهنية الحديثة فى مجال المراجعة... الخ.

ويعتمد تحديد مستويات خطر المراجعة والأهمية النسبية على الحكم الشخصى للمراجع.

ويقوم المراجع بتخطيط أعمال المراجعة للبحث عن أقل الأخطاء التى قد تكون جوهرية لأى من القوائم المالية. ولأن التخطيط يتم عادة قبل قيام العميل بإعداد القوائم المالية، فقد يستخدم المراجع القوائم المالية الخاصة

بالسنوات السابقة والقوائم المالية المؤقتة التى أعدها العميل عن السنة المالية لإصدار أحكام شخصية بخصوص التقديرات المبدئية للأهمية النسبية.

وكما لاحظنا فيما سبق فإن المستويات المنخفضة المقبولة لكل من خطر المراجعة والأهمية النسبية تتطلب التخطيط لأعمال مراجعة أكثر للحسابات الفردية، أى يجب التخطيط للقيام بأعمال مراجعة أكثر لكى يتم :

١ ـ تخفيض احتمال عدم اكتشاف خطأ جوهرى.

٢ ـ اكتشاف الأخطاء الجوهرية ذات أقل قيمة نقدية ممكنة.

وكما بينا عند مناقشة اقتصاديات الممارسة العامة للمهنة، فإن كل من المراجع والعميل سيستفيد كلما كان حجم أعمال المراجعة المؤداه خارج فترة الذروة كبيراً على قدر الإمكان. فكثير من إجراءات المراجعة يمكن القيام بها فى أوقات معينة بخلاف الفترة بعد انتهاء السنة المالية للعميل.

ويمكن تقسيم أعمال المراجعة بعدة طرق، إحداها تقسيم العمل إلى أربعة مراحل على النحو الآتى :

المرحلة الأولى : التخطيط .

المرحلة الثانية : أعمال المراجعة خلال السنة.

المرحلة الثالثة : أعمال المراجعة فى نهاية السنة المالية.

المرحلة الرابعة : أعمال المراجعة النهائية.

فى **المرحلة الأولى** يقوم المراجع بإعداد خطة مبدئية للمراجعة آخذاً فى اعتباره اختلاف خصائص العملاء ومستويات الخطر لكل منهم، وهدف المراجع هو أن يحدد أى من حسابات القوائم المالية معرض لخطر أعلى من غيره من الحسابات بالنسبة للأخطاء الجوهرية ومن ثم يخطط المراجع إجراءات مراجعة أكثر شمولا للحسابات ذات الخطر العالى.

وحتى يمكن المراجع تحديد الحسابات ذات الخطر العالى فإنه يستخدم عدد من الأساليب منها :

١ ـ **الاستفسار من الإدارة** : غالباً يناقش المراجع مع إدارة مشروع العميل آثار عدة أمور على القوائم المالية للعميل مثل آثار عمليات الإنتاج والتسويق، وظروف الصناعة، والإصدارات المحاسبية الجديدة، والعمليات المحاسبية غير العادية... الخ. فإذا أوضحت الإدارة، مثلا، أن الشركة دخلت فى عملية إندماج مع شركات أخرى خلال السنة. فإن المراجع قد يقوم بتخطيط وقت كافى لفحص المحاسبة عن هذه العملية.

٢ ـ **تقييم الخبرة السابقة مع العميل**: ويمكن للمراجع أن يفحص أوراق العمل الخاصة بعمليات المراجعة عن السنة السابقة لتحديد الحسابات التى اكتشفت بها أخطاء فى السنة السابقة فإذا لم يكن العميل قد اتخذ خطوات علاجية لمنع تكرار حدوث مثل هذه الأخطاء، فإن نفس الخطأ قد يكون موجوداً فى السنة الحالية. فمثلا إذا اكتشف المراجع أخطاء فى مخصص ضرائب الدخل السنة السابقة بسبب عدم توافر الخبرة اللازمة لدى العميل لاحتسابه بشكل سليم. فإذا لم يكن العميل قد اكتسب الخبرة اللازمة خلال السنة الحالية، فإنه يوجد خطر عالى أن مخصص ضرائب الدخل الخاص بالسنة الحالية قد توجد به أخطاء جوهرية.

٣ ـ **القيام بإجراءات تحليلية** : يجب أن يقوم المراجع بفحص أحدث قوائم مالية مؤقتة قام العميل بإعدادها لتحديد العناصر غير العادية. تعتبر القيمة غير عادية إذا اختلفت اختلافاً جوهرياً عن العلاقة المتوقع قيامها. مثل هذه العلاقة قد تتحدد فى ضوء قيم السنة السابقة، أو القيم المخططة، أو بيانات الصناعة، أو بيانات غير مالية مثل عدد الوحدات المباعة مثلا، أو غير ذلك من القيم التى تشتمل عليها القوائم المالية.

وبعد أن يأخذ المراجع فى اعتباره المخاطر المحتملة للأخطاء الجوهرية فى القوائم المالية، فإنه يقوم بإعداد برنامج مراجعة يشتمل على إجراءات المراجعة التفصيلية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية فى القوائم المالية.

وفى المرحلة الأولى هذه، قد يفكر المراجع، أيضاً، فى الطرق والإجراءات الفعالة التى يجب استخدامها فى المراجعة، وتحويل قدر كبير من أعمال المراجعة خارج فترة الذروة (أى الفترة التى تكثر أو تتركز فيها أعمال الفحص)، وإلغاء العمل غير الضرورى، مع التركيز الأساسى على إعداد أو تحديث برنامج المراجعة وفحص ومراجعة أوراق عمل السنة السابقة لتحديد المجالات التى يمكن تحسين كفاءة أعمال المراجعة بها. ويتميز توقيت هذه الأعمال بالمرونة ولكن يجب أن تكتمل قبل البدء فى أعمال المراجعة المؤقتة.

ويمكن أن تشتمل طرق وإجراءات المراجعة والتى تتميز بالفعالية والكفاءة على استخدام أجهزة الحاسبات الآلية الصغيرة أو برنامج للمراجعة باستخدام الحاسب الآلى، والاستعانة بعدد كبير من المساعدين العاملين بمشروع العميل للقيام بالأعمال الكتابية والحسابية، واستخدام أساليب المعاينة الإحصائية، وتنظيم أوراق العمل بأفضل طريقة ممكنة.

ويتطلب نقل أعمال إضافية إلى الفترة خلال السنة المالية فهماً جيداً وتقييماً دقيقاً لهيكل الرقابة الداخلية، فإذا كانت إجراءات الرقابة قوية ويرى المراجع أنه يمكن الاعتماد عليها والثقة فى السجلات المحاسبية وأن الإدارة تتميز بالأمانة، فإن بعض إجراءات المراجعة التى تنفذ عادة بعد نهاية السنة المالية للعميل يمكن نقلها إلى تواريخ معينة خلال السنة المالية.

إذا أخذ المراجع فى اعتباره العوامل المذكورة فيما سبق، أثناء مرحلة التخطيط، فإن النتيجة ستكون مراجعة على درجة عالية من الجودة واستخدام أكثر فعالية وكفاءة للأفراد.

المرحلة الثانية: هذه المرحلة تنفذ عادة قبل نهاية السنة المالية للعميل بفترة تتراوح من شهر إلى أربعة أشهر، وتشتمل على تنفيذ إجراءات المراجعة التى لا يلزم القيام بها فى نهاية السنة المالية أو أثناء القيام بأعمال المراجعة النهائية. تذكر أن هدف المراجع هو نقل أكبر مقدار ممكن من أعمال المراجعة إلى المرحلة الثانية. ولا توجد هنا قواعد أو إرشادات محددة فيما يتعلق بأعمال المراجعة التى يمكن تنفيذها خلال هذه المرحلة، فكل مهمة من مهام المراجعة يجب أن تخضع للدراسة ويتم تحديد خطوات المراجعة الخاصة بها بعد الأخذ فى الاعتبار، وبعناية، لإجراءات المحاسبة وإجراءات الرقابة وغير ذلك من العوامل.

ومع ذلك فإنه توجد إجراءات مراجعة يتم تنفيذها عادة فى المرحلة الثانية، وبعض الإجراءات التى يمكن تنفيذها خلالها، وبعض الإجراءات التى نادراً ما يتم تنفيذها خلالها.

فعادة يتم تقدير خطر الرقابة خلال المرحلة الثانية، لأن مدى وطبيعة إجراءات المراجعة التالية تعتمد على نتائج هذا التقدير. وقد يتساءل البعض عما إذا كان مطلوباً من المراجع إجراء نفس التقييم أثناء المرحلة الرابعة وذلك لتغطية الفترة من تاريخ القيام بأعمال المراجعة المؤقتة إلى تاريخ نهاية السنة المالية، نظراً لأن السنة المالية ككل تكون موضعاً للفحص. فى الممارسة العملية يقوم المراجعون بالاستفسار وعمليات الفحص المحدودة لإجراءات وهيكل الرقابة خلال المرحلة الرابعة ولكن ليس بنفس درجة العمق كما هو الحال فى المرحلة الثانية.

وعادة يتم تنفيذ إجراءات أخرى فى المرحلة الثانية مثل فحص محاضر إجتماعات الجمعية العمومية لحملة الأسهم، ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة وأى لجان فرعية منبثقة عنه، والقيام باختبارات للحسابات التى يتم الإضافة إليها والخصم منها والتى ترحل إلى سنوات تالية مثل حسابات الأصول الثابتة، والأعباء المؤجلة، الديون طويلة الأجل، وحقوق ملكية

حملة الأسهم. فيمكن مراجعة العمليات المالية التى تشتمل عليها هذه الحسابات فى خلال السنة المالية، وفى المرحلة الرابعة يتم مراجعة هذه الحسابات من هذا التاريخ حتى نهاية السنة المالية. وهذا المدخل يكون أكثر فعالية من مراجعة جميع العمليات الخاصة بالسنة ككل فى المرحلة الرابعة.

وتعتمد إجراءات المراجعة التى يمكن تنفيذها فى المرحلة الثانية على تقييم المراجع لهيكل الرقابة الداخلية لدى العميل. فإذا كان خطر الرقابة منخفضاً فإنه يمكن تنفيذ بعض إجراءات المراجعة خلال هذه المرحلة مثل إرسال مصادقات للعملاء، والملاحظة المادية للمخزون، وإرسال مصادقات للموردين. فإذا تم تنفيذ هذه الإجراءات خلال المرحلة الثانية، فإنه يجب على المراجع فحص العمليات التى تشتمل عليها هذه الحسابات من هذا التاريخ الوسيط حتى نهاية السنة لكى يقتنع بصحة أرصدة الحسابات فى نهاية السنة.

وتوجد بعض إجراءات المراجعة التى نادراً ما يتم تنفيذها فى المرحلة الثانية لأنه سيترتب عليها إزدواجية العمل المؤدى فى المرحلة الرابعة. فمثلا فحص واختبار الإلتزامات المستحقة، وفحص عقود القروض لأغراض التحقق من الالتزام بالشروط، وفحص سجلات رأس المال، هذه الأعمال عادة تؤدى فى نهاية السنة المالية ومن ثم فإن القيام بها خلال السنة لا يكون لازماً.

المرحلة الثالثة : تشتمل هذه المرحلة على إجراءات المراجعة التى تنفذ فى نهاية السنة المالية للعميل، ومن أمثلة هذه الإجراءات ملاحظة الحصر المادى للمخزون، وجرد الخزينة، وفحص الاستثمارات قصيرة الأجل، فهذه الأعمال يجب أن تؤدى، غالباً، فى نهاية السنة المالية بالتحديد لأنه قد لا يكون ممكناً خلافاً لذلك تحديد ما إذا كان الأصل موجوداً فعلا فى ذلك التاريخ، ورغم ذلك فإنه توجد أساليب معينة يمكن باستخدامها نقل بعض من هذه الإجراءات من نهاية السنة المالية إلى تواريخ أخرى مثل الحد من التعامل فى الودائع بالبنوك.

المرحلة الرابعة : يمكن أن تبدأ هذه المرحلة بمجرد أن يقوم العميل بإجراء

وترحيل القيود المحاسبية النهائية وتجميع الحسابات وترصيدها وإقفال السجلات المحاسبية - وتشتمل هذه المرحلة على تنفيذ جميع إجراءات المراجعة التى لم تنفذ فى المراحل السابقة ثم إعداد وإصدار تقرير المراجعة وقد يتعرض المراجع أحياناً لضغوط من جانب العميل بإصدار تقرير المراجعة قبل أن يتم إكمال جميع الإجراءات، إلا أن المراجع يجب أن يصر على إكمال جميع نواحى الفحص مهما كانت ضئيلة وذلك قبل إصدار تقرير المراجعة.

برنامج المراجعة The Audit Program

يعتبر برنامج المراجعة من أهم أدوات السيطرة والرقابة على أعمال المراجعة. وهذا البرنامج يجب أن يعد فى شكل مكتوب ويوضح فيه جميع إجراءات المراجعة التى تعتبر ضرورية ليتمكن المراجع من إبداء رأيه فى القوائم المالية. ويجب أن يعد لكل مهمة مراجعة برنامج مراجعة محدد خاص بها، وقد نتج عن استخدام الحاسب الآلى وجود مجموعة من إجراءات المراجعة التى يمكن أن تستخدم فى إعداد برنامج المراجعة.

وبرنامج المراجعة الذى يتم إعداده واستخدامه بطريقة جيدة يخدم فى تحقيق الأهداف الآتية :

١ - يوفر الأدلة اللازمة للتخطيط الجيد لأعمال المراجعة ويسمح بفحص النطاق المقترح للمراجعة، فالبرنامج يقدم لأعضاء فريق المراجعة من مديرين وشركاء وغيرهم الفرصة لمراجعة النطاق المقترح للمراجعة قبل أن يتم القيام بالعمل، وذلك عندما يوجد وقت لتعديل إجراءات المراجعة.

٢ - يقدم توجيهات وإرشادات لأعضاء فريق المراجعة ذوى الخبرة المحدودة حيث يبين خطوات المراجعة المحددة التى يجب على كل عنصر فى الفريق تنفيذها.

٣ - يعتبر دليلا على العمل المؤدى. فعندما تنفذ إحدى خطوات المراجعة يقوم المراجع المنفذ بالتوقيع فى المكان المحدد لذلك بجانب تلك الخطوة فى البرنامج لبيان أنها قد نفذت.

٤ ـ يعتبر وسيلة للرقابة على الوقت المستنفذ في مهمة ما. فبرنامج المراجعة يشتمل عادة على الوقت المقدر اللازم لأداء كل خطوة من خطوات المراجعة وتوجد خانة به لتسجيل الوقت المستنفذ الفعلى فى أداء تلك الخطوة. وبالتالى يمكن لأعضاء فريق المراجعة أن يحددوا على وجه التقريب مقدار الوقت الذى يجب أن يطلب لخطوة معينة من خطوات المراجعة ويمكنهم طلب المساعدة من المراجع الأول إذا كان الوقت اللازم للمهمة يبدو قليل أو كثير.

٥ ـ يعتبر دليلا على أخذ المراجع فى اعتباره لهيكل الرقابة الداخلية عند تصميم إجراءات المراجعة المقترحة. حيث تشتمل كثير من برامج المراجعة على وصف مختصر للمظاهر والخصائص الهامة للرقابة الداخلية. وبالتالى يمكن الحد من إجراءات المراجعة عندما تكون إجراءات الرقابة قوية وتوسيع هذه الإجراءات فى حالة ضعف الرقابة.

ويجب أن يدرك أعضاء فريق المراجعة أن برنامج المراجعة هذا هو مجرد برنامج مبدئى يستند إلى افتراضات معينة بخصوص إجراءات المحاسبة والرقابة لدى العميل. وعندما تبدأ أعمال المراجعة ويتضح أن الظروف الفعلية تختلف عما كان متوقعاً فقد يحتاج المراجع إلى تعديل برنامج المراجعة على أساس الظروف القائمة فعلا.

على سبيل المثال، إذا قام المراجع بتصميم برنامج مراجعة ينطوى على التحقق من عدد محدود من أرصدة حسابات العملاء اعتقاداً منه أن خطر الرقابة منخفض (اعتماداً على خبرته السابقة أو الفحص المبدئى لإجراءات الرقابة)، فإذا تبين أن مستوى خطر الرقابة أعلى مما كان متوقعاً فإنه يجب تعديل برنامج المراجعة للتحقق من عدد أكبر من هذه الحسابات.

وفيما يلى مثالا لجزء من برنامج مراجعة يختص بالعقارات والمعدات وإهلاكها المجمع.

شركة......

برنامج المراجعة الخاص بالعقارات والمعدات

١٩xx/١٢/٣١

وصف الحساب

تشتمل هذه المجموعة من الحسابات على الأرضى، والمبانى، والمعدات المستخدمة فى العمليات الإنتاجية بالشركة وأيضاً على سيارات رجال البيع، يحتسب الإهلاك بطريقة القسط الثابت على أساس معدلات سنوية تبلغ ١٥٪ للمبانى، ٢٠٪ للمعدات، و ٣٣٪ للسيارات.

تقييم خطر المراجعة

تمسك الشركة دفتر أستاذ تفصيلى يبين العناصر الفردية للمبانى والمعدات، ويخضع للتوازن مع حساب المراقبة شهرياً. النفقات الرأسمالية التى تزيد عن ٥٠٠٠ جنيه تتطلب موافقة مجلس الإدارة على موازنة الإنفاق الرأسمالى. وتوجد سياسات رسمية موضوعة للتفرقة بين الأعباء الرأسمالية ونفقات الصيانة. تخريد الأصول يتقرر عن طريق المشرفين بالورش، ولكن لم يجرى فحص دورى لعمليات التخريد التى لم يعبر عنها التقرير، كما أن القطع الفردية من المعدات لا يوجد عليها أى علامات أو بطاقات توضح أنها مملوكة للشركة.

الخطر الملازم وخطر الرقابة المرتبطان بالإضافات للعقارات وبحقوق ملكيتها وقيمتها وعرضها عند مستوى منخفض. أما الخطر الملازم وخطر الرقابة المرتبطان بوجود العقارات والاستغناء عن أى منها فإنهما يقدران ما بين مستوى متوسط ومرتفع. لإبقاء خطر المراجعة عند مستوى منخفض سيتم تحديد مستوى مرتفع لخطر الاكتشاف (أعمال مراجعة محدودة) وذلك بالنسبة للعقارات، وعند مستوى متوسط إلى منخفض (أعمال مراجعة [illegible]) للاستغناءات عن الأصول.

إجراءات المراجعة :

الوقت المطلوب المقدر	الوقت المطلوب الفعلي	خطوات المراجعة	المراجع المحدد للقيام بالعمل	المراجع الذى قام بالعمل فعلا
		الأعمال المؤقتة (تتم خلال السنة)		
٤		١ - فحص وتقييم الخطر الملازم وخطر الرقابة بخصوص قيم العقارات والمعدات وقيم إهلاكهما المجمع (انظر البرامج المستقلة الخاصة بذلك).	مراجع مساعد رقم (١)	
٣		٢ - تحليل الإضافات للعقارات والمعدات خلال أعمال المراجعة المؤقتة وإعداد قائمة بجميع الإضافات التى تزيد عن ٤٠٠٠ جنيه. بالنسبة لجميع الإضافات التى تزيد عن ٤٠٠٠ جنيه يتم فحص فاتورة البائع، والشيك المرسل له، وتقرير الاستلام، وتحديد ما إذا كانت صنفت بطريقة سليمة كنفقة رأسمالية، وإعداد جدول يبين إذا كانت الإضافة جديدة أو لإحلال عنصر.	مراجع مساعد رقم(٢)	
٣		٣ - تحليل مصروفات الصيانة خلال أعمال المراجعة المؤقتة وإعداد قائمة بجميع الأعباء التى تزيد عن ٤٠٠٠ جنيه. بالنسبة لجميع أعباء الصيانة التى تزيد عن ٤٠٠٠ جنيه، يتم فحص فاتورة الصيانة، والشيك المحرر لها، وتقرير القيام بأعمال الصيانة، وتحديد ما إذا كانت صنفت بطريقة سليمة كمصروفات.	مراجع مساعد رقم(٢)	
١		٤ - تتبع جميع الإضافات التى تزيد عن ٥٠٠٠ جنيه للتحقق من موافقة مجلس الإدارة عليها فى الموازنة الرأسمالية.	مراجع مساعد رقم (١)	
٣		٥ - تحليل عمليات الاستغناء عن العقارات والمعدات خلال		

الوقت المطلوب		خطوات المراجعة	المراجع المحدد للقيام بالعمل	المراجع الذى قام بالعمل فعلا
المقدر	الفعلى			
		أعمال المراجعة المؤقتة. تتبع التكلفة الأصلية للعناصر المستغنى عنها، من تاريخ الاقتناء حتى الاستغناء إلى دفتر الأستاذ التفصيلى للعقارات. اختبار احتساب الإهلاك المجمع حتى تاريخ الاستغناء وتتبع أى متحصلات من بيع الخردة إلى دفتر المتحصلات النقدية. افحص أى عمليات استغناء هامة لا يوجد لها قيمة خردة. وأعد احتساب أرباح أو خسائر الاستغناء واربطها بحسابات الربح أو المصروفات الأخرى.		
٢		٦ ـ مراجعة الأعمال السابقة والإشراف عليها	المراجع الأول	
		الأعمال النهائية (تتم فى نهاية السنة)		
١		١ ـ فحص وتقرير الخطر الملازم وخطر الرقابة فيما يتعلق بالآلات والمعدات وإهلاكها المجمع بالنسبة لأى تغيرات جوهرية من تاريخ القيام بأعمال المراجعة المؤقتة.	مراجع مساعد رقم (١)	
١		٢ ـ إعداد أو الحصول من العميل على جدول بالعقارات والمعدات وإهلاكهما المجمع وتتبع أرصدة أول المدة بهذا الجدول إلى أوراق عمل مراجعة السنة السابقة.	مراجع مساعد رقم (٣)	
١		٣ ـ تجميع دفتر الأستاذ التفصيلى للعقارات والمعدات وتحديد مدى توازنه مع حساب المراقبة.		

الوقت المطلوب		خطوات المراجعة	المراجع المحدد للقيام بالعمل	المراجع الذى قام بالعمل فعلا
المقدر	الفعلى			
١		٤ ـ تحليل الإضافات للعقارات والمعدات من تاريخ أعمال المراجعة المؤقتة حتى نهاية السنة ووضع قائمة بجميع الإضافات التى تزيد قيمتها عن ٤٠٠٠ جنيه وتسوية مجموع هذا الجدول مع مجموع الجدول الذى أعد خلال أعمال المراجعة المؤقتة. بالنسبة لكل الإضافات التى تمت من تاريخ الأعمال المؤقتة حتى نهاية السنة المالية والتى تزيد قيمتها عن ٤٠٠٠ جنيه، يتم فحص فاتورة المورد، والشيك المرسل له، وتقرير الاستلام، وتحديد ما إذا كانت صنفت بطريقة سليمة كنفقة رأسمالية، وأيضاً يتم إعداد جدول يبين ما إذا كانت هذه الإضافات جديدة أم لإحلال عنصر.	مراجع مساعد رقم (٢)	
١		٥ـ تحليل مصروفات الصيانة من تاريخ الأعمال المؤقتة حتى نهاية السنة، وإعداد قائمة بجميع الأعباء التى تزيد قيمتها عن ٤٠٠٠ جنيه. وتسوية مجموع هذا الجدول مع مجموع الجدول الذى أعد خلال أعمال المراجعة المؤقتة. بالنسبة لجميع أعباء الصيانة خلال الفترة من تاريخ الأعمال المؤقتة حتى نهاية السنة المالية والتى تزيد قيمتها عن ٤٠٠٠ جنيه يتم فحص فاتورة الصيانة، والشيك المحرر لها، وتقرير القيام بأعمال الصيانة، وتحديد ما إذا كانت صنفت بطريقة سليمة كمصروفات.	مراجع مساعد رقم (٢)	

الوقت المطلوب		خطوات المراجعة	المراجع المخطط للقيام بالعمل	المراجع الذى قام بالعمل فعلا
المقدر	الفعلى			
١		٦ ـ تتبع جميع الإضافات من تاريخ الأعمال الموقتة حتى نهاية السنة المالية والتى تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠ جنيه للتحقق من موافقة مجلس الإدارة عليها فى الموازنة الرأسمالية.	مراجع مساعد رقم (٢)	
١		٧ ـ تحليل عمليات الاستغناء عن العقارات والمعدات من تاريخ الأعمال المؤقتة حتى نهاية السنة المالية. وتسوية مجموع هذا الجدول مع الجدول الذى أعد خلال أعمال المراجعة المؤقتة. تتبع التكلفة الأصلية للعناصر التى تم الاستغناء عنها بعد تاريخ الأعمال المؤقتة، من تاريخ الاقتناء حتي تابخ الاستغناء ، إلى دفتر الأستاذ التفصيلى. اختبار احتساب مجمع الإهلاك حتى تاريخ الاستغناء وتتبع أى متحصلات نقدية من بيع الخردة إلى دتفر المقبوضات النقدية. فحص أى عمليات استغناء هامة ليس لها قيمة خردة. إعادة احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية الاستغناء وربطها بحسابات الدخل أو المصروفات.	مراجع مساغد رقم (١)	
		٨ ـ البحث عن عمليات الاستغناء غير المسجلة بالدفاتر وهذا يشمل الآتى.	مراجع مساعد رقم (١)	
١		أ ـ تحديد ما إذا كانت عملية الاستغناء قد سجلت مقابل عمليات الإضافات التي تعتبر إحلال لعناصر أخرى.	مراجع مساعد رقم (١)	
١		ب ـ فحص أى تخصيص هام فى الغطاء التأمينى أو فى	مراجع مساعد رقم (١)	

الوقت المطلوب		خطوات المراجعة	المراجع المحدد للقيام بالعمل	المراجع الذى قام بالعمل فعلا
المقدر	الفعلى			
		تقديرات ضريبة الملكية المقدرة لتحديد ما إذا كان هذا التخفيض ناتجاً عن عمليات استغناء عن العقارات والمعدات.		
١		جـ ـ فحص الحسابات المتنوعة وغيرها من حسابات الدخل لإيجاد أى مبيعات خردة والتى قد تدل على تخريد أو الاستغناء عن عقارات أو معدات.	مراجع مساعد رقم (١)	
١		د ـ إجراء مناقشات مع مشرفى الورش أو مدير المصنع بخصوص عمليات الاستغناء عن العقارات والمعدات.	مراجع مساعد رقم (١)	
٢		هـ ـ اختيار عشرة عناصر من المعدات من واقع دفتر الأستاذ التفصيلى للعقارات والمعدات والتحقق من وجودها بمواقعها فى المصنع.	مراجع مساعد رقم (١)	
١		و ـ كتابة مذكرة توضح العمل المؤدى فى مجال البحث عن عمليات الاستغناء غير المسجلة.	مراجع مساعد رقم (١)	
		٩ ـ اختبار فحص إهلاك السنة الحالية كما يلى :		
١		أ ـ مقارنة طرق الإهلاك والحياة الانتاجية المقدرة للأصول، والقيم المقدرة كخردة مع تلك الخاصة بالسنة السابقة لتحديد مدى الاتساق بينهما.	مراجع مساعد رقم (١)	
٢		ب ـ إجراء اختبار إجمالى لمصروفات الإهلاك على أساس المجموعات الرئيسية من الأصول وفحص أى انحرافات هامة.	مراجع مساعد رقم (١)	
١		١٠ ـ فحص أرصدة الإهلاك المجمع فى نهاية السنة لتحديد درجة معقولية التكلفة غير المستنفدة للأصول	المراجع الأول	

الوقت المطلوب		خطوات المراجعة	المراجع المخطط القيام بالعمل	المراجع الذى قام بالعمل فعلا
المقدر	الفعلى			
		الرئيسية بالنسبة للمتبقى من حياتها الإنتاجية، مع الأخذ فى الاعتبار لعوامل التقادم والتغيرات التكنولوجية وأيضاً الخصائص المادية للأصول.		
٢		١١ ـ مراجعة الأعمال السابقة والإشراف عليها.	المراجع الأول	
		نتائج الفحص		

يتضح مما سبق أن البرنامج يتكون من أربعة أقسام رئيسية :

١ ـ وصف الحساب : يبين باختصار طبيعة العناصر التى يشتمل عليها الحساب.

٢ ـ تقييم خطر المراجعة يلخص إجراءات الرقابة الهامة ويشتمل على تقييم لمكونات الخطر.

٣ ـ إجراءات المراجعة : يوضح خطوات المراجعة المحددة التى سيتم تنفيذها، ومن سيقوم بتنفيذها، والوقت المقدر المطلوب لتنفيذها.

٤ ـ النتيجة : تبين رأى المراجعين إذا ما كان قد تم تحقيق أهداف الفحص.

ويبين هذا البرنامج الإيضاحى أن كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة المرتبطين بالإضافات للعقارات يكون منخفضاً، فى حين أن كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة المرتبطين بعمليات الاستغناء عن الأصول يكون مرتفع نسبياً لأنه لا يجرى فحص دورى لعمليات الاستغناء التى لم يتم إعداد تقرير عنها كما أن الآلات الفردية لا يوجد عليها أى علامات أو بطاقات تدل على أنها مملوكة للشركة. ولا تعنى المخاطر المنخفضة المرتبطة

بالإضافات أن هذه الإضافات لا يلزم خضوعها للمراجعة، ولكن هذه المخاطر المنخفضة تسمح للمراجع بالحد من مدى الإجراءات وبزيادة خطر الاكتشاف (وذلك بالتغاضى عن الإضافات للمعدات التى تقل قيمتها عن ٤٠٠٠ جنيه فى هذه الحالة). وعلى العكس من ذلك فإنه يجرى بحث واسع لعمليات الاستغناء التى لم يعد عنها تقرير بسبب المخاطر العالية فى هذه الحالة.

وأخيراً، يوضح برنامج المراجعة كيفية تقسيم أعمال المراجعة إلى أعمال مؤقتة تتم خلال السنة وأعمال نهائية تتم فى نهاية السنة. فبعض الإجراءات تنفذ فى تواريخ وسيطة ويتم إكمالها حتى نهاية السنة أثناء عملية المراجعة النهائية. وبعض الإجراءات تنفذ مرة واحدة فقط (مثل إعداد الجداول) لتجنب الازدواج غير اللازم فى العمل.

أسئلة الفصل السادس

السؤال الأول:

حدد اى من العبارات التالية خطأ وايها صواب مع التعليل فيما لايزيد عن ثلاثة أسطر لكل عبارة.

١- لا تتأثر أتعاب المراجعة بما اذا كان تقرير المراجعة نظيف أو متحفظ.

٢- يمكن للمراجع اللاحق أن يتصل بالمراجع السابق فقط بعد حصوله على تصريح من الإدارة.

٣- تتطلب معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً إعداد خطاب قبول مهمة لكل عملية مراجعة.

٤- عند تخطيط المراجعة يفترض المراجع أن الإدارة تتصف بالامانة.

٥- عادة يقوم مدير المراجعة بتنفيذ اجراءات المراجعة الاكثر صعوبة ويقوم بالاشراف على العمل اليومى للمراجعيين المساعدين.

٦- يجب أن يكون برنامج المراجعة فى شكل مكتوب.

٧- يقدم برنامج المراجعة الوسائل اللازمة للرقابة على الوقت المنقضى فى مهمة المراجعة.

٨- عند استخدام نموذج خطر المراجعة فانه يجب تحديد خطر المراجعة عند مستوى منخفض.

٩- اذا كان خطر الرقابة منخفض، ومن واقع خبرته يرى المراجع ان سجلات العميل يمكن الاعتماد عليها وان الإدارة تتصف بالامانة، فان بعض اجراءات المراجعة التى تؤدى عادة بعد نهاية السنة قد يتم ادائها فى تواريخ خلال السنة.

السؤال الثاني:

اختر الإجابة الصحيحة لكل مما يأتي معللا سبب اختيارك لها دون غيرها:

١ - إذا حصل المراجع على طلب من وحدة ما ليست عميلا له لتقييم استخدام مبدأ محاسبي معين، فيجب على المراجع:

أ - التشاور مع مراجع هذه الوحدة طبقا لما يقتضيه دستور آداب وسلوك المهنة.

ب - عدم التشاور مع مراجع الوحدة لأنه لا يوجد ما يستدعي ذلك.

جـ - التشاور مع مراجع الوحدة للتحقق من توافر جميع الحقائق الملائمة لصياغة حكم مهني سليم.

د - عدم التشاور مع مراجع الوحدة لأن هذا التقييم يجب أن يتم بصورة مستقلة.

٢ - كما هو معلوم بصفة عامة، فإن لجنة المراجعة بالشركات المساهمة يجب أن تتكون من :

أ - ممثلين لأصحاب المصالح في المشروع (السندات، الأسهم الممتازة، الأسهم العادية).

ب - شريك بمكتب المراجعة، كبير المديرين الماليين، المستشار القانوني، وأحد الأطراف الخارجية على الأقل.

جـ - ممثلين عن إدارة مشروع العميل، والملاك، الموردين، والمستهلكين.

د - أعضاء مجلس الإدارة ممن لا يعملون كمديرين أو موظفين بالشركة.

٣ - لن يقوم المراجع، عادة، بإجراء مناقشات مع لجنة المراجعة فيما يتعلق:

أ - بمدى تأثر نطاق الفحص بأعمال المراجعين الداخليين.

ب - بمدى تأثر نطاق الفحص بتغيير الهيكل التنظيمي للشركة.

جـ ـ بمدى تأثير المشاكل المتوقعة التى يعتقد المراجع أنها قد تتسبب في إبداء رأي متحفظ.

د ـ بتفاصيل الإجراءات التى ينوى المراجع استخدامها.

٤ ـ قبل أن يوافق المراجع على قبول مهمة المراجعة لدى العميل الذى قام بالاستغناء عن خدمات المراجع السابق، فإنه يجب على المراجع:

أ ـ التشاور مع المراجع السابق دون استئذان العميل المرتقب وأن يطلب تقريراً كاملا عن الظروف التى أدت إلى هذا الاستغناء وتفهمه تماماً أن هذه المعلومات ستظل سرية.

ب ـ أن يقبل المهمة دون التشاور مع المراجع السابق، لأن المراجع يمكن أن يستخدم إجراءات مراجعة تمكنه من التعرف على الأسباب التى أدت بالعميل إلى الاستغناء عن المراجع السابق.

جـ ـ ألا يتصل بالمراجع السابق لأن هذا يعنى أنه يطلب من المراجع السابق الإخلال بسرية العلاقة بين المراجع والعميل.

د ـ يخطر العميل برغبته فى أن يقوم بالاتصال بالمراجع السابق ويطلب تصريحاً بهذا الاتصال من العميل.

٥ ـ إن رفض العميل منح المراجع تصريحاً بالاتصال بالمراجع السابق، سيولد القدرة لدى المراجع على :

أ ـ دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية لدى العميل.

ب ـ تحديد مدى أمانة ونزاهة الإدارة.

جـ ـ تحديد أرصدة أول المدة للقوائم المالية الخاصة بالسنة الحالية.

د ـ تحديد مدى الاتساق فى تطبيق المبادىء المحاسبية المقبولة من سنة إلى أخرى.

٦ ـ يستخدم خطاب قبول المهمة فى الممارسة العملية للمهام المهنية من

جميع الأنواع والهدف الأساسى لخطاب قبول المهمة هو :

أ - تذكير الإدارة بأنه يقع على عاتقها المسئولية الرئيسية عن القوائم المالية.

ب - الوفاء بمتطلبات بوليصة التأمين على المراجع ضد المسئولية.

جـ - يعتبر نقطة انطلاق لقيام المراجع بإعداد برنامج المراجعة المبدئي.

د - يعتبر سجلا مكتوباً عن الاتفاق مع العميل فيما يتعلق بالخدمات التى سيقوم المراجع بتقديمها.

٧ - إن تعيين المراجع فى وقت مبكر يمكنه من انجاز أعمال المراجعة المؤقتة والتى يستفيد منها العميل لكونها تسمح لأعمال الفحص أن تؤدى :

أ - بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.

ب - بطريقة أكثر عمقاً.

جـ - بما يتمشى مع معايير رقابة الجودة.

د - بما يتمشى مع معايير المراجعة المقبولة قبولا عاماً.

٨ - فيما يتعلق بعنصر التطوير المهنى، فإن نظام رقابة الجودة بمكاتب المراجعة يجب أن يشترط عادة أن جميع الأفراد:

أ - يتمتعون بالمعرفة اللازمة لتمكينهم من النهوض بالمسئوليات المحددة لهم.

ب - يتمتعون بالحكم الشخصى السليم، والدافعية، والخبرة الكافية.

جـ - يبحثون عن المساعدة من أشخاص لديهم مستويات المعرفة الملائمة، ويتمتعون بالسلطة والحكم الشخصى السليم.

د - يلتزمون بما يتطلبه فحص الزملاء.

٩ _ أى من النماذج التالية يعبر عن العلاقة العامة للمخاطر المرتبطة بتقييم المراجع للخطر الملازم، وخطر الرقابة، وخطر المراجعة والتى قد تقود المراجع إلى استنتاج مؤداه أنه يلزم فقط القيام بالحد الأدنى من اختبارات الفحص الأساسية؟

	الخطر اللازم	خطر الرقابة	خطر المراجعة
أ	٢٠٪	٤٠٪	١٠٪
ب	٢٠٪	٦٠٪	٥٪
جـ	١٠٪	٧٠٪	٤٪
د	٣٠٪	٤٠٪	٥٪

١٠ _ اكتشف المراجع دليلا يثير الشك فى أمانة الإدارة. نتيجة لذلك، فإن تقدير المراجع لنموذج خطر المراجعة فى مهمة المراجعة هذه من المحتمل أن يتغير على النحو التالى :

أ _ زيادة خطر الرقابة وتخفيض خطر الاكتشاف.

ب _ زيادة خطر المراجعة وتخفيض الخطر الملازم.

جـ _ زيادة الخطر الملازم وتخفيض خطر الاكتشاف.

د _ زيادة خطر الاكتشاف وتخفيض خطر المراجعة.

١١ _ عند استخدام نموذج خطر المراجعة لأغراض التخطيط، فإن المراجع يقوم بتقييم ولكن لا يمكنه التحكم فى :

أ _ خطر المراجعة والخطر الملازم.

ب _ الخطر الملازم وخطر الرقابة.

جـ - زيادة الخطر الملازم وتخفيض خطر الاكتشاف.

د - زيادة خطر الاكتشاف وتخفيض خطر المراجعة.

١٢ - قبل البدء فى أعمال الفحص الميدانى فى مهمة مراجعة جديدة وليس لدى المراجع الخبرة الكافية فى الصناعة التى ينتمى إليها العميل، فإنه يجب على المراجع :

أ - تخفيض خطر المراجعة من خلال تخفيض التقديرات المبدئية للأهمية النسبية.

ب - تصميم اختبارات خاصة لأرصدة القوائم المالية لتعويض قصور خبراته فى مجال الصناعة.

جـ - الاستعانة بخبراء ماليين على دراية تامة بطبيعة الصناعة.

د - الحصول على معلومات عن الأمور المرتبطة بطبيعة نشاط العميل.

١٣ - إن الإجراءات المبينة على وجه التحديد فى برنامج المراجعة تكون مصممة أساساً :

أ - لحماية المراجع فى حالة رفع دعوى قضائية ضده.

ب - لاكتشاف الأخطاء وأوجه عدم الانتظام.

جـ - لاختبار أنظمة الرقابة.

د - لتجميع الأدلة.

١٤ - يقدم برنامج المراجعة برهاناً على :

أ - أنه تم الحصول على الأدلة الكافية الملائمة .

ب - أنه تم إعداد التخطيط الكافى للعمل.

جـ - أنه يوجد التزام بمعايير التقرير المقبولة قبولا عاماً.

د - أنه تم دراسة وتقييم خطر الرقابة بشكل مناسب.

السؤال الثالث:

أجب على كل من الحالات الآتية :

الحالة الأولى :

اتصل رئيس شركة تصنيع الألومنيوم المتحدة بأحمد سرحان المحاسب والمراجع القانونى وطلب منه القيام بأعمال المراجعة عن السنة الحالية . وأثناء اجتماع أحمد سرحان برئيس الشركة علم أن وزارة الاقتصاد قامت برفع قضية ضد الشركة اتهمتها فيها بتخصيص أسهم رأس المال بطريقة غير قانونية. وقد أوضح رئيس الشركة بصراحة بأنه كان خطأ غير مقصود من الشركة لأن كل من محاميها السابق ومراجعها السابق لم يخبراه بالمتطلبات القانونية السليمة لتخصيص الأسهم. ولهذا السبب قرر رئيس الشركة تغيير المراجع وقام بتهديده برفع قضية ضده . وبسبب هذا التهديد رفض المراجع السابق مناقشة ما قام به من مراجعة مع أحمد سرحان.

* فإذا كنت أنت أحمد سرحان فهل تقبل شركة تصنيع الألومنيوم المتحدة كعميل لك ؟ ناقش الأسباب.
* إذا رغبت فى الحصول على استفسارات إضافية عن الحالة ، فما الذى يلزمك القيام بفحص له ، وما هى الأدلة التى تبغى تجميعها ؟
* هل من الملائم بالنسبة للمراجع السابق أن يرفض مناقشة الأمور المتعلقة بمراجعته لشركة تصنيع الألومنيوم الحديثة مع أحمد سرحان؟

الحالة الثانية

يقوم المحاسب القانون «همام همام» بتقييم المستويات المبدئية لخطر المراجعة والأهمية النسبية وذلك أثناء قيامه بتخطيط أعمال المراجعة لشركة المقاولات الحديثة، وهى شركة مساهمة تعمل فى مجال إنشاء المبانى السكنية. ونتيجة لمعدلات الفائدة المرتفعة ، انخفض حجم أعمال الشركة هذا العام، . قد لاحظ همام وجود القيم التالية فى القوائم المالية الخاصة

بالسنة السابقة للشركة.

	جنيه
إجمالى الأصول	٧٥٠٠٠٠٠٠
الاصول المتداولة	٣٥٠٠٠٠٠٠
الالتزامات قصيرة الأجل	٢٠٠٠٠٠٠٠
الالتزامات طويلة الآجل	٤٠٠٠٠٠٠٠
حقوق الملكية	١٥٠٠٠٠٠٠
المبيعات	٦٥٠٠٠٠٠٠
صافى الربح	١٠٠٠٠٠٠

ناقش المستويات المبدئية لخطر المراجعة والأهمية النسبية التى يجب أن يستخدمها همام لأغراض تخطيط أعمال المراجعة وأثر هذه الأمور على مقدار أعمال المراجعة التى يجب أن يخطط همام للقيام بها . إذا كنت ترغب من الحصول على معلومات إضافية قبل تحديد هذه المستويات، فيجب أن تعد قائمة بالمعلومات المرغوب فيها.

الحالة الثالثة

من واقع علمك بالأحوال الاقتصادية العامة عن السنة المنتهية فى ١٩٩٣/١٢/٣١ تبين لك حقيقة ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى ١٢٪ والذى تسبب فى انخفاض خطير فى النشاط الاقتصادى بالدولة (انخفاض الناتج القومى الإجمالى بنسبة ٦٪) وحدوث انخفاض كبير فى سوق الأسهم (انخفاض حجم التداول بنسبة ٢٥٪ تقريبا). وقد كانت نسبة البطالة مرتفعة للغاية رغم المحاولات المستمرة من جانب الحكومة لتشغيل الخريجين وزيادة مستويات الأجور والمرتبات. ونتيجة لارتفاع معدلات الفائدة حدث عجز فى الموارد النقدية وأصبح التمويل طويل الأجل، بصفة خاصة، غير متاحاً بالقدر المطلوب.

* ناقش أثر هذه الظروف على أعمال المراجعة الخاصة بالشركات التالية بالنسبة للسنة المنتهية فى ١٩٩٣/١٢/٣١ :

أ - شركة مقاولات إنشائية متخصصة فى مبانى المكاتب صغيرة الحجم على أساس عقود أسعار ثابتة.

ب - شركة استثمار أموال تستثمر ٥٠٪ من مواردها فى أسهم عادية و ٥٠٪ فى سندات طويلة الأجل.

جـ - شركة صناعية تتميز بانخفاض نسبة ربحيتها ويستحق قرض السندات ٤٪ فى ١ يناير سنة ١٩٩٤.

د - شركة تمويل صغيرة متخصصة فى إقراض المستهلكين.

هـ - شركة صناعية تبلغ تكاليف الضمان الذى تمنحه للعملاء ٥٪ من المبيعات.

الحالة الرابعة

تعمل السيدة ذكية ذكى كمحاسب ومراجع قانونى منذ ما يربو على الثلاثين عاماً، وبسبب ما تتمتع به من خبرات عريضة فإنها تعتقد إنها لا تحتاج إلى برنامج مراجعة ليحدد لها إجراءات المراجعة التى يجب عليها القيام بها . ومنذ فترة غير طويلة أصبح السيد عقل جاد شريكاً للسيدة ذكية فى مكتب المراجع، ويعتقد أنه يجب أن يحاول إقناع السيدة ذكية بإعداد واستخدام برنامج مراجعة.

فهل عقل جاد على حق ؟ وإن لم يكن كذلك ، فلماذا ؟ وإن كان كذلك ، ما هى الأسباب التى يجب أن يستخدمها لإقناع السيدة ذكية؟



القسم الثاني

إجراءات وأساليب المراجعة
وإعداد تقرير المراجع

اذا أعطيت لك الميزانية العمومية التالية لإحدى الشركات الكبرى بالإسكندرية

أصول — الميزانية في ٣١-١٢-٩٦ القيمة بالألف جنيه — خصوم

١٩٩٦	البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	البيان	١٩٩٥
١٠٧٨٩٨٧	أصول ثابتة	١١٤٣٥٠٨	٧٠٠٠٠٠	راس المال	٢٣٥٠٠٠
١٠٠٨٢٢	مشروعات تحت التنفيذ	٤٢٣٩٦	٥١٦٥٠٩	راس المال المدفوع	٢٣٣٥١٣
٥١٩٠	استثمارات مالية	١٧٥٣	٦٠٣٩٠	احتياطات وارباح مرحلة	٢٢٢٩٣١
٤٠٨٠٢	إقراض طويل الأجل	١٨٧٣٠	٧٩٨٣٧	مخصصات	٧٨١١٩
٦١٣١٨١	المخزون	٥٣٨٦٣٢	١١١٠٣١٦	قروض طويلة الأجل	١١١٥٢٧١
٦٩١٥١	عملاء ومدينون	٤٢٥٢٣	٥٠٤٨٣	موردون ودائنون	٢٣٤٧٧
٦٣٠٩١	أرصدة مدينة أخري	٤٢٤٠٣	٣٨٦٠٤١	أرصدة دائنة أخري	٢٦٥٠٥١
١٣٤٦٠٣	نقدية بالصندوق والبنوك	٥٠٢٠٢	٥٥٤٦٩	دائنو التوزيعات	٤٢٥٦٩
١٥٣٢١٨	أصول أخري	١٠٠٨٠٣			
٢٢٥٩٠٤٥		١٩٨٠٩٣١	٢٢٥٩٠٤٥		١٩٨٠٩٣١

كيف يمكنك الوصول إلي تقديم التقرير التالي وتحمل المسئولية المترتبة عليه.

تقرير مراقب الحسابات

السادة مساهمي شركة النصر

قمنا بفحص ميزانية شركة النصر في ٣١-١٢-٩٦ والقوائم المرتبطة بها عن نتائج العمليات والأرباح المحتجزة والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في هذا التاريخ. وقد تم الفحص وفقا لمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاما وتضمن الفحص اختبارات للسجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي رأيناها ضرورية.

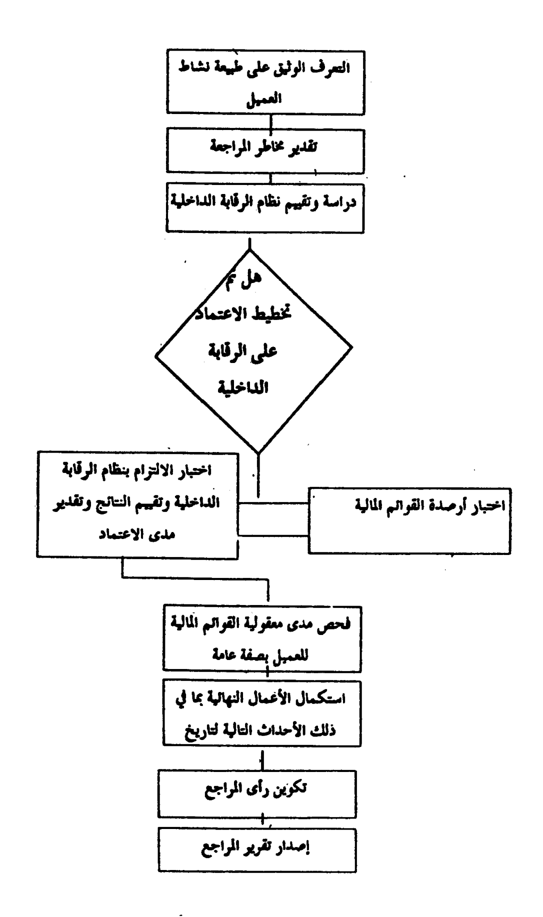
وفى رأينا ان القوائم المالية المذكورة بعاليه تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة في ٣١-١٢-٩٦ وعن نتائج العمليات والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في هذا التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة على نفس الأسس المتبعة العام الماضي.

الإسكندرية في ٢٥-١-٩٧ التوقيع

عمر محمد

محاسب قانوني س.م.م. ٥٢٣٤

سيكون عليك القيام بالخطوات التالية وهو محور دراستنا في هذا القسم



فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

بالرغم من اختلاف أساليب فحص و تقييم نظم الرقابة الداخلية إلا ان هناك نموذج يتم أتباعه بواسطة معظم المراجعين و هو يشتمل على مجموعة من الخطوات هي:

١- توثيق و دراسة نظام الرقابة الداخلية :

تشتمل هذه الخطوة على قيام المراجع بتجميع البيانات و الوثائق التي تفيد في تفهم كيفية عمل النظام (و في حالة إعادة الارتباط يقوم المراجع بإعادة تأكيد حصوله على البيانات الكافية عن نظام الرقابة الداخلية) و تشتمل طريقة الحصول على هذه المعرفة على : (١) الوصف المكتوب للنظام (ب) استخدام خرائط سير عمليا النظام (ج) استخدام قوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية و التي يتم استكمالها بواسطة المراجع (د) الاستفسار الشفوي من العميل (ه) الملاحظة الشخصية للمراجع .

٢-اختبار مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية :

تهدف هذه الخطوة إلي تحديد ما اذا كان نظام الرقابة الداخلية يعمل طبقا لما هو موصوف للمراجع في خرائط سير العمليات وفى اللوائح المسلمة للمراجع و في قوائم الاستقصاء.

٣- تقييم نظام الرقابة الداخلية :

يقوم المراجع في هذه الخطوة بتحديد مناطق الضعف و مناطق القوة بنظام الرقابة الداخلية .و ذلك بهدف تحديد المناطق التي تحتاج إلي التوسع في إجراءات المراجعة ,و تلك التي سيتم فيها قصر إجراءات المراجعة ,و بصفة عامة التعديلات اللازمة على برنامج المراجعة نتيجة لتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية.

٤- إرسال خطاب للإدارة :

يوضح فيه المراجع مناطق الضعف و الاجراءات التصحيحية لها.

أولا : توثيق و دراسة نظام الرقابة الداخلية

بفرض رغبتك في معرفة اكبر قدر ممكن من المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية لإحدى المنشآت, ما هي الطرق المناسبة لذلك. يمكن ان تبدأ بقراءة بعض المواد المكتوبة عن النظام وان ترتب هذه المعلومات بحيث تتمكن من تكوين بعض الآراء عن النظام ومقارنة ذلك ببعض المعايير.

وقد يكون من المفيد أيضا فحص بعض خرائط سير العمليات لبعض النظم المطبقة بالمنشأة. فهي تساعد القارئ في التعرف على سير المعلومات بطريقة افضل من الطرق الإنشائية.

أخيرا قد تحتاج إلي طرح بعض الأسئلة عن النظم المطبقة, ويتم تجميع إجاباتها من العاملين بالمنشأة ومن الملاحظة التى تتم خلال عمليات الفحص ومن قراءة وثائق النظام.

ووفقا لتفضيل كل مراجع يتم استخدام بعض أو كل من الطرق الثلاث السابق ذكرهم للحصول على معلومات كافية عن خصائص ومواصفات نظام الرقابة الداخلية.

ومن وجهة نظر المراجع فان فحص نظام الرقابة الداخلية يعتبر مرحلة هامة لتجميع معلومات عن المنشأة وعن الاجراءات الموضوعة لها. وبعبارة سريعة هو أسلوب للحصول على إجابات عن التساؤلات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية المفترض تشغيله لدى العميل.

وعلى ذلك تتضمن الطرق التي يستخدمها المراجع :

١- الوصف المكتوب.

٢- خرائط سير العمليات.

٣- قوائم الاستقصاء.

١- إعداد وصف مكتوب لنظام الرقابة الداخلية :

تواجه طريقة قوائم الاستقصاء مشكلة احتمال قيام مساعدي المراجع بالتسرع في الحصول على الإجابات دون فهم حقيقي لأوضاع العميل. لذلك تفضل بعض مكاتب المراجعة الاستعانة بأسلوب الوصف المكتوب لكل نشاط رئيسي من أنشطة الرقابة الداخلية.

ويتم كتابة الوصف على صفحات مطبوعة باسم المكتب توضح اسم العميل والنشاط الذى تم فحصه وأسماء العاملين بهذا النشاط وأسماء النماذج والسجلات والتقارير المستخدمة وطرق حفظها. ثم يكتب تلخيص لهذا النشاط ويحدد ما اذا كان قويا أم لا

ونواحي الضعف الموجودة. فمثلا قد يكون النظام ضعيفا اذا ما قام احد العاملين بمهمة حفظ المخزون وتسجيل عملياته بالدفاتر المحاسبية أيضا. ويظهر الوصف المكتوب لإجراءات المقبوضات على سبيل المثال كما يلي :

شركة النصر

إجراءات المقبوضات

في ٣١-١٢-٩٦

يقوم الموظف المسئول عن البريد الوارد بفرز الخطابات وتجميع الخطابات المحتوية على شيكات من العملاء سدادا لحساباتهم والتي تتضمن أيضا أذن توريد النقدية وهو الجزء العلوي من الفاتورة السابق إرسالها للعميل وتحتوى على اسم العميل وعنوانه ورقم حسابه والمبلغ المستحق عليه.

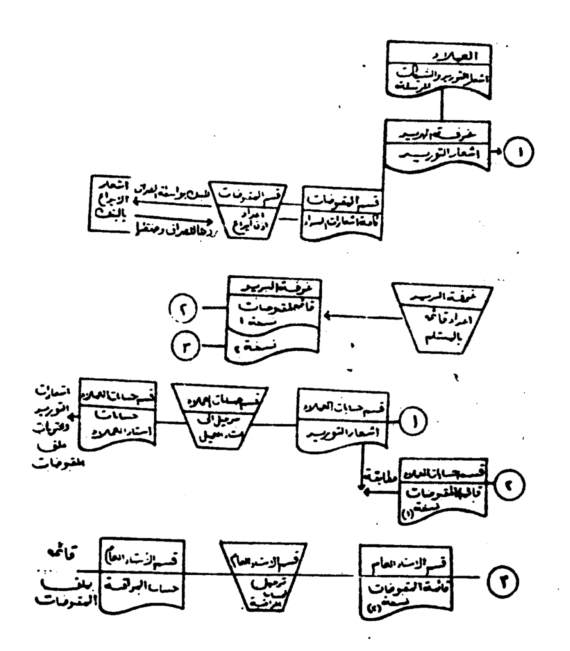
يقوم موظف البريد الوارد بإعداد اصل وصورة من قائمة الشيكات الواردة بهدف التسجيل المبكر والشامل للشيكات المستلمة.

يتم إرسال أذون التوريد والنسخة الأولى من قائمة الشيكات الواردة إلى قسم حسابات العملاء، وترسل النسخة الثانية الى قسم حسابات الأستاذ العام حيث تتم مراجعة مزدوجة على دقة تسجيل البيانات بكل قسم.

تتم في قسم حسابات العملاء مطابقة قائمة الشيكات الواردة مع أذون التوريد بهدف الرقابة على صحة ودقة السجلات، ويتم ترحيل المبلغ إلى الجانب الدائن لأستاذ العميل وحفظ كل من القائمة وأذون التوريد.

يقوم قسم حسابات الأستاذ العام بمراجعة قائمة الشيكات الواردة وترحيلها إلى حساب إجمالي العملاء والى حساب الشيكات تحت التحصيل

وتوضح الخريطة التالية نظام المقبوضات من العملاء.



٣- قوائم استقصاء الرقابة الداخلية

لا تصبح دراسة المراجع لنظام الرقابة الداخلية كاملة إلا بتوجيهه لمجموعة من الأسئلة عن النظام وحصوله على إجابات عليها. وفى بعض مكاتب المراجعة يعتبر استكمال قائمة الاستقصاء الخطوة الأولى في تجميع البيانات عن نظام الرقابة الداخلية.

وتأتى البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة المراجع من عدة مصادر مثل :

١- الوصف المكتوب لنظام الرقابة الداخلية وخرائط سير العمليات.

٢- المناقشة مع العاملين لدى العميل. والمصدران السابقان مكملان لبعضهما وليسا بدائل.

٣- اختبارات مدى الالتزام بالنظام.

و تعتبر قوائم استقصاء نظام الرقابة الداخلية عنصرا تقليديا أساسيا في فحص نظم الرقابة الداخلية . و بالرغم من ان الطريقة الأحدث مثل خرائط النظام قد لقيت قبولا في السنوات الأخيرة , إلا ان مدخل قوائم الاستقصاء مازال منتشرا بين العديد من مكاتب المحاسبة . و بصفة عامه يتم الإجابة في قوائم الاستقصاء على الأسئلة ((بنعم)) أو ((لا)) أو ((غير منطبق)) .

و هي طريقة عملية , يتم فيها الإجابة على الأسئلة بعد دراسة خرائط سير العمليات و الوصف المكتوب و المناقشات مع العميل و

ويحفظ القائمة. ويجرى مطابقة شهرية بين حساب إجمالي العملاء وبين الحسابات الشخصية للعملاء.

يقوم أمين الخزينة بقسم المقبوضات باستلام الشيكات الواردة من قسم البريد الوارد ويحرر أشعار إيداع شيكات, ويذهب إلى البنك يوميا لإيداع الشيكات ويحصل على أشعار إيداع من البنك يحتفظ به في قسم المقبوضات بالخزينة.

اسم موظف البريد الوارد : شريف الشايب.

اسم موظف الخزينة : مصطفى الزربة.

اسم موظف الحسابات العامة : نبيل علام.

اسم موظف حسابات العملاء :صالح عبد العزيز.

توقيع المراجع

عمرو محمد

٢- استخدام خرائط سير العمليات لوصف نظام الرقابة الداخلية

يقع على عاتق المراجع فحص تدفق المعلومات ودراسة المراحل المختلفة لتجهيز المستندات حتى يستطيع تصميم خرائط سير العمليات. وباستخدام رموز نمطية يتم تصميم خريطة سير العمليات بطريقة تمكن من الحصول على معلومات ذات دلالة لمن يقوم بفحص النظام ويكون متفهما لهذه الرموز.

وإذا ما استخدم المراجع خرائط سير العمليات والتي أعدها العميل يكون عليه فحصها للتأكد من صحة تمثيلها لنظام الرقابة الداخلية المتعلق بالمهمة المعينة.

وتستخدم في خرائط سير العمليات رموز نمطية متعارف عليها ولها مسطرة تسهل رسمها كما يوجد برنامج FLOW يمكن من رسم الخرائط بسهولة باستخدام الحاسب, وما يلى أهم الرموز المستخدمة.

عملية	أشرطة ممغنطة
مدخلات ومخرجات	مدخلات يدوية
قرار	شاشة عرض
موصل	عملية يدوية
مستند	موصل صفحات
أسطوانة ممغنطة	خطوط اتصال
بداية أو نهاية	

العاملين لديه . و عادة ما يقوم المراجعين باختبار بعض جوانب نظام الرقابة نتيجة للإجابات التى توصلوا إليها فى قائمة الاستقصاء .

و فيما يلى قائمة استقصاء تتعلق بالمقبوضات من العمـلاء , و هي لا تشمل المجموعة الكاملة من الأسئلة فى هذا الصدد إذ يجب إضافة أسئلة أخرى وفقا لطبيعة عمليات العميل .

استقصاء الرقابة الداخلية

نشاط المقبوضات

شركة :.......... تاريخ:

أسماء و وظائف العاملين بنشاط المقبوضات :......

الأسئلة	نعم	لا	غير منطبق
١- هل يقوم الموظف المسئول عن الخزينة بالتسجيل في دفتر المقبوضات النقدية ؟			
٢- هل توجد إجراءات للرقابة على الشيكات الواردة بالبريد ؟			
٣- هل يتم إيداع المقبوضات النقدية والشيكات الواردة بالبنك يوميا ؟			
- هل يقوم موظفون مختلفون بمسك الحسابات الشخصية للعملاء وحساب إجمالي العملاء ؟			
٥- هل يتم مراجعة الشيكات الواردة مع أذن توريد النقدية ؟			
٦- هل يستلم أشعار الإضافة بالبنك موظف غير الذى أودع الشيكات بالبنك ؟			
٧- هل يتم تسجيل جميع الإيرادات النقدية باستخدام آلة تسجيل النقدية ؟			

٨- هل يتم مراجعة المجاميع اليومية لآلة تسجيل النقدية مع المقبوضات اليومية ؟			
تم أعداده بواسطة : توقيع المراجع الأول : توقيع المراجع :	التاريخ :		

مناقشة و مقارنة طرق دراسة نظام الرقابة الداخلية :

تكمل كل من طريقة الوصف المكتوب و طريقة خرائط سير العمليات بعضهما البعض .فخرائط تدفق النظام توضح سير العمليات من مستند إلى آخر، و من آلة إلى أخرى. و بالنظر إلى هذه الخرائط يجب أن يتوصل المراجع إلى بعض النتائج عن انتظام أو عدم انتظام نظام الرقابة الداخلية محل الدراسة.

أما الوصف المكتوب فيجب أن يكون مفصلا. إذ انه في بعض النظم المعقدة, قد يكون هناك حذف في خريطة سير العمليات و يتم شرحها في طريقة الوصف المكتوب.

و بالنسبة لقوائم الاستقصاء نجد أنها تظهر مؤشرات مباشرة عن ضعف و قوة النظام حيث أن الإجابة ب "لا" على بعض الأسئلة تعني ضعف النظام في هذه المناطق و ذلك ما تظهره خرائط سير عمليات النظام بطريقة مباشرة.

ثانيا :اختبار مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية:

بحصول المراجع على معلومات كافية عن نظام الرقابة الداخلية و بالتقييم المبدئي للنظام، يمكن أن يصل إلي استنتاج أن النظـام مرضـى في بعض النقاط (المقبوضات, الأجور, الخ).وإذا ما وصل إلى ذلك فانه يمكنـه الاعتمـاد على النظـام, والقيـام بتعديـل الإجـراءات الأساسـية للمراجعة. مع ذلك, فان تأكيد درجة الاعتماد يجب أن تدعم باختبـار النظـام للتـأكد مـن أن الإجراءات التـي ذكرهـا العميـل و التـى تم ملاحظتها خلال مرحلة الفحص يتم تطبيقها بالفعل كما هو مذكور في خرائط سير العمليات و الوصف المكتـوب و المحادثـات التـى تمـت مـع العميل والعاملين لديه. وللحقيقة فان اختبار مدى الالتزام ليس مرغوبا فيه فحسب و إنما ضروري إذا ما اعتمد المراجع على النظـام في تحديـد طبيعة و مدى و توقيت الاختبارات الشاملة للمراجعة . بمعنـى آخـر , يجب على المراجع ان يتأكد من ان النظام يعمل بالطريقة المحددة له.

إذا ما أدت عملية فحـص و توثيـق نظـام الرقابـة الداخليـة إلي استنتـاج ان النظام غير مرضى و انـه يجـب عـدم الاعتمـاد عليـه. فـلا يتطلب الأمر قيام المراجع باختبار مدى الالتزام نظرا أنه سـيعتمد علـى اختباراته الشاملة في تجميع القرائن المتعلقـة بـأرصدة القوائـم الماليـة .و بالتالي , يمكن توجيه مجهود المراجعة بطريقة اكثر كفاءه إلي الاختبارات الشاملة مثل المصادقة من العملاء على صحة أرصدة حساباتهم.

و في بعـض الحـالات قـد يجـد المراجـع ان المجهـود الموجـه لاختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية مكلفا و يستغرق وقت بمناظرته بالمنافع المحققـة مـن تخفيـض الاختبـارات الشـاملة لنفـس نـوع العمليات .على سبيل المثال قد يكون لعديد من عملاء المراجـع رصيـد

ضخم لحسابات العملاء و عدد العملاء محدودا. لذلك نجد ان خطابات المصادقة سترسل لجميع العملاء و ستتم كافة الاختبارات الشاملة الأخرى على بيانات هؤلاء العملاء بسهولة. لذلك فان التخفيض الذي سيحدث نتيجة القيام باختبارات مدى الالتزام سيكون محدودا للغاية .

وإذا ما تبين للمراجع نتيجة اختبارات مدى الالتزام عدم مطابقة الأداء الفعلي لما هو موصوف بطريقة مرضيه لخصائص نظام الرقابة الداخلية فانه يصل إلي نفس الاستنتاج في حالة قيامه وقت الفحص باستنتاج ان نظام الرقابة الداخلية للعميل غير مرضى.

و تؤدي اختبارات مدى الالتزام إلي تدعيم الاستنتاج الذي توصل إليه المراجع وقت فحص و توثيق النظام إذا تبين له عدم الالتزام بالنظام أو ان درجة الالتزام غير مرضية.

و يمكن تقسيم اختبارات مدى الالتزام بالرقابة الداخلية إلي اختبارات العمليات والاختبارات الوظيفية.

اختبارات العمليات :

احد أمثلة اختبارات مدى الالتزام يتمثل في تتبع عملية أو مجموعة من العمليات من بدايتها إلي نهايتها . و العملية التي سنتتبعها هي :

- من حـ / البنك
- إلى حـ / العملاء

و هي تبدأ في غرفة البريد و تنتهي في البنك ,و تمر في قسم حسابات الأستاذ العام و قسم حسابات العملاء , و تتبع هذه العمليات قد يأخذ الشكل التالي :

١- لاحظ تداول الشيكات و أذون التوريد (يفضل على أساس مفاجئ). و تأكد من إرسال الشيكات لامين الخزانة و ان أذن توريد النقدية و قائمة المقبوضات يرسلا إلي قسم حسابات العملاء.

٢- لاحظ إعداد إشعار الإضافة, و تأكد من تحديد المسؤل عن هذه العملية . و تحقق من ان كافة أذون التوريد اليومية تم إيداعها بالكامل بالبنك. من المعتاد ان تتم مطابقة أذون التوريد مع قائمة المقبوضات اليومية

٣- احصل على خطاب مصادقة من البنك لتأكيد ان كل الإيداعات قد تم تعليتها لحساب العميل .

٤- تتبع و تأكد من ان إجمالي و مفردات إشعار الإيداع تطابق ما تم تسجيله في قسم الأستاذ العام و قسم حسابات العملاء.

الاختبارات الوظيفية :

و هي تصمم لغرض تقرير مدى فاعلية الضوابط الحاسبية ,فيتم اختيار بعض المهام و اختبار الاجراءات الرقابية المرتبطة بها بدلا من اخذ عمليات باكملها من بدايتها إلي نهايتها .

و احد امثلة الاختبارات الوظيفية قيام المراجع باختبار مدى دقة عمليات صرف البضائع من المخازن للعملاء . حيث يقوم بفحص

و مطابقة صور أذون الصرف من المخازن والتي تمت في أوقـات مختلفـة أثناء السنة على سجلات المخازن على بطاقات الصنف المرتبطة بها . و، وجود أخطاء في الكميات يعد دليلا على ضعف إجراءات صرف البضاعة من المخازن و يظهر للمراجع مدى امكان الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للعميل فيما يتعلق بحسابات المخازن .

ثالثا : تقييم نظام الرقابة الداخلية :

بعد انتهاء المراجع من فحص و اختبار نظام الرقابة الداخليـة , يجب عليه اجراء تقييم نهائي لما توصل إليـه . و الغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع اللمسات الأخيرة للمرحلة الأولى من مراحل المراجعة , نظرا لان جزءا كبيرا من المراحل الباقية يتعلق بالاختبارات الشاملة للأرصدة الظاهرة بالحسابات الختامية و الميزانيـة العموميـة , و هذا التقييم له دلالة كبيرة في تحديد نطاق الاختبارات التاليـة . فيتم توسيع إجراءات المراجع في المناطق التي يكون فيها النظام ضعيفا.

ويقوم المراجع بإعداد ورقة عمـل تلخص جوانب الضعف و نقاط القوة في نظام الرقابة الداخليـة و توضح الاختبارات الاضافيـه اللازمة للمناطق الضعيفة و الاختصارات التي ستتم في إجراءات المراجعة في المناطق التي يثبت فيها قوة النظام . و تظهر ورقة العمل كالآتي :

نقـاط ضعـف في الرقابـة الداخلية	توسيع إجراءات المراجعة	التوصيات للعميل
١-لـيس هنـاك اجـراء	١-(أ) يتم الحصول على أو	١- يجـب ان يقـوم قسـم

موضوع لتقصي و متابعة الأرصدة المدينة بحسابات الدائنين.	إعداد قائمة بالأرصدة المدينة في حسابات الدائنين في ٣١ ديسمبر . (ب) إرسال مصادقات للموردين على أرصدتهم المدينة . (ج) مراجعة المراكز الائتمانية لهؤلاء الموردين لتحديد ما اذا كان من الضروري عمل مخصص للأرصدة المدينة التي يمكن تحصيلها .	حسابات الموردين بإرسال قائمة الموردين التي تكون أرصدتهم مدينة لإدارة المشتريات و قسم الائتمان شهرياً ,و يجب على إدارة المشتريات و قسم الائتمان ان يتابعا تحصيل هذه الأرصدة .
٢- يقوم كاتب حسابات أستاذ العملاء بإعداد و إرسال جميع اشعارات الإضافة عن مردودات و مسموحات المبيعات .	٢-(أ) يتم فحص صورة جميع إشعارات الإضافة التي صدرت خلال الفترة. (ب) مراجعة جميع إشعارات الإضافة مع مدير المبيعات و المدير المالي . (ج) يتم الحصول على مصادقات على جميع أرصدة الموردين الذين أرسلت لهم مذكرات إضافة .	٢- يجب ان تقوم إدارة المبيعات بإصدار جميع إشعارات الإضافة . واشعارات الإضافة التي تزيد عن حد ادني معين يجب ان تراجع من قبل المدير المالي قبل ان ترسل إلي كاتب حسابات أستاذ العملاء .
نقاط القوة ١- يقوم البنك بإعداد مذكرة توفيق أرصدة حسابات الشركة لديه على الحاسبات الموجودة بالبنك .	اختصار إجراءات المراجعة ١- لا يتم إعداد مذكرة توفيق مستقلة , يتم الحصول على مذكرة التوفيق التي أعدها البنك و تراجع .	إمضاء المراجع

الاعتماد على أعمال المراجعين الداخليين :

بالرغم من ان المراجعين الداخليين يعتبروا – من الناحية الفنية–جزءا من نظام الرقابة الداخلية ,فهم يقدموا خدمة خاصة تتعلق باختبار أعمال العاملين الآخرين بالوحدة الاقتصادية للعميل . و يكون للمراجعين الداخليين استقلال عن الموظفين التنفيذيين الآخرين بالمنشأة , نظرا لأنهم يتبعوا في العادة مدير القطاع المالي .

و يمكن اعتبار الأعمال التي تؤدى بواسطة المراجعين الداخليين عنصرا في تحديد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجع الخارجي . و اذا ما قرر المراجع ان أعمال المراجعين الداخليين سيتم الاعتماد عليها , فيجب عليه تقييم كفاءة و موضوعية المراجعين الداخليين . و احد الطرق لذلك يتمثل في اختبار معايير الشركة في تعيين المراجعين الداخليين و المستوى التنظيمي الذى يتبعونه .

و لتقييم أداء المراجعين الداخليين , يجب على المراجع فحص أعمالهم و مقارنتها ببعض المعايير. و من هذه المعايير نجد المقارنة مع الأعمال المماثلة التي يقوم بها المراجعين الخارجيين.

و بوضوح , يجب عدم الاعتماد الأكثر من اللازم على أعمال المراجعين الداخليين , و بغض النظر عن مركزهم الشبه مستقل داخل المنشاة . فالمراجع الخارجي مسئول عن اجراء الاختبارات و التوقيع على تقرير المراجعة .

و يتوقف اعتماد المراجع على أعمال المراجعين الداخليين على

١- مؤهلات و خبرات هيئة المراجعة الداخلية .

٢- قرائن ممارسة العناية المهنية من جانب المراجعين الداخليين

٣- الاستقلال و الموضوعية لهيئة المراجعة الداخلية بما في ذلك الوضع التنظيمي لهذه الهيئة و المستوى الإداري الذى تقدم له تقاريرها

رابعا :إعداد خطاب للإدارة

بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع بمناقشة الإدارة فيما يتعلق بنقاط الضعف و إمكانيات تحسينها و توصيات المراجع في هذا الصدد .

و يفضل ان يرسل المراجع خطابا رسميا للإدارة يوضح فيه نتائج تقييمه و توصياته بشان نواحي الضعف . و لا يعتبر ذلك إجراءا ملزما للمراجع و لكنه يخدم الإدارة حيث تستخدم هذا الخطاب كمستند لأجراء التصحيحات اللازمة . فضلا عن استخدام المراجع له لتحديد مسئوليته في حالة وقوع خسائر نتيجة نقاط الضعف التي سبق و ان ذكرها في خطابه للإدارة.

أسئلة وتطبيقات

١- ما هو الهدف الأساسي من تقييم نظام الرقابة الداخلية ؟

٢- كيف يساهم فصل التسجيل في الدفاتر عن الاحتفاظ بالأصول في تحقيق الرقابة الداخلية ؟

٣- كيف يعتمد المراجعون الخارجيون على عمل هيئة المراجعة الداخلية للعميل ؟

٤- اقترح عدد من المصادر التي يمكن ان يلجأ إليها المراجع للحصول على المعلومات اللازمة لإعداد وصف للرقابة الداخلية يرفق بأوراق العمل للمراجع.

٥- حدد الإجابة الصحيحة لكل من الأسئلة التالية مع شرح السبب في اختيارك في حدود خمسة اسطر :

أ- الهدف الأساسي لقيام المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذى يطبقه العميل :

١- الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

٢- الحصول على مقياس لتأكيد كفاءة الإدارة.

٣- المحافظة على استقلاله في كل جوانب المراجعة.

٤- تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الأعمال التالية للمراجعة.

ب - حين تقييم نظام الرقابة الداخليـة, تكـون الخطـوة الأولى هي إعداد قائمة استقصاء أو خرائـط سـير عمليـات النظـام, والخطـوة التالية ستكون :

١- تحديد نطاق المراجعة اللازم لإصدار رأى المراجع.

٢- تجميـع قرائـن كافيـة لتحديـد مـا اذا كـان نظـام الرقابـة الداخلية يعمل كما هو موصوف له.

٣- كتابة خطاب للإدارة يحدد نقاط الضعف في نظـام الرقابـة الداخلية.

٤- تكوين حكم نهائي عن فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ج - افضل طريقـة موضوعيـة لتحديـد الصـورة الفعليـة الـتي يعمل بها نظام الرقابة الداخلية :

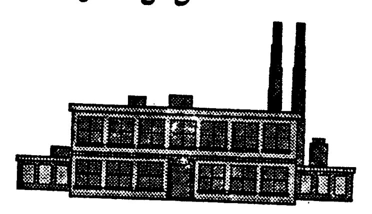
١- استيفاء استقصاء وإعداد خرائط سير عمليات النظم.

٢- مراجعة اوراق العمل للسنة السـابقة لوصـف التعديـلات التي استحدثت في نظام الرقابة الداخلية.

٣- اختيار بعض البنود التي تم معالجتها بواسطة النظام وتحديد ما اذا كانت تنطوي على أخطاء أو خروجا عن الالتزام بالنظام.

٤- القيام باختبارات واسـعة لأرصـدة الحسـابات مبنيـة علـى تقييم المراجع لقوة نظام الرقابة الداخلية.

التحقق من الأصول الثابتة



تمثل الأصول الثابتة التكلفة التي تحملتها المنشأة للحصول على أصولها المنتجة (العقارات و الآلات والمعدات والتجهيزات ... الخ) , والتي قد تخضع للإهلاك (عدا الأراضي) أو للنفاد (الموارد الطبيعية, البترول والغاز) , وللاستنفاذ (تكلفة الشراء الايجار) , أو للثبات (الأراضي). كما تدخل الأصول المؤجرة أيجار تمويلي بالميزانية اذا ما تم رسملتها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما , والتي تحدد تقويم الأصول الثابتة بالتكلفة وليس بالقيم السوقية أو الاستبدالية . وفى حالات محدودة يتم التقويم بطرق أخرى كما في حالات إعادة تنظيم المنشأة, كذلك في القوائم المالية الشخصية لصاحب المنشأة , ولقد ظهر مؤخرا اتجاها متزايدا نحو تخفيض قيمة الأصول اذا ما تبين أن التكلفة الدفترية لن يمكن استردادها حين إعادة هيكلة المنشأة أو من ظروف أخرى.

وتمثـل التكلفـة بـالنقود أو بالمعـادل النقـدي للمفـردات الـتي استخدمت في الشراء. ويمكن أن يتصف تحديد القيمة بالتعقيد كما في حالة استخدام اسهم أو غيرها من الأوراق المالية في عملية السـداد خاصـة اذا لم يكن لها قيمة سوقية متاحة . كذلك قد تحسب التكلفة بالأجور المباشـرة , والمواد المباشرة وبالفوائد في حالة التشييد الداخلـي (كمـا قـد يتـم تحميلهـا بالأعباء غير المباشرة في بعض الحالات).

وحتى بعد الحصول على الأصل عن طريق الشراء أو التصنيع فـأن التجديد المستمر لتكلفتـه يعتبر أمرا ضروريـا نظـرا للحاجـة المسـتمرة إلى نفقـات تاليـة علـى بـدء التشـغيل مثـل الصيانـة – والعمـرات الجسـيمة و الإضافات والتحسينات للآلات والمعدات والتي تم رسملة تكلفتها مما يؤدى إلى زيادة الحياة الإنتاجية للأصل (مثلا, تحويل الأفران إلى استخدام الفحـم في حالة عدم توفر الغاز) أو لعمليات تحسـين للأصـل (إعـادة تجهيـز موتـور كهربي بحيث يعمل بسرعة أعلى) .وعادة مـا يـؤدى التحسـين إلى اسـتبعاد (تخفيض الحسـاب) الأجـزاء المسـتبدلة أو المخـردة. ويجـب تحميـل الصيانـة والإصلاح على المصـاريف المحققـة وتتضمـن تكـاليف الطـلاء, والتنظيـف, والعمرة, علاوة على تكـاليف إصـلاح الأعطـال. وبـالرغم مـن أن الطـلاء والنظافة يطيلا من عمر الأصل , إلا ان هذه التكـاليف عـادة مـا تؤخـذ في الحسبان حين تحديد العمر الإنتاجي له, لذلك يجب عدم رسملتها.

ويمكن حساب الإهلاك بأي طريقـة منطقيـة , وأكثرهـا اسـتخداما نجد القسط الثابت, القسط المتناقص, معدل النفاد.

ونظرا لقلة حركة حسابات الأصول الثابتة ولطبيعتها طويلة الأجل فأن حساباتها ليست معقـدة مثـل حسـابات المخـزون أو العمـلاء. ويجـب

مسك دفتر للأصول الثابتة. وإذا كان من المعتاد تصنيع الأصول كمشغولات داخلية, يجب مسك نظام لتكاليف أوامر المشغولات الداخلية. وهذه السجلات هامة للشركة وللمراجع حين فحصه لتكلفة الأصول المخردة أو غير المستغلة. ويعتبر وجود سياسات رسمية مكتوبة للموافقة على الأنفاق الاستثماري وللفصل بن النفقات الرأسمالية ونفقات الصيانة , وإعداد التقارير عن الأصول وتسجيل تخريد الأصول, جميعها مقومات هامة للرقابة الداخلية على الأصول.

أهداف التحقق من الأصول الثابتة

تتضمن أهداف التحقق من الأصول الثابتة :
١- تحديد ما إذا كانت القيم الظاهرة بالأصول الثابتة تمثل كل (الشمول) الأصول الثابتة (الوجود) المملوكة للمنشأة (الملكية), والعاملة بالفعل (الإفصاح) . وان كل الأصول المخردة أو غير العاملة قد استبعدت من حسابات الأصول.
٢-تحديد ما إذا كانت الأصول الثابتة مسجلة بالتكلفة ,وأنها مرسملة بطريقة مناسبة. وما اذا كان مصروف الإهلاك كافيا ومحسوبا وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (التقييم وتخصيص التكاليف).
٣- تحديد ما إذا كان مجمع الإهلاك مناسبا بالنسبة للحياة الإنتاجية المتوقعة للأصل (تخصيص التكاليف).

٤-تحديد ما إذا كان الإفصاح المتعلق بالأصول الثابتة كافيا ووفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (الإفصاح).

إجراءات واوراق العمل

تعتمد الإجراءات اللازمة لأقناع المراجع بـالقيم الخاصـة بـالأصول الثابتة الظاهرة بالميزانية على درجة المخـاطر الـتي قدرهـا لمجموعـة الأصـول الثابتة, علاوة على مخاطر المناطق المرتبطة مثـل الشـراء, والسـداد النقـدي. فمثلا, إذا ما كـانت المسـتندات المؤيـدة للشـراء قـد تم مراجعتهـا بواسـطة شخص مستقل في وقت أعداد أذون الصرف للموردين, يمكن للمراجع ان يخفض من الاختبارات الشاملة على وظيفة الشـراء. و تعتـبر الاختبـارات على الإجراءات المسـتخدمة للفصـل بـين العمليـات الرأسماليـة والعمليـات الجارية و على حساب أقساط الإهـلاك هي اختبـارات مزدوجـة الغـرض, سوف يتم شرحها فيما يلي.

ومن أمثلة أثر نظام الرقابة الداخلية على نطاق الاختبارات الشاملة للأصـول الثابتـة الـتي يقـوم بهـا المراجـع تجـد : (١) وجـود نظـام رسمـي للموازنات وتقصي للاختلافات عادة ما يؤدى إلى اكتشاف المدفوعات التي تم توجيههـا خطـأ بـين الصيانـة والأصـول الثابتـة و في هـذه الحالـة يتمكـن المراجع من تخفيض نطاق عمله على الإضافـات إلى الأصـول الثابتـة وعلـى مصاريف الصيانة والإصلاح. (٢) فشـل العميـل في تحديـد قيمـة الأصـول الثابتة يؤدى إلى قيام المراجع بزيادة نطاق فحصه لاكتشاف الأصـول غـير

المسجلة والأصول المخردة. (٣) فحص تسجيل القيود الشهرية للإهلاك بواسطة مشرف لم يشترك في حساب قيمته غالبا ما سيسمح للمراجع بأن يخفض من نطاق اختباراته لمصروف الإهلاك. وما يلي أمثلة أخرى لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية والمراجعة الشاملة للأصول الثابتة.

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- ضرورة وجود فاتورة معتمدة من المورد مدعمة بمحضر الاستلام قبل تسجيل الإضافات إلى الأصول الثابتة.	١- فحص فواتير الموردين مع محاضر الاستلام للإضافات للأصول الثابتة.
٢- الملكية	٢-ضرورة موافقة مجلس الإدارة على شراء الأصول الثابتة بأقساط.	٢- فحص محاضر مجلس الإدارة واتفاقيات القروض لمعرفة مدى وجود أقساط على الأصول.
٣- الشمول	٣- وضع سياسة محاسبية للتفرقة بين الأصول وبين مصاريف الإصلاح والصيانة.	٣- تحليل حساب مصاريف الإصلاح والصيانة وفحص المحمل للحساب لاكتشاف عدم الدقة في التبويب بين الأصول والمصروفات.
٤- التقييم	٤- وضع سياسة محاسبية رسمية لرسملة تكلفة الحصول على الأصل و التكاليف المرتبطة (الشحن، التركيب، ...)	٤- فحص فواتير الموردين لمعرفة مدى صحة التكلفة.
٥- الإفصاح	٥- وجود أفراد مدربين على	٥- مقارنة الإفصاح بالقوائم

	كيفية تسجيل وتبويب والإفصاح عن الأصول الثابتة وعن الإهلاك.	المالية بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

ويقوم المراجع بإعداد كشف شامل للأصول الثابتة و مجمعات الإهلاك يوضح حركة الحسابات الفرعية ويربط بين مجمع الإهلاك وبين الأصل الخاص به. ويقوم المراجع بتجميع قيم الأصول المنفردة من أستاذ الأصول الثابتة ويطابق الرقم مع الإجمالي الوارد بقائمة الأصول.

معدل الإهلاك	البيان	الرصيد ٣١-١٢-٩٥	الإضافات	المبيعات	الرصيد في ٣١-١٢-٩٦	الرصيد ٣١-١٢-٩٥	الإضافات	المبيعات	الرصيد في ٣١-١٢-٩٦
٠	الأراضي	٥٥٠٤١	٠	٠	٥٥٠٤١	٠	٠	٠	٠
٥%	المباني	٢٨٧٨٦٩	١٩٠١٣	١٠٨٥٤	٢٩٦٠٢٨	٢١٧٥١	١٣٠٣٧	١٠٣٧٩	٢٤٤٠٩
١٠%	آلات	٢٢٦٥٢٦	٢٤٧٥٧	٩٦٧٨	٢٤١٦٠٥	٦١٧٠٢	٢١٠٦٥	٨٣٧٤	٧٤٣٩٣
٣٣%	سيارات	١٢٣١٤	٠	٠	١٢٣١٤	٥٨١٣	٤١٠١	٠	٩٩١٤
		٥٨١٧٥٠	٤٣٧٧٠	٢٠٥٣٢	٦٠٤٩٨٨	٨٩٢٦٦	٣٨٢٠٣	١٨٧٥٣	١٠٨٧١٦

المراجعة التحليلية

يجب على المراجع مقارنة :

١- الأرصدة الفعلية لحسابات الأصول الثابتة للسنة الحالية مع الموازنة الخاصة بها.

٢- الإضافات إلى الأصول الثابتة مع الموازنة الرأسمالية.

٣- مصروف الإهلاك للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٤- نسب مجمعات الإهلاك وأقساط الهلاك إلى الأصول الخاصة بها للسنة الحالية وللسنة السابقة.

ويجب فحص الاختلافات غير المتوقعة لاكتشاف أخطاء التوجيه المحاسبي (العرض), و عدم تسجيل الأصول المخردة (الوجود), أو الأخطاء الحسابية في حساب أقساط الإهلاك (التخصيص).

مراجعة الإضافات إلى الأصول الثابتة

تصمم إجراءات المراجع للإضافات إلى الأصول الثابتة لتأكيد أن الإضافة تمثل تسهيلات مادية ملموسة مملوكة للمنشأة (الوجود والملكية), قد سجلت بالتكلفة (التقييم), وتم رسملتها بطريقة صحيحة (العرض). ويحلل المراجع الإضافات إلى تفاصيلها لدرجة أكبر مما يوجد بكشف الأصول الثابتة. ويظهر مثال لهذا التحليل فيما يلي.

شركة النصر

كشف الإضافات للأصول

٣١-١٢-٩٦

النطاق : الإضافات الأكبر من ٢٠٠٠ جم.

رقم الفاتورة	المورد	القيمة	البيان
٢-٣٧٦	شركة مالواك ✓	٢٨٣٥	موتور كهربائي للمثقاب
٥-٨١٤	شركة المعدات المتقدمة ✓	٦٧١٩	مجفف ومعدات طلاء

	١٩٤٦٠	إجمالي المختبر	
	٥٢٩٧	أقل من الحد الأدنى	
	٢٤٧٥٧	إجمالي الإضافات	

فحص فاتورة المورد, ومحضر الاستلام, وشيكات السداد, وتم التأكد ان الأنفاق هو إنفاق رأسمالي.

فحصت الأصول وقت جرد المخازن.

فحص أستاذ الأصول للتأكد من مراجعة كل الإضافات التي تزيد عن ٢٠٠٠ جم.

إحلال – لوحظ بيع القديم.

إضافة جديدة – لا تحتاج إلي استبعاد أصول قديمة وفقا للمناقشة مع مدير المصنع.

ويتضح من الكشف السابق اختيار المراجع لفحص كل الإضافات للأصول والتي تزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ جم, ويمكنه أيضا استخدام أسلوب العينات. وإجراءات المراجعة المعلمة بعلامة ( ) تتضمن (١) فحص فواتير الموردين والشيكات المسددة لهم للدلالة على ملكية الشركة لهذه الأصول ومن تسجيلها بالتكلفة, (٢) فحص محاضر الاستلام للدلالة على استلام أصول ملموسة , و (٣) فحص قرار الرسملة بناء على وصف المفردة. ويجب تتبع الإضافات الكبرى إلى موافقة مجلس الإدارة كما تظهر بالمحاضر. ويمكن الحصول على قرائن إضافية على وجود هذه المفردات من فحصها وقت الجرد. وقد علم المراجع (١) و(٢) لكون الإضافة جديدة أم للإحلال. وهذه المعلومات مفيدة حين مراجعة بيع الأصول.

ولاختبار عدم تحميل تكلفة أحد الأصول على المصاريف الجارية (الشمول). يجرى تحليل مماثل لما سبق لحسابات الصيانة ومصاريف الإصلاح, والعمل المعلم (م) ثم أداؤه. ونظرا لأهمية فحص قرار الرسملة أو اعتبار المبلغ مصروف, فعادة ما تنفذ هذه الأعمال مع أعمال التحقق من الإضافات إلى الأصول الثابتة.

مراجعة بيع الأصول الثابتة

حين مراجعة التخلص من الأصول الثابتة, يحتاج المراجع إلى تحديد مدى صحة تسجيل الأصول المستبعدة, وللدرجة أكثر أهمية, مدى وجود أصول مباعة لم يتم تسجيلها. وغالبا ما تكون الرقابة على التخلص من الأصول قوية, ويوضح الجدول التالي إجراءات المراجعة التي غالبا ما تطبق على التخلص من الأصول.

رقم الآلة	البيان	تاريخ الشراء	تاريخ البيع	التكلفة	مجمع الإهلاك	قيمة الخردة	الربح (الخسارة)
٤٨٢ أ	موتور كهربي	٣٠-٣-٩٢	١٤-١١-٩٦	١٩٧٦	١٠٨٣	٢٥	(٨٦٨)
٥٤٢ ج	ونش	٢٠-١-٩١	٣-٩-٩٦	٢٥٠١	٩٣٨	١٧٥٠	١٨٧
				٢٠٥٣٢	١٨٧٥٣	١٨٩٣	١١٤

م تتبعها إلي أستاذ تحليل الأصول الثابتة.

تم تتبعها إلى دفتر المقبوضات النقدية.
تم إعادة العمليات الحسابية.

ويتم اختبار الأصول المباعة بتتبع التكلفة التاريخية للأصل, وتواريخ شراءه والتخلص منه, إلى أستاذ تحليل الأصول الثابتة المعلمة ( ). ومجمع الإهلاك أن لم يكن محسوبا لكل أصل على حدة, يجب إعادة حسابه على أساس معدل الإهلاك المستخدم لكل أصل, والفترة التى كان مملوكا فيها معلم عليها بعلامة ( ). ويمكن تتبع المحصل من بيع الخردة لدفتر المقبوضات النقدية أو قسائم الإيداع المعلم بعلامة ( ). وبهذه المعلومات يمكن إعادة حساب صافى الربح أو صافى الخسائر من بيع الأصول.

معالجة عدم تسجيل بيع الأصول الثابتة

حين فحص حسابات الإيرادات الأخرى, قد يجد المراجع القيد التالي لتسجيل بيع الخردة

xx من ح/ النقدية

xx إلى ح/ إيرادات أخرى- خردة مباعة

وإذا كانت الخردة عبارة عن آلة متقادمة, على المراجع التأكد من أن القيد الصحيح يكون ما يلي :

من مذكورين

xx		ح/ النقدية
xx		ح/ مجمع الإهلاك
xx		ح/ خسائر بيع الأصول
	xx	إلى ح/ الآلات

ولقد أدى التسجيل غير الصحيح للعملية إلى تحويلها من خسارة إلى أرباح. ويجب على المراجع فحص العملية بالاستعلام وفحص المستندات المؤيدة

وتعتمد فعالية بحث المراجع عن أصول مباعة غير مسجلة على معرفته بالمنشأة و كما فى مراجعة المدفوعات المقدمة فأن انخفاض فى التغطية التأمينية للممتلكات قد يرجع الى بيع بعض الأصول. وعلى المراجع تقصى أي تخفيض له دلالة فى التغطية التأمينية لتحديد ما اذا كان سببه لبيع الأصول , وفى هذه الحالة هل تم تسجيل البيع بطريقة مناسبة. ويوضح هذا المثال ضرورة اهتمام المراجع بان عمله فى احد الحسابات سيكون له ارتباط مباشر بتحققه من حسابات أخرى. وحين عمله على الإضافات الى الأصول الثابتة, يلاحظ المراجع ما اذا كانت الإضافات الهامة جديدة بالكامل أم إحلال لأصول قديمة. نظرا لأن الاستبدال يتضمن ان الأصول القديمة قد تم التخلص منها حين إحلال أصول جديدة محلها فى الخدمة, ويمكن للمراجع استخدام هذه المعلومات فى تحديد ما اذا كانت الأصول المباعة قد سجلت فى الدفاتر المحاسبية.

وتتضمن الإجراءات الأخرى للبحث عن الأصول المباعة غير المسجلة فحص حسابات الإيرادات المتنوعة أو الإيرادات الأخرى للتعرف على مبيعات الخردة, و الاستفسار من الإدارة ومن العاملين بالمصنع, والزيارة المخططة جيدا للمصنع. فإيرادات بيع الأصول الثابتة قد تكشف عن عدم تسجيل بيع الأصل بطريقة صحيحة وعلى المراجع تقصى ذلك اذا كانت القيم كبيرة. وفى هذا الصدد على المراجع الأخذ فى الحسبان سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية على تجميع وبيع الأصول المخردة. فعدم وجود رقابة فى هذه المنطقة (وهو أمر منتشر) يمكن أن يؤدى ليس فقط الى عدم تسجيل بيع الأصول, وإنما أيضا الى التلاعب فى إيرادات بيع الأصول المخردة.

ويجب ان تتضمن الاستفسارات عن العمليات وعن الإداريين مناقشة ليس فقط البيع الفعلي الذى تم خلال العام وإنما أيضا الأصول الموجودة ولكن لم يصبح لها استخدام. فمثلا, قرار عدم الاستمرار في خط إنتاجي سيؤدى إلي الاستغناء عن عديد من الأصول المستخدمة في الإنتاج بهذا الخط. وأي معدة مازالت موجودة يجب تسجيلها كأصل غير مستغل كما يجب تخفيض قيمتها (بعد الأخذ في الحسبان للقيمة المجمعة للإهلاك) إلي القيمة المتوقع تحقيقها عند التخلص منها. وقد يكون من المناسب إعادة تبويب الأصول غير المستغلة إلي بند أصول أخرى اذا لم تعد صالحة للاستخدام في الإنتاج.

ويجب ان يقوم المراجع بزيارة المصنع في المراحل الأولى للمراجعة, نظرا لأنها توفر لـه معرفة عمليات الإنتاج التي سو ف تصبح هامة في المراحل الأخرى للمراجعة, كذلك في البحث عـن الأصول المباعة التي لم

تسجل. ويتم تنسيق زيارة المصنع في بعض الحالات مع جرد المخزون. وحتى يمكن اكتشاف الأصول المباعة وغير المسجلة يجب تخطيط زيارة المصنع بعناية. حيث ان التجول بالمصنع للبحث عن مفردة معينة من المعدات قد لا يقدم أية قرينة على المبيعات غير المسجلة (بالرغم من أنها مفيدة في التأكد من الوجود المادي للإضافات). وخلال البحث عن المبيعات غير المسجلة للأصول, يهتم المراجع بالمعدات التي ليست بالمصنع ولكنها مازالت موجودة بالدفاتر. ولجعل الاختبار فعالا, يجب على المراجع اختيار آلات معينة من الدفاتر المحاسبية والبحث عنها خلال زيارته للمصنع. وأي اصل لم يجده سيمثل مبيعات أصول لم تسجل يجب استبعادها من الأصول بالدفاتر. ونظرا لطبيعة أعمال المراجعة في البحث عن مبيعات الأصول الثابتة غير المسجلة, عادة ما يسجلها المراجع في مذكرة.

مراجعة أقساط الإهلاك

قد يغرق المراجع في تفاصيل العمليات الحسابية لحساب أقساط الإهلاك ويفقد النظرة الشاملة لحساب الإهلاك. فعليه تذكر ان مصروف الإهلاك ينتج من تخصيص تكلفة الأصول على الحياة الإنتاجية المتوقعة بطريقة من طرق الإهلاك. وعادة, ما يتم اختبار مجموعة لأصول التي لها نفس الحياة الإنتاجية ونفس معدل الإهلاك مثل المباني والآلات على أساس اختبارات شاملة للمجموعة. فمثلا, اذا ما استهلكت للآلات باستخدام طريقة القسط الثابت لمدة عشر سنوات و قدرت قيمة الخردة بنسبة ١٠٪, يمكن للمراجع إيجاد متوسط الأصول أول وآخر المدة ويخفض

الناتج بمقدار ١٠٪, ويضرب الباقي في ١٠٪. وهذا الرقم لن يعادل مصروف الإهلاك الذى حسبه العميل نظرا لعدم تساوى معدلات إضافة وبيع الأصول على مدار السنة, ولوجود الأصول المهلكة بالكامل وما زالت تعمل في الإنتاج, ولعناصر أخرى, وتقدم هذه الطريقة فكرة للمراجع عن مدى معقولية العمليات الحسابية التي قام بها العميل. فإذا ما كانت القيمة الناتجة من العمليات الإجمالية مختلفة تماما عن ما هو بدفاتر العميل, يصبح من الضروري اجراء اختبارات تفصيلية لكل اصل.

ويجب ان يقتنع المراجع بأن العمليات الحسابية المستخدمة في حساب أقساط الإهلاك هي نفس العمليات التي طبقت السنة السابقة بثبات. وعليه فحص ليس فقط العناصر الظاهرة, مثل معدل وطريقة الإهلاك, ولكن أيضا عناصر أخرى, مثل القيمة المقدرة للخردة, وطريقة التعامل مع الإضافات والمبيعات التي تمت خلال السنة. فمثلا, طريقة حساب عدد الشهور التي عمل فيها الأصل قد تكون اقل وضوحا وان كان تأثيرها كبيرا على قسط الإهلاك اذا ما كانت الإضافات كبيرة في أول أو آخر العام. يقضى النظام المحاسبي الموحد بحساب قسط كامل للأصل الذى عمل خلال ربع السنة ولو يوم واحد, وبحساب نصف قسط لفترة ربع السنة اذا توقف الاصل عن العمل ربع سنة بالكامل.

إجراءات المراجعة اللازمة للتحقق من أقساط الإهلاك

من الضروري حين مراجعة أقساط الإهلاك, أن يتعرف المراجع على العناصر التي يمكن ان تؤدى إلى أخطاء أو تحريف, وإجراءات المراجعة اللازمة لاكتشافها. لاحظ العمليات الحسابية التالية :

التكلفة		٥٠٠٠٠ قد تكون تكلفة الأصل غير صحيحة (١)
معدل الإهلاك	(١٠ سنوات قسط ثابت)	٠,١٠ عمر الأصل قد يكون غير مناسب (٢) والطريقة قد لا تكون مقبولة قبول عام(٣)

قسط الإهلاك		٥٠٠٠العمليات الحسابية قد تكون غيرصحيحة(٤)
		=====

إجراءات المراجعة :

(١) تتبع تكلفة الأصل إلى دفتر أستاذ الأصول الثابتة والى أوراق عمل المراجع.
(٢) تقييم مدى مناسبة العمر الإنتاجي المتوقع, والتغيرات ال‍تقنية, وعمر الأصول المماثلة.
(٣) يحتاج المراجع إلى تحديد مدى قبول الطريقة المستخدمة قبولا عاما. وليس من مهامه تقييم ما إذا كانت طريقة أخرى من المقبولة قبولا عاما أكثر ملائمة في حساب الإهلاك, ما لم يكن هنالك تغيير في الطريقة المستخدمة.
(٤) إعادة أجراء العمليات الحسابية لقيمة الإهلاك.

وعلى المراجع التأكد من عدم حذف أي شئ من العمليات الحسابية مثل قيمة الخردة.

وعلاوة على اختبار مصروف الإهلاك عن السنة, يجب على المراجع تقييم كفاية رصيد مجمع الإهلاك. والمراجع ليس مقيما, ولكن الإهلاك لا يشمل مشكلة تقييم , فهو اجراء للتخصيص, ويمكن للمراجع استخدام حكمه الشخصي لمدى معقولية تخصيص التكلفة المتبقية للأصل على المدة المتبقية من حياته الإنتاجية. وفي تقدير مدى معقولية الحياة الإنتاجية المتبقية

للأصل, يجب أن يأخذ المراجع في الحسبان ليس فقط حالته الطبيعية, وانما أيضا التطورات التقنية وعوامل أخرى في الحسبان. فمثلا, الحياة الإنتاجية المتبقية لكاميرات الفيديو المملوكة لإحدى محطات التليفزيون وقدرها ١٥ سنة ستكون غير مقبولة بمقارنتها بالكاميرات الحديثة. كذلك, تحديد الحياة الإنتاجية لأنابيب الغاز الطبيعي بمدة ٣٠ سنة في الوقت الذى يتوقع فيه نفاد احتياطي الغاز الطبيعي خلال عشر سنوات يعتبر غير مقبولا أيضا. (يجب مراعاة احتمالات الاكتشافات الجديدة في المستقبل). مثل هذه الأمثلة توضح أهمية النظر إلي طبيعة كل منشأة على حدة حين القيام بالمراجعة.

الإفصاح عن الأصول الثابتة

على المراجع تحديد مدى كفاية الإفصاح عن الحالة التشغيلية للأصول الثابتة. ويطلب وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما الإفصاح عن قيم الإهلاك وطرق حسابه. علاوة على ذلك, يجب الإفصاح عن أية أقساط مستحقة أو رهونات تمت على الأصل. حيث ان عديد من الأقساط تظهر عند شراء الأصول. وعند مراجعة الإضافات للأصول, يكون على المراجع الحذر من الأقساط المرتبطة بالتبادل غير النقدي للأصول (السداد في شكل أسهم أو منتجات أو أصول أخرى). ويمكن اكتشاف وجود رهن أو تقديم الأصل كضمان من فحص الكمبيالات , ومحاضر المجالس, والسندات, واتفاقيات القروض, والمصادقات من المؤسسات المالية, والاستفسار من الإدارة.

ملخص للاختبارات الشاملة للأصول الثابتة

* اجراء المراجعة التحليلية.

* تحليل الإضافات إلى الأصول الثابتة وفحص فواتير الموردين الواردة, والشيكات المسددة, ومحاضر الاستلام, وقرارات الرسملة.

* تحليل مصاريف الإصلاح والصيانة وفحص فواتير الموردين الواردة, والشيكات المسددة, ومحاضر الاستلام, وقرارات التحميل على المصروفات.

* فحص الأصول الثابتة المستبعدة بت.. تكلفتها و مجمع إهلاكها إلى الأستاذ تحليل الأصول الثابتة.

* البحث عن الأصول المملوكة والأصول المستبعدة والتي لم تسجل بالدفاتر, بالاستفسار من الإدارة والعاملين بالإنتاج, وبزيارة المصنع لتحديد مدى وجود الأصول المعينة, والاستعلام عن الإضافات الجوهرية التي تمت للإحلال, وعن الانخفاض في أقساط التامين, وعن قيمة مبيعات الخردة.

* فحص مصروف الإهلاك بالنظر إلى تكلفة الأصل, والعمر الإنتاجي المتوقع, وطريقة الإهلاك.

* تقييم كفاية مجمع الإهلاك.

* فحص الإضافات للأصول, اتفاقيات القروض, المحاضر, والمصادقات, والاستفسارات الموجهة للإدارة للتعرف على الأقساط, والمرهونات, وغيرها مما يستوجب الإفصاح.

١- عند مراجعة القوائم المالية لإحدى الشركات لأول مرة اكتشف المراجع ان الكثير من المصروفات الرأسمالية عولجت كمصروفات إيرادية خلال السنوات الثلاثة السابقة, وضح اثر هذه الأخطاء على القوائم المالية للسنة الحالية.

٢- هل يجب ان يقوم المراجعون بجرد الأصول الثابتة ؟ اشرح.

٥-وضح الاختبارات المتعددة التي يستخدمها المراجع لاكتشاف. عدم تسجيل الأصول الثابتة التي يتم الاستغناء عنها.

٦- عد برنامج لمراجعة مصروف ومجمع أهلاك الأصول الثابتة.

الفصل الثالث

التحقق من المخزون



يعتبر المخزون أحد أهم الحسابات في عديد من الصناعات و متاجر التجزئة و الجملة . و نظرا لتأثيره على كل من راس المال العامل و مجمل الربح , فان تحديد قيمه المخزون يمكن ان يتضمن عمليات حسابية من أكثر العمليات تعقيدا في النظام المحاسبي . لذلك , فأن إمكانية خضوع المخزون إلى توجيه خاطئ و تقييم خاطئ غالبا ما يستلزم إجراءات تحقق متوسعة إذا ما كانت قيمته كبيرة (ارتفاع درجه المخاطر المرتبطة).

و يتكون المخزون من الوحدات المادية المتاحة للبيع, أو للاستهلاك في إنتاج السلع الصالحة للبيع , و عادة ما يتم أضافه الخامات اللازمة لإنشاء الآلات و المباني ضمن المخزون إلي حين الحد منها.

و يخضع المخرون لعديد من النشرات المحاسبية التي تصدرها الجمعيات المنظمة للمهنة. و أساسا. تحدد هذه النشرات ان المخرون يجب ان يقيم بالتكلفة و يمكن ان تتحدد هذه التكلفه بأي طريقة من الطرق التي تفترض تدفق معين لعناصر التكاليف.(الوارد أولا صادر أولا , الوارد أخيرا صادر أولا , المتوسط الخ) و يجب ألا يقوم المخزون بأعلى من سعر السوق (بصفة عامة تكلفه الإحلال أو صافى القيمة المحققة أيهما اقل).

و بالرغم من أن الأساس المستخدم في تقييم المخزون يبدو مباشرا , فان المراجع سيواجه بعديد من المواقف التي لا تتفق تماما مع هذا الأساس . و يحصل المراجع على سمعته المهنية بالوصول إلى حكم دقيق عن الأساليب المحاسبية المناسبة في هذه الحالات. لاحظ المثال التالي, يعمل أحد المصانع بأقل من طاقته نتيجة لنقص أوامر الإنتاج, هل تعتبر الزيادة في التكاليف الثابتة للوحدة من تكلفه مخزون , أم أنها تكلفه طاقه عاطلة يجب آن تحمل على المصاريف ؟. يقوم أحد العملاء بتسويق منتج جديد لم يلائم احتياجات المستهلكين و مبيعاته بطيئة للغاية ما هي صافى القيمة المحققة للوحدات الموجودة و عددها ١٠٠٠٠٠ وحدة بينما يتم بيع ١٠٠ وحدة فقط أسبوعيا بسعر ٥٠ جم للوحدة ؟ يبيع أحد العملاء كيماويات يتغير سعرها في السوق (لدرجه كبيره) و بعد نهاية السنة المالية انخفض السعر انخفاضا كبيرا هل يجب تخفيض قيمه المخرون

لتعكس السعر المنخفض بالسوق ؟.آم يتجاهل الانخفاض في السعر على أساس آن مثل هذه التقلبات عاديه و متوقعة .

و نظرا للتعقيدات في العمليات الحسابية لحساب قيمة المخزون , يجب على المراجع ان يهتم بعدم الثبات في إجـراءات المخزون . فتغيير في التسعير من طريقه الـوارد أولا صـادر أولا إلى طريقـه المتوسط المرجح ستكون واضحة , ولكن تغيير طريقة تحديد الكميات قد تكون أقل وضوحا (أدراج وحدات بمخزون آخر الفترة الحالية كانت معالجة على أنها مخردة في جرد السنة السابقة). كذلك في تغيير طريقة التسعير (كما في تضمين تكلفة إدارة المخازن ضمن تكلفة المخزون في أحد السنوات وعدم أدراجها في سنوات أخرى) مثل هذه الممارسات تكون أقل وضوحا ولكن تأثيرها على الأرباح يكون هاما.

ويفحص المراجع ويختبر نظام محاسبة التكاليف المطبق لدى العميل حين اختباره لتسعير المخزون. ولإجراء ذلك يجب أن يلم المراجع بنظم التكاليف الأكثر استخداما مثل نظام تكاليف المراحل, ونظام تكاليف الأوامر, ونظام التكلفة على أساس النشاط, ونظام تكلفة الإنتاج في الوقت المناسب. كذلك يجب على المراجع تفهم التدفق الطبيعي لعناصر التكاليف خلال تسهيلات العميل حتى يتفهم عمليات نظام التكاليف , وبمعنى آخر أن يتفهم ما وراء الأرقام.

ويرتبط نظام الرقابة الداخلية للمخزون بالشراء , والاستلام , والتخزين , والشحن , والمحاسبة , ويجب الفصل بين هذه المهام لأكبر

درجة ممكنة. علاوة على ذلك , يجب أن يتبع العميل إجراءات لتأكيد صحة المخزون بما فى ذلك وجود تعليمات مكتوبة محددة لمعاملات المخزون, مسك بطاقات المخازن مرقمة مسبقا, الجرد المستمر لأصناف المخزون... الخ.

ونظرا لأن الرقابة الداخلية على المخزون ترتبط بعديد من المعاملات التى يجب أن يأخذها المراجع فى الحسبان , فعليه الأخذ فى الحسبان نتائج الاختبار الأخرى , مثل اختبارات المشتريات (الشراء و الاستلام) , والمدفوعات النقدية (حسابات الموردين), والأجور (تكلفة الأجور) , والمبيعات (التسليم), جميعها تؤثر على التحقق من المخزون. والاختبارات التى تخدم أغراضا مزدوجة فى مراجعة المخزون تتضمن الجرد الفعلي للمخزون, واختبارات التسعير. ووفقا لتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية المفروض على المخزون يحدد المراجع نطاق الإجراءات التالية للمراجعة. فمثلا قد يخفض المراجع من نطاق فحصه لحسابات المخزون اذا وجد فصل بين مهام التصريح بالشراء, وتسجيل المشتريات , والمحافظة على الأصول الناتجة عن عملية الشراء.

أهداف التحقق من المخزون

تهدف مراجعة المخزون الى :

١- تحديد ما اذا كانت القيمة الظاهرة لمخزون آخر المدة بالقوائم المالية تمثل كل الوحدات (الشمول) بالمخازن وبالطريق أو بالجمارك (الوجود).

٢- تحديد ما اذا كان المخزون مقوم بطريقة مناسبة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ووفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما, والمتبعة بثبات (التقييم).

٣- تحديد ما اذا كان المخزون مملوكا للعميل وما اذا كان هنالك رهن أو ضمانات مقيدة لحركة المخزون, ومدى الإفصاح عن ذلك (الملكية و الإفصاح).

٤- تحديد مدى وجود مخزون فائض , أو بطئ الحركة , أو مكون من أصناف متخصصة , وأن تقييم هذه الأنواع وتبويبها قد تم بطريقة مناسبة (التقييم والإفصاح).

الخطوة الأولى في مراجعة المخزون هي تقدير مخاطر الرقابة المرتبطة بالتحقق من المخزون , وكنتيجة لهذا التقدير يحدد المراجع نطاق عمله. فمثلا , اذا ما تم مسك المخزون على أساس مستمر , وحفظ فى مناطق تخزين جيدة تحت رقابة أمين مخزن ليس له مهام أخرى مرتبطة بالمخزون , سيقوم المراجع بفحص محدود للمخزون , ويجرى اختبارات أقل حين جرد المخزون عما اذا كان الوضع يسمح بدخول أي من العاملين للمخازن أو كانت الأصناف محفوظة فى العراء. كذلك سيجرى المراجع مراجعة محدودة لتسعير المخزون اذا ما وجد نظام متكامل للتكاليف عن حالة عدم وجود مثل هذا النظام. أخيرا سيجرى المراجع مراجعة دقيقة لحركة المخزون خلال فترة القطع (فترة أسبوعين مثلا بعد نهاية السنة المالية) اذا وجد عدم استقلال قسم الاستلام , أو عدم استخدام محاضر استلام مرقمة مسبقا.

وما يلى أمثلة إضافية لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وللاختبارات الشاملة المرتبطة بالتحقق من المخزون :

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية على المخزون	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- استخدام نظام المخزون	١- فحص قوائم جرد

	المستمر وإجراء جرد دوري بواسطة المراجعين الداخلين.	المخزون , واختبارها مع سجلات المخزون المستمر.
٢- الملكية	٢- ضرورة موافقة مجلس الإدارة على تقديم المخزون كضمان أو رهنه.	٢- الاستفسار وفحص محاضر مجلس الإدارة واتفاقيات القروض للحصول على قرائن عن تقديم ضمانات
٣- الشمول	٣- مسك محاضر استلام مرقمة, ومطابقتها على فواتير الموردين.	٣- فحص اجراءات الاستلام خلال فترة القطع.
٤- التقييم	٤- مسك نظام متكامل لحسابات التكاليف و التحليل الدوري للانحرافات.	٤- فحص فواتير الموردين , وسجلات الأجور , وجداول تخصيص الأعباء المضافة.
٥- الإفصاح	٥- وجود طاقم مدرب على تقييم المخزون.	٥- مقارنة الإفصاح في القوائم المالية مع متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

وما يلى شرح للقائمة الشاملة للمخزون, وقد تم تحليل الإنتاج التام على أساس الأصناف في ملخص الإنتاج التام. وهذه الأمثلة توضح كيف يقتنع المراجع بأجمالي القيم عن طريق تحليل ومراجعة مكونات هذه القيم. وبتجميع عمود القيمة, يتوصل المراجع إلي ان القيمة الظاهرة كإنتاج تام صحيحة, ما دامت قيمة كل صنف صحيحة. ويتم تحديد القيمة للصنف

عن طريق (ا) عدد الوحدات, (ب) تكلفة الوحدة, , (ج) حاصل ضربهما. وبالتالي, اذا ما اقتنع المراجع بالعوامل الثلاثة, سيقتنع بالرقم الإجمالي لمخزون التام. وبالعكس, اذا ما حذفت أي خطوة مما سبق (مثلا تجميع خانة أجمالي القيمة), تنقطع إحدى الصلات بين القيمة الظاهرة بميزان المراجعة (وفى النهاية بالقوائم المالية) وتفاصيل أعمال المراجعة (مثل الجرد الفعلي للمخزون). وفى هذه الحالة, لا يكون لدى المراجع تأكيد على ان القيمة التي تمت مراجعتها قد ظهرت بالقوائم المالية. وإذا لم تظهر, فان أي اجراء للمراجعة تم عليها سيكون بلا معنى. لذلك, من الهام ان يحافظ المراجع على وصلة بين القيم التي راجعها والقيم الظاهرة بالقوائم المالية.

الإجراءات التحليلية

قد يعتمد المراجع إلي درجة كبيرة على الإجراءات التحليلية في مجموعة المخزون. ومن أهم المقارنات التي يجريها في هذا الصدد :

١- نسبة مجمل الربح للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٢- معدل دوران المخزون في السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣- قيمة المخزون وتكلفة المبيعات في السنة الحالية مقارنة بموازنة السنة و بالأرقام الفعلية للسنة السابقة.

٤- التكلفة المعيارية والفعلية للمفردات الهامة للمخزون للسنة الحالية وللسنة السابقة.

ويجب ان يهتم المراجع بالاختلافات الهامة للأخطاء المحتملة أو عدم الثبات في الحساب (الوجود)، التسعير، بما في ذلك التقادم (التقييم)، أو تلخيص (الشمول) المخزون.

جرد المخزون

الأجراء الأول في مراجعة وجود المخزون هو جرد المخازن. وهو اجراء هام لذا سندرسه بالتفصيل اللازم. فجرد المخزون من الإجراءات المقبولة قبولا عاما في المراجعة. والمراجع الذى يصدر رأيه دون جرد المخزون يكون عليه تحمل عبئ تبرير الرأي الذى أصدره.

ويسأل العميل عن القيام بجرد فعلى صحيح للمخزون. و بينما يفحص المراجع الجرد الذى تم لكي يقتنع بان الإجراءات التي ذكرها العميل في جرده للمخزون قد اتبعها موظفيه، وبالتالي يتأكد من صحة الحساب النهائي للمخزون. وهذا الفصل يبدو هاما، نظرا لأن المراجع اذا ما قام بالجرد وليس ملاحظة أعمال الجرد، فان المراجع سيتحمل بمسئولية خطوة هامة في إعداد القوائم المالية. و سيختل استقلاله فيما يتعلق بهذه القوائم.

وقبل بدء الجرد الفعلي, يجب على المراجع فحص التعليمات الخاصة بالمخزون والمكتوبة لـدى العميـل, والحصـول علـى كـل الإجـراءات الـتي تؤدى إلي جرد كامل وحقيقي للمخزون. والى الحد الذى يجد فيـه المراجـع إجراءات مثـل الجـرد المزدوج للعنـاصر مرتفعـة القيمـة, فـأن إجـراءات التحقق من مضاعفة العدد, أو التأكد مـن التسـجيل الدقيـق و مـن تجميـع اجماليات الجرد, ستؤدى إلي تعديل المراجع لإجراءات فحصه.

وخلال الجرد الفعلي, يركز المراجـع علـى ملاحظـة إجـراءات لجنـة الجرد التي يشكلها العميل لتحديد ما اذا كانت متفهمـة لتعليمـات الجـرد وتؤدى واجباتها بكفاءة. كذلـك يجـب علـى المراجـع اختبـار جـرد بعـض الأصناف (يعتمد النطاق على تقيـيم إجـراءات العميـل) كاختبـار إضـافي لفعالية الإجراءات. ويقوم المراجع بتسجيل بعض, وليس كل ما قام بجـرده وذلك لمقارنته بقائمة الجرد النهائية للمخزون.

والهدف من هذه الخطوة اكتشاف أي تغييرات في الجرد بعد إتمامـه, فضلا عن توفير سجل لمفردات معينة جردت بواسطة المراجع.

ملاحظة جرد المخزون
ما يلي بعض المواقف التي قد يواجهها المراجع حين جرده للمخـزون :
* تحديد عدد أطنان الفحم في تل من الفحم.

* قضاء ثمانية ساعات في ملاحظة جرد وجبات مجمدة داخل فريزر حيث درجة الحرارة اقل من ١٠ درجات.
* اعتلاء وقياس خزان بنزين في محطة تكرير يحتوى على ٥٠٠٠٠٠ جالون.
* ملاحظة جرد قطيع من الأبقار .
* تقدير نسبة تمام إنتاج طائرة ركاب بمصنع الطائرات.
* تحديد عدد أقدام الخشب في مخزن أخشاب.

المخزون الموجود لدى الغير

اذا ما حفظت قيم كبيرة من المخزون في مخازن عامة أو غيرها من مخازن الحفظ, قد يختار المراجع بين الملاحظة والمصادقة. ومن القواعد العامة ان المعرفة الشخصية للمراجع افضل من القرائن التى يحصل عليها من طرف ثالث, إلا ان ذلك ليس بدون استثناءات, كما فى حالة البضائع الصب, سيحصل المراجع على تأكيد محدود بأن مخزون عميله من القمح والذي يبلغ ٥٠٠٠ إردب موجود بملاحظته تسهيلات صومعة حبوب طاقتها ١٠٠٠٠٠ إردب بعض منها خاص بالعميل. فى هذه الحالة فان الحصول على مصادقة من مالك الصومعة يكون إجراءا مناسبا. وإذا ما استخدم أسلوب المصادقة للحصول على قرينة عن وجود المخزون, فأن اجراءات إضافية يجب أجراؤها مثل تقصى نظام الرقابة الداخلية المطبق

على مخازن الجملة, وحضـور الجرد الفعلي لمخـزن الجملـة. والهـدف هـو الحصول على قرينة على وجود مخـزن للجملـة و وجـود المخـزون كقرينـة مدعمة للمصادقة. ولقد وقع عديد من المراجعين ضحية مصادقات لمخزون غير موجود ولمخازن غير موجودة.

خلال فحص المخزون, يحصل المراجع ويختبر المعلومات اللازمة لتقييم مخزون العميل فى فترة القطع, لتحديد ان الوحدات المادية وتكلفتها المرتبطة قد تم معالجتها بثبات (الشمول). ففي مثال الإنشاج التام يجب اختبار فترة القطع لتحديد ما اذا كانت الأصناف التى دخلت فى المخزون لم تدخل فى المبيعات, والعكس بالعكس. ولاختبار المبيعات بفحص نقطة القطع, يعد المراجع جدول مماثل لما يلى

رقم الشحن	الوصف	الكمية	تاريخ الشحن	سنة الشحن وهل تم أدراجها بالمبيعات
٣٦٦أ	قمح	٣٧	٣٠-١٢-٩٥	١٩٩٥
٣٦٧	اذرة	٤	٣٠-١٢-٩٥	١٩٩٥
٣٦٨	شعير	١١٨		١٩٩٥
٣٦٩	فول	٤٤		١٩٩٥
٣٧٠	ارز	٢٥		١٩٩٥
تمت المطابقة على يومية المبيعات				

ويحصل المراجع على رقم أذن الشحن, والوصف, والكمية, وتاريخ الشحن من سجلات إدارة الشحن أثناء جرد المخزون. والسنة التى تم فيها إضافة رقم الشحن فى المبيعات يتم تحديدها فى تاريخ لاحق بعد تسجيل

كل العمليات المحاسبية. ويوضح الجدول ان المبيعات كانت سليمة بفحص فترة القطع وان الأصناف التى سجلت فى سجلات الشحن قبل نهاية العام , تم استبعادها من المخزون, و أضيفت الى المبيعات. والقرائن عن مبيعات فترة القطع يتم تجميعها بإجراءات المصادقات لقسم حسابات العملاء. وإذا ما سجل احد الأصناف كمبيعات (و في حسابات عملاء) قبل نهاية السنة ولكن لم تشحن إلا بعد نهاية السنة, فـأن المشترى يجب ان يعترض على المصادقة والتي تتضمن أصناف لم يستلمها أثرت على الرصيد. هذا مثال من عديد من الأمثلة عن العلاقة بين اجراءات المراجعة واوراق العمل.

ويؤدى المراجعين اختبارا مماثلا للقطع بالنسبة للخامات. والهدف هنا هو تحديد ما اذا كانت الأصناف المستلمة قرب نهاية العام و أدرجت بالمخزون قد تم تسجيلها كمشتريات وحسابات موردين.

مشكلة عن المخزون في فترة القطع
شحنة من المواد الخام استلمت في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥(آخر يوم في السنة) وتم جردها وقت جرد المخزون. والمفردات التي ظهرت بالجرد تم تسعيرها, وإجمالي المخزون المسعر ظهر في حساب مخزون آخرّ المدة. ولم يرسل محضر الاستلام للحسابات إلا بعد بضعة أيام من بداية السنة المالية

خلال يناير ١٩٩٦ , ولم يتم استلام فاتورة المورد ألا خلال يناير ١٩٩٦. وتم تسجيل عملية الشراء في يناير ١٩٩٦.

ولمعرفة النتائج المترتبة على هذا الخطأ, ادرس القائمة التالية لتكلفة البضاعة المباعة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥.

مخزون أول المدة	١٠٠٠	
يضاف المشتريات	٢٠٠٠٠	قيمتها أقل من الحقيقية
	٢١٠٠٠	
ناقصا مخزون آخر المدة	٣٠٠٠	تتضمن المشتريات
تكلفة البضاعة المباعة	١٨٠٠٠	

ظهرت تكلفة المبيعات بأقل من قيمتها (و صافى الربح بأزيد من قيمته) نظرا لأن المفردات قد دخلت في مخزون آخر المدة ولم تسجل كمشتريات حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٥.

ويسجل المراجع أرقام آخر محاضر استلام تمت فى نهاية السنة. وكل المفردات التى سجلت فى هذه المحاضر يجب تسجيلها كمشتريات خلال الفترة محل المراجعة. وكل المفردات التى دخلت فى محاضر السنة التالية يجب تسجيلها كمشتريات فى السنة التالية.

و قد يستغرق جرد المخزون فى بعض الشركات الكبرى, عدة أيام. مما يسبب صعوبة تحديد ما اذا كانت المواد المستلمة خلال الفترة قد

تم تضمينها فـى المخـزون (ولذلـك يجـب تضمينهـا أو عـدم تضمينهـا فـى المشـتريات). ويجـب ان يخطـط المراجـع اختبـارات فـترة القطـع لمثـل هـذه المواقف بعناية.

وبالرغم من ان الوقت الذى يؤدى الى انتقال الملكية يحدد تسجيل المبيعات و المشـتريات, فانـه مـن المعتـاد تجاهل ذلـك للعمليـات الروتينيـة محدودة القيمة. وذلك لتبسـيط عمليـة التسـجيل, حيـث يسـتخدم تـاريخ الاسـتلام أو الشـحن لتسـجيل المبيعـات والمشـتريات أكـثر مـــن الالـــتزام بالتاريخ الوارد فى شروط الشحن (مثلا التسليم على ظهـر السـفينة FOB أو التسليم محل البائع). ومن الطبيعي استخدام تاريخ انتقال الملكيـة قانونـا للمعاملات الهامة أو غير العادية. ومع ذلك, نادرا ما سينفق المراجـع وقتـه فى فحص الفواتير لمعرفـة شـروط الشـحن حـين فحصـه لنشـاط الشـحن والاستلام عن فترة القطع.

اختبار تسعير المخزون

تحدد طريقة التسعير ونوع نظـام التكـاليف الـذى يطبقـه العميـل اجـراءات المراجعـة اللازمـة لاختبـار تسـعير المخـزون. ونظـرا لأن طـــرق التسعير ونظـم التكـاليف تختلف لدرجـة كبيرة, فـان اجـراءات المراجعة ستختلف تبعا لذلك. فحساب المخزون على أسـاس الـوارد أخـيرا صـادر أولا يتطلب ليس فقط تسعير المفردات بذاتها, ولكـن أيضـا حسـاب عـام

لمجموعات المخزون وفقا لدليل أسعارها. وحساب المخزون التام باستخدام الوارد أولا صادر أولا أو متوسط التكلفة يمكن ان يتحدد باستخدام نظام تكاليف الأوامر أو المراحل أو التكاليف المعيارية. ومراجعة نظام تكاليف الأوامر عادة ما يرتبط بفحص تجميع التكاليف للأوامر المختلفة خلال حسابات المراقبة (المواد, الأجور, والأعباء غير المباشرة) واختبار هذه التكاليف في الإنتاج تحت التشغيل في نهاية السنة. ويركز مراجع نظم تكاليف المراحل على تدفق التكاليف وتجميعها على أساس مراكز التكاليف للمنتجات الرئيسية. وفي نظم التكاليف المعيارية يركز المراجع على اختبار تجميع التكاليف المعيارية للأصناف الرئيسية من المخزون وفحص الاختلافات للوصول الى تقريب للتكلفة الفعلية.

وتعتبر التكلفة عنصرا ضمن عديد من العناصر في تسعير المخزون. فعلى المراجع التأكد من ان التكلفة لا تزيد عن أسعار السوق. فكما سبق الذكر بأن التكلفة الأستبدالية أو صافي القيمة المحققة أيهما اقل هي المبدء المحاسبي المناسب لتسعير المخزون. واختبار التكلفة الأستبدالية عادة ما يتم على أساس إجمالي بفحص تكلفة وحدة المنتج بعد نهاية السنة علاوة على فحص تكلفة الوحدة من الخامات الرئيسية. والانخفاض في أي من هاتين التكلفتين سيدل على ان تكلفة الاستبدال اقل من تكلفة المخزون وانه يجب اجراء تحليل تفصيلي. وعادة ما تعرف صافي القيمة المحققة على أنها صافي سعر البيع ناقصا التكلفة المتوقعة لإتمام عملية البيع. والتي تقدر

كنسبة مئوية من صافى القيمة البيعية وتحسب بقسمة إجمالي مصاريف البيع على المبيعات.

الاختبارات على تجميع وتلخيص المخزون

يجب ان يتأكد المراجع من أن المخزون قد تم تجميعه و تلخيصه بطريقة مناسبة (الشمول و التقييم). و تتضمن الاختبارات على تجميع المخزون (١) تتبع الكميات المادية إلي الجرد الفعلي الذى قام به العميل والى جدول الاختبارات على الكميات والذي أعده المراجع, (٢) تتبع الأسعار إلى سجلات العميل لمحاسبة التكاليف والى اوراق عمل المراجع الخاصة باختبار التسعير,(٣) فحص وحدة القياس لمعرفة مدى معقوليتها بالنسبة إلي الكميات والأسعار (مثلا, اذا كان البويات تسجل وتجرد بالجالون ولكن تسعر على أساس البرميل, يمكن ان يتسبب ذلك في حدوث أخطاء كثيرة في المخزون), (٤) اختبار العمليات الحسابية لضرب الكمية في السعر, و (٥) تجميع قيمة كل صنف من أصناف المخزون للوصول إلي أجمالي قيمة المخزون. وإذا ما سجل المخزون بملف على حاسب العميل واستخدم المراجع الحاسب في أعمال المراجعة, فأن معظم هذه الإجراءات ستتم باستخدام أسلوب العينات.

فحص المخزون المتقادم, والزائد, أو بطئ الحركة

يجب ان يمتد فحص المراجع للمخزون المتقادم, والفائض, أو المخزون بطئ الحركة إلي ابعد من مجرد الاستقصاء والملاحظة خلال جرد المخزون بحيث يغطى الاستعلام من الإدارة العليا وفحص سجلات المخزون المستمر أو غيرها من الطرق المستخدمة. وبالرغم من ان الإدارة العليا قد لا تكون متعايشة مع استخدام الصنف المعين تعايش مشرف المصنع مثلا, إلا انهم سيكونون اكثر دراية بالقرارات الخاصة بالسياسات الرئيسية والتي تؤدى إلي تقادم كم كبير من المخزون, مثل خطط عدم الاستمرار في إنتاج احد المنتجات أو تنفيذ تغيير جوهري في احد المنتجات أو خطوط الإنتاج. ولهذا السبب فأن موضوع المخزون المتقادم يدرس مع الإدارة العليا وغالبا ما يضمن في خطاب المراجع للإدارة. وعادة ما يتم فحص سجلات المخزون المستمر لتحديد ما اذا كانت الكمية الموجودة سوف تستخدم في وقت مناسب على أساس معدلات الاستخدام السابق.

فحص رهن أو تقديم المخزون كضمان

تتماثل إجراءات مراجعة المخزون الهادفة إلي اكتشاف وجود أي رهن أو تقديم المخزون كضمان, مع تلك الخاصة بحسابات العملاء, بما في ذلك فحص المحاضر واتفاقيات القروض, المصادقة من المؤسسات المالية

التي يتعامل معها العميل, والاستفسار من الإدارة. واحد خصائص رهن المخزون أو تقديمه كضمان تتمثل في انه قد يحجز أو يوضع في مخازن منفصلة عن بقية المخازن, وقد تضع المؤسسة المالية يافطة توضح ان المخزون الموجود بهذه المنطقة مقدم كضمان, كما تقوم مؤسسات أخرى بوضع مراقبين لها في هذه المخازن للتأكد من تنفيذ بنود الاتفاق, كما تقوم بالتفتيش المستمر على المخازن المقدمة كضمان. مثل هذه القيود على المخزون يجب ان تكتشف أثناء ملاحظة جرد المخزون.

الإجراءات الأخرى للمخزون

لا يوجد مدخل وحيد للتحقق من المخزون. فبعض أنواع المخزون تحتاج إلي فحوص معملية (للتأكد, مثلا من ان خزان تحت الأرض للبنزين لم يملاء بالمياه). و تلعب خبرة المراجع دورا كبيرا في مراجعة المخزون. وقد يطلب المراجع من الإدارة خطاب رسمي بأن كل المخزون الزائد والمتقادم قد تم تقويمه على أساس صافي القيمة المحققة وان العميل يملك كل المخزون الوارد بالميزانية.

يعتبر التلاعب في المخزون سببا رئيسيا لفشل المراجعة. وما يلي بعض ما قيل عن أسباب المشاكل التي تظهر حين مراجعة المخزون :

*... عادة ما يتم غش المراجعين نظرا لأنهم يأخذون عينة صغيرة من البضائع .. ويعتمدوا في الجرد على ما تقوله الإدارة.

* ... يسمح المراجعين لموظفي العميل بتتبعهم وتسجيل أين قاموا باختباراتهم على الجرد. وبذا تتمكن الإدارة من التلاعب في الأصناف التي لم تخضع لاختبارات المراجع.

* ... البضائع المحولة بين المصانع اعتبرت موجودة بالمصنعين.... وثبت ان المستندات الخاصة بالتحويل للمصنع الثاني كانت مزورة.

* ... بعض المراجعين الذين حضروا الجرد كانوا حديثي التخرج .. وفي كل مرة كانت وجوههم تتغير ولم يكن هنالك أي استمرارية في فريق المراجعة.... ولم يظهر المراجع الرئيسي طوال عمليات جرد المخزون.

* ... تابع المراجع جرد المخزون في خمس مواقع فقط وأخطر العميل مسبقا بالمخازن التي سيتوجه لفحصها. لذا لم يقم العميل بأية عمليات تلاعب بأي من الخمس مواقع المحددة. وانما قام بالتلاعب في المخزون في بقية المواقع التي علم ان المراجع لن يتوجه إليها.

* ... قام المراجع بملاحظة وجود ١٠٠ شريحة ذاكرة من نوع معين و ٥٠٠ من نوع آخر, وفي مقابلة مع المدير المالي أخطره بوصول

شحنة تحتوى على ١٠٠٠ شريحة من النوع الأول, و ٩٠٠ شريحة من النوع الثاني, وانه قد تم تسجيلها. ولم يفحص المراجع هذه الشحنة وما اذا كانت حقيقية.

ملخص لأهم الاختبارات الشاملة للمخزون
* القيام بالمراجعة التحليلية. * فحص جرد العميل لكميات المخزون وإجراء اختبارات على الكميات. * اجراء العمليات الحسابية ومراجعة بطاقات أصناف المخزون. * اختبر استلام وصرف المخزون عن فترة القطع. * اختبر التسعير لتحديد مدى استخدام التكلفة أو السوق أيهما اقل. * اختبر القوائم الملخصة المخزون. * تقصى المخزون المتقادم, والفائض, وبطئ الحركة عن طريق الاستعلام, والملاحظة, ومراجعة سجلات المخزون المستمر. * البحث عن مدى تقديم المخزون للرهن أو كضمان بفحص المحاضر, واتفاقيات القروض, والمصادقات.

أسئلة وتطبيقات

١- ما هي أهداف المراجع من ملاحظة جرد المخزون ؟

٢- ما هي طرق التسعير التي تستخدم لتحديد تكلفة المخزون ؟

٣- ناقش المشاكل التي يجب ان يتوقعها المراجع عند تخطيط ملاحظة جرد المخزون والتي ترجع إلى : (١) الأماكن المختلفة للمخازن, (٢) طبيعة المخزون.

٤-أ-لماذا يعطى المراجع أهمية خاصة لمراجعة مخزون آخر المدة ؟

ب- يمكن تقسيم واجبات المراجع بالنسبة لبضاعة آخر المدة إلى :

واجبات قبل الجرد, وواجبات أثناء الجرد , وواجبات بعد الجرد.

والمطلوب ان تبين تلك الواجبات.

التحقق من المدينون



عادة ما تمثل حسابات المدينون إيرادات لم تحصل بعد , وقد تتضمن مفردات أخرى مثل الغرامات والتعويضات والمديونيات الأخرى مثل قيمة مبيعات الخردة والأصول التي تم حيازتها ليس بغرض إعادة البيع , والإيرادات المستحقة مثل الفوائد والعمليات المنجزة من عقود الإنشاءات (تقوم على أساس نسبة مئوية من الإنجاز).

ويفترض في حسابات المدينون والتي تظهر ضمن الأصول المتداولة أنها قابلة للتحصيل خلال سنة مالية, وتبوب بقية حسابات المدينون كأصول طويلة الأجل. و يجب ان تظهر الكمبيالات المسحوبة على العاملين أو حساباتهم الشخصية مع الشركة في حسابات مستقلة ولا تدخل ضمن حسابات العملاء.

وفى بعض الحالات يتم تقديم حسابات العملاء كضمان للحصول على قرض أو تسهيلات ائتمانية وفى هذه الحالة يطلب الإفصاح عن الالتزامات المباشرة أو العارضة والتي تظهر نتيجة هذه المعاملات.

ويجب عدم إظهار بيانات العملاء بقيمة تزيد عن صافى قيمتها المحققة. ويستخدم حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لتخفيض القيمة الي القيمة المتوقع تحقيقها .و يجب ان يكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كافيا لتغطية الخسائر في الحسابات التي عرف عدم إمكانية تحصيلها وأيضا للحسابات المتوقع عدم تحصيلها. علاوة على ذلك , يجب أن يكون الحساب كافيا لتغطية الخصم وغيره من المسموحات.

ويتطلب هيكل الرقابة الداخلية لحسابات العملاء الفصل بين مهام مسك حسابات العملاء, وبين مهام استلام النقدية , و مهام مسك حساب إجمالي العملاء , و مهام اعدد مستندات البيع, واستبعاد الديون المعدومة , والموافقة على منح الائتمان.

أهداف التحقق من حسابات المدينون

تتمثل أهداف التحقق من أرصدة المدينون في :

١- تحديد ما إذا كانت القيم الظاهرة لحسابات المدينون بالقوائم المالية تمثل كل (الشمول) القيم المستحقة على الغير (الوجود) , والمملوكة للمنشأة (الملكية).

٢- تحديد ما إذا كانت حسابات المدينون قد تم تقييمها على أساس صافي القيمة المحققة (التقييم).

٣- تحديد مدى صحة تبويب حسابات العملاء بطريقة مناسبة (العرض والإفصاح).

٤- تحديد مدى الإفصاح عن كل القيود والمرهونات والضمانات المقيدة لحسابات المدينون (الإفصاح).

إجراءات واوراق عمل مراجعة المدينون

يجب ان يبدأ المراجع العمل في هذا القطاع بتفهم هيكل الرقابة الداخلية للعميل فيما يتعلق بالمبيعات , و الشحن , و إعداد الفواتير , و حسابات المقبوضات النقدية. ثم عليه تقدير درجة المخاطر المرتبطة بحسابات المدينون. ويؤثر تقييم المراجع لهذه المخاطر على نطاق أعماله في هذه المجموعة من الحسابات وخاصة على نطاق المصادقات على أرصدة الحسابات والتي يرسلها الى العملاء.ويؤدى وجود نظام رقابة داخلية جيد الى تخفيض عدد المصادقات المرسلة.

ومن اجراءات الرقابة الأخرى والتي تؤثر على طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات الشاملة للتحقق من حسابات المدينون نجد :

١- يؤدى عدم وجود سياسة ثابتة لتوفيق الحسابات الشخصية للعملاء مع حساب إجمالي العملاء بالأستاذ العام , ووجود عدد كبير من الأرصدة الشاذة ستجعل المراجع يزيد من عدد المصادقات اللازمة.

٢- قيام المراجع الداخلي بفحص دوري لحسابات العملاء قد يمكن المراجع الخارجي من تخفيض عدد المصادقات.

٣- قد يؤدى وجود قسم (إدارة) مستقلة للائتمان والتحصيل مزود بإجراءات فعالة للتحصيل من العملاء الى تمكين المراجع من تخفيض نطاق تحليله واختباراته لمدى قدم أرصدة العملاء.

وتظهر أمثلة أخرى لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية والاختبارات الشاملة لحسابات المدينون كما يلي.

التحقق	امثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	امثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- ضرورة وجود مستند لتسليم البضائع قبل أعداد فاتورة المبيعات وتسجيلها.	١- الحصول على مصادقة من العملاء على صحة الرصيد .
٢- الملكيه	٢- ضرورة موافقة مجلس الإدارة على تقديم الضمانات أو الرهن وعلى سياسات منح الائتمان.	٢- الاستفسار وفحص محاضر مجلس الإدارة واتفاقيات القروض للحصول على قرائن عن الضمانات المقدمة.
٣-الشمول	٣- ضرورة الترقيم المسبق لمستندات الشحن والتسليم والتي يتم مطابقتها على فواتير البيع.	٣- مقارنة الوحدات المسلمة بسجلات الشحن والتسليم مع الوحدات المسجلة بدفتر المبيعات.
٤- التقييم	٤- ضرورة إعداد تقرير شهري بواسطة إدارة الائتمان لتقييم	٤- الاستعلام من مدير الائتمان وفحص حسابات

	وضع كل الحسابات التي تخطت موعد التحصيل.	المدينين المتأخرين عن السداد.
٥-الإفصاح -	٥- ضرورة موافقة مجلس الإدارة على المعاملات الاطراف المرتبطة.	٥- الاستفسار وفحص محاضر مجلس الإدارة للحصول على قرائن عن المعاملات مع الاطراف المرتبطة.

يجب على المراجع إعداد كشف بأرصدة حسابات المدينون لتحديد قيم وأنواع الحسابات الشخصية بحسابات المدينون. ويوضح الشكل التالي أن حسابات شركة النصر تتكون أساسا من حسابات العملاء .أما حسابات العاملين فلقد ظهر رصيدها محدودا لذا يتم فحصها للتعرف على مدى وجود معاملات هامة معهم أثناء العام, وإذا لم يجد المراجع معاملات هامة فأنه سيكتفي بذلك نظرا لانخفاض أهمية حسابات العاملين

كشف ارصدة حسابات المدينون.

البيان	الدليل	معدل في ٣١-١٢-٩٦	دفتري ٣١-١٢-٩٧	التسويات مدين	دائن	معدل في ٣١-١٢-٩٧
عملاء	١١ أ	١٢٩٥٧٦	١٤٣٤٠٠			١٤٣٤٠٠
عاملين	١٢ أ	٦٠٠	٥٥٠			٥٥٠
مدينون متنوعون	١٣ أ	١٠١٣	١٨١٧			١٨١٧

مخصص ديون	١٤أ	(١٠٠٠٠)	(٥٠٠٠)		(٦٠٠٠)	(١١٠٠٠)
		١٢١١٨٩	١٤٠٧٦٧		(٦٠٠٠)	١٣٤٧٦٧

المراجعة التحليلية

يمكن استخدام عديد من اساليب المراجعة التحليلية على حسابات المدينون ومن أهمها اجراء المقارنات التالية :

١- الرصيد الحالي مع رصيد الموازنة, مع رصيد العام السابق.

٢- الوحدات المسلمة للعملاء مع الوحدات الواردة بفواتير البيع.

٣- عدد أيام المبيعات بحسابات العملاء للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٤- معدل دوران حسابات العملاء للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٥- معدل الديون المشكوك فى تحصيلها الى المبيعات الآجلة للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٦- معدل الحسابات التى تعدت تاريخ الاستحقاق الى إجمالي حسابات العملاء للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

وقد تظهر الاختلافات غير العادية وغير المبررة فى المعدلات السابقة مدى مناسبة أرصدة حسابات العملاء وكفاية مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها.

عادة ما يحصل المراجع على قائمة بمديونية كل عميل ليتمكن من تطبيق اجراءات المراجعة عليها. ونظرا لأن استخدام جدول واحد لإجراءين من اجراءات المراجعة يعتبر أكثر كفاءة من إعداد جدولين منفصلين , فأن قائمة الحسابات الشخصية للعملاء يمكن إدماجها فى جدول قدم الحسابات ليظهر كما يلى :

جدول ارصدة حسابات العملاء مبوبة حسب عمر الرصيد:

رقم الحساب	اسم العميل	رصيد ٣١-١٢-٩٦	جارى	٣٠-٦٠ يوم	٦٠-٩٠ يوم	اكثر من ٩٠ يوم	تحصيل تالي	تعليق
١١٠٣	شركة العهد	٥٦٣٠	٥٦٣٠				٠	
١١١٠	محمد حسن	١٩٣٥	١٨٦٠		٧٥		١٨٦٠	
١١١٢	ممدوح فتحة	٢٧٨				٢٧٨	٠	
١١٢٠	نبيل علام	٣٨١١	٢٧٠١	١١١٠			٣٨١١	
إجمالي		١٤٣٤٠٠	١١٠٧٤٥	١٨٧٥٩	٨٢٨٦	٥٦١٠	٦٤٤٢٣	
نسبة الإجمالي		٪١٠٠	٪٧٧	٪١٣	٪٦	٪٤		
نسبة السنة السابقة		٪١٠٠	٪٨٣	٪١١	٪٥	٪١		

لاحظ اجراءات المراجعة التى تمت على هذه القائمة فيما يلى :

١- تم تجميع الأرصدة وتحديد مدى اتفاقها مع رصيد الأستاذ العام.

٢- تم اختبار عمر الحسابات.

٣- تمت المصادقة على حسابات العملاء على أساس اختباري (الوجود والملكية المدينون).

٤- تم استخدام اجراءات أخرى مثل فحص الفواتير, ومستندات الشحن , ولشعارات التحصيل المرسلة بعد التحصيل من العملاء, ومطابقة كل ما سبق مع أرصدة العملاء الذين تم إرسال مصادقة على الحساب إليهم ولم يردوا عليها (الوجود لحسابات العملاء).

٥- تم اختبار مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها عن طريق (ا) فحص ملفات الائتمان وتقصى إمكانية تحصيل كل الحسابات التى تزيد عن ٢٠٠٠ جم مع مدير الائتمان, (ب) فحص تسديدات العملاء فى فترة القطع, (ج) مقارنة مع بيانات السنة السابقة لكل مجموعة من مجموعات عمر الحسابات الي إجمالي العملاء (التقييم على أساس صافى القيمة المحققة وصحة التبويب).

المصادقات

تعتبر المصادقة على حسابات العملاء وجرد المخزون من الإجراءات المقبولة قبولا عاما فى المراجعة. والمراجع الذى يصدر رأيا بدون الاعتماد على المصادقات عليه تحمل مسئولية تبرير الرأي الذى توصل إليه.

ويوضح الجدول التالي مثالا لطلب مصادقة موجبة , وفيها يطلب من العميل رد المصادقة مباشرة إلى المراجع , موضحا موافقته أو عدم موافقته على القيم الظاهرة بدفاتر المنشأة. وعادة ما يرفق بطلب المصادقة كشف يوضح تفاصيل حساب العميل والذي يمكن العميل من تحديد موافقته أو عدم موافقته بطريقة أكثر دقة. ويفضل استخدام المصادقات الموجبة حينما تكون قيم أرصدة كبيرة للحسابات, أو حينما تكون المخاطر المرتبطة

مرتفعة ووجود أسباب تدعو الي الاعتقاد بعدم صحتها. والمصادقة السلبية لها نفس منطوق المصادقة الموجبة عدا انه يطلب من العميل إعادة المصادقة الي المراجع مباشرة فى حالة عدم موافقته على القيم الظاهرة به. ولذلك , لا يتأكد المراجع من سبب عدم رد العميل للمصادقة (١) هل لموافقته على الرصيد الظاهر بالمصادقة , أو (٢) للإهمال ولعدم إعطاء المصادقة الاهتمام الكافي.

وما يلى مثال لمصادقة موجبة :

> **شركة النصر**
>
> **الإسكندرية**
>
> **شركة العبد وشركاه**   **١٩ يناير ١٩٩٧**
>
> **طنطا**
>
> **السادة :**
>
> **يقوم السيد / عمرو محمد مراجع الشركة بمراجعة القوائم المالية للشركة. وفيما يتعلق بذلك فقد طلب المصادقة على الرصيد المستحق عليكم كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦، والذي ظهر في دفاترنا (وفى القائمة المرفقة) بمبلغ ٤٥٤٥٠ جم.**
>
> **برجاء ذكر في الفراغ الموجود في أسفل الصفحة مدى اتفاق ذلك مع سجلاتكم في ذلك التاريخ. وفى حالة عدم الاتفاق، برجاء تقديم أية معلومات تساعد المراجع في تسوية هذه الفروق. وبعد التوقيع وتأريخ ردكم، برجاء إرسال الرد مباشرة الي**

المحاسب / عمرو محمد طريق الحرية الإسكندرية. ومرفق خطاب عليه العنوان وطابع البريد لتسهيل إرسال الرد.

ومن الهام استلام السيد /عمرو لردكم في اقرب وقت. ونشكركم على مساعدتكم.

المخلص

حسن على

المدير المالي

الرصيد المذكور وقدره .... مستحق لشركة النصر كما في سجلاتنا في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦, فيما عدا(اذا وجد)

....

....

....

التاريخ .... التوقيع ....

وتستخدم المصادقة السلبية فى حالة كبر عدد الحسابات محدودة القيمة, وزيادة احتمالات اهتمام العملاء بالاجابة عليها.

لاحظ ان المصادقة موجهة من المنشأة الى عميلها بطريقة تحمل معنى طلب مصادقة ترسل للمراجع وليست مطالبة بالسداد للمنشأة , وهى نقطة هامة خاصة اذا ما كان المدين من العامة غير المتخصصين فى النواحي التجارية والذي لم يتعود على استلام مثل هذه المصادقات , حيث قد

يفهمها على انها مطالبة بسداد الرصيد. و لذلك يتم طبع عبارة "ليست مطالبة بالسداد " بخط واضح فى أعلى المصادقة فى بعض الأحيان.

وإذا ما أرسلت المصادقات الإيجابية ولم يستلم الرد خلال فترة معقولة, يتم إرسال طلب ثاني , وإذا لم يتم استلام رد عليه , قد يستخدم المراجع اجراءات بديلة (مثل فحص السجلات المرتبطة مثل صور فواتير البيع , ومستندات الشحن , ولشعارات التحصيل) . وإذا ما اختير حساب معين للفحص فيجب الحصول على نوع ما من القرائن للتحقق منه .

وغالبا ما لا ترد بعض الجهات مثل الجهات الحكومية على المصادقات مما يستلزم أتباع اجراءات بديلة. ومع ذلك فأن توقع عدم الرد لا يبرر عدم إرسال المصادقات, كذلك ليس من المناسب في مثل هذه الحالات استخدام المصادقات السلبية فى.

وعلى المراجع فحص كل الاختلافات الواردة فى الرد على المصادقات . وغالبا ما يتمكن من معرفة أسبابها, كما فى حالة وجود تسديدات بالطريق , أو تحميلات على العميل تمت مؤخرا.

ولا يكتفي المراجع بفحص كافة الاختلافات فعليه التحقق من كل التعليقات . فمثلا اذا وجد التعليق التالي " تم سداد الرصيد بالكامل فى ٨ يناير ١٩٩٧) يكون عليه فحص دفتر المقبوضات النقدية حول يوم ٨ يناير ١٩٩٧ .

وعادة ما يلخص المراجع نتائج مصادقاته لتسهيل عمليات الفحص فى ملخص مشابه للتالي :

	العدد	القيمة
الحسابات التى تم المصادقة عليها بدون تحفظ	٤١	٦٨١٣٢١
الحسابات المتحفظ عليها فى المصادقات وتم تسويتها	٥	٦٦٠٩٤

الحسابات التى تم التحفظ عليها وتحتاج الي قيود تسوية	٢	١٤٧٥٦
حسابات لم يتم الرد على المصادقات واستخدمت اجراءات بديلة	٦	٤٥٣١٢
إجمالي الحسابات المختارة للمصادقة	٥٤	٨١٦٤٨٣

ويرسل المراجع المصادقات بنسبة ١٠٠٪ للحسابات التى تزيد قيمتها عن مبلغ كبير يحدده, ولعينة من بقية الحسابات. وفى تحديد حجم العينة عليه المراجع مراعاة حجم الأخطاء المحتملة , ومخاطر وجود قيمة كبيرة غير صحيحة .

وعلى المراجع تفهم ان المصادقات تعتبر قرينة على وجود الحساب المدين ولكن ليست قرينة على إمكانية تحصيل هذه الديون. فقد يوافق المدين على صحة رصيده ولكن قد لا يكون لديه أموال للسداد. وبالمثل , فأن تسديدات المدينون بعد تاريخ الميزانية تعتبر قرينة على قابلية الحساب للتحصيل , ولكنها ليست قرينة على صحة الرصيد فى تاريخ الميزانية (قد تكون المبيعات والتسديدات تمت جميعها بعد تاريخ الميزانية).

وقد تكشف المصادقات على حسابات المدينون وجود تلاعب مثل نقل المتحصلات النقدية من حساب عميل إلى آخر , فإذا تمكن احد موظفي العميل من التعامل فى كل من المقبوضات النقدية و فى سجلات العملاء , فأن المقبوضات من احد المدينين قد يوجهها لاستخدامه الخاص على ان يتم تغطية ذلك بترحيل المقبوضات من مدين آخر الي حساب المدين الأول, ويؤدى ذلك الي عدم صحة رصيد العميل الثاني فيقوم بتغطيته من المقبوضات الواردة من عميل ثالث وهكذا . وعادة ما يتكرر هذا التلاعب وكذلك عادة ما يكتشف . وتحدث خسائر كبيرة للشركات نتيجة هذا التلاعب.

ومن المؤشرات التى تلفت نظر المراجع حين فحصه لحسابات المدينون :

- زيادة فى قيمة التنزيلات من حسابات العملاء.
- بطئ عام فى التحصيل النقدي.
- زيادة عدد الحسابات بطيئة السداد.
- زيادة شكاوى العملاء من الأخطاء فى حساباتهم.
- زيادة فى فوائد التأخير المحملة على العملاء ثم إلغائها بعد ذلك.

ويمكن ان يتم إخفاء التلاعب فى الحسابات عن طريق تغيير المبلغ الموجود فى صورة أذن التحصيل ليظهر ما تم ترحيله بالخطأ لحساب العميل بدلا من ما تم استلامه بالفعل. علاوة على ذلك , فأن القوائم التى ترسل شهريا الي العملاء قد يتم تعديلها لتظهر رصيد صحيح يختلف عن الرصيد غير الصحيح الظاهر بدفتر الأستاذ بهدف خداع العميل. وما يلى مثال لكيفية التلاعب فى الحسابات

المدينون

البيان	السرقة	أ رصيد دفتري	أ رصيد صحيح	ب رصيد دفتري	ب رصيد صحيح	ج رصيد دفتري	ج رصيد صحيح
الرصيد		٤٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠

محصل من ا	٤٠٠		(٤٠٠)				
الرصيد	٤٠٠	٤٠٠		٦٠٠	٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠
محصل من ب	٢٠٠	(٤٠٠)			٦٠٠		
الرصيد	٦٠٠			٦٠٠		٢٠٠	٢٠٠
محصل من ج				(٢٠٠)			(٢٠٠)
الرصيد	٦٠٠			٤٠٠		٢٠٠	

وقد يكتشف التلاعب اذا ما قطع نتيجة لتعقده . لاحظ انه نظرا لأن العجز يحول باستمرار بين الحسابات , فأن ماسك الدفاتر أو مدخل البيانات للحاسب لا يمكن أن يأخذ أجاز وإلا سيقوم آخرين بترحيل المقبوضات بطريقة صحيحة ويكتشف التلاعب بحسابات العملاء. لذلك فأحد أسباب اكتشاف التلاعب المرض المفاجي لأحد العاملين الجادين والذين لا يأخذون أجازت , أو عند منع احد العاملين من أداء عمله السابق نتيجة لنقله. علاوة على ذلك فأن استخدام المصادقات ومطابقة القيم الظاهرة في إشعارات السداد مع دفتر النقدية سيفصح عن هذا الخلل. ويتم منع مثل هذا التلاعب بالفصل بين وظائف الحسابات ووظائف الخزينة, وطلب حصول كل العاملين على اجازاتهم العادية.

تقييم حسابات المدينون

نظرا لأن تحديد قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يمكن ان يكون ذاتيا الى حد كبير , فمن الضروري قيام المراجع بإبداء حكمه المهني في هذا النطاق. ولا يمكن أن يقبل المراجع القيم التى حسبها العميل (مثل نسبة من المبيعات , أو نسبة من الديون المتأخرة .... الخ) حتى ولو كانت

هذه الإجراءات قد أدت الى نتائج مناسبة فى الماضى. فالظروف تتغير والإجراءات التى أدت الى نتائج مناسبة فى وقت معين لن تؤدى الى ذلك دائما. ومن بين العناصر التى يأخذها المراجع فى الحسبان حين تقييمه لمدى كفاية مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها نجد :

١- التحقق من كفاية سياسات العميل فى الأئتمان والتحصيل والإجراءات الخاصة بتحديد قيمة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها .

فإذا كان لدى العميل قسم للائتمان يدرس القدرة الائتمانية للمدينين بطريقة دقيقة قبل الموافقة على البيع , ويتبع سياسة هجومية فى تحصيل الحسابات التى تعدت موعد استحقاقها, فى هذه الحالة لن نجد رصيد كبير للديون غير القابلة للتحصيل. علاوة على ذلك , فأن إعداد تقديرات لمخصص الديون المشكوك فى تحصيلها بواسطة شخص مؤهل وباستخدام بيانات يعتمد عليها , ومجموعة مقبولة من الفروض , وطرق مناسبة, سيؤدى ذلك الي تخفيض مخاطر الخطأ فى التقدير.

٢- المعدلات (النسب) والتحليل الإحصائي :

يقيم المراجع ويقارن المفردات التالية عبر الفترات المالية , عدد أيام المبيعات فى حسابات العملاء , نسبة الديون المعدومة الى المبيعات الآجلة , نسبة المبيعات فى كل مجموعة عمريه لحسابات العملاء. (وهو أجراء نافع اذا كان عدد الحسابات كبيرا وصغر رصيد كل حساب).

٣- فحص ملفات الائتمان وتاريخ المقبوضات من العملاء :

يفحص المراجع ملف ائتمان العميل المعن والذي يحتوى على القوائم المالية للعميل , المراسلات الخاصة بشروط السداد , نمط سداد العملاء وفقا لتاريخ التعامل معهم لتحديد اتجاه المقبوضات وعوائد العميل فى

السداد, وهى اجراءات فعالة للعدد الصغير مـن العمـلاء أما اذا زاد عـدد العملاء فتقل فعاليتها.

٤ – فحص تسديدات العملاء فى فترة القطع :

يمكن ان يستخدم المراجع تسديدات العملاء فى فترة القطـع كقرينـة لقابلية الحساب للتحصيل فى تاريخ الميزانية.

٥ – مراعاة الظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعة المعينة :

يجـب أن يتوقـع المراجـع أن يكـون مخصـص الديـون المشـكوك فـى تحصيلهـا لشـركة تقـدم قـروض للعمـلاء , أعلـى خـلال فـترات الكســاد وارتفاع معدلات البطالة, نظرا لأن عديد من العمـلاء سـيكونون متوقفـين عن العمل وغير قادرين على سداد قروضهم.

تقييم المخاطر المرتبطة بعدم دقة قيمـة مخصـص الديـون المشـكوك فى تحصيلها

يمكن للمراجع تجزئة المخاطر المرتبطة بمخصص الديون المشكوك فـى تحصيلها فى :

* مخاطر الائتمان :

وهـى مخـاطر عـدم اسـتعداد أو قـدرة العميـل علـى سـداد القيمـة المستحقة عليه , وهذه نقطة أساسية فى أعمال المراجعة.

* مخاطر تقديم حسابات المدينون كضمان :

بعض حسـابات المدينـون وخاصـة أوراق القبـض قـد تكـون مقدمـة كضمان . والخطر هنا يرجع إلى ان الوضع القانوني للضمـان قـد لا يكـون

كاملا , أو ان قيمة الضمان قد تكون اقل من الرصيد المستحق. ويستخدم المراجعين خدمات المتخصصين إذا كانت الضمانات تمثل عاملا هاما في تحديد إمكانية تحصيل الحساب.

* مخاطر التركيز :

إذا تركز معظم عملاء المنشأة في منطقة جغرافية أو في صناعة واحدة , وهو أمرا عاديا , فان الكساد الاقتصادي في هذه الصناعة أو المنطقة سيزيد من مخاطر المراجعة.

* مخاطر الإدارة :

يجب ان يراعى المراجع سياسات الإدارة في منح الائتمان وما إذا كانت مقيدة أو محررة للائتمان.

* مخاطر التشغيل :

تنتج مخاطر العمليات أو التشغيل من فشل موظفي العميل في متابعة الحسابات الكبرى المتأخرة في السداد وفى اتخاذ الإجراءات الفعالة في وقت مناسب.

* المخاطر الداخلية أو التلاعب :

قد تؤدى المبيعات لأقارب العاملين بالشركة أو إلى جهات مرتبطة بدون تصريح مناسب إلى خسارة للشركة إذا ما انتوى هؤلاء عدم السداد.

ولتقييم هذه المخاطر على المراجع أن يحمل العميل بتبرير كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . وسيختبر المراجع الحسابات التي تم التنازل عنها للتأكد من وجود ترخيص مناسب لهذه التنزيلات. وما لم يكن مرخصا بهذه التنازلات , فيمكن لأحد الموظفين الحصول على

السديدات العملاء ثم تغطية هذه السرقة عن طريق تنزيل حسابات العملاء.

ويفحص المراجعين أيضا مردودات المبيعات ومسموحاتها والتي سجلت بعد تاريخ الميزانية . فإذا ما تبين له ان المبيعات قبل تاريخ الميزانية قد تم ردها بعد تاريخ الميزانية , فيجب تكوين مخصص في تاريخ الميزانية مساوي لمردودات المبيعات في السنة المالية محل الفحص. وقد تم مقاضاة بعض المراجعين نظرا لفشلهم في اكتشاف الزيادة غير الحقيقية في صافي الربح نتيجة تسجيل مبيعات ضخمة قبل نهاية السنة المالية تم ردها في بداية السنة التالية.

العناصر التي يجب أن يفصح عنها المراجع

. للبحث عن الحسابات المدينة لأطراف مرتبطة والتي يلزم الإفصاح عنها , على المراجع الاستفسار وفحص المستندات , ولتحديد مدى تقديم حسابات المدينون كضمان مما يستوجب الإفصاح. سيكون على المراجع :

١- الاستفسار من الإدارة عن أية ترتيبات مالية هامة بالخصم أو بتقديم حسابات العملاء كضمان.

٢- فحص اتفاقات القروض والمحاضر لاكتشاف الموافقة على مثل هذه الترتيبات.

٣- طلب المصادقة على وجود مثل هذه الترتيبات من المؤسسات المالية التي يتعامل معها العميل . فمثلا , سيكون على المراجع معرفة أن الشركة التي تواجه عجزا في النقدية وعليها رهونات أو قدمت أصولها

كضمان , غالبا ما تكون قد رهنـت حسابات العمـلاء اكثر من شركة لديها سيولة كافية.

الحسابات المدينة الأخرى

إلى جانب حسابات العملاء قد يكون للمنشأة حسابات أوراق قبض , وفوائد مستحقة والتي يجب مراجعتها بنفس الأسلوب المشروح مسبقا مع الاختلافات التالية . يجب أن تتضمن خطابات المصادقة طلب معدل الفائدة , وتواريخ الاستحقاق , والضمانات والقيود المفروضة على أوراق القبض, فضلا عـن المصادقـة على الأرصـدة الحالية . وعـلاوة على ذلـك , على المراجع فحص أوراق القبض نفسها والتي يجب حفظها في مكان مأمون مثل خزن البنوك, وتتم مراجعة الفوائد المستحقة بإعادة حساب قيمتها.

ملخص لأهم الاختبارات لحسابات المدينون

* القيام بالمراجعة التحليلية .
* الحصول على واختبار الدقة الحسابية لميزان مراجعة المدينون.
* إرسال المصادقات الموجبـة والسـلبية لعينـة مـن العمـلاء, وإرسـال خطاب ثاني للعملاء الذين لم يردوا على المصادقة الموجبة الأولى .
* اتخاذ إجراءات بديلة للتحقق من ارصـدة العمـلاء الذيـن لم يـردوا على الخطاب الثاني للمصادقة الإيجابية.

* الحصول على واختبار دقة ميزان مراجعة العملاء محللا على أساس عمر الحسابات , وتقييم مدى كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالاستعلام من مدير الائتمان . والمقارنة مع النسبة المئوية ومع قيم السنة السابقة لكل مجموعة من الحسابات على أساس عمر الحساب.

* فحص ملفات الائتمان وتاريخ ونمط التحصيل من حسابات العملاء الرئيسيين , وفحص تسديدات العملاء بعد نهاية السنة المالية.

* الاستفسار من الإدارة وفحص الاتفاقيات ومحاضر المجالس للعلاقة مع الأطراف المرتبطة. ومدى تقديم حسابات المدينين كضمان أو رهن مما يستلزم الإفصاح .

اسئلة وتطبيقات

١- اشرح الاجراءات البديلة المتاحة للمراجع عندما تكون المصادقة على ارصدة المدينين غير ممكنة.

٢- اذكر بعض الاجراءات التي يستخدمها المراجع للتحقق من كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

٣- لماذا يترتب التزاما عرضيا على المنشأة عندما تقوم بخصم اوراق القبض بالبنك.

٤- ما هو المقصود بالمصادقات في المراجعة ؟

٥- فرق بين المصادقات الموجبة والسالبة.

٦- ظهرت الارصدة التالية بميزانية احدى الشركات :

٥٥٠٠٠	عملاء
٥٠٠٠	- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها.
٥٠٠٠٠	

فاذا علمت ان تفاصيل حسابات استاذ العملاء كانت كما يلى

طبيعة الرصيد	عدد الحسابات	القيمة الاجمالية
حسابات مدينة	١٤٠٠	٦٠٠٠٠
حسابات دائنة (شاذة)	١٠٠	(٥٠٠٠)
حسابات مسددة	٢٠٠	٠
اجمالى	١٧٠٠	٥٥٠٠٠

المطلوب :

١- ان تبين كيف تتحقق لغرض المراجعة من كل بند من البنود الظاهرة بالميزانية العمومية.

٢- ان تنتقد الطريقة التي عرضت بها البنود السابقة في الميزانية العمومية اذا كان هناك مجالا للنقد.

التحقق من النقدية



بالرغم من أن رصيد النقدية نادرا ما يكون مرتفع القيمة بالميزانية العمومية, إلا ان حجم و قيمة العمليات التي تتحرك خلال حسابات النقدية غالبا ما تكون اكبر من أي حساب آخر ,نظرا لان معظم عمليات المنشاة يتم تسويتها في النهاية عن طريق النقدية. و نظرا لان النقدية اكثر الأصول سيولة, فإنها أكثرها عرضة للتلاعب (ارتفاع درجة المخاطر).ولهذه الأسباب فان إجراءات المراجعة التي تطبق على النقدية غالبا ما تكون اكثر توسعا مما قد يبدو علية الأمر بالنظر إلى الرصيد المحدود لحسابات النقدية بالميزانية العمومية.

وعادة ما يكون للعميل عدة حسابات بالبنوك. فالحسابات الجارية تستخدم لعمليات الإيداع و الصرف, والحسابات الخاصة تستخدم لنوع معين من المعاملات مثل سداد الأجور أو توزيع الأرباح حيث يتم الاحتفاظ برصيد ١ جم في هذا الحساب على ان يتم ايداع

مبالغ تعادل المبالغ التي ستسحب منه كما في إيداع شيك بقيمة أجور العاملين في حساب مخصص لذلك بالبنك, و تحرير مئات الشيكات سدادا لأجورهم, ويكون إجمالي قيمة هذه الشيكات معادلا لقيمة الشيك المودع لذلك الشهر . وإذا ما تغير رصيد هذا الحساب عن القيمة المحددة له وقدرها ١ جم, يكون هنالك خطأ أو شيكات لم تسحب في مواعيدها. كما قد يكون للعميل حساب ادخار بالبنك , وشهادات استثمار, وشهادات إيداع, وحسابات مجمدة لحين حدوث عملية معينة تصبح بعدها قابلة للصرف.

وعادة ما تتم معظم عمليات العميل عن طريق الشيكات مع الاحتفاظ بصندوق محدود القيمة للمصروفات النثرية. و ما لم يكن رصيد صندوق المصروفات النثرية كبيرا فإن المراجع قد يرى عدم جرد هذا الرصيد المحدود ما لم تظهر له أحداثا غير عاديه تستلزم جرد الخزينة.

و ما لم يتم الإفصاح في القوائم المالية فإن أرصدة حسابات النقدية الموجود بالأصول المتداولة تعتبر بدون قيود عليها, و متاحة للصرف الفوري. و قد تأخذ القيود على الأرصدة النقدية عدة أشكال, كما في الاتفاق غير المكتوب مع البنك للمحافظة على حد أدنى من الرصيد يزيد عن مبلغ معين لدعم اتفاقيات الحصول على القروض أو الأشكال الأخرى من الائتمان .كذلك قد نجد حسابات مجمدة لفترة معينه إلى ان تحدث عمليه محددة مثل انتهاء مدة خطاب الضمان .كما قد نجد حسابات لا يمكن السحب منها إلا بإخطار البنك قبل السحب بمدة معينة.

ويجب الإفصاح عن القيود المفروضة على الأرصدة النقدية حتى يمكن تبويبها التبويب الصحيح. فمثلا, يجب تبويب الأرصدة المفروض عليها قيود رسمية على أنها أصول غير متداولة.

ويتضمن المفهوم العام للرقابة الداخلية, فصل مسئولية المحافظة على الأصل عن مسئولية تسجيل العمليات الخاصة به بالدفاتر. ويقصد بهذا المضمون في حسابات النقدية الفصل بين وظيفة الحسابات ووظيفة الخزينة. فغالبا ما يتم فصل هذه الوظائف في إدارات أو أقسام مستقلة في الشركات الكبرى. فيختص رئيس الحسابات بأعمال التسجيل (تسجيل العمليات اليومية بالحسابات) ويسأل رئيس الخزينة عن المحافظة على النقدية (استلام وإيداع النقدية).

وإذا لم يتيسر الفصل الكامل بين الوظائف السابقة, فمن الممكن توزيع المسئوليات على الموظفين المتاحين وتحقيق أفضل هيكل رقابة داخلية ممكن في ظل الظروف المتاحة. فمثلا, يجب ألا يقوم الموظف الذي يستلم النقدية والشيكات الواردة بأعداد فواتير المبيعات, أو بمطابقة أرصدة الحسابات الشخصية للعملاء مع رصيد إجمالي العملاء , أو بإرسال كشوف حسابات العملاء, أو يوافق على تخفيض أو إعطاء خصم للعملاء, أو يستلم أو يقوم بتسوية كشوف حسابات البنوك. وبالمثل , فأن المصرح له بالتوقيع على الشيكات يجب ألا يستلم أو يقوم بتسوية كشوف حسابات البنوك , أو فتح الخطابات الواردة , أو الموافقة على أذون الصرف.

ولن نجد كل العناصر التي تؤدى إلى رقابة داخلية جيدة متوفرة في كل المنشآت. ويؤدى تقييم المراجع لطبيعة وفاعلية جوانب الرقابة الموجودة إلى تحديد نطاق اختباراته الشاملة.

وكما هو معروف , لا تتم مراجعة أي حساب في فراغ , وأن القرائن التي تم تجميعها حين مراجعة أحد الحسابات غالبا ما تنطبق على حسابات أخرى, حيث تؤدى إجراءات المراجعة المطبقة على حسابات أخرى مثل المبيعات والمشتريات والعملاء إلى الحصول على قرائن تتعلق بحسابات النقدية وتدعم القرائن المجمعة حين مراجعة حسابات النقدية.

أهداف التحقق من النقدية

تتمثل أهداف التحقق من النقدية في :

١- تحديد ما إذا كانت القيم الظاهرة بحسابات النقدية بالقوائم المالية تحتوى على كل النقدية المملوكة للعميل (الشمول) بالخزينة وبالبنوك أو بالطريق (الوجود) وأنها مملوكة له (الملكية).

٢- تحديد مدى صحة تبويب النقدية مقيدة الحركة وسلامة الإفصاح عنها (الإفصاح), لاحظ ان تقييم النقدية يتم على أساس قيمتها الاسمية ولن تظهر الحاجة إلى إجراء تقييم خاص لها. وتوجد استثناءات لذلك كما في حالة ترجمة العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية العمومية.

إجراءات وأوراق العمل للتحقق من حسابات النقدية

أول إجراء لتحقيق الأهداف السابقة هو تقدير المخاطر المرتبطة بمراجعة والتحقق من حسابات النقدية. وذلك عن طريق اختبار إجراءات الرقابة على المقبوضات والمدفوعات النقدية.

وما يلي أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية التي يجب أن يأخذها المراجع في الحسبان عند تحديد نطاق الاختبارات الشاملة لحسابات النقدية.

١- استلام وإعداد التسويات الشهرية لكشوف حسابات البنوك بواسطة موظفين ليس لهم مسئوليات تتعلق بالنقدية مما يسمح للمراجع بتخفيض نطاق اختباراته لتسويات كشوف البنك.

٢- مطابقة الشيكات على المستندات المؤيدة لها, مثل قيام من يوقع على الشيكات بمطابقة فواتير الموردين على أذون صرف النقدية مما يؤدى إلى تخفيض عدد المطابقات التي يقوم بها المراجع.

٣- قد يؤدى عدم الفصل بين مهام إعداد الشيكات وبين التوقيع عليها إلى زيادة عدد الشيكات التي يقوم المراجع بمطابقتها على المستندات المؤيدة.

وفيما يلي أمثلة أخرى لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية والاختبارات الشاملة لحسابات النقدية :

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- إجراء تسويات كشوف البنك بواسطة شخص مستقل.	١-المصادقة على أرصدة البنوك وتسوية الرصيد الدفتري .
٢- الملكية	٢- ضرورة موافقة مجلس الإدارة على تقديم الضمانات أو تجميد الحسابات وعلى شراء الشهادات والودائع..	٢- الاستفسار وفحص محاضر مجلس الإدارة والمستندات المؤيدة لتجميع قرائن عن تقديم ضمانات أو مرهونات.
٣- الشمول	٣- الفصل في الواجبات بين مهام المحافظة على النقدية وبين مهام تسجيل العمليات النقدية, وضرورة موافقة مجلس الإدارة على فتح أو أقفال حسابات البنوك.	٣- المصادقة على حسابات العملاء لاكتشاف أي تلاعب بالنقل بين تسديدات العملاء .و إرسال مصادقات لكل البنوك التي تعامل معها العميل خلال السنة , سواء كان الحساب مفتوحا أم أقفل.
٤- التقييم	٤- غير منطبقة عدا في حالة ترجمة العملات الأجنبية.	٤-غير منطبقة عدا في حالة ترجمة العملات الأجنبية.

٥- الإفصاح	٥- ضرورة موافقة مجلس الإدارة على الأرصدة المجمدة لحين تنفيذ معاملات معينة , وعلى وضع بعض الأرصدة كضمان للبنوك.	٥-الاستفسار وفحص محاضر مجلس الإدارة للحصول على قرائن عن الحسابات المجمدة وعن الاتفاقيات المقيدة لحرية الصرف من الحسابات.

الأجراء التالي هو إعداد كشف بأرصدة البنوك يوضح الحسابات المفتوحة بكل بنك وتتم مقارنة القيم الظاهرة بهذا الكشف مع أرصدة حسابات الأستاذ العام وأوراق العمل الخاصة بالسنة السابقة. كما في الجدول التالي :

كشف حسابات النقدية

شركة النصر

كشف حسابات النقدية   المراجع : عمرو محمد

٣١-١٢-٩٦ ١٨-١-٩٧

	الدليل	الرصيد بعد التسوية في ٣١-١٢-٩٥	الرصيد الدفتري في ٣١-١٢-٩٦	التسويات مدين	دائن	الرصيد بعد التسوية
بنك القاهرة	ا-١	٥١٣١٥	٤٦٧٨٢			٤٦٧٨٢
بنك الإسكندرية	ا-٢	١٢٠٦٥	٨٣٠٩			٨٣٠٩
البنك لأهلي		١٠٠٠٠	١٠٠٠٠			١٠٠٠٠
صندوق المصروفات النثرية		٥٠	٥٠			٥٠
		٧٣٤٣٠	٦٥١٤١			٦٥١٤١

تم تتبعها لأوراق العمل الخاصة بالسنة السابقة

تم تتبعها لأرصدة الأستاذ العام

المراجعة التحليلية

يفحص المراجع التغيرات التي تمت على الأرصدة النقدية خلال الفترة لمعرفة مدى معقوليتها , ويقارن أرصدة آخر المدة بالأرصدة المقدرة بالموازنة النقدية ويحصل على إيضاحات عن الاختلافات المعنوية أو غير العادية.

تسوية حسابات البنوك وكشوف الحسابات عن فترة القطع

يمكن للمراجع الحصول على مذكرة تسوية لكل حساب بكل بنك . وتظهر مذكرة التسوية لبنك القاهرة كما يلي :

مذكرة تسوية كشف حساب بنك القاهرة

شركة النصر

تسوية كشف البنك

الرصيد كما في كشف البنك				٥٩٦٤٠
إيداعات بالطريق				
بالدفتر	بكشف البنك			
٣٠-١٢-٩٦	٢-١-٩٧	٦٠٦		
٣١-١٢-٩٦	٢-١-٩٧	٥٨٧٩		٦٤٨٥
شيكات حررت ولم تقدم للصرف				
	رقم الشيك	المبلغ		
	٣٠١٤	٣		
	٣١٧٥	٤١٦		
	٣١٨٠	٢٦٥٠		
	٣١٨١	٧١٨		
	٣١٨٣	٤٣٧٧		
	٣١٨٤	٨٢٨٨		
	٣١٨٥	١٩٣٥		
	٣١٨٦	٩٦٦		
شيكات لم تقدم للصرف				(١٩٣٥٣)
الرصيد الدفتري				٤٦٧٨٢

ويجب إعداد مذكرات تسوية مماثلة لكل حساب بالبنوك الأخرى. وقد أتضح من كشف حسابات النقدية أن العميل يخصص

صندوق للمصروفات النثرية للصرف منه على المفردات محدودة القيمة, وتبين للمراجع التزام العميل بهذه السياسة وبالتالي لن يحتاج الى إجراءات إضافية لمراجعة رصيد المصروفات النثرية.

وتعتبر مذكرة تسوية كشف البنك وسيلة هامة لتحديد وجود النقدية أما نقدا أو في حسابات بالبنوك (الوجود). وإذا ما تطابقت القيمة الواردة بكشف البنك مع الأرصدة الدفترية لحساب البنك , وإذا ما تم مراجعة العمليات تحت التسوية (الإيداعات بالطريق , والشيكات المحررة ولم تقدم بعد للصرف) بطريقة مرضية يكون المراجع قد حصل على قرينة تؤيد وجود الأرصدة الظاهرة بالحسابات. و تحدد الإجراءات اللازمة لبرنامج مراجعة النقدية تتحدد فيما يلي :

١- تتبع تسوية كشف البنك وأية معلومات تفصيلية أخرى.

٢- المصادقة من البنك على رصيد كل حساب عن طريق إرسال مصادقات نمطية للبنوك للمصادقة على صحة الرصيد.

٣- الحصول على كشف حساب البنك عن فترة القطع (تغطى أسبوعين أو ثلاثة بعد نهاية السنة المالية) من البنك مباشرة.

٤- تتبع رصيد كل بنك في مذكرة التسوية الى كشف البنك في نهاية السنة ورصيد كشف البنك فى بداية فترة القطع.

٥- تتبع الرصيد الدفتري للحساب لرصيد دفتر النقدية.

٦- تتبع تواريخ وقيم الإيداعات بالطريق الى كشف البنك عن فترة القطع والذي حصل عليه المراجع من البنك مباشرة.

٧- بالنسبة للشيكات التي تم تسويتها والظاهرة في كشف البنك عن فترة القطع وتاريخها في أو قبل تاريخ الميزانية العمومية , يكون على المراجع تنفيذ الخطوات التالية :

ا- تتبع الشيكات التي تم تسويتها في كشف البنك عن فترة القطع الى الشيكات الظاهرة بمذكرة تسوية كشف البنك.

ب- قارن التوقيع بالتوقيعات الواردة بقائمة التوقيعات المعتمدة والموجودة بالملف الدائم للمراجعة.

جـ -افحص اسم المستفيد من الشيك وتأكد من عدم وجود تظهير عليه.

د- افحص المستفيد من الشيك وتأكد من عدم وجود حالات غير عادية مثل الشيكات المحررة للصرف نقدا.

هـ - قارن مع دفتر النقدية من حيث التاريخ, والمستفيد, والقيمة.

٨- وبالنسبة للشيكات المستلمة في كشف البنك عن فترة القطع ومؤرخة بعد نهاية السنة المالية, افحص كشف البنك للتأكد من انه لا يتجاوز تاريخ الميزانية.

٩- للشيكات التي ما زالت تحت التسوية في كشف البنك عن فترة القطع, قارن رقم الشيك والقيمة مع دفتر النقدية, وتقصى أي شيك لم يتم تسويته منذ فترة طويلة.

١٠- تأكد من ان كل الشيكات التي حررت خلال الشهر قد تم تسويتها بنهاية السنة أو ظهرت بقائمة الشيكات تحت التسوية.

و اذا ما تم الفصل بين التصريح بالدفع النقدي وبين التوقيع على الشيكات, و بين إعداد مذكرة تسوية كشف البنك, فأن الخطوات من ٧ الى ١٠ يمكن إتمامها على أساس العينات. ويستخدم المراجعين أساس حد آدني من القيمة لاختيار المفردات التي ستختبر في هذا النوع من المواقف للتأكد من اختبار كل المفردات ذات الأهمية. كما يمكن استخدام الأنواع الأخرى من العينات.

وتتطلب الإجراءات السابقة الحصول من البنك على : مصادقة من البنك, وكشف البنك عن فترة القطع. وتتضمن مصادقة البنك بيانات عن الالتزامات المباشرة علاوة على أرصدة الحسابات. ويحتوى كشف البنك عن فترة القطع على الشيكات التي تم تسويتها, و إشعارات المديونية, و إشعارات الدائنية, علاوة على عرض كل العمليات.

ونظرا لأن عددا كبيرا من الشركات يتم مراجعتها كل سنة في نفس الوقت, فأن طلبات المصادقات تمثل عبئ كبير على البنوك, وخاصة بعد نهاية السنة المالية. ويمكن استخدام نموذج نمطي لمصادقات البنوك لتسهيل توفير المعلومات بواسطة البنوك الى المراجعين, ويجب استخدامها كلما أمكن ذلك. ويرسل المراجع هذا النموذج مباشرة الى البنك أو المؤسسات المالية الأخرى ويستلم الرد مباشرة. وعادة ما يرسل المراجع مصادقة لكل بنك تعامل معه العميل خلال السنة . مما يساعده على اكتشاف حسابات للبنوك لم تسجل بدفاتر المنشأة (الشمول) والالتزامات المباشرة. لاحظ ان النقطة الثانية في المصادقة

تطلب معلومات عن القروض التي على العميل للبنك في تاريخ الميزانية العمومية. وبالتالي, يمكن ان يخدم هذا النموذج كورقة عمل لكل من النقدية والالتزامات . كذلك قد يرغب المراجع في مصادقة البنك على المعاملات والاتفاقات الأخرى بين العميل وبين البنك, و يجب ان ترسل هذه الطلبات في خطاب مستقل وليس كجزء من المصادقة النمطية للبنوك. وأمثلة لمثل هذه الاتفاقيات تتضمن شهادات الايداع, و الالتزامات العارضة, ووضع الأصول كضمان أو رهنها, و الحصول على أرصدة تعويضية, و خطابات الضمان, و حفظ الأسهم والسندات في خزن البنك. ومثال للمصادقة النمطية للبنك ولخطاب طلب الشروط الخاصة بالائتمان نجدهما فيما يلي.

ويمكن للمراجع سؤال البنوك التي أقفلت حساباتها خلال العام و أظهرت رصيد صفر عما اذا كانت قد أخطرت رسميا بغلق الحساب(عادة ما لا تخطر) وما اذا كانت هنالك أية معاملات بعد تاريخ آخر قيد. وما لم يتم اتخاذ الخطوات الرسمية من العميل لقفل الحساب, فأنه يمكن استخدامه لإيداعات غير مصرح بها ويتم التلاعب بمبالغ هذه الحسابات فيما بعد.

وكشف البنك عن فترة القطع هو كشف عادى تم قطع تاريخه ليوم معين خلال الشهر التالي للسنة المالية. ويتحدد طول هذه الفترة بناء على حكم المراجع بالنسبة للزمن اللازم لتسوية الشيكات تحت التسوية مع البنك. ويطلب المراجع ان يرسل البنك الكشف عن فترة القطع إليه مباشرة لاستخدامه في اختبار صحة المفردات تحت التسوية في نهاية السنة.

وإذا ظهر للمراجع شكوك حول التلاعب في الحسابات (معاملات غير صحيحة مثل نقل المتحصلات النقدية من حساب الى حساب وتأخير الترحيل الى الحسابات الشخصية للعملاء)، يمكنه طلب أصول قسائم الإيداع التي أرسلت للبنك لمقارنتها بالنسخ الموجودة بملفات العميل. ويقوم البنك بوضع ختم على قسائم الإيداع بأنه تم تسجيلها وأنها أصل ويرسلها مباشرة الى المراجع.

النموذج النمطي للمصادقة على أرصدة الحسابات

بنك الإسكندرية العميل :شركة النصر

قدمنا لمحاسبنا المعلومات التالية عن أرصدة الحسابات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦، فيما يتعلق بأرصدة ودائعنا و/ أو القروض. برجاء المصادقة على دقة المعلومات، ووضع ملاحظات على أي اختلافات عن المعلومات المقدمة. وإذا ما تركت أرصدة الحسابات بدون أرقام برجاء استكمالها بكتابة الرصيد في المكان المناسب. وبالرغم من عدم طلبنا أو توقعنا قيامكم ببحث تفصيلي لسجلاتكم، فإذا وجدتم خلال استكمال هذا النموذج ودائع أو قروض أخرى، برجاء التكرم بذكر هذه المعلومات فيما يلي. برجاء استخدام الظرف المرفق لرد هذا النموذج مباشرة الى محاسبنا.

١- عند قفل الحسابات في التاريخ المذكور مسبقا، تبين وجود الأرصدة التالية

اسم الحساب	رقم الحساب	معدل الفائدة	الرصيد

جاري	٣٠٠٠٠	٠	٥٩٩٨٨

٣- نحن ملتزمين للمؤسسات المالية بالقروض التالية في التاريخ السابق ذكره :

رقم الحساب	الرصيد	تاريخ الاستحقاق	معدل الفائدة	تاريخ سداد الفوائد	الضمانات
١٢٤٣	٦٠٠٠٠٠	١١-١٢-٩٧	١٣٪	١-١٢-٩٨	الأراضي والمباني
٢٣١٥	١٢٠٠٠٠	٣٠-١٠-٩٩	١٣٪	٣١-١٢-٩٧	حسابات المدينون

توقيع العميل   التاريخ

المعلومات التي قدمها العميل فيما سبق تتفق مع سجلاتنا. بالرغم من عدم قيامنا ببحث مكثف وشامل، لم نجد ودائع أو قروض أخرى بخلاف ما سبق .

توقيع عن المؤسسة المالية

التاريخ   الوظيفة

تعليقات أو استثناءات

....

....

برجاء رد هذا النموذج إلى المحاسب مباشرة

نموذج خطاب طلب شروط الائتمان المتفق عليها مع البنك

شركة النصر

السيد / حسن
البنك الأهلي

سيادة الأستاذ / حسن علي

قمنا بإحاطة مراجع الشركة بالمعلومات التالية، والخاصة بحسابات الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦، ونعتقد أنها توضح القيود والضمانات المفروضة بموجب الاتفاقيات المعقودة بيننا وبين مؤسستكم المالية.، ولا نطلب أو نتوقع قيامكم ببحث شامل وتفصيلي بسجلاتكم، و اذا ما تبين لكم أثناء استكمال هذه المصادقة وجود أية معلومات إضافية عن قيود أو ضمانات أخرى من مؤسستكم، برجاء ذكر هذه المعلومات فيما يلي.

للشركة لدى مؤسستكم حد ائتمان قدره ١٠٠٠٠٠ جم والشروط المالية له مذكورة في خطابكم المؤرخ في ٥ يوليو ١٩٩٥.

ومعدل الفائدة المتفق عليه هو ٨٪.

برجاء المصادقة على صحة المعلومات السابقة والتوقيع وإرسال الرد إلى المراجع مباشرة.

المخلص

شركة النصر

السادة / عمرو محمد

المعلومات السابقة تتعلق بشروط الائتمان وفقا لسجلاتنا.

وبالرغم من عدم قيامنا ببحث تفصيلي وشامل لسجلاتنا, لم تتوفر لنا معلومات عن قروض أخرى.

....

....

البنك الأهلي

التوقيـــــع : **الوظيفـــــة :**

التاريخ :

التحويلات بين حسابات البنوك

توفر الإجراءات السابقة قرائن عن أرصدة حسابات النقدية, وعلى المراجع ان يأخذ في حسبانه العلاقات بين هذه الحسابات أيضا, والتي يطلق عليها التحويلات بين الحسابات (كل أنواع التحويلات يجب اختبارها مثل التحويلات داخل البنك, التحويلات بين الأقسام, التحويلات داخل الشركة) فعادة ما يكون للشركة عدة حسابات بالبنك (بعضها لأغراض معينة مثل حساب لسداد الأجور), والتحويلات بين هذه الحسابات أمر عادى. والهدف من اختبار التحويلات بين حسابات البنك هو تحديد انه في كل تحويل قرب نهاية العام , فأن الأموال المودعة في احد الحسابات قد تم طرحها من

حساب آخر خلال نفس العام (الوجود والشمول). فمثلا, اذا ما تم تحويل بالإضافة الى احد الحسابات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ وتم طرح القيمة من حساب آخر في ٢ يناير/١٩٩٧ , فأن الرصيد النقدي في ٣١ ديسمبر سيكون أعلى من حقيقته بقيمة التحويل الذى لم يسجل في نهاية العام. والجدول التالي يوضح كيفية زيادة الرصيد النقدي.

توضيح للتلاعب بين الحسابات

	بنك القاهرة	بنك الإسكندرية
التحويلات بين حسابات البنوك		
العملية	سحب	إيداع
تاريخ التسجيل بالدفاتر	١٩٩٧/١/٢	١٩٩٦/١٢/٣١
المبلغ	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

النتيجة تم زيادة النقدية بمبلغ ١٠٠٠٠ جم فى ٩٦/١٢/٣١

يستخدم هذا الأسلوب بواسطة الشركات ذات المركز النقدي الضعيف لتحسين المعدلات الجارية للشركة (اذا زادت الخصوم المتداولة عن الأصول المتداولة, فأن زيادة مماثلة في كل منهما ستحسن نسبة التداول). ويختبر المراجعين التحويلات بين البنوك بجدول مثل الذى سبق. و تعتمد الفترة التى يغطيها هذا الجدول على الوقت المعتاد لتسوية الشيكات بالبنك, وفترة أسبوعين تعتبر عادية.

والتحويل الأول في الجدول التالي تم تسجيله بالدفاتر وتمت تسويته في نفس السنة المالية ولذلك لا يعتبر تحت التسوية. أما التحويل الثاني فقد تم تسجيله في الدفاتر في إحدى السنوات ولكن تمت تسويته بالبنكين في السنة التالية, لذلك يجب ان يظهر في تسوية بنك القاهرة على انه إيداع بالطريق, وفى تسوية بنك الإسكندرية على انه شيكات ستقدم للصرف.

كما يستخدم هذا الأسلوب أيضا للتغطية على العجز النقدي. اذا استغل ماسك الدفاتر بعض الأموال من البنك أو من صندوق المصروفات النثرية بمسحوبات غير مرخص بها, فان العجز يمكن تغطيته في تاريخ المراجعة عن طريق كتابة شيك دون تسجيله مسحوب على بنك آخر للشركة, ويفضل ان يكون بمدينة بعيدة لزيادة الوقت اللازم لتسويته. ويتم إيداع هذا الشيك لتغطية العجز. وهذه التغطية مؤقتة نظرا لأن الشيكات التي لم تسجل سيتم تسويتها بعد تاريخ المراجعة وتؤدى آلي ظهور عجز آخر. ويتتبع المراجعين الشيكات التي تم تسويتها بتاريخ قبل تاريخ المراجعة ثم أعيدت بعد تاريخ المراجعة بكشف البنك عن فترة القطع مع قائمة الشيكات تحت التسوية التي تؤيد تسوية البنك لاكتشاف هذا النوع من التلاعب.

شركة النصر

جدول التحويلات بين البنوك

عن الفترة من ٢٢-١٢-٩٦ وحتى ١٠-١-٩٧

رقم الشيك	البيان	الإيداع بالدفاتر	بالبنك	السحب بالدفاتر	بالبنك	بنك القاهرة	بنك الإسكندرية
٣١٨٣	تحويلات من	٣٠-	٣٠-	٣٠-	٣١-	(١٠٠٠)	١٠٠٠
	القاهرة إلى	١٢-	١٢-	١٢-	١٢-		
	الإسكندريه	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦		
٦١٣	تحويلات	٣١	٠ ١-	٣١-	٣-١-	٥٨٧٩	(٥٨٧٩)
	الإسكندرية إلى	١٢-	٩٧	١٢-	٩٧		
	القاهرة	٩٦		٩٦			

تم تتبعها لدفتر النقدية

تم تتبعها لكشف البنك

اختبار العمليات النقدية

بالإضافة إلى تطبيق إجراءات المراجعة على الأرصدة النقدية في نهاية السنة, يقوم المراجعين باختبار تسجيل العمليات النقدية لفترة من الوقت خلال السنة. ولأجراء ذلك, يتم التحقق من جميع معاملات فترة معينة, فمثلا يمكن اختيار عمليات الشهر الأخير من السنة أو أي فترة أخرى خلالها.

معظم الإجراءات التي تم شرحها فيما سبق تنطبق على هدف التحقق من وجود الأرصدة النقدية . ولتحديد أن النقدية التي عليها قيود قد تم عرضها بطريقة مناسبة (التبويب والإفصاح) يجب على المراجع ان يجمع قرائن إضافية. وهذه القرائن قد تأخذ شكل إجابات لاستفساراته الموجهة للإدارة (قد يتم تضمينها في خطاب المراجع للإدارة عند بدء مهمته)، و ردود على خطاباته الخاصة لكل بنك والتي يطلب فيها المصادقة على الأرصدة المجمدة وغيرها من الاتفاقات مع البنك .مصدر آخر لاكتشاف القيود على النقدية يتمثل في مراجعة الالتزامات وخاصة فحص بنود اتفاقيات الإيجار والاقتراض والمستندات المرتبطة. كما قد توضح محاضر مجلس الإدارة القيود على النقدية.

و قد تحاول إدارة الشركات تجميل ميزانياتهم باقتراض أموال قبل نهاية السنة المالية مباشرة, وسدادها بعد نهاية السنة بحيث يظهر رصيد نقدي كبير بالقوائم المالية. وهو أجراء ليس معيبا ما دام قد تم الإفصاح عنه.

ملخص للاختبارات الشاملة لحسابات النقدية

* القيام بالمراجعة التحليلية.

* أحصل على أو جهز تسوية كشوف البنوك , وتتبع التسويات.

* أحصل على مصادقة من البنك على صحة الرصيد.

* تتبع الرصيد الدفتري للبنك الى رصيد كشف البنك عن فترة القطع.

* تتبع الرصيد بالأستاذ العام الى رصيد دفتر النقدية.

* تتبع الايداعات بالطريق الى كشف البنك عن فترة القطع.

* قارن قائمة الشيكات تحت التسوية بالشيكات المسحوبة والظاهرة بكشف البنك عن فترة القطع, وأفحص الشيكات من حيث التاريخ , و الرقم , و المستفيد , و القيمة , و التوقيع , والتظهير.

* أفحص الشيكات التي تم تسويتها والظاهرة في كشوف البنك عن فترة القطع والمؤرخة بعد تاريخ إعداد الميزانية ...

* تقصى أي شيكات لم تسوى لفترة طويلة.

* تتبع أرقام الشيكات الصادرة خلال لشهر المنتهى في أخر العام.

* افحص التحويلات بين حسابات البنك.

* إذا ما تبين لك أهميتها , أختبر العمليات النقدية مع تسوية البنك لفترة معينة.

* أستعلم من الإدارة و أفحص المصادقات الخاصة بالبنك , و اتفاقيات الإيجار و القروض , و راجع محاضر مجلس الإدارة للتعرف على القيود على حركة النقدية و التي تستلزم إعادة تبويب أو إعادة إفصاح.

١- ما هي أهم أهداف المراجع من فحص النقدية ؟

٢- صف الضوابط المحاسبية بإيجاز لكل مما يلي : الشيكات الواردة بالبريد, المبيعات النقدية, المدفوعات.

٣- أعط مثلا مبسطا يبين كيف يمكن ان يقوم بعض الموظفين غير الأمناء بتغطية اختلاس جزء من النقدية عن طريق التلاعب في ترحيل المبالغ المحصلة آلي حسابات العملاء مع توضيح العمليات الفعلية والقيود في يومية المقبوضات.

٤- أعط مثلا مبسطا يوضح كيف يمكن استخدام التحويلات بين حسابات المنشأة في البنوك لإخفاء عجز في النقدية ؟ ومثال آخر لمنع البنك من اكتشاف سحب على المكشوف ؟

٥- خلال مراجعتك لشركة النصر, قدمت لك مذكرة تسوية رصيد البنك والتي تم أعدادها بواسطة العميل :

شركة النصر

مذكرة تسوية ٣١-١٢-٩٥

الرصيد في ٣١-١٢ من واقع كشف البنك	٤٨٧٣٤
تضاف الودائع بالطريق	٤٤٦٧
	٥٣٢٠١
تطرح شيكات لم تقدم للصرف	٢٠٧٥٨
الرصيد وفقا لدفاتر الشركة	٣٢٤٤٣

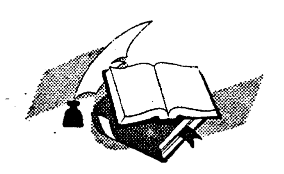
ووفقا لسجلات العميل, تم إصدار شيكات مجموع قيمتها ٣١٤٨٢ جنيه خلال الفترة من ١ آلي ١٤ يناير من السنة التالية, وقد حصلت على كشف حساب لاحق من البنك مؤرخ ١٤ يناير يتضمن شيكات منصرفة قيمتها ٥٠٤٤٠ جنيه, وقد اتضح من كشف الحساب الأخير ان هناك شيكات لم تصرف قيمتها ٣٦٠٠ جنيه كانت مستحقة في ٣١ ديسمبر, وانه من بين الشيكات التي أصدرت في يناير هناك شيكات قيمتها ٨٢٠٠ جنيه لم تقدم للصرف.

والمطلوب :

١- إعداد ورقة عمل تبين ما اذا كان قد تم المحاسبة عن جميع الشيكات التي أصدرتها المنشأة في مذكرة التسوية التي أعدها العميل وفي سجلاته المحاسبية.

٢- اقترح خطوات تشرح الموقف المبين في ورقة العمل, بين الخطوات التي تتخذها في كل حالة وأي قيود تسوية تقترحها.

التحقق من المدفوعات المقدمه



تمثل المدفوعات المقدمة التكاليف التى تمت و تخص فترات مقبلـة و هي بطبيعتها قصيرة الأجل و عادة ما ترتبط بالخدمات التى سيتم الحصول عليها فى المستقبل وذلك مثل أقساط التامين المدفوعـة مقدما ,و الإيجار المقدم , و الضرائب المدفوعة مقدما.

أهداف مراجعه المدفوعات المقدمة :

تتمثل أهداف مراجعه المدفوعات المقدمة فى :

١ – تحديد ما اذا كانت القيم الظاهرة كمدفوعات مقدمه فى القوائم المالية تعكس كل المدفوعات المقدمه (الشمول),و انه قد تم

حسابها وفقا للمبادئ المحاسبيه المقبولة قبولا عاما (الوجود و الملكيه).

٢-تحديد ما اذا كانت قيم المدفوعات المقدمه تعكس قيم سيتم الحصول من ورائها على منافع في المستقبل (التقييم).

٣- تحديد ما اذا كان تبويب القيم قد تم بطريقه صحيحه و ما اذا كان الافصاح كافيا (الافصاح).

اجراءات و اوراق عمل المراجعه :

تتضمن الاجراءات و اوراق العمل التى سيقوم بها المراجع حين مراجعه المدفوعات المقدمة تلك الخاصه بالمدفوعات النقديه, و سياسات العميل تجاه التكاليف التى تخضع للتاجيل, و الاجراءات الروتينية لتحويل هذه التكاليف الى مصاريف .

و تخدم الاختبارات على اجراءات تحميل نصيب الفتره و تأجيل نصيب الفترات التاليه غرضان, فهى من ناحيه تحدد المصروف الخاص بالسنه و من ناحيه أخرى تحدد الاصل الذى سيتم تاجيله بالميزانيه . و يؤدى تقييم المراجع لهذه الاجراءات الى تحديد نطاق عمله فى هذه المجموعه من الحسابات. فمثلاً ,اذا ما اتبع العميل طريقة محدده بثبات لتأجيل تكاليف بعض المصروفات, سيتمكن المراجع من تحديد نطاق فحصه للفواتير المدعمة للمدفوعات المقدمة.

كذلك فـان قيـام المراجعين الداخليين باختبار تحميـل نصيب الفترة من التكاليف المؤجلة سيمكن المراجع الخارجي من تخفيض نطاق اختباراته الشاملة لهذه الحسابات . و ما يلـي أمثلـه لسياسـات و اجراءات الرقابة الداخلية و للاختبارات الشاملة التى يقوم بها المراجع للتحقق من المدفوعات المقدمة :

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- وجود سياسات محاسبيه مكتوبة للتفرقة بين المصروفات المحققة (مثل إيجار الفترة) وبين المبالغ التى تؤجل (مثل إيجار الفترات المقبلة).	١- فحص فواتير الموردين المحملة على المدفوعات المقدمة لتحديد الفترة التى ترتبط بها التكلفة وتقييم مدى صحة المعالجة المحاسبية.
٢- الملكيه	٢- ضرورة موافقة مجلس الإدارة على تقديم الضمانات أو الرهـ ,مثل تقديم بوالص التأمين كرهن.	٢- الاستفسار وفحص محاضر مجلس الإدارة واتفاقيات القروض للحصول على قرائن عن تقديم ضمانات
٣- الشمول	٣- نفس ما ذكر بالنسبة لبند الوجود	٣- فحص فواتير الموردين المحملة على المدفوعات المقدمة لتحديد الفترة التى ترتبط بها التكلفة وتقييم مدى صحة المعالجة المحاسبية
٤- التقييم	٤- استخدام قيود شهرية نمطية لتحقق المدفوعات المقدمة.	٤- إعادة حساب العمليات الحسابية للمدفوعات المقدمة

٥- الإفصاح	٥- وجود سياسات محاسبية موثقة للتعامل مع المدفوعات المقدمة والتي تزيد فترتها عن السنة المالية المقبلة.	٥- فحص فواتير الموردين المتعلقة بالمدفوعات المقدمة وتحديد الفترة التي ترتبط بها تكلفتها.

وبعد قيام المراجع بتقييم مخاطر الرقابة المرتبطة بالتحقق من المدفوعات المقدمة , عادة ما يعد كشف بأرصدة حسابات المدفوعات المقدمة , والذي يظهر معاملات السنة والتي أثرت مثلا على التأمين المدفوع مقدما ومصروف التأمين الخاص بالسنة. ونفس الأجراء يمكن أن يتم للحسابات المشابهة للتأمين.

المدفوعات المقدمة

شركة النصر

تحليل مصروف التأمين والمدفوعات المقدمة

٣١-١٢-٩٦

البيان	رصيد المدفوع مقدما في ٣١-١٢-٩٥	الأقساط المسددة	المحمل على المصاريف	رصيد المدفوع مقدما	ملاحظات
بوليصة رقم ١٢٢٣ ضد الحريق تغطي المباني ومحتوياتها بقيمة ٦٠٠٠٠٠ جم للسنة من ٣٠-٦-٩٥ وحتى ٣٠-٦-٩٦	٥٧٤٢		(٥٧٤٢)		تم مناقشة التغطية التأمينية مع السيد /حسن محمد المدير المالي وهو مقتنع بكفايتها لتغطية تكلفة استبدال الأصول والالتزامات المحتملة
الزيادة في قيمة البوليصة لتصبح ٦٢٥٠٠٠ جم ومد فترتها الى ٣٠-٦-٩٧		١٢٦٢٤	(٦٣١٢)	٦٣١٢	ولم الاحظ أي استبعاد أو عدم كفاية للتغطية التأمينية
بوليصة رقم ٢٢٤٢ ضد إصابات العمل قيمتها ١٠٠٠٠٠ جم من ١-١-٩٦ الى ١-١-٩٧		٣٢٩١	(٣٢٩١)		

بوليصة رقم ٣٣٧٩ ضد خيانة الأمانة قيمتها ٢٠٠٠٠٠ جم من ١-١-٩٦ الى ١-١-٩٧		١٨٧٣	(١٨٧٣)		
	١١٣٤٣	٣٧٨٩٨	٣٦٩٨٦	١٢٢٥٥	

تم فحص بوالص التأمين وملاحظة قيمتها وقيمة القسط السنوي.

تم فحص فاتورة شركة التأمين والترخيص بسداد الأقساط.

تم فحص ا-ملبات الحسابية لتحديد نصيب السنة.

المراجعة التحليلية :

على المراجع مقارنه أرصدة المدفوعات المقدمة للمجموعات الرئيسية (التامين ,الإيجار,...الخ) مع أرصدة السنة السابقة. و نظرا لان أرصدة المدفوعات المقدمه غالبا ما تغطى فترة معينه من السنة التاليه. مثلا, الست شهور التاليه لنهاية السنة لبولص التأمين التى تغطى الفترة من أول يوليو وحتى آخر يونيو, مما يؤدى الى ظهور مدفوعات مقدمة قدرها ستة شهور فى نهاية كل سنة باستمرار . ويرجع الاختلاف فى الأرصدة من سنة الى أخرى الى الارتباط بمدفوعات جديدة أو زيادة فى قيمة البوالص السارية. ويستلزم ذلك قيام المراجع باختبار أرصدة المدفوعات المقدمة باستخدام الإجراءات التحليلية وفحص الإضافات التى تمت إليها لتحديد ما اذا كان التأجيل مناسبا (الوجود).

الاختبارات على أرصدة المدفوعات المقدمة وعلى المحمل على السنة :

يتم تقييم المدفوعات المقدمة على أساس تكلفتها وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. ويختبر المراجع ذلك بفحص الفواتير الصادرة من شركات التأمين وأذون السداد لها. كذلك يفحص القسط السنوي بمراجعة بوليصة التأمين. وعلى المراجع الاهتمام ببعض أنواع بوالص التأمين مثل التأمين ضد إصابات العمل وبعض أنواع التأمين على حوادث السيارات والتأمين البحري, والتي ترتبط فيها قيمة الأقساط بخبرة وسابقة التعويضات التى سددتها شركة التأمين للعميل , وفيها يتم تعديل الأقساط بأثر رجعى . فى هذه الحالة فان فحص سجل الحوادث وسجل التعويضات واستشارة أحد وكلاء التأمين سيمكن المراجع من تقدير القسط النهائي والذي يؤثر على قيمة رصيد المدفوعات المقدمة.

ويؤدى فحص تواريخ استحقاق أقساط البوليصة ومدة كل قسط الى التحقق من المبالغ المحملة على إيرادات السنة والمبالغ المؤجلة فى حسابات المدفوعات المقدمة. ونظرا لأن المدفوع مقدما فى أقساط التأمين عادة ما يمكن استرداده فى حالة إلغاء البوليصة , فأن ذلك يعد دليلا على تحقق هذه المدفوعات.

لاحظ أن الإيجار المقدم بالنسبة لمنفذ توزيع أغلق نهائيا لا يتوقع أن نحصل من وراءه على منافع مقبلة .لذا فبالرغم من أن تكلفة

الإيجار المقدم تخص فترات مقبلة إلا أنها لن يتم تحققها وبالتالي تعالج كمصروفات محملة على إيرادات الفترة.

فحص مدى كفاية التغطية التأمينية

أوضح الجدول السابق أن كفاية التغطية التأمينية قد تم مناقشتها مع المدير المالي , كما فحص المراجع مدى وجود ضمانات أو رهن لبوليصة التأمين لصالح الغير. ومن الضروري الإفصاح عن رهن البوليصة أو تقديمها كضمان

وتقوم عديد من الشركات بالتعاقد على بوالص التأمين ضد خيانة الأمانة لتغطية خسائر حوادث السرقة والاختلاس وفقد الأصول. ويهتم المراجع بهذا النوع من التأمين حين فحصه لبينة الرقابة الداخلية.

ولا يفترض أن يكون المراجع خبيرا فى التأمين والتغطية التأمينية, لذلك عليه الاستعانة بمتخصص فى التأمين للتعرف على جوانب القصور فى التغطية التأمينية للعميل. وقد تؤدى ملاحظة المراجع لعدم كفاية التغطية التأمينية الى اكتشاف عدم تسجيل العميل لبعض أصوله.

وتتماثل اجراءات المراجع للمدفوعات المقدمة الأخرى مع ما تم شرحه بالنسبة للتأمين المقدم. والمشكلة العامة فى مراجعة المدفوعات المقدمة تظهر فى قيام المراجع ببذل مجهودا كبيرا لمفردات محدودة القيمة نسبيا وتتصف عملياتها بعدم تعقيد, مما يغرى بعض المراجعين بعدم بذل جهد كبير فى مراجعة المدفوعات المقدمة نظرا لاهتمامهم

بالعناصر ذات القيم الأكبر .إلا انه يجب عدم التمشى مع هـذا الاتجاه نظرا لأن مراجعة المدفوعات المقدمة يمكن أن تكشف عن عناصر هامـة بالنسبة للمراجع بخلاف ما قد يتوقعه من حسابات محدودة القيمة.

ملخص لأهم الاختبارات الشاملة للمدفوعات المقدمة

* القيام بالمراجعة التحليلية.
* فحص الفواتير وغيرها من المستندات التى أدت الى زيادة المدفوعات المقدمة.
* فحص العمليات الحسابية لتحديد نصيب السنة وأرصدة آخر المدة.
* فحص كفاية التغطية التأمينية.

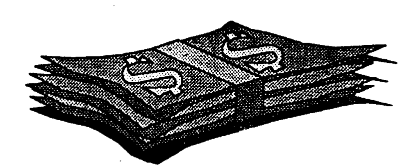
أسئلة وتطبيقات

١ – حدد ثلاثة حسابات للمصروفات غالبا ما يتم مراجعتها أثناء فحص بنود قائمة المركز المالي , مع تحديد هذه البنود.

٢ – ما هي القرائن التي يبحث عنها المراجع بالنسبة للإضافات آلي المدفوعات المقدمة؟

٣ – لماذا يدرس المراجع التغطية التأمينية للعميل ؟

التحقق من حقوق الملاك



تتضمن حقوق الملاك الأسهم العادية والأسهم الممتازة , و الزيادة في رأس المال ,و الأرباح المحجوزة, و حسابات إعادة تقييم الأسهم المملوكة, وفروق ترجمة العملات الأجنبية . والمعاملات في هذه الحسابات غير متكررة ولكنها هامة.

ويحدد النظام الأساسي للشركة أنواع الأسهم التي يمكنها إصدارها, فضلا عن كل الحقوق والأولويات لكل منها, وعدد الأسهم المصرح بإصدارها من كل نوع, والقيمة الاسمية ,وأية قيود عليها. ويحدد النظام الأساسي لبعض الشركات القيود على توزيع الأرباح على الأسهم العادية في حالة عدم سداد كل أرباح الأسهم الممتازة, وتلك المفروضة على تداول الشركات الأخرى لأسهم الشركة, كما في حالة اشتراط أن تعرض الشركات المسيطر عليها الأسهم التي تملكها على العميل بسعر معين (القيمة الدفترية مثلا) قبل أن تعرضها في السوق. ولذلك فأن النظام الأساسي للشركة يعتبر المصدر لعديد من عناصر الإفصاح بالقوائم المالية.

وعادة ما تكون سكرتارية الشركة مسئولة عن السجلات الممسوكة عن عدد الأسهم الصادرة والأسهم المكتتب فيها. وتعتمد الإجراءات التي تتبعها الشركة في حساباتها وفى الرقابة على الأسهم الصادرة والمكتتب فيها على عدد حملة أسهمها . فإذا كان عدد المساهمين محدودا , فعادة ما تمسك الشركة دفتر شهادات الأسهم أو دفتر الأسهم. وهو يشابه دفتر الشيكات في احتوائه على شهادات للأسهم يمكن نزعها منه, وبه كعب يمكن تسجيل تاريخ إصدار الشهادة و أسم مالك السهم .وعند بيع السهم أو تحويله لطرف آخر يتم تسليم الشهادة الأصلية للشركة لتعليمها "ملغاة" وإعادة لصقها في الكعب الخاص بها , وإصدار شهادة جديدة إلي المالك الجديد للسهم. ويتحدد عدد الأسهم المكتتب فيها في أي وقت بتجميع عدد الشهادات الصادرة من دفتر شهادات الأسهم واستبعاد الملغاة. وهذا الأجراء كافيا إذا كان عدد حملة الأسهم وعدد التحويلات صغيرا , و من الواضح أنه غير عملي إذا كان عدد الأسهم المحولة يوميا بالمئات أو الآلاف.

وعادة ما تستخدم شركات المساهمة التي تتداول أسهمها فى سوق المال بكثرة أحد البنوك أو المنشآت المالية ليحل محلها كوكيل في عمليات تسجيل و نقل ملكية الأسهم. وكوكيل في التحويل , تتسلم هذه المؤسسات وتصدر شهادات الأسهم وتحتفظ بقائمة حملة الأسهم لاستخدامها في أعداد التقارير الموجهة إليهم وفى سداد توزيعات الأرباح, وغير ذلك. وكمسجل للأسهم , تقوم هذه المؤسسات بمسك سجلات بعدد الأسهم الصادرة والملغاة لفحص أعمال التحويلات و

للحماية من الأخطاء التي قد تؤدى إلي زيادة في القيمة المصدرة بأكثر من حقيقتها.

ويجب أن تحتوى حسابات الأرباح المحجوزة على عدد محدود من المعاملات إلى جانب صافى الربح أو الخسارة وتوزيعات الأرباح. ويمكن ان يظهر بها حساب يمثل تصحيح لخطاء تم في السنوات السابقة وأثر على القوائم المالية .

وتستخدم عديد من الشركات خطط لتمليك العاملين بها لأسهم رأس المال .وفى هذه الحالة يجب مسك سجلات عن عدد الأسهم الممنوحة ,والمباعة, وقيمة المسدد منها, وسعر السهم وطريقة سداده.

أهداف التحقق من حقوق الملاك

تتمثل أهداف التحقق من حقوق الملاك في :

١- تحديد ما إذا كانت حسابات حقوق الملاك وكل ما يرتبط بها قد ظهرت (الشمول) بالقوائم المالية (الوجود) وأنها قد ظهرت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما(التقييم).

٢- تحديد ما إذا كان الإفصاح كافيا وعن كل القيود, والحقوق ,والتسهيلات وغيرها من الأمور الهامة لتفهم القوائم المالية (الإفصاح).

حين فحص حسابات حقوق الملاك , على المراجع تذكر أن المراجعة تكون لحسابات الشركة وليست لحسابات المساهمين. فتحويلات الأسهم بين حملة الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل مساهم تعتبر نظريا غير ذات أهمية بالنسبة للمراجع , نظرا لعدم تأثيرها على القوائم المالية محل المراجعة. والمراجع مسئولا فقط عن التحقق من إجمالي الأسهم المصرح بها والمصدرة والمكتتب فيها وليس بمن يملكها , بالرغم من أن معرفته لحملة الأسهم قد يساعد المراجع في تحديد الأطراف المرتبطة. وعادة ما لا يقوم المراجع بطلب المصادقة على ملكية الأسهم من مساهم معين, فهو إجراء غير عملي إذا ما كانت الأسهم لحاملها أو بيعت من شخص لأخر بدون إرسالها للشركة لتحويلها (مثل هذه المبيعات لن يكون لها تأثير على الملكية للمشترى وسترسل توزيعات الأرباح وغيرها من المراسلات إلى البائع.)

وعلى المراجع تفهم هيكل الرقابة الداخلية المطبق على حقوق الملاك وقد يجرى اختبارات على الرقابة على المقبوضات والمدفوعات النقدية. ومع ذلك , فنظرا لأن عددا محدودا من المعاملات تحدث لحسابات حقوق الملاك ولأهمية هذه الحسابات , يفحص المراجع كل المعاملات التي تمت بها . وقد تزيد تكلفة الاختبارات الشاملة التي تتم لهذه الحسابات عن المنافع التي يمكن تحقيقها من تخفيض الاختبارات الشاملة ا. مع ذلك فعدد من عناصر الرقابة تؤثر على الاختبارات الشاملة. و من أمثلة ذلك نجد (١) استخدام مؤسسة تعمل كوكيل

عن العميل في عمليات تحويل الأسهم وتسجيلها ما يمكن المراجع من تجميع قرائن عن عدد الأسهم الصادرة والمكتتب فيها , باستخدام مصادقة من هذه المؤسسة بدلا من فحص دفتر الأسهم.(٢) استخدام حساب مخصص في البنك لسداد توزيعات الأرباح يمكن المراجع من تخفيض نطاق فحصه للمدفوعات في توزيعات الأرباح. وما يلي أمثلة أخرى لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية والاختبارات الشاملة المرتبطة بحقوق الملاك.

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- مسك دفتر للأسهم يظهر عدد الأسهم المصدرة والملغاة والمسددة.	١- فحص دفتر الأسهم.
٢- الملكية	٢- غير منطبق.	٢- غير منطبق.
٣- الشمول	٣- مسك دفتر للأسهم يعرض عدد للأسهم المصدرة والملغاة والقائمة.	٣- فحص دفتر الأسهم.
٤- التقييم	٤- وجود محاسبين مدربين على تسجيل عمليات رأس المال وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	٤- حساب القيمة الاسمية للسهم أو أي أساس آخر استخدم لتقييم الأسهم المصدرة.
٥- الإفصاح	٥- وجود محاسبين مدربين على طرق الإفصاح وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما , مثلا كيفية عرض توزيع الأرباح.	٥- فحص القوائم المالية للتأكد من سلامة الإفصاح وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

ومراجعة حسابات حقوق الملاك تتبع مدخل مشابه لذلك المستخدم للأصول والممتلكات بمعنى الحصول على رصيد أول المدة (عادة من مراجعة السنة السابقة) , ثم مراجعة العمليات الخاصة بالسنة الجارية .

وعلاوة على ذلك يتم تطبيق عدة اجراءات على رصيد آخر المدة. ويجب تحليل كل حسابات حقوق الملكية (غالبا ما يستخدم كشف يحفظ في الملف الدائم للمراجعة) ويجب فحص العمليات التي تمت أثناء العام باختبار المستندات المؤيدة والترخيص بها. فمثلا اذا تم بيع أسهم إضافية خلال العام, فأن المبالغ المحصلة يجب تتبعها [illegible] المقبوضات النقدية, وإلى كشف البنك ويجب تتبع الترخيص [illegible] إلى محاضر مجلس الإدارة أو محاضر اجتماعات المديرين. ويجب [illegible] اهتمام خاص للقيمة المحددة للأسهم الجديدة وكذلك للأسهم المصدرة بطريق غير النقدية, ومدى مناسبة القيود المرحلة الى الأرباح المحجوزة بخلاف صافي الربح أو الخسارة وتوزيعات الأرباح, والمعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح في شكل أسهم بدلا من توزيع أرباح نقدية.

المراجعة التحليلية

سيقارن المراجع في قسم حقوق الملاك بالميزانية العمومية بين :

١- الرصيد الحالي مع الرصيد الوارد بالموازنة التخطيطية.

٢- الأرباح الموزعة مع الموازنة النقدية.

ويجب تقصي الاختلافات الجوهرية بين ما سبق.

الاختبارات على الأرباح الموزعة

يمكن اختبار توزيعات الأرباح المعلنة خلال العام على أساس إجمالي بضرب عدد الأسهم المسجلة فى دفتر الأسهم فى معدل الربح الموزع للسهم. وهذا الأجراء يوفر دليل على صحة القيم المحسوبة. و على المراجع الحصول على قرائن أخرى عن مدى سدادها للمساهمين.

وتقوم بعض الشركات بتوكيل أحد البنوك فى سداد الأرباح الموزعة , وعادة ما يكون نفس البنك الموكل فى تحويل الأسهم. فى هذه الحالات تسدد الشركة التوزيعات الى البنك المكلف بدفعها للمساهمين , والذي يقوم بسدادها لكل مساهم .ويراجع البنك الشيك المسحوب سدادا للتوزيعات وإشعار استلامه بواسطة البنك الموكل. وتحدد بنود الاتفاق مع البنك مسئوليته عن صحة التوزيع للأرباح والتزامه فى حالة السداد غير الصحيح لتوزيعات. و في هذه الحالة, عادة لا يقوم المراجع بفحص المدفوع لكل مساهم على حدة.

وإذا ما قامت الشركة بسداد الأرباح الموزعة , يكون على المراجع اختبار صحة المدفوع لكل مساهم. ومثال لهذا الاختبار والذي يمكن أن يتم على أساس عينة يظهر فيما يلى. ويحصل المراجع على اسم المساهم وعدد أسهمه من سجل توزيع الأرباح ومن سجل الأسهم. وعليه تجميع عدد الأسهم المملوكة لكل المساهمين ومقارنته بإجمالي الأسهم الصادرة والمكتتب فيها كما هو مبين فى الملف الدائم للمراجعة. ثم يقوم المراجع بمقارنة معدل التوزيع بذلك المحدد فى محضر الجلسة الخاصة بتوزيع الأرباح ويعيد اجراء العمليات الحسابية لتحديد الأرباح الخاصة بكل مساهم. أخيرا عليه فحص الشيكات المسحوبة

سدادا للتوزيعات مع التركيز على أنها قد تم استلامها والتوقيع بالاستلام من مالك الأسهم.

شركة النصر

فحص توزيعات الأرباح المسددة

٣١-١٢-٩٦

مالك السهم	عدد الأسهم	معدل التوزيع	المبلغ	رقم الشيك
احمد شرف	١٠٥٠٠	٠,٥	٥٢٥٠	٣١٨
صالح عبد العزيز	١٠٠	٠,٥	٥٠	٣١٩
نبيل علام	٦٣٨	٠,٥	٣١٩	٣٢٠
حسن ماهر	٢٤	٠,٥	١٢	٣٢١
	١٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	

من سجل الأسهم كما فى تاريخ توزيع الأرباح

كما فى محضر اجتماع مجلس الإدارة فى ١٥-١٢-١٩٩٦

تم فحص العمليات الحسابية

فحص التوقيع الصحيح على استلام الشيك

فحص دفتر شهادات الأسهم

اذا ما مسكت الشركة سجلات أسهمها, يكون على المراجع فحص دفتر شهادات الأسهم لتحديد مدى صحة عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها والتي ظهرت بالقوائم المالية. ونظرا لفحص عديد من الكعوب فى دفتر شهادات الأسهم وعديد من الأسهم الملغاة فى كل سنة , لذلك عادة ما يمسك المراجع جدول بالملف الدائم للمراجعة

يستطيع استخدامه لتوثيق فحوصه للسنوات المختلفة. وعلى المراجع تتبع كافة الأرقام المسلسلة للأسهم بوضع علامة على أرقام الأسهم الملغاة, وعلامة على الأسهم القائمة. وإجمالي الأسهم القائمة مضروبا في السعر الأسمى للسهم يجب ان يساوى قيمة رأس مال الأسهم الظاهر بالميزانية العمومية.

وتوجد خطوة قد يستخدمها بعض المراجعين , نظرا لأهمية دفتر شهادات الأسهم, حيث يطلبون توقيع العميل على استلامه للدفتر بعد مراجعته.

المصادقات

اذا ما استخدم العميل وكيلا له في تحويل وتسجيل الأسهم, لن يكون هنالك دفتر للأسهم لفحصه . وبدلا من ذلك, يجب الحصول على مصادقة كتابية من البنك وكيل الإصدار ترسل مباشرة للمراجع عن عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها من وكيل التسجيل والتحويل .

فحص النظام الأساسي

يفحص المراجع بنود النظام الأساسي للعميل والتعديلات التى تمت عليه للتعرف على وصف للسهم, وقيمته الاسمية , وعدد الأسهم

المصرح بها, وغيرها من المعلومات الأساسية المتعلقة بكل من الأسهم العادية والممتازة.

العناصر التي تستلزم الإفصاح

الاعتبارات العامة في الإفصاح مطلوبة من كل الشركات وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما , مثل التغيرات في رأس المال , اسهم العاملين , قيمة التصفية للأسهم الممتازة ,والقيود على تحويل الأسهم , وعادة ما يكون ذلك مطلوبا وفقا للنظام الأساسي للشركة , أو محاضر اجتماعات الجمعية العامة ,أو محاضر اجتماعات المديرين .

والإفصاح عن القيود مثل تحديد أو حظر دفع توزيعات الأرباح تكون صعبة الاكتشاف. و عادة ما تكون ضمن شروط القروض والإيجار التمليكي ويجب اكتشافها باستخدام الإجراءات المشروحة في القروض طويلة الأجل, مثل فحص اتفاقيات القروض والإيجار والمحاضر والمصادقة مع الدائنين . وقد تظهر قيود أخرى من نصوص قانونية للدولة المشهرة بها الشركة. فمثلا , بعض الولايات بأمريكا تمنع توزيع أرباح تزيد عن معدلات الفائدة على أذون الخزانة , وبالتالي يلزم الإفصاح عن القيود على الأرباح المحجوزة. ولاكتشاف متطلبات هذا الإفصاح يجب على المراجع التعرف على قوانين المحليات التي يعمل فيها العميل.

ملخص لأهم الاختبارات الشاملة لحسابات حقوق الملاك

* القيام بالمراجعة التحليلية.

* فحص التغيرات في حسابات حقوق الملاك خلال الفترة وفحص ما يؤيد هذه التغيرات , مثل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة , قسائم الإيداع, وكشوف البنك عند إصدار اسهم رأس المال.

* فحص توزيعات الأرباح بالرجوع الى محاضر اجتماعات مجلس الإدارة الخاصة بتوزيع الأرباح , ودفتر شهادات الأسهم للتعرف على عدد الأسهم.

* فحص دفتر شهادات الأسهم و الحصول على مصادقة من البنك وكيل ومسجل تحويل الأسهم لتحديد عدد الأسهم الصادرة والمكتتب فيها.

* تتبع الأسهم من حيث القيمة الاسمية , وعدد الأسهم المصرح بها.

* فحص المحاضر , واتفاقيات القروض , وغيرها من مصادر القيود على توزيع الأرباح وعلى معاملات رأس المال والتي تستلزم الإفصاح في القوائم المالية.

أسئلة وتطبيقات

١- ما هي مزايا استخدام حساب مستقل في البنك لسداد الارباح الموزعة ؟

٢- ما هي اهداف مراجعة راس المال ؟

٣- كيف يمكن الافصاح عن راس المال في الميزانية ؟

٤- لماذا يفحص المراجع سجل اسهم الشركة ؟

٥- وضح كيفية التحقق من الاحتياطيات ؟

٦- اذا لم تمسك الشركة سجل الاسهم ووكلت بنك المهندس في القيام بذلك, يجب ان يحصل المراجع على مصادقة من البنك على

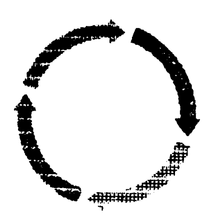
أ- القيود على توزيع الارباح.

ب- عدد الاسهم المصدرة والمكتتب فيها.

جـ ضمانات قيمة التصفية للاسهم الممتازة.

د- عدد الاسهم الخاضعة لاتفاق اعادة شراؤها.

التحقق من الالتزامات طويلة الأجل



تتضمن الالتزامات طويلة الأجل القروض, السندات, وأوراق الدفع والتي تستحق بصفة عامة بعد سنة من تاريخ الميزانية, و بالرغم من أن بعض الالتزامات قصيرة الأجل قد تبوب على أنها طويلة الأجل اذا ما كان كل من اتجاه وقدرة الـ ـل قد أوضحا إعادة التمويل على أساس طويلة الأجل.

والالتزامات طويلة الأجل. مثل القروض والسندات واوراق الدفع لها خصائص تستدعي من المراجع اهتماما خاصا. فأولا, عادة ما تكون مضمونة بأصول المنشأة, والنتيجة قيود على حرية تحويل هذه الأصول, وفي بعض الحالات, تفرض قيود على طريقة استخدامها.

وثانيا, فأن عملية الاقتراض قد تحمل في طياتها بعض الشروط والتي قد تفرض قيودا أخرى على عمليات المنشأة. وتتضمن بنود

القروض طلب محافظة الشركة على رأس مال عامل معين, ونسب معينة للقروض الى حقوق الملاك, فضلا عن القيود على سداد توزيعات أرباح, أو شراء أذون الخزانة, أو مزج أو بيع المنشأة أو جزء هام من أصولها. ويؤدى التعدي على هذه الشروط الى ظهور حالة عدم الالتزام بالاتفاق وتستوجب السداد الفوري للقرض. وإذا وجد المقرض ان الشرط الذى لم يتم الالتزام به لن يؤثر على قدرة العميل على السداد ولن يجعل القرض في خطر, عادة ما يقوم المقرض وفقا لطلب العميل بإلغاء السداد الفوري للقرض. وإذا ما تم الحصول على هذا الإلغاء فيجب أن تظهر القوائم المالية حدوث عدم التزام بشروط القرض والحصول على إلغاء لتبعات عدم الالتزام. وإذا لم يقبل الدائن إلغاء السداد الفوري للقرض, فأن هذا القرض طويل الأجل يجب ان يبوب على انه التزام جارى نظرا لأن سداده يمكن ان يطلب في أي وقت بواسطة الدائن. وبالطبع فأن مثل هذه الظروف ستمثل كارثة على الشركة.

وعادة ما يهتم قراء القوائم المالية بعديد من جوانب الالتزامات طويلة الأجل. فمثلا, حلول سداد القرض طويل الآجل قد يمثل مشكلة سيولة نقدية للمنشأة, أو استبدال احد القروض منخفضة الفائدة عند حلول تاريخ استحقاقه بقرض آخر ذا فائدة أعلى قد يكون له تأثير معاكس على ربحية المنشأة. لذلك, فأن الإفصاح فيما يتعلق بالالتزامات طويلة الآجل يجب ان يتضمن وصف كامل لشروط القرض, علاوة على الضمانات وأية قيود مفروضة باتفاق القرض.

وعلاوة

المدفوعات و

الالتزامات طو

الآجل بواسطة

القرض

أهد

القائ

ظهر

قيم

الالت

لتص

إجراءات واوراق العمل للتحقق من الالتزامات طويلة الأجل

الخطوة الأولى هي تقدير المخاطر المرتبطة بالالتزامات طويلة الأجل. ويتم اختبار الرقابة المفروضة على المقبوضات النقدية، واستخدام الاختبارات مزدوجة الأهداف.

وما يلى بعض امثلة لأثر الرقابة الداخلية على الاختبارات الشاملة التي يجريها المراجع : (١) ضرورة موافقة مجلس الإدارة على القروض يقلل احتمالات عدم تسجيل القروض وقد تسمح للمراجع بتخفيض بحثه عن القروض غير المسجلة عن طريق المصادقات وغيرها من الأساليب. (٢) استخدام وكيل لإصدار السندات سيمكن المراجع من تحديد مصادقاته في مصادقة وحيدة لوكيل إصدار السندات. (٣) مسك مفكرة بمواعيد وقيمة سداد اصل وفوائد القرض تساعد في منع نسيان سداد الاصل والفوائد وتمكن المراجع من تخفيض الوقت المستغرق في تحديد ان كل تسديدات الاصل والفوائد قد تمت.

وما يلي امثلة أخرى لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية و للاختبارات الشاملة المرتبطة بالتحقق من الالتزامات طويلة الأجل :

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- وجود عاملين مدربين على تسجيل الديون طويلة الأجل	١- المصادقة على أرصدة الديون المستحقة.
٢- الملكية	٢- وجود عاملين مدربين على تسجيل الديون طويل الأجل .	٢- المصادقة على الالتزامات مع الدائنون .
٣- الشمول	٣- ضرورة موافقة مجلس الإدارة على القروض.	٣- إرسال مصادقات للمؤسسات المالية التي تتعامل معها العميل خلال السنة.
٤- التقييم	٤- وجود محاسبين مدربين على المحاسبة عن أقساط القروض وعلى الفوائد.	٤- إعادة حساب أقساط القروض والفوائد.
٥-الإفصاح	٥- وجود محاسبين مدربين على الإفصاح عن القسط الجاري من القروض طويلة الأجل.	٥- إعادة حساب القسط الجاري من القروض طويلة الأجل.

ويعد المراجع قائمة إجمالية للديون طويلة الأجل تماثل ما يلي :

البيان	رصيد 31-12-96	إضافات	تسديدات	رصيد 31-12-97	رصيد 31-12-96	إضافات	تسديدات	رصيد 31-12-97
قرض ٨٪ قسط سنوي ٥٠٠٠٠ بضمان الأراضي	٣٥٠٠٠٠	.	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٣٣٣	٢٧٦٦٥	٢٧٩٩٨	٢٠٠٠

فحص الفوائد المستحقة :

رصيد القرض ٣٠٠٠٠٠

معدل الفائدة ٠٨.

الفائدة ٢٤٠٠٠

فترة الاستحقاق شهر ١/١٢

٢٠٠٠

فحص مصروف الفوائد

٣٥٠٠٠٠ * ٠,٠٨ * ١١/١٢ = ٢٥٦٦٥

٣٠٠٠٠٠ * ٠,٠٨ * ١/١٢ = ٢٠٠٠

٢٧٦٦٥

تمت المصادقة مع البنك.

تم تتبعها الى اوراق عمل السنة السابقة.

تم فحص شيكات السداد.

تم التتبع الى الأستاذ العام.

تم فحص شيكات السداد في نوفمبر وفبراير.

المراجعة التحليلية

عند اجراء المراجعة التحليلية للقروض طويلة الأجل, يمكن للمراجع مقارنة :

١ – أرصدة السنة الحالية والسابقة.

٢- القروض والسداد الفعلي مع موازنة التدفقات النقدية.

٣- حساب متوسط معدل الفائدة (محسوبة بقسمة الفوائد المدينة على متوسط أرصدة القروض أول وآخر المدة) مع الفوائد المتفق عليها.

وعلى المراجع تقصى الاختلافات المعنوية لتحديد ما اذا كانت القروض والسداد قد تم تسجيلهما بطريقة صحيحة وتم حساب الفوائد المدينة بطريقة صحيحة.

الاختبارات على القروض, والسداد, والفوائد المستحقة

نظرا لان معاملات الالتزامات طويلة الآجل غالبا ما تكون محدودة ولكنها هامة, يفحص المراجع كل المعاملات في الحساب عن السنة, بالرغم من امكان استخدام العينات اذا كان حجم العمليات كبيرا وقيمة كل عملية محدودة. وعادة ما يتتبع المراجع الوارد من القروض إلى سجل المقبوضات النقدية, إلى قسائم الإيداع, و إلى كشف البنك, ويراجع المدفوعات بفحص الشيكات المسددة (المعلمة بعلامة). وأية قروض أو سداد للقروض وفوائدها على خلاف شروط الحصول على القرض تستلزم الرجوع الى محاضر مجلس الإدارة.

ويتم اختبار الفوائد المدينة بنفس الجدول مثل القروض طويلة الآجل بحيث يمكن ربطها مباشرة برصيد القرض طويل الآجل. والمثال البسيط الذى يحتوى على قرض واحد لا يمثل مشكلة, ولكن اذا وجد ٣٠ أو ٤٠ قرض, فان هذا النموذج يمكن المراجع من تحديد

مدى دقة حساب الفائدة لكل قرض, وان جميع فوائد القروض مسجلة (الشمول). وحقيقة ان الفائدة قد حسبت لكل قرض لا تؤكد أنها حسبت بطريقة صحيحة. وقد فحص المراجع مصروف الفوائد في الجدول السابق عن طريق ضرب الرصيد في معدل الفائدة في المدة من السنة التي تواجد فيها القرض. والقيمة المستحقة في نهاية السنة اختبرت بطريقة مماثلة, مع خطوة إضافية لربط تاريخ دفع الفائدة (بداية فترة الاستحقاق) بمصادقة البنك المحفوظ بقسم النقدية. علاوة على ذلك فان الشيكات المحررة قد تم فحصها لشهرين من شهور سداد الفوائد ومخصص الفوائد تم تتبعه الى حسابات المصاريف المرتبطة.

المصادقات

المدخل للمصادقة على الالتزامات طويلة الأجل يماثل ذلك الخاص بحسابات الدائنون نظرا لأن الأهداف متماثلة.

فحص اتفاقيات القروض

تم التركيز على اتفاقيات القروض. ومراجعة المراجع لهذه الاتفاقيات يجب ان تتم بعناية وتفصيل. وإذا كان مضمون احد بنود الاتفاقية غير واضح, يجب على المراجع سؤال العميل لطلب تفسير من مقدم القرض. وكل عدم التزام ببنود الاتفاقية مهما كان ضئيلا

يجب ذكره للعميل بحيث يمكن طلب استثناءه من مقدم القرض. وفي هذه المنطقة فان الأهمية النسبية أساسية, فإذا ما اعتقد مانح القرض في أهمية احد البنود بحيث يوضع في اتفاقية القرض, على المراجع افتراض أن عدم الالتزام بهذا البند هام نسبيا.

وعادة ما يتم توثيق فحص اتفاقيات الديون باستخدام قائمة أسئلة لبنود اتفاقيات القروض تحفظ بملف المراجعة الدائم. وهذه القائمة يجب فحصها كل سنة ووضع تأشيرة بمدى الالتزام بكل بند. ونظرا لان هذا الأجراء يستلزم معرفة بكل جوانب المراجعة, فانه يؤدى بواسطة مراجع أول ويفحص بواسطة احد الشركاء في المكتب.

ويطلب مانحي القروض في عديد من الحالات من المراجع ان يخطرهم بمدى وجود عدم التزام ببنود اتفاقية القرض حين قيامه بالمراجعة.

البند	قرائن المراجعة
١- يجب ان يحتفظ العميل بنسبة تداول على الأقل ٢ : ١.	١- حساب نسبة التداول. ومراعاة النسبة المتفق عليها.
٢- لا يمكن للعميل توزيع أرباح نقدية تزيد عن مليون جنيه في أي سنة.	٢- مقارنة إجمالي التوزيعات النقدية المسددة خلال العام مع مبلغ المليون جنيه.
٣- يجب ان يحافظ العميل على نسبة للديون الى حقوق الملاك لا تزيد عن ٠,٧٥ : ١,٠ .	٣- حساب نسبة الديون الى حقوق الملكية وتحديد هل تعدت نسبة ٠,٧٥ : ١,٠ .
٤- لا يمكن للعميل زيادة مرتبات الادارة بأكثر من ١٠ ٪ في السنه.	٤- مقارنة مرتبات الإدارة السنة الحالية بالسنة السابقة ومعرفة هل تعدت الزيادة ١٠٪ ؟

٥- لا يمكن العميل إعادة شراء ديون تابعيه ولا اسهم رأس ماله.	٥- فحص ديون العاملين وحساب راس المال لتحديد هل تم إعادة شرائها خلال العام؟

التبويب والإفصاح

بالرغم من ان التاريخ المحدد للقرض يحدد تبويبه كالتزام طويل أو قصير الأجل, توجد عناصر آخرى مثل اتجاه وقدرة العميل على إعادة التمويل أو إلغاء اثر عدم الالتزام بشروط القرض, قد تؤدي آلي تغيير هذا التبويب. وفي هذه المرحلة من المراجعة, يجب على المراجع مراعاة إمكانية تأثير ظروف غير عادية أو ظروف خاصة على تفسير البيانات.

ويجب طلب المعلومات من مانحي القروض عن طريق المصادقات عن الالتزامات طويلة الأجل التي سيتم الافصاح عنها بالقوائم المالية. ويستلم المراجع في بعض الحالات مصادقات لا يتضح بها وجود ضمانات أو مرهونات. ولا يعرف هل تم ذلك نتيجة لسهو من مانح القرض. لذلك عليه إرسال خطاب آخر يسال فيه عن مدى وجود ضمانات أو مرهونات. ومن غير المناسب قبول رد شفهي بعدل بيان مكتوب.

ملخص لأهم الاختبارات الشاملة للالتزامات طويلة الأجل

* القيام بالمراجعة التحليلية.

* تتبع الاقتراض الجديد الى محاضر الترخيص بها والى دفتر المقبوضات النقدية, وقسائم الإيداع, وكشوف البنك.

* تتبع سداد القروض الى الشيكات و الكمبيالات المدفوعة.

* اعد حساب مصروف الفوائد للفترة والفوائد المستحقة في نهاية الفترة.

* أحصل على مصادقة على القيمة وشروط القروض طويلة الأجل.

* أفحص شروط اتفاقية القروض ومدى الالتزام بها.

* قيم صحة التبويب والإفصاح عن القروض طويلة الآجل.

أسئلة وتطبيقات

١- ما هي اهداف المراجع من فحص الخصوم طويلة الاجل ؟

٢- ما هو اهم اجراء يمكن ان يتبعه المراجع للكشف عن القروض طويلة الاجل غير المسجلة.

٣-ما هي اهمية الفصل بين القرض طويل الاجل وبين القسط المستحق منه خلال السنة المقبلة ؟

٣- لماذا يفضل المساهمون عادة اصدار السندات بدلا من زيادة راس المال ؟

٤- ناقش اهداف مراجعة كل عنصر من العناصر التالية التي تختص بها السندات وفوائدها :

أ- اعادة حساب الفائدة المستحقة للسندات.

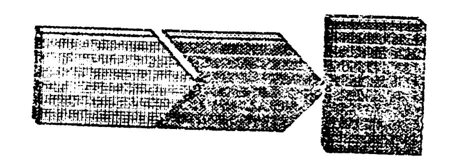
ب-الحصول على نسخة من العقد بين الشركة وبين جماعة حملة السندات.

جـ - الاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العامة.

د-ارسال مصادقة للبنك وكيل الشركة في اصدار السندات.

هـ الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الادارة.

التحقق من الالتزامات الجارية والمستحقة



يركز المراجع حين مراجعة الأصول على التحقق من القيم المسجلة بحسابات الأصول (الوجود) , وحين مراجعة الالتزامات يجب أن يركز المراجع ليس على ما هو مسجل بالدفاتر وإنما على ما لم يسجل وكان يجب تسجيله (الشمول) , ونادرا ما يجد المراجع تسجيل لالتزامات غير حقيقية وإنما الأكثر انتشارا نجد الالتزامات غير المسجلة . وللحقيقة فإن عديد من المشاكل الخاصة بعدم تسجيل الالتزامات يرجع إلي ضرورة إعداد التقارير المحاسبية في أوقات محددة بالرغم من استمرار عمليات المشروع , مما يستلزم تحديد نصيب الفترة من الالتزامات وتكوين مخصصات كافية للالتزامات التي لم تتحدد قيمتها بدقة بعد.

وبالرغم من أن هيكل الرقابة الداخلية يصمم لاكتشاف الالتزامات غير المسجلة في معاملات رئيسية مثل شراء الخامات, فأن بعض الالتزامات محدودة القيمة تظهر في نهاية السنة المالية مثل فاتورة

مياه أو كهرباء, ولا يعرف بهـا النظـام المحاسبي الا بعـد نهايـة السـنة المالية. علاوة على ذلك, فان عـددا محدودا مـن الشـركات تحـاول تسجيل القيمة الصحيحة لكل التزام قائم في نهايـة السـنة الماليـة ,لأن بعض الالتزامات مثل الضرائب والتأمين وحقوق الاستغلال قـد لا يمكن تحديد قيمتها بدقة إلا بعد مرور فترة كافية.

وتتضمن الالتزامات الجارية كل مـن القيـم المسـتحقة الدائنـون (مثل حسابات الموردين) , والقيـم الـتي حـل موعدهـا ولكـن لم يتـم سدادها (مثل الفوائد المدينة المستحقة). وعادة ما تكـون القيـم الـتي حل موعدها سيتم سدادها خلال السنة المقبلة.

وبـالرغم مـن أن حسـابات الدائنـين عـادة مـا تكـون بـدون ضمانات للغير لضمان السـداد, ففي بعض الحالات يتم حجز أصـول بواسطة الآخرين أو رهنها ضمانا لسـداد مستحقا تهم .

وتعد الكمبيالات قصيرة الأجل والقسط المستحق مـن القرض طويل الأجل من ضمن الالتزامات الجارية . ويجب الإفصاح عن كـل هذه الحالات بالقوائم المالية . كذلك عن أي عنصر آخر له تأثير على تقييم الالتزامات قصيرة الأجل, مثل القيم المستحقة نتيجـة معـاملات مع أطراف مرتبطة, وحسـابات الدائنـين الـتي تـأخر سـدادها لفـترات طويلة . وغالبا ما تكون السـجلات المحاسبية المرتبطة بالالتزامات أقـل تعقيدا وتوسعا من تلك الخاصة بالأصول المتداولة. وتقـوم عديـد مـن الشركات بأجراء قيد يومية واحد لكل الفواتير التي لم تسـدد وتخـص هذه السنة والتي استلمت خلال فترة القطع (مثلا خلال ثلاثة أسـابيع

بعد نهاية السنة المالية). وغالبا ما تسدد الالتزامات الجارية المستحقة بقيد يومية مدعم بأوراق عمل.

ويرتبط هيكل الرقابة الداخلية على الالتزامات الجارية بالرقابة بمناطق أخرى , مثل المشتريات , والاستلام , والمدفوعات النقدية , والمخزون. بينما ترتبط الرقابة على الالتزامات المستحقة بالرقابة على حسابات المصروفات المرتبطة بها.

أهداف مراجعة الالتزامات الجارية

يهدف التحقق من الالتزامات الجارية إلى :

١- تحديد ما إذا كانت كل الالتزامات الجارية (المشغول) أو المستحقة (الوجود والالتزام) في تاريخ الميزانية قد ظهرت بطريقة مناسبة بالقوائم (التقييم).

٢- تحديد ما إذا كانت الالتزامات الجارية تتكون من القيم المستحقة خلال سنة مقبلة أو خلال دورة نشاط عادية للمنشأة (الإفصاح).

٣- تحديد ما إذا كان الإفصاح عن الالتزامات الجارية كافيا (الإفصاح).

إجراءات وأوراق العمل للتحقق من حسابات الالتزامات الجارية

سنقوم بدراسة إجراءات المراجعة وأوراق العمل المنطبقة على حسابات الدائنين والمصروفات المستحقة في الفقرات التالية. أما الأقساط المستحق من القروض فتدرس مع الالتزامات طويلة الأجل.

المراجعة التحليلية

يمكن للمراجع مقارنة ما يلي بالنسبة لحسابات الدائنون والالتزامات المستحقة:

١ – أرصدة السنة الحالية مع أرصدة الموازنة مع أرصدة السنة السابقة.

٢– معدلات حسابات الموردين إلى المشتريات للسنة الحالية وللسنة السابقة.

٣– معدل الأرصدة المتأخرة للموردين إلي المشتريات للسنة الحالية وللسنة السابقة.

٤– الأرصدة المستحقة للأطراف المرتبطة للسنة الحالية وللسنة السابقة.

لاحظ أنه لا يكفى القول بأنه لم يحدث تغير في نتائج الفترتين ، فعلى المراجع مراعاة مدى حدوث تغيرات أخرى لم تظهر ، أو أن المكونات قد تغيرت بالرغم من أن الإجمالي لم يتغير كثيرا. فمثلا ، إذا تبين للمراجع أن الضرائب العقارية المستحقة قد زادت بين الفترتين ، يكون عليه البحث عن أسباب هذه الزيادة.

التحقق من الالتزامات الجارية

يجب على المراجع تقصي إمكانية عدم تسجيل التزام جوهري كخطوة أولى لتقييم مخاطر التحقق من الالتزامات الجارية . ويتم تقييم إمكانية عدم تسجيل التزام جوهري بناء على نتائج اختبارات الرقابة على المشتريات . وعلى المدفوعات النقدية . وتؤثر نتيجة هذه الاختبارات على نطاق الإجراءات التالية .

وعند فحص اجراءات الرقابة على المشتريات ، تتم مقارنة فاتورة المورد مع محضر الاستلام مع حساب المورد بدفاتر العميل. ووجود مثل هذه الإجراءات في نظام الرقابة الداخلية يخفض من احتمالات عدم المحاسبة أو عدم تسجيل البضائع الواردة وعدم تسجيل بعض الفواتير الواردة من الموردين. وعلى هذا الأساس قد يخفض المراجع من اختبارات البحث عن الالتزامات غير المسجلة.

ومن الأمثلة الأخرى نجد :

١ – مطابقة رصيد الحساب المرسل من المورد مع رصيد حسابه بالدفاتر.

٢– التسوية الشهرية للحسابات الشخصية للموردين مع حساب إجمالي الموردين بدفتر الأستاذ.

وما يلي أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية والاختبارات الشاملة للتحقق من الالتزامات الجارية :

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- لا يتم تجهيز حسابات الدائنين إلا بعد مطابقة نسخة من محضر الاستلام وغيره من المستندات الدالة على الحصول على السلعة أو الخدمة مع فاتورة المورد.	١- مقارنة الحسابات المسجلة للدائنين مع القرائن المؤيدة لاستلام السلع أو الخدمات.
٢- الملكية	٢- مماثل لما ذكر بالنسبة للوجود.	٢- مماثل لما ذكر بالنسبة للوجود.
٣- الشمول	٣- وضع سياسة لفحص وتقصي أوامر التوريد المرقمة مسبقا و محاضر الاستلام التي لم تتطابق مع فواتير الموردين في نهاية الشهر.	٣- إرسال مصادقات موجبة للموردين الذين هم تعاملات كبيرة مع العميل.
٤- التقييم	٤- غير مطبقة (حسابات الدائنين تقيم بقيمتها الاسمية).	٤- غير منطبقة.
٥- الإفصاح	٥- موافقة مجلس الإدارة على	٥- الاستعلام وفحص محاضر

	المعاملات مع الاطراف المرتبطه.	مجلس الإداره لمؤشرات عن التعامل مع أطراف مرتبطة.

ويجب ان تـؤدى الاجـراءات الفعالـة للرقابـة إلي تخفيـض احتمالات وجود التزامات جارية غير مسجلة, وتمكن المراجع من تخفيض عند المصادقات التي يرسلها آلي الموردين. ويتم اختبار التحقق من شمول حسابات الدائنين عن طريق المصادقـات علـى أرصـدة الموردين وفحص المدفوعات بعد تاريخ الميزانية.

المصادقات

المصادقات على حسابات الدائنين مـن الإجراءات الـتي يتبعها عديد من المراجعين, وعليك ملاحظة الفرق في التداخل بين مراجعة الأصول ومراجعة الالتزامـات حتـى يمكـن تفهـم طريقـة اختيـار الحسابات الـتي سـترسل لها طلب المصادقة. تذكر انـه في مراجعـة الالتزامات يهتم المراجع بما لم يسجل ويجب تسجيله (الشمول) اكثر من ما هو مسجل (الوجود). لذلك, ترسل المصادقات بصفة عامة إلي الموردين الرئيسيين للعميل, بغض النظر عن رصيد حسابهم في تاريخ الميزانية. ويمكن تحديد الموردين الرئيسيين من ملف الموردين(ملف يوضح المدفوع للموردين). وهدف المراجع هو الحصول على مصادقة من الحسابات التي غالبا ما يكون لها رصيد دائن كبير. ولهذا السبب, غالبا ما يرسل المراجع مصادقات إلي حساب رصيده صفر . ولا

يحاول المراجع الحصول على تغطية لأكبر قدر من الجنيهات بأرصدة الدائنين وإنما يبحث عن الالتزامات غير المسجلة . لاحظ المثال التالي

المورد	المشتريات من المورد خلال العام	رصيد المورد في نهاية العام
شركة العبور	٣٥٠٠٠	١١٠٠٠
شركة مينا	١١٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
سان جيوفاني	١٢٠٠٠٠٠	٠
الشركة المصرية	٢٤٦٠٠٠	٣٠٠٠٠

في هذه الحالة عادة ما سيختار المراجع شركة مينا وسان جيوفاني للمصادقة, حتى بالرغم من ان كل من شركة العبور والشركة المصرية لهما أرصدة في نهاية المدة اكبر من أرصدة سان جيوفاني. ويمكن إرسال مصادقات أخرى لعينة من بقية الحسابات.

ويتم كتابة الحسابات التي اختيرت للمصادقة في كشف متابعة المصادقات .

و يخدم هذا الكشف في غرضان, تسجيل القيمة التي يصادق عليها المورد, و تسويتها الى القيمة الظاهرة بالقائمة التفصيلية لحسابات الدائنين. وكل الاختلافات بين السجلات المحاسبية وبين المصادقة الواردة من المورد يجب عدم الاكتفاء فقط بتسويتها وإنما أيضا مراجعتها. في الجدول السابق تم تتبع المدفوعات بالطريق من العميل للمورد, إلي الشيكات تحت التسوية بمذكرة تسوية كشف

البنك. ويجب ان يتفهم المراجع العلاقات بين الأقسام المختلفة للمراجعة بحيث يتعرف مباشرة على انه اذا لم يستلم المورد الشيك المرسل من العميل قبل أو في تاريخ الميزانية, فان الشيك لا يمكن ان يكون قد سحب من البنك في تاريخ المراجعة, لذلك, يجب ذكره كشيكات لم تقدم للسحب. في الجدول السابق تم تتبع الالتزامات غير المسجلة إلي فاتورة المورد عن مشتريات ديسمبر والتي سجلت بواسطة العميل في يناير. ونظرا لعدم أهمية المبلغ, فقد رحلت إلي ملخص للقيود التي يتم تسجيلها في قيد مجمع. وإذا كانت القيمة هامة, قد يقترح المراجع اجراء قيد مستقل لها.

و المصادقات التي ترسل للدائنين, تشابه مصادقات حسابات العملاء في أنها تطلب من طرف خارجي تقديم معلومات عن المورد مباشرة إلي المراجع. ويوجد فرق هام بينهما حيث انه بينما يطلب في مصادقات العملاء المصادقة على رصيد العميل كما يظهر في دفاتر المنشأة, فان مصادقات الموردين تطلب منهم ذكر الرصيد المستحق على العميل وإرفاق كشف بحركة الحساب مع العميل. والفرق بين المصادقتان يرجع إلي اختلاف اهتمام المراجع بين الأصول والالتزامات. ففي مصادقات الموردين , يحاول المراجع الوصول إلي كل القيم المستحقة للمورد, سواء سجلت أم لم تسجل.

وبالرغم من ان المصادقات للموردين تستخدم بطريقة منتشرة, في حالة عدم أهمية حسابات الموردين (كما في شركات الخدمات) أو ان مخاطر المراجعة المرتبطة بالتحقق من الموردين قدرت على أنها محدودة, قد يستبدل المراجعين المصادقات بكشوف الحسابات المرسلة

من المورد إلى العميل. و ستحدد كشوف حسابات الموردين كل الفواتير التي لم تسدد, وتوفر نفس المعلومات مثل المصادقة, ولكن القرائن المستمدة من كشف المورد لا تعتبر بنفس قيمة المصادقة نظرا لأن المراجع لا يستلم الكشف مباشرة من المورد. ولهذا السبب, فان استخدام هذه الكشوف يقتصر على الحالات التي تنخفض فيها تقديرات مخاطر المراجعة.

فحص المدفوعات التالية لنهاية السنة المالية

الإجراء الثاني المستخدم في مراجعة حسابات الموردين هو فحص المدفوعات للموردين بعد نهاية السنة المالية (عادة ما تتم مع مراجعة الأحداث التالية لتاريخ الميزانية). وفى اجراء هذا الفحص, والذي يغطى فترة من بدء تاريخ المراجعة إلى آخر يوم لعمل المراجع بمقر العميل, يفحص المراجع الفواتير غير المسددة وغيرها من المستندات مستحقة الدفع لتحديد الفترة الخاصة بها. (غالبا ما يفحص المعاملات الأكبر من حد أدنى من المبالغ لتجنب فحص المبالغ محدودة القيمة). وإذا ما وجدت المدفوعات منطبقة على الفترة قبل تاريخ الميزانية, يفحص المراجع كشوف حسابات الموردين (والالتزامات المستحقة) لتحديد ما اذا كانت القيم المستحقة قد سجلت على أنها التزامات في تاريخ الميزانية. وإذا لم تسجل, فإنها تمثل التزامات غير مسجلة.

ومزايا هذا الأجراء تتمثل في توفيره لتغطية لمدى اكبر من الحسابات عما يمكن ان يكون عمليا باستخدام المصادقات, وعيوب هذا الإجراء ان أي فاتورة تمثل التزام لم يسجل حتى تاريخ الميزانية ولم تستلم أو تسدد, لن تكتشف على أنها التزام في نهاية السنة. ومثل هذه المبالغ كانت المصادقات لتكتشفها. لذلك, فأن مزيج من مصادقات حسابات الموردين وفحص المدفوعات بعد تاريخ الميزانية, فضلا عن نتائج العمل في أقسام أخري مثل النقدية, و المخزون, وتكلفة المبيعات, جميعها يوفر للمراجع قرائن ضرورية لتحقق من حسابات الدائنين.

الإجراءات الأخرى للمراجعة

يوجه معظم عمل المراجع على حسابات الدائنين نحو التحقق من الشمول, و عليه مراعاة جوانب التحقق الأخرى. وبالرغم من وجود مخاطر محدودة في وجود حسابات للدائنين سجلت وهي غير موجودة , فان المراجع عليه اختيار عدة أرصدة من ميزان مراجعة الدائنين و فحص المستندات المؤيدة (مثل, فاتورة المورد ومحضر الاستلام) لتحقق من الوجود والالتزام. ويجب ان يأخذ المراجع في حسبانه نتائج إجراءات المراجعة المطبقة على تحديد القيم المستحقة للأطراف المرتبطة وغيرها من الحسابات غير العادية التي قد تتطلب إفصاح خاص لاختبار التحقق من الافصاح.

ملخص لأهم الاختبارات الشاملة للالتزامات الجارية

* القيام بالمراجعة التحليلية.

* إرسال مصادقات إلى عينة من الموردين, وإرسال مطالبة ثانية للموردين الذين لم يجيبوا على المصادقة الأولى.

* فحص المدفوعات التالية لتاريخ الميزانية والفواتير التي لم تسدد لتحديد مدى وجود التزامات لم تسجل.

* تتبع عينة من الأرصدة من ميزان مراجعة الدائنين إلى المستندات المؤيدة.

* تحديد ان كل الافصاح الواجب عن الدائنين قد تم.

الالتزامات المستحقة

تتنوع المداخل لمراجعة الالتزامات المستحقة وفقا لنوع الالتزام المستحق. فبعضها يمكن اختباره بالمدفوعات التالية (الأجور المستحقة والتأمينات المستحقة مثلا), بينما يجب تقدير أو حساب البعض الآخر على أساس المعاملات في حساب آخر (الفوائد المستحقة على أساس الفوائد على القروض). ويوضح الجدول التالي كشف تجميعي للالتزامات المستحقة .

الحساب	الدليل	بعد التسوية في ٣١-١٢-٩٥	كما بالدفاتر ٣١-١٢-٩٦	التسوية مدين	دائن	بعد التسوية
أجور مستحقة		١٣٠٧٩	١٠٣٩٠			١٠٣٩٠
فوائد مستحقة		٢٣٣٣	٢٠٠٠			٢٠٠٠
ضرائب عقارية مستحقة		٢٢١٩٩	٢٢٥٢٩			٢٢٥٢٩
ضرائب أرباح مستحقة		٤٣٠١٢	٤٦٨٥٩	٥٠٠٠		٤١٨٥٩
		//////	//////	//////		//////
إجمالي		٨٠٦٢٣	٨١٧٧٨	٥٠٠٠		٧٦٧٧٨

يلاحظ ان الأجور المستحقة قد تم إعادة حسابها على أساس إجمالي بالاستعانة بإجمالي الأجور المدفوعة في الفترة التالية. وقد حسب المراجع الأجور للأسبوعين المنتهيين في ٣ يناير ١٩٩٧ بفحص سجل الأجور. وتم ضرب هذه القيمة في الكسر الناتج عن نسبة عدد الأيام الخاصة بالسنة محل المراجعة إلي الأسبوعين (١١ من ١٤ يوم).ولا تتفق القيمة المحسوبة مع القيمة المسجلة بالدفاتر نظرا لأنها حسبت على أساس إجمالي, بينما القيمة بالدفاتر محسوبة على أساس مجموعات الأجور أو على أساس كل موظف على حدة. والاختلاف يعتبره المراجع مقبولا ولا يستلزم قيد تصحيح, ومثل هذه الاختلافات

متوقعة حين اجراء اختبار على الاجماليات ولا تعني ان دفاتر العميل غير صحيحة. وقد تم تتبع الفائدة آلي كشف الفروض طويلة الأجل. كما تم تتبع الضرائب العقارية المستحقة آلي كشف تفصيلي كما يظهر بالكشف التالي, والذي يلخص المعاملات في الضرائب المستحقة عن السنة. ومخصص الضرائب العقارية عن العام تم ربطه بقسم المصروفات بأوراق العمل وفحص مدى كفايته. وهذا المخصص مثال للتوالف التي يجب أعداد تقدير لها بواسطة العميل وتفحص بواسطة المراجع نظرا لأنه يفترض ان الضريبة الفعلية للسنة لن يتم معرفتها إلي ان ترد فاتورة سداد الضريبة بعد صدور القوائم المالية. وفى الممارسة العملية فان الفترة التي تغطيها الضريبة والتاريخ الذى تسلم فيه المطالبة بسداد الضرائب يختلف من مأمورية إلي أخرى حتى داخل نفس المحافظة. ويجب ان يتفهم المراجع ممارسات مأموريات الضرائب التي يعمل عميله في نطاقها. وفى المثال السابق, اهتم المراجع بعدم وجود زيادة في معدلات الضرائب العقارية, ومن مراجعته للعقارات المملوكة تبين عدم وجود تغيير معنى في إجماليها. وبالتالي . وجد المراجع ان مبلغ الضريبة لم يختلف كثيرا عن السنة السابقة وان القيمة معقولة. لاحظ ان مجرد مقارنة المخصص للسنة الحالية بالقيمة التى تساوى تقريبا السنة الماضية , بدون مراعاة العوامل التي قد تجعلهما مختلفتان, لا يعتبر إجراءا فعالا في المراجعة. وقد فحص المراجع إيصالات سداد الضريبة والشيكات المسددة لقيمتها.

ونظرا لأهمية مصروف الضريبة على الأرباح والالتزام المستحق المرتبط بها, يجب على المراجع تفهم قوانين الضريبة على

الأرباح واللائحة التنفيذية له, علاوة على ضرائب المحليات, وقوانين الضرائب بالدول التي للعميل تعاملات فيها. علاوة على ذلك, يجب على المراجع تفهم الفروق بين الربح قبل الضريبة وبين الربح الخاضع للضريبة, من حيث اختلافات التوقيت, كذلك عليه التعرف على الإعفاءات الضريبية وشروط الحصول عليها. وتتضمن إجراءات مراجعة الضرائب كل من تحليل للمبلغ المستحق في بداية العام, واختبار المدفوع خلال العام بتقصي الشيكات المسددة. وعلى المراجع اختبار العمليات الحسابية لتحديد قيمة ضريبة الأرباح للسنة الحالية, وفي جميع الحالات يجب مراعاة مدى مناسبة القيم المحسوب عليها الضريبة. وعلاوة على ذلك, يجب على المراجع الاستعلام عن كل الضرائب التي لم تحسم قيمتها بعد وأية تسويات تم الاتفاق عليها مع مأمورية الضرائب. وتقوم عديد من مكاتب المحاسبة بأعداد الضريبة المستحقة للعملاء الذين يجرى مراجعة حساباتهم, ما لم يقم العميل بأعدادها. وفي بعض الحالات وخاصة في مكاتب الكبرى للمحاسبة, يتم تخصيص قسم مستقل يختص بكل الموضوعات الخاصة بالضرائب.

شركة النصر	
كشف الضرائب العقارية المستحقة	
٣١-١٢-٩٦	
الرصيد في ٣١-١٢-٩٥	٢٢١٩٩

الضرائب المستحقة ٢٢٥٠٠

المدفوعات خلال العام :

رقم الشيك	مصلحة الضرائب	القيمة
٢١١٩	الضرائب العقارية	١٢٣٧٦
١١٨٠	الضريبة المحلية	٩٧٩٤
إجمالي المسدد		٢٢١٧٠

الرصيد في ٣١-١٢-٩٦ ٢٢٥٢٩

مخصص الضريبة عن العام مقبول نظرا لأنه يقترب من مبلغ العام الماضي، ولم تحدث تغيرات في معدل الضريبة أو الإضافة إلى العقارات.

تم فحص إيصال سداد الضريبة والشيكات المسحوبة للسداد.

وما يلي امثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية التي يمكن للمراجع مراعاتها في تحديد نطاق اختباراته الشاملة للالتزامات المستحقة : (١) يستخدم العميل قيد يومية نمطي شهريا لتسجيل لالتزامات المستحقة مثل الضرائب العقارية, و الفوائد, وغيرها مما يؤدى الى تخفيض احتمال حذف المستحقات ويسمح للمراجع بإجراء الاختبارات الشاملة لمدى المعقولية اكثر من اجراء فحص للحسابات التفصيلية, و (٢) قيام العميل بمسك مفكرة بمواعيد سداد المستحقات المختلفة (أقساط التامين, الضرائب, التأمينات) سيؤدى إلي السماح للمراجع بان ينفق وقت اقل في فحص سداد الالتزامات.

وما يلي امثلة أخرى لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية والاختبارات الشاملة المرتبطة بالتحقق من الالتزامات المستحقة (مطبقة على الفوائد المستحقة كمثال) :

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١- وضع سياسة لحساب الفائدة المستحقة لكل دين في نهاية كل شهر.	١-إعادة حساب الفوائد المدينة المستحقة.
٢- الملكية	٢- مماثل لما ذكر بالنسبة للوجود.	٢- مماثل لما ذكر بالنسبة للوجود.
٣- الشمول	٣- مماثل لما ذكر بالنسبة للوجود.	٣-مقارنة معدل الفوائد المستحقة بالقروض للسنة الحالية وللسنة السابقة.
٤- التقييم	٤- تظهر الفوائد المستحقة على أساس القيمة المحسوبة لها.	٤- غير منطبق.
٥- الإفصاح	٥- موافقة مجلس الإدارة على المعاملات مع الأطراف المرتبطة.	٥-فحص محاضر مجلس الإدارة للحصول على قرائن عن وجود التزامات مستحقة لأطراف مرتبطة.

وحين مراجعة الالتزامات المستحقة, يجب على المراجع ألا ينشغل باختيار العمليات الحسابية وفحص مدى معقولية التقديرات ,بحيث ينسى ما يجب ان يركز عليه حين مراجعة الالتزامات المستحقة و هو فحص ما يجب ان يسجل كالتزامات مستحقة ولم يتم تسجيله

(الشمول). نظرا لان الالتزامات المستحقة هي أساسا مصروفات مستحقة لذلك, لذلك فان فحص حسابات المصروفات تعتبر نقطة بداية جيدة لاكتشاف الالتزامات المستحقة . وغالبا ما يتم استحقاق مصروفات مثل الأجور, و ضريبة المرتبات, و اجر الإجازات, و العمولات, و التأمين , و الضرائب العقارية, و المعاشات, و المكافآت, و الفوائد, و حقوق الاستغلال. وعلى المراجع مراعاة حاجة هذه المصروفات وغيرها للاستحقاق.

ملخص لأهم الاختبارات الشاملة للالتزامات المستحقة

* القيام بالمراجعة التحليلية.
* فحص المدفوعات النقدية للالتزامات المستحقة ومقارنتها بالأرصدة المستحقة.
* اختبار العمليات الحسابية للأرصدة المستحقة وخاصة قيم الفائدة , ونسب العمولة وقيمتها , ومعدلات الضرائب والبيانات التاريخية للمستحقات , مثل تكاليف التأمين ... الخ.
* تحديد ما إذا كانت كل الالتزامات قد تم تسجيلها.

أسئلة وتطبيقات

١- عرف الالتزامات العرضية.

٢- في الممارسة العملية تعتبر المصادقات على حسابات الدائنين اقل شيوعا من المصادقات على حسابات المدينين, اشرح أسباب ذلك.

٣- ما هي اهم الاجراءات التي يمكن ان يتبعها المراجع للكشف عن حسابات الدائنين التي لم يتم تسجيلها ؟ اشرح.

٤- وضح ما اذا كانت الأمور التالية عولجت بطريقة تتفق مع المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما :

أ- قامت الشركة بعدم احتساب مخصص لاهلاك المباني على اساس ان قيمتها الدفترية تساوى صفر.

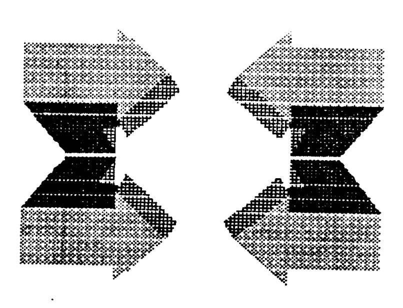
ب- تقوم الشركة بحساب قسط اهلاك الآلات على اساس القيمة السوقية لها نظرا للارتفاع المستمر في اسعارها.

جـ- اشترت الشركة آلات من المانيا وحملتها بقيمة الاعتماد المستندى الخاص بشراءها, وقد حملت عمولة ومصاريف البنك عن هذا الاعتماد على حساب المصروفات العمومية على اساس انها لم تعمل بعد.



الفصل العاشر

التحقق من الإيرادات والمصروفات



يعتمد المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على الحسابات الختامية كمؤشر لأداء الشركة عن فترة معينة. وعادة ما يستخدمون معلومات هذه القوائم كمؤشر في التنبؤ بالأداء المقبل للشركة. وفي تحديد أهداف مراجعة الإيرادات والمصروفات , على المراجع أن يتذكر دائما الاستخدامات المتوقعة للحسابات الختامية.

و من المضامين الهامة في تحديد صافى الربح نجد ان كـل عنـاصر المصروفات اللازمة لتحقيق قدر معين من الإيرادات يجب أن يعـرف بها في نفس فترة تحقق الإيرادات .

وإذا كـان صـافى الربـح يسـتخدم كـمعيـار فعـال في قيـاس أداء الشركة وفى تقدير أداءهـا المقبـل, فأن المفردات غير العادية وغير المتكررة والتي لم تنتج مـن العمليـات العادية والـتي قـد لا تحـدث في المستقبل يجب فصلها .وإلا , فأن قارئ القوائم المالية قد يضلـل حـين تقديره استمرار أداء الشركة في المسـتقبل علـى أسـاس الأداء الفعلي المتضمن لعناصر غير عادية.

فيمـا عـدا الحاجـة الى فصـــل العنـــاصر غــير العاديــة , يكــون للشركات حرية في تبويب الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل , مع ضـرورة الثبـات في اسـتخدام نفـس التبويـب مـن فـترة لاخـرى. وتقوم معظم الشركات التي تنتج منتجات مادية بطرح تكلفة الانتـاج من الإيرادات للوصول الى قيمة مجمل الربح. ونظرا لأن ربحية العديد من الشركات تعتمد على المحافظة على أو زيادة نســبة مجمـل الربـح (نسبة مجمل الربح الى الإيرادات) , فان هذا المعدل يهتم به المستثمرين كثيرا. و لا تقـوم بعـض الشـركات بحسـاب مجمـل الربـح , وخاصـة شـركات الخدمـات . وإنمـا تطـرح كـل التكـاليف والمصـاريف عـدا ضريبة الأرباح من الإيـرادات , ثم تطـرح ضريبـة الأربـاح بعـد ذلـك

للوصول الى صافي الربح. و تطلب الجهات المهنية في نشراتها مستويات عديدة للإفصاح بالنسبة للإيرادات والمصروفات وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (مقدار مصاريف البحوث والتطوير التي تحمل , الفصل بين الضرائب الحالية والمؤجلة , الخ).

و تخضع حسابات الإيرادات والمصروفات الى سياسات وإجراءات متماثلة للرقابة الداخلية . وعلى وجه الخصوص يخضعوا الى الرقابة عن طريق الموازنات التخطيطية . وهى فعالة للغاية إذا ما بحثت الإدارة عن أسباب الاختلافات بين القيم الفعلية والمقدرة و اتخذت الاجراءات التصحيحية المناسبة.

أهداف المراجعة

تتمثل أهداف التحقق من الإيرادات والمصروفات في :

١ - تحديد ما إذا كانت كل الإيرادات والمصروفات (الشمول) الخاصة بالفترة (التحقق) قد تم الاعتراف بها وتم مقابلتها بطريقة مناسبة (التخصيص) وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

٢- تحديد ما إذا كانت كل المفردات غير العادية وغير المتكررة والتي لها دلالة قد تم فصلها في الحسابات الختامية (العرض).

٣- تحديد ما إذا كانت كل مفردات الإيرادات والمصروفات قد تم تبويبها بطريقة مناسبة وتم عرضها بنفس الطرق المستخدمة بثبات (العرض).

٤- تحديد ما إذا كان الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات قد تم وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام (الإفصاح).

إجراءات واوراق عمل مراجعة الإيرادات والمصروفات

بالرغم من القيام بمراجعات تفصيلية إلا ان المراجع يعتمد على سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وعلى اختباراته العامة لمناطق الإيرادات والمصروفات . وقد تم شرح اختبارات الرقابة بما في ذلك الرقابة على الشحن وإعداد الفواتير والمقبوضات النقدية وحسابات العملاء . فمثلا , عدم إعداد الفواتير قبل أن يتم إعداد مستندات الشحن , يؤدى الى تخفيض احتمالات الأخطاء في التسجيل بحسابات العملاء , و بحساب المبيعات. وإذا لم يوجد مثل هذا الأجراء الرقابي , قد يزيد المراجع من عدد المصادقات لحسابات

العملاء , ويتتبع عينة من عمليات المبيعات الى إشعارات الشحن المرتبطة لكي يواجه ارتفاع مخاطر الرقابة. علاوة على ذلك , سيجرى اختبارات مماثلة في مناطق أخرى مثل (١) الاستلام , المدفوعات النقدية , وحسابات الموردين و(٢) الأجور. وتنطبق هذه الاختبارات على المصروفات. فمثلا , إذا كانت المدفوعات النقدية مبوبة وفقا لدليل الحسابات وهذا التبويب يفحص من أحد المشرفين, فأن احتمال الخطأ في التبويب يصبح أقل. ومع ذلك , إذا لم توجد جوانب الرقابة السابقة , قد يحلل المراجع حسابات المصروفات الرئيسية ويفحص مدى مناسبة تحميل المبالغ الكبيرة بها. كما قد يجرى اختبارات أخرى على الرقابة مثل نظام صرف المواد ونظام محاسبة التكاليف. وما يلى أمثلة أخرى لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية و للاختبارات الشاملة.

التحقق	أمثلة لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	أمثلة للاختبارات الشاملة
١- الوجود	١-أ- الإيرادات :طلب مستند الشحن قبل إعداد وتسجيل فاتورة المبيعات. ب- المصروفات : ضرورة وجود قرينة على استلام السلعة أو	١-أ-مقارنة مبيعات الفترة مع القيمة التي تم مراجعتها العام الماضي وقيمة موازنة العام الحالي. ب-مقارنة مصروفات الفترة

	الخدمة (محضر استلام) قبل إعداد أذن الصرف.	مع القيمة التي تم مراجعتها العام الماضي وقيمة موازنة العام الحالي.
٢-الملكيـــة والالتزام	٢- غير منطبقة على المصروفات والإيرادات.	٢- غير منطبقة على المصروفات والإيرادات.
٣-الشمول	٣-أ- الإيرادات :وجود مستندات شحن مرقمة مسبقا ومطابقتها مع الفواتير. ب- المصروفات :وضع سياسة لفحص وتقصي أوامر التوريد المرقمة مسبقا ومحاضر الاستلام والتي لم تتطابق مع فواتير الموردين في نهاية الشهر.	٣-أ-مقارنة مبيعات الفترة مع القيمة التي تم مراجعتها العام الماضي وقيمة موازنة العام الحالي. ب-مقارنة مصروفات الفترة مع القيمة التي تم مراجعتها العام الماضي وقيمة موازنة العام الحالي.
٤-التخصيص	٤- أ- الإيرادات : ترقيم مسلسل مسبقا للإشعارات الدائنة الناتجة عن رد المبيعات. المصروفات : استخدام قيد شهري نمطي لتسجيل الإهلاك.	٤-أ-مقارنة معدل مردودات المبيعات إلي مبيعات الفترة ومعدل العام الماضي. ب-مقارنة اهلاكات الفترة مع القيمة التي تم مراجعتها العام الماضي وقيمة موازنة العام الحالي.
٥-الإفصاح	٥- ضرورة الحصول على موافقة مجلس الإدارة على المبيعات	٥- الاستعلام وفحص محاضر مجلس الإدارة للبحث عن

	والمشتريات من الجهات المرتبطة.	العلاقات مع الأطراف المرتبطة.

و يركز المراجعون مجهوداتهم تقليديا على حسابات الميزانية العمومية نظرا لأنها فى الغالب اكثر الطرق كفاءة لأداء المراجعة. وهذا التركيز يبدو منطقيا. فالميزانية العمومية تمثل نتائج معاملات المنشأة فى وقت معين . وبينما تمثل الحسابات الختامية تجميع للعمليات بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين . وبالتالي , اذا ما قام المراجع بالتحقق من ميزانيتين عموميتين متتاليتين يكون قد جمع قرائن كافية عن قائمة الحسابات الختامية بينهما!.

و كما سبق الشرح , فان عديد من حسابات الإيرادات والمصروفات يتم مراجعتها فى ارتباطها بحسابات الأصول والخصوم (مثلا مصروف الإهلاك مع الأصول الثابتة , مصروف الفوائد مع القروض , الديون المعدومة مع حسابات العملاء). ويؤدى اختبارات اثناء عمل المراجع على الأصول والخصوم الي توفير قرائن للمراجع تتعلق بحسابات المصروفات والإيرادات. ويستكمل المراجع قرائنه بالإجراءات التالية.

المراجعة التحليلية

يركز المراجع لدرجة كبيرة على المراجعة التحليلية فى منطقة المصروفات والإيرادات. وتاريخيا, تتم هذه الإجراءات فى المراحل الأولى للمراجعة. وما يلى أهم هذه الإجراءات.

فحص العمليات

فى شكله المبسط, يتكون فحص العمليات من مقارنة القيم الواردة بالحسابات الختامية للسنة محل المراجعة مع القيم المقدرة (موازنة السنة) و مع البيانات الفعلية للسنة السابقة اذا لم يتوقع تغيير وتحديد أسباب الاختلافات الجوهرية أو عدم وجود أسباب. وتحديد الاختلافات قد يكون عملية حسابية بسيطة, ولكن الحصول على شرح لهذه الاختلافات وتقييم مدى معقوليتها يتطلب القدرة على العمل مع الأفراد والحكم الشخصي وال ...

و غالبا ما يحصل المراجع على شرح للاختلافات الجوهرية من العاملين لدى العميل. وعلى المراجع مناقشة الاختلافات مع الموظف الأكثر معرفة بالمنطقة المعينة. فمثلا, مدير المبيعات سيكون افضل شخص لشرح الزيادة فى المبيعات, بينما مدير المصنع أو مشرف

مبكرة لم يعطى لها الاهتمام الكافي فى مرحلة تخطيط أعمال المراجعة. فمثلا, انخفاض فى مصاريف الصيانة فى الوقت الذى ذكر فيه المشرف على الصيانة عدم وجود انخفاض فى أعمال الصيانة قد يشير الى تغيير في سياسة رسملة المصروفات وقد يستلزم القيام بأعمال مراجعة تفصيلية فى منطقة الأصول الثابتة والصيانة. وانخفاض فى مصاريف الفوائد فى الوقت الذى زادت فيه القروض و لم تتغير أسعار الفائدة قد يدل على تحميل مصروف الفوائد على حساب غير صحيح أو لم يتم الاعتراف بأنها مستحقة. ولذلك, فأن فحص العمليات يعتبر عنصرا هاما فى اجراءات المراجعة ويجب تأديته بواسطة مراجع خبير من الموجودين بطاقم المراجعة.

فحص العمليات

المبيعات على أساس المناطق	فعلى ٣١-١٢-٩٧	تقديري ٣١-١٢-٩٧	فعلى اكثر (اقل) من الموازنة	فعلى ٣١-١٢-٩٦	زيادة السنة الحالية (انخفاض) عن السابقة
القاهرة	٦٢٧٣٣٨	٦٠٠٠٠٠	٢٧٣٣٠	٥١٢٩٨٩	١١٤٣٤٩
الإسكندرية	٣٥٤٢٢٠	٤٠٠٠٠٠	(٤٥٧٨٠)	٣٦٨٤١٦	(١٤١٩٦)
طنطا	٤١١٩٦١	٤٠٠٠٠٠	١١٩٦١	٣٦٦٥٠١	٤٥٤٦٠
التصدير	٢٣٧١٣	٠	٢٣٧١٣	٠	٢٣٧١٣
	١٤١٧٢٣٢	١٤٠٠٠٠٠	١٧٢٣٢	١٢٤٧٩٠٦	١٦٩٣٢٦

الصيانة يسالا عن أسباب الزيادة فى قيمة مصاريف الصيانة. ويفضل ان يأتي الشرح من طرف بخلاف العاملين بالحسابات.

وبالرغم من تفضيل المراجعين للمعلومات من خارج قسم الحسابات, فيجب ان يكونوا مستعدين لسؤ الفهم الذى سيحدث مع الأشخاص الذين ليس لهم خلفية مالية. ويمكن للمراجع تحديد سؤ الفهم بالتقييم الجيد لمعقولية الشرح الذى قدم له فى ضوء معرفته بالعمليات الكلية للمنشأة.

وبعد الحصول على الشرح من العاملين لدى العميل يجب التحقق منه. فبالرغم من ان شرح العميل يوفر الكثير من وقت المراجع فى البحث عن أسباب الاختلافات, إلا انه يجب إلا يقبله كقرينة من قرائن المراجعة إلا بعد تحققه منه. فالعميل هو قبل أي شئ محل المراجعة. فمثلا اذا قيل للمراجع ان انخفاض المصاريف البيعية يرجع الى إنهاء خدمة ثلاث رجال بيع فعليه التحقق من ذلك بفحص سجلات الأجور.

ويجب ان يتم فحص العمليات فى المراحل الأولى للمراجعة, حيث يخدم ذلك هدفان الى جانب إيجاد قرينة على تطبيق الإجراءات التحليلية لحسابات الإيرادات والمصروفات. أولا, فهى وسيلة ممتازة ليتعايش المراجع مع نشاط العميل. ثانيا, فهى وسيلة لتوضيح النقاط التى قد تمثل مشاكل أو التى تحتاج الى اهتمام خاص فى مرحلة

المصروفات الإدارية					
مرتبات مديرين	٣٦٥٠٠	٣٦٥٠٠	٠	٣١٤٠٠	٥١٠٠
مرتبات عاملين	١٨٧٣٥	١٤٢٠٠	٤٥٣٥	١٢١٠٨	٦٦٢٧
توريدات	١٢٩٦	٨٠٠	٤٩٦	٧٥١	٥٤٥
مصاريف قضائية	٥٣٢٥	٢٧٠٠	٢٦٢٥	٢٦٥٠	٢٦٧٥
أتعاب مراجعة	٥٥	٥٠٠٠	٥٠٠	٤٧٥٠	٧٥٠
إيجار حاسب	٧٠١٨	٥٠٠٠	٢٠١٨	٤٨٢٧	٢١٩١
إيجار مباني	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٠	٢٤٠٠	٠
مصاريف متنوعة	٢٢٣	٤٠٠	(١٧٧)	٤٢٩	(٢٠٦)
	٧٦٩٩٧	٦٧٠٠٠	.٦٩٧	٥٩٣١٥	١٧٦٨٢

اختبارات النسب

تختلف اختبارات النسب التى تستخدم في المراجعة حسب اختلاف الصناعة والشركة المعينة. وهذه النسب معروفة, مثل نسبة

مجمل الربح, ونسبة الديون المعدومة إلي الإيرادات, و نسبة مصاريف البيع إلي الإيرادات. ونسب عديدة أخري منها ضريبة الأرباح كنسبة مئوية من صافى الربح قبل الضريبة. ويجب اجراء فحص اذا ما وجد أي اختلاف معنى بين هذه النسبة وإجمالي نسب الضرائب المفروضة على الأرباح. ويجب على المراجع التعرف على أهمية العلاقات بين القيم الواردة بالقوائم المالية و فحصهم للتعرف على ما اذا كانت خارج الاتجاه العام.

اختبار مدى معقولية المصروف و الإيراد

بالرغم من أهمية الإجراءات التفصيلية للمراجع, يجب ألا تجعله التفاصيل يتجاهل حقائق ومؤشرات واضحة للمشاكل بالقوائم المالية و توجد اختبارات عديدة لمدى معقولية الحسابات يمكن ويجب على المراجع تطبيقها. على سبيل المثال, يمكن إجرا اختبار عام سريع للإيرادات لمنتج معين بحساب متوسط سعر المنتج المعين (من فحص عدة فواتير مبيعات خلال العام) وضربه فى عدد الوحدات المباعة (من إحصائيات المبيعات أو تقارير البيع, كذلك مقارنة المبيعات بطاقة المصنع). والإجابات الناتجة نادرا ما تتساوى تماما مع الإيراد المسجل لمبيعات هذا المنتج, ولكنها يجب ان تقترب منها. وتقوم عديد

من الشركات بمسك إحصائيات المبيعات فى إدارة المبيعات, والتي يمكن استخدامها فى تحديد مدى معقولية قيمة المبيعات. وعلاوة على ذلك, فأن تقارير الموازنة يمكن أن تكون نافعة فى فحص مدى معقولية معظم حسابات المصروفات. وإذا ما تبين من أي اختبار عام نتائج غير معقولة, يمكن للمراجع أداء تحليل تفصيلي للحساب.

تحليل الحسابات

عادة ما يحلل المراجع عدد من حسابات المصروفات نظرا لوجود اختلافات غير مبررة عن الموازنة أو عن قيم السنة الماضية أو للحصول على معلومات عن العناصر الموجودة بها. فالمصاريف القضائية مثال لها والتي يمكن ان تحتوى على معلومات هامة عن الالتزامات العارضة على العميل. والشكل التالي يوضح ورقة عمل تحليل المصروفات القضائية.

ورقة عمل تحليل المصاريف القضائية

رقم الأذن	الاسم	المبلغ	البيان
٣-١٣٦	عبد الرزاق حسن	١٠٠	دعوى لمخالفات المرور
٣-٢١٧	عبد الرزاق حسن	٣٩٧٥	توكيل لمخالفة الشروط الصحية
		//////////	
		٥٣٢٥	

تم فحص أذن الصرف مع الفاتورة المؤيدة المقدمة من المحامى وشيك السداد.

التزام عارض. قراءة خطاب من المحامى يوضح احتمالات التعويض الذى سيحكم به على العميل. يلاحظ الافصاح عنها في القوائم المالية.

لاحظ ان المراجع قد فحص أذون صرف المصاريف القضائية علاوة على الفواتير الواردة من المحامين والشيكات المسحوبة سدادا لها. للأذن الأول كان لدعوى صغيرة ليس لها أهمية للمراجع. أما الأذن الثاني فكان لتمثيل الشركة في دعوى مخالفة المواصفات

الصحية للمنتج, والتي قد تحمل الشركة بغرامات كبيرة وهي تمثل التزام محتمل وقد ذكر ذلك محامي الشركة ووجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وتتضمن المصروفات الأخرى التي تخضع لفحص المراجع . مصاريف الإصلاح والصيانة (هل تم تحميل مصروف رأسمالي عليها ؟)، الإيجار (لتحديد الالتزام نحو الشراء الايجاري) والمصروفات المتنوعة (نظرا لأنها مستودع للمصروفات غير العادية أو الموجهة لحساب غير صحيح).

فحص سياسة الاعتراف بالإيرادات

يجب عدم الاعتراف بالإيراد الى ان تتم مراحل تحقق الإيراد ويتأكد احتمال تحصيل الإيرادات بطريقة معقولة. ولقد واجه عديد من المراجعين مشاكل نتيجة لسماحهم لعملائهم بتسجيل إيرادات لم تتحقق بعد ذلك. والحالات التي يحتمل فيها عدم تحقق الإيراد وفقا لشروط البيع, تتضمن :

١- بيع المنتجات للعملاء بشرط حقهم في ردها

٢- تم إعداد فاتورة المبيعات ولكن لم تسلم البضاعة بعد.

٣- بيعت البضاعة للعملاء الذين يقوموا بأجراء تعديلات عليها ثم يعيدوا بيعها للعميل.

٤- تم بيع المنتجات لعملاء ليس لديهم المقدرة المالية للسداد أو لإبداء النية للسداد.

على المراجع قراءة اتفاقيات المبيعات الهامة و الاستعلام لاكتشاف البنود التي تؤثر على تسجيل المبيعات مثل ما سبق ذكره.

فحص المعاملات الهامة أو غير العادية

ظهرت عدة حالات من التلاعب في القوائم المالية حينما اكتشفت الإدارة في أواخر العام ان الربح المتوقع الذى أعلنت عنه لن يمكن تحقيقه. لذلك أجرت عمليات معقدة وغير عادية في محاولة لتحسين الإيرادات. ولقد تم تسجيل هذه المعاملات في آخر العام (عادة في آخر يوم في السنة). وتتضمن الأمثلة لهذه المعاملات :

١- مبيعات ضخمة للأصول خارج النطاق العادي للنشاط بهدف الحصول على نقدية (غالبا ما تكون مع أطراف مرتبطة).

٢- زيادة ضخمة في الإيرادات خلال الشهور الأخيرة من السنة وليست فى ثبات مع الاتجاهات السابقة (نتيجة لتغيير سياسة تحقق الإيراد أو لتسجيل مبيعات وهمية).

٣- انخفاض غير عادى في التكاليف وزيادة في نسبة مجمل الربح (تنتج من تغيير في سياسة تأجيل المصروفات أو من تضخيم قيمة المخزون).

ويجب ان يظهر المراجع مهارة مهنية فائقة لاكتشاف العمليات غير العادية التي حدثت قرب نهاية العام.

التبويب والإفصاح

تتطلب عمليات الإيرادات والمصروفات توجيه مناسب و إفصاح جيد, وعلى المراجع الانتباه لهذه العمليات خلال عمله على الإيرادات والمصروفات. والأمثلة تتضمن تبويب المفردات غير العادية والخسائر من عدم استكمال العمليات والإفصاح عن بعض أنواع الإيرادات والمصروفات. ويجب على المراجع ان يقتنع بمستوى التجميع لحسابات الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل- فمثلا, ان كل الحسابات الهامة ظهرت منفصلة وكل الحسابات غير الهامة قد تم تجميعها.

إفصاح آخر هام في قائمة الدخل هو العائد إلي قيمة السهم. و على المراجع إعداد ورقة عمل لتوثيق تضمين العناصر المناسبة عند حساب العائد على قيمة السهم.

ملخص لأهم الاختبارات الشاملة للمصروفات والإيرادات

* القيام بالمراجعة التحليلية, بما في ذلك فحص العمليات , و اختبارات النسب المالية , وفحص مدى معقولية المبالغ.
* تحليل حسابات مختارة وفحص المستندات المؤيدة لشرح الاختلافات غير العادية , والحصول على معلومات عن الحسابات .
* فحص سياسات الاعتراف بالإيراد.
* فحص المعاملات الهامة وغير العادية.
* فحص التبويب والإفصاح عن عمليات الإيرادات والمصروفات

أسئلة وتطبيقات

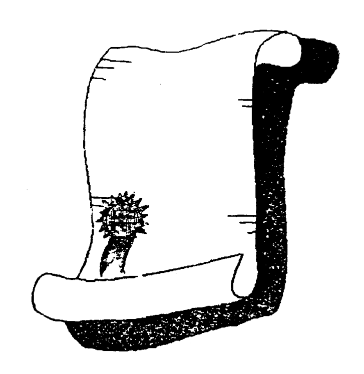
١ – حدد ثلاث حسابات للإيرادات يتم مراجعتها أثناء فحص بنود الميزانية العمومية , مع تحديد هذه البنود.

٢– وضح الصورة السليمة لعرض بنود الإيرادات والمصروفات غير العادية في قوائم نتائج الأعمال.

٣– اشرح كيف يستخدم المراجع أسلوب المراجعة بالمقارنة عند فحص مصروفات البيع , والمصروفات الإدارية , وأقساط التأمين.

الفصل الحادي عشر

تقرير المراجع



بعد قراءة ودراسة هذا الفصل يجب أن يصبح الدارس قادرا على :

- معرفة المعايير الأربعة الخاصة بتقرير المراجع.
- القدرة على ربط إعداد التقارير بالمعايير.
- تفهم أهمية كل عبارة في التقرير النمطي للمراجع.
- تفهم التزامات المراجع عن التقرير فيما يتعلق بالقوائم المالية للسنة السابقة , وبالمعلومات الأخرى.

تم فى الفصول الأولى من هذا الكتاب دراسة الهيكل التنظيمي الذى يعمل فى ظله المراجع . والإطار القانوني والأخلاقي الذى يعمل فيه , و التعرف على عمليات المراجعة فى الفصول التالية. ثم تم دراسة بعض الطرق التى يستخدمها المراجع فى تحققه من المخاطر الخاصة بالرقابة وتجميع القرائن بالاختبارات الشاملة لتقديم أساس لرأى المراجع عن مدى سلامة القوائم المالية.

ويستخدم المراجعين التقرير لتوصيل رأيهم لمستخدمي القوائم المالية للعميل. وكما يظهر من الشكل التالي ان هذا الاتصال هو الغاية من عملية المراجعة حيث يختار المراجع نوع التقرير الذى سيصدره بناء على تقييمه لمخاطر سوء تمثيل القوائم المالية لحقيقة أوضاع المنشاة.

تخطيط المراجعة	دراسة وفهم نظام [illegible] الداخلية	القيام بالمراجعة الشاملة	إصدار تقرير المراجع
تقدير المخاطر المرتبطة	[illegible]دير مخاطر الرقابة	تقدير مخاطر القرار	تقييم مخاطر المراجعة

التقرير النمطي للمراجع

يرتبط بإعداد التقارير أربعة معايير من معايير المراجعة وهى :

١- يجب ان يذكر بالتقرير ما اذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

٢- يجب ان يحدد التقرير النواحي التي لم يتم فيها أتباع نفس المادئ بالمقارنة بالسنة السابقة.

٣- ان الافصاح بالقوائم المالية كافيا ما لم يذكر بالتقرير غير ذلك.

٤- ان يحتوى التقرير على رأى المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة , أو تحديد أسباب الامتناع عن إبداء الرأي. وحين عدم القدرة على إصدار رأى عن القوائم المالية ككل يجب ان يحتوى التقرير على أسباب ذلك. وفى جميع الحالات يجب ان يحتوى التقرير الموقع من المراجع على توضيح قاطع لطبيعة أعمال المراجع والمسئولية التي يتحمل بها.

التقرير النمطي للمراجع

يحتوى التقرير النمطي للمراجع على :

١- عنوان يتضمن كلمة (المستقل).

٢- رأى أو فقرة تمهيدية (تصف القوائم المالية وبيان أنها أعدت بواسطة إدارة الشركة).

٣- فقرة النطاق (تحديد لمسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء الجوهرية, و الطبيعة العامة لإجراءات المراجعة ومدى كفايتها).

٤- فقرة الرأي (رأى المراجع عن صحة وعدالة تمثيل القوائم المالية لحقيقة أوضاع العميل).

ويظهر تقرير النمطي للمراجع على الوجه التالي :

تقرير مراقب الحسابات

عمرو محمد

محاسب قانوني

السادة مساهمي (في بعض الأوقات السادة مجلس إدارة) شركة النصر :

(الفقرة الافتتاحية)

قمنا بمراجعة الميزانية العمومية لشركة النصر كما هي في ٣١-١٢-٩٦ والقوائم المالية المرتبطة وهي الحسابات الختامية , وحساب توزيع الأرباح , وقائمة التدفقات النقدية عن هذه السنة. وهذه القوائم المالية أعدتها إدارة الشركة وعلى مسئوليتها. وتنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي عن هذه القوائم المالية بناء على أعمال المراجعة التي قمنا بها.

(فقرة النطاق)

ولقد قمنا بأعمال المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاما. وتتطلب هذه المعايير منا تخطيط أعمال المراجعة وتنفيذها للحصول على تأكيد عن عدم وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية. وتتضمن المراجعة فحص , على الأقل على أساس اختباري, القرائن المدعمة للقيم وللإفصاح بالقوائم المالية. وتتضمن المراجعة تقييم للمبادئ المحاسبية المستخدمة , و التقديرات الهامة للإدارة , فضلا عن تقييم عرض القوائم المالية كوحدة واحدة. ونعتقد ان أعمال المراجعة التي قمنا بها تعتبر أساسا مقبولا لرأينا في هذه القوائم المالية.

(فقرة الرأي)

وفي رأينا فان القوائم المالية المشار إليها تعبر بصدق , في كل الجوانب الهامة , عن المركز المالي للشركة في ٣١-١٢-٩٦ وعن نتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في التاريخ المذكور, وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

لاحظ المكونات التالية لتقرير المراجع :

١ - الجهة الموجه إليها التقرير :

عادة ما يوجه التقرير إلي المساهمين , ويمكن ان نجد توجيهه لمجلس الإدارة, وفي بعض التقارير نجد توجيهها إلي الجمعية العامة . والجهة الموجه إليها التقرير تعد الجهة التي يلتزم أمامها المراجع التزام مباشر. ويفضل ان يوجه التقرير للمساهمين أو للجمعية العامة للتركيز على ان العلاقة هي أساسا بين المراجع وحملة الأسهم وليست إدارة الشركة.

٢ - مراجعة القوائم المالية

يذكر التقرير انه تم مراجعة مجموعة من القوائم المالية , وهنا لم يذكر مراجعة دفاتر العميل حيث ان الأولى تعنى مدى أوسع من مجرد مراجعة دفاتر العميل وذلك بفحص كل القرائن المؤيدة.

٣ - مسئولية الإدارة

يوضح بالفقرة الأولى مسئولية الإدارة عن أعداد القوائم المالية التي تمت مراجعتها, حتى بالرغم من مساعدة المراجع للعميل في

أعداد هذه القوائم في بعض الحالات إلا ان المسئولية عنها تظل للإدارة.

٤ – معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما

الجملة التالية في التقرير هي الإشارة إلي تطبيق معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما . ويجب ان يحدد المراجع في فقرة النطاق أية قيود جوهرية فرضت علي أعمال المراجعة.

٥- تأكيد مناسب بعدم وجود تحريف جوهري بالقوائم

تتضمن فقرة النطاق الطبيعة العامة لإجراءات المراجعة وهي الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من أية تحريف جوهري.

٦– مناسبة اجراءات المراجعة

يذكر بفقرة النطاق ان المراجع يعتقد ان إجراءات المراجعة المطبقة مناسبة لتأييد الرأي الذى يظهر بفقرة الرأي.

٧– رأى المراجع

تبدأ فقرة الرأي بالتقرير بعبارة " وفى رأينا" وذلك لتوضيح ان المراجع لا يضمن القوائم المالية وانما يبدى الرأي عنها.

ويلي ذلك عبارة " الميزانية العمومية" وعبارة " وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح" للإشارة إلي القوائم المالية محل رأى المراجع.

ثم عبارة "تعبر بصدق , في جميع جوانبها الهامة" تعنى ان القوائم المالية ككل غير محرفة.

يلى ذلك فقرة " وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما" والتي تعنى ان الأعراف والتقاليد والمبادئ والإجراءات اللازمة لتحديد الممارسات المحاسبية المقبولة في وقت معين, قد تم تطبيقها في القوائم المالية محل المراجعة.

٨- التوقيع والتاريخ

يجب ان يوقع المراجع المسئول على التقرير وان يضع تاريخ آخر يوم قام فيه بالفحص. ويمثل هذا التاريخ حدا لمسئولية المراجع.

بدائل رأى المراجع

قد يكون رأى المراجع أي من الآراء الأربعة التالية :

١- الإدلاء برأي غير متحفظ (نظيف).

وفيه يصدر المراجع رأى "نظيف" , "غير مقيد" , وذلك في حالة :

١-١- كفاية الافصاح بالقوائم المالية.

١-٢- تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

١-٣- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية.

١-٤- صدق وعدالة القوائم المالية.

٢- الإدلاء برأي متحفظ.

الرأي المتحفظ تعديل للرأي النظيف بذكر عبارة " فيما عدا" .

ويرجع للمراجع تقدير الأهمية النسبية للاستثناءات التي تجعله يتحفظ في رأيه أو يمتنع عن إبداء الرأي أو يدلي برأي عكسي.

و تنتج التحفظات من :

* تحفظات عن مدى صدق وعدالة الصورة التي تعكسها القوائم المالية : فقد لا يتم أعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

* تحفظات نتيجة عدم الثبات في المبادئ والطرق المحاسبية المطبقة من سنة لأخرى : فإذا غيرت الشركة من طريقة تسعير المخزون , أو من طريقة الإهلاك, عادة ما يتحفظ المراجع فى تقريره لاسترعاء الانتباه لعدم الثبات المعين.

* تحفظات على استمرار المنشاة : يفرض في المنشاة استمرارها في النشاط , وإذا ما تبين للمراجع ظهور عوامل تؤثر على استمرارية المنشأة مثل وجود عجز خطير في السيولة وحلول موعد سداد قرض كبير لن تتمكن الشركة من إيجاد مصدر لسداده. أو تأكد احتمالات خسارة الشركة لقضية تعويضات ضخمة.

* تحفظات بسبب الأمور التي يصعب التأكد من صحتها : وتنتج عن عوامل غير مؤكدة اذا حدثت سيكون لها آثار جوهرية وذلك مثل التحفظات بسبب القضايا والمنازعات القانونية.

* تحفظات على تقييم الأصول :تتعلق هذه التحفظات بتقييم المخزون والأصول الثابتة ومدى كفاية مخصصات الإهلاك والديون المشكوك في تحصيلها.

* تحفظات على الحسابات الخاصة بالشركات التابعة والفروع: اذا تمت مراجعة حسابات الشركات التابعة أو الفروع الأجنبية عن طريق مراجع آخر يمكن التحفظ بذكر " فيما عدا ان القوائم الخاصة بفرع ألمانيا ,مثلا ، قد تم مراجعته بواسطة مكتب ....".

* تحفظات خاصة بنطاق الفحص: اذا وضع العميل قيودا على نطاق فحص المراجع كما في عدم تمكين المراجع من الحصول على مصادقات العملاء, أو حضور جرد المخزون أو زيارة فرع معين يمكن ان يتحفظ المراجع بذكر " وفيما عدا".

امثلة على التحفظات التي تكتب في فقرة الرأي :

كما تبين الملحوظة رقم ( ) الملحقة بالقوائم المالية ان هناك دعاوى مرفوعة على الشركة لنزاع على استخدام علامة تجارية, ويعتقد مديرو الشركة والمحامين الموكلين من قبلها انه ليس من المؤكد صدور أحكام بالتعويض ضد الشركة, ولا يمكن تحديد المحصلة النهائية لهذا النزاع القضائي في الوقت الحاضر , ولم تقم الشركة بعمل مخصص لمقابلة الألتزامات التي قد تترتب على الحكم في هذه القضية.
وفيما عدا آثار المحصلة النهائية للموضوع المبين بالفقرة السابقة على القوائم المالية , ان وجدت , ففي رأينا ان القوائم المالية المشار إليها بعاليه تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي لشركة النصر

في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ وعن نتائج عملياتها عن السنة المنتهية في هذا التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .

٣- الإدلاء برأي عكسي.

يدلي المراجعون برأي عكسي اذا وجدوا من فحصهم ومن القرائن المؤيدة ان القوائم المالية لا تمثل بصدق وعدالة حقيقة أوضاع المنشأة.

ويمكن ان تظهر فقرة الرأي كما يلي :

وبسبب الملاحظات رقم (,) ففي رأينا ان القوائم المالية المشار إليها لا تعطى صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي لشركة النصر في ٣١ ديسمبر ١٩٦٦ أو عن نتائج عملياتها للسنة المنتهية في هذا التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٤- الإمتناع عن إبداء الرأي.

يجب ان يمتنع المراجع عن إبداء الرأي اذا حالت ظروف دون التزامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها, مثل تحديد الإدارة لنطاق فحصه. مثلا اذا منعه العميل من ملاحظة جرد المخزون, أو من فحص القوائم المالية للشركات التابعة, أو من زيارة فروع أو مصانع أو مخازن الشركة.

ويمكن ان تظهر فقرة الرأي. في هده الحالة , كما يلي :

ونظرا لان الشركة لم تقم بجرد المخزون وليس باستطاعتنا تطبيق إجراءات بديلة كافية تتعلق بالمخزون , فان نطاق عملنا لم يكن كافيا لتكوين الرأي , ونحن لا نبدى رأينا في القوائم المالية المشار إليها بعاليه.

ومن الطبيعي ان امتناع المراجع عن إبداء الرأي لا يكون في صالح الشركة, ويمكن ان يكون له تأثير على قيمة أسهمها في سوق المال.

أسئلة وتطبيقات

١-ما هي الظروف التي تتطلب ان يدلى المراجع برأي عكسي؟

٢-ما هي الظروف التي تتطلب ان يدلى المراجع برأي متحفظ؟

٣- ما هي الأسباب الرئيسية التي تؤدى إلي امتناع المراجع عن إبداء الرأي؟

٤- ما هي أنواع التقرير الذى يصدره المراجعون بصفة عامة في كل من الحالات التالية ؟ اشرح.

(أ) وضع العميل قيود تؤدى إلى الحد بدرجة كبيرة من نطاق المراجعة.

(ب) ان يقرر المراجعون ضرورة الإشارة إلي تقرير مراجع آخر كجزء من الرأي الذى يدلون به.

(ج) اعتقاد المراجعين بأنه تم أعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما فيما عدا ما يتعلق بالمحصلة النهائية لحالة عدم تأكد مادية.

الفهـــــــــرس

الموضـــوع	ص

﴿ تـم بحمـد الله وتوفيقـه ﴾